CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/NAM/1
10 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الأولية للدول الأطراف

ناميبيا

280597 280597 97-05250

يقال أن المرأة هي ذلك النصف من السكان الذي يرفع السماء، ولكننا نحتاج إلى تعزيز قوانا حتى نقوم بدورنا على نحو فعـّال ...

السيدة انا فرانك، عضو البرلمان، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢.

من بيان أدلت به أثناء المناقشة البرلمانية بشأن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

المحتويات (تابع)

الصفحة

شكر وتقدير ٨
حقائق وأرقام ٩
تصدير ١٢
موجز ١٣

الجزء الأول

فروع استهلالية ٣٧

ألف - الهياكل العامة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية ٣٧
باء - تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ٤٩
جيم - رصد الامتثال للاتفاقية ٥٥
دال - أوجه الانتصاف المتوفرة للمرأة التي تعرضت للتمييز ٥٧
هاء - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبيجين ٥٩

الجزء الثاني

المادة ١ - تعريف التمييز ٦١
١/١ الأحكام الدستورية المتعلقة بالمرأة ٦١
٢/١ نطاق التمييز ٦٣
المادة ٢ - تدابير السياسة للقضاء على التمييز بسبب الجنس ٦٥
١/٢ مقدمة ٦٥
٢/٢ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وحظر التمييز بسبب الجنس ٦٥
٣/٢ حماية المرأة من أعمال التمييز ٦٦
٤/٢ التمييز من قبل السلطات والمؤسسات العامة ٦٧
٥/٢ خطوات للقضاء على التمييز ضد المرأة من قبل أي شخص أو منظمة أو مؤسسة ٦٨
٦/٢ إلغاء الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزا ضد المرأة ٦٨
المادة ٣- الحماية العامة للمساواة في حقوق الإنسان والحريات الأساسية ٧٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

١/٣	مقدمة	٧٤
٢/٣	الاغتصاب	٧٤
٣/٣	جرائم جنسية أخرى	٨٠
٤/٣	العنف المنزلي	٨١
٥/٣	حالات عنف أخرى ضد المرأة	٨٣
٦/٣	مراكز إساءة معاملة المرأة والطفل	٨٤
٧/٣	لجنة قطاعية بشأن العنف ضد المرأة	٨٥
المادة ٤ -	الإجراء الإيجابي	٨٦
١/٤	التفويض الدستوري لاتخاذ إجراء إيجابي	٨٦
٢/٤	أحكام الإجراء الإيجابي الواردة في القانون	٨٦
٣/٤	الإجراء الإيجابي في ميدان العمالة	٨٩
٤/٤	الإجراء الإيجابي في سياسات الحكومة وبرامجها	٩٠
٥/٤	الإجراء الإيجابي لصالح "الطفلة"	٩١
٦/٤	حماية الأمومة	٩٢
المادة ٥ -	الأدوار النمطية للجنسين	٩٣
١/٥	مقدمة	٩٣
٢/٥	الشؤون الجنسية اليوم	٩٤
٣/٥	المرأة كأم	٩٦
٤/٥	التعليم	٩٧
٥/٥	صورة المرأة في وسائط الإعلام	٩٨
٦/٥	مسابقة ملكة جمال العالم	١٠٠
المادة ٦-	البغاء والاتجار بالمرأة	١٠٣
١/٦	البغاء	١٠٣
٢/٦	التبني في بلد آخر	١٠٦
المادة ٧-	المرأة في الحياة السياسية والعامة	١٠٧
١/٧	المساواة في الحقوق في التصويت، وشغل الوظائف العامة، والمشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية	١٠٧

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢/٧	المرأة في البرلمان	١٠٨
٣/٧	الإجراء الإيجابي في أول انتخابات للحكم المحلي في ناميبيا	١١٠
٤/٧	المرأة في الخدمة العامة	١١٣
٥/٧	المرأة في إنفاذ القانون وإقامة العدل	١١٥
٦/٧	المرأة في السلطات التقليدية	١١٧
٧/٧	المرأة ووسائط الإعلام	١١٩
٨/٧	المرأة في القطاع الخاص	١٢١
٩/٧	المرأة في النقابات العمالية	١٢٣
١٠/٧	المرأة في الكنائس	١٢٤
١١/٧	المرأة في المنظمات غير الحكومية والجماعات المجتمعية	١٢٨
المادة ٨ -	التمثيل الدولي	١٣٠
١/٨	التمثيل في البعثات الخارجية	١٣٠
٢/٨	الوفود الدولية	١٣١
المادة ٩ -	الجنسية	١٣٢
١/٩	اكتساب الجنسية الناميبية وفقدانها	١٣٢
٢/٩	الأجانب غير الشرعيين في ناميبيا	١٣٤
٣/٩	اللاجئون في ناميبيا	١٣٤
المادة ١٠ -	التعليم	١٣٦
١/١٠	الأحكام الدستورية	١٣٦
٢/١٠	التعليم الأساسي	١٣٦
٣/١٠	معدلات التسرب من المدارس وحمل المراهقات	١٤٧
٤/١٠	تطوير المناهج الدراسية	١٥٢
٥/١٠	التنميط حسب الجنسين في اختيار مواد الدراسة والمهنة	١٥٢
٦/١٠	مدارس وبرامج خاصة	١٥٧
٧/١٠	برامج محو الأمية	١٥٨
٨/١٠	المرأة في المناصب التعليمية	١٥٩
٩/١٠	قضايا الجنسين في منظمة الطلبة	١٦٢

المحتويات (تابع)

الصفحة

المادة ١١ -	تنمية العمالة	١٦٣
١/١١	حجم قوة العمل	١٦٣
٢/١١	العمالة حسب المناطق الحضرية/الريفية والسن	١٦٣
٣/١١	العمالة حسب الوضع والصناعة	١٦٤
٤/١١	العمالة حسب المهنة والتعليم	١٦٥
٥/١١	لمحة عن المتعطلين	١٦٦
٦/١١	التفاوت في الأجور	١٦٧
٧/١١	التدابير الدستورية والتشريعية	١٦٩
المادة ١٢ -	الرعاية الصحية	١٧٩
١/١٢	السياسة والنظم الصحية	١٧٩
٢/١٢	توفر المرافق وتوزيعها	١٨٠
٣/١٢	الخصوبة ومعدلات وفيات الرضع والأطفال	١٨٢
٤/١٢	حالات الحمل بين المراهقات وتنظيم الأسرة	١٨٥
٥/١٢	الإجهاض	١٨٦
٦/١٢	التدابير المتخذة لتحسين الرعاية الصحية	١٩١
٧/١٢	خاتمة	١٩٣
المادة ١٣ -	الحياة الاقتصادية والاجتماعية	١٩٥
١/١٣	استحقاقات الأسرة	١٩٥
٢/١٣	الائتمان المالي	١٩٨
٣/١٣	الرياضة	٢٠٠
٤/١٣	الحياة الثقافية	٢٠٣
٥/١٣	المرأة والإعاقة	٢٠٧
المادة ١٤ -	المرأة الريفية	٢٠٩
١/١٤	مقدمة	٢٠٩
٢/١٤	وضع المرأة الريفية	٢٠٩
٣/١٤	الهياكل والبرامج الرامية إلى تعزيز النهوض بالمرأة الريفية	٢١١

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤/١٤	الوصول إلى الخدمات	٢١٥
٥/١٤	تكنولوجيا مناسبة للمرأة الريفية	٢١٦
٦/١٤	الوضع الاقتصادي والحصول على الموارد الإنتاجية	٢١٧
٧/١٤	سياسة الحكومة فيما يتعلق بالزراعة والتنمية الريفية	٢٢٠
٨/١٤	خاتمة	٢٢٢
المادة ١٥ -	الأهلية القانونية ومحل الإقامة	٢٢٣
١/١٥	مقدمة	٢٢٣
٢/١٥	الزواج المدني	٢٢٣
٣/١٥	إصلاح القوانين فيما يتعلق بالزواج المدني	٢٢٥
٤/١٥	الزواج العرفي	٢٣٠
المادة ١٦ -	الزواج والعلاقات الأسرية	٢٣٣
١/١٦	مقدمة	٢٣٣
٢/١٦	الحق في عقد الزواج	٢٣٥
٣/١٦	حرية اختيار الزوج والرضا عن الزواج	٢٣٦
٤/١٦	الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه	٢٣٧
٥/١٦	حقوق ومسؤوليات الآباء بما في ذلك الولاية وسلطة الموافقة على التبني	٢٤٠
٦/١٦	تنظيم الأسرة	٢٤٦
٧/١٦	الحقوق الشخصية للزوج والزوجة	٢٥٠
٨/١٦	تساوي الحقوق في التحكم في المال	٢٥٠
٩/١٦	خطبة الأبناء وزواجهم	٢٥٠

شكر وتقدير

تود إدارة شؤون المرأة أن تتوجه بالشكر إلى مركز المساعدة القانونية على ما قام به من أعمال في إعداد هذا التقرير.

وتود إدارة شؤون المرأة أيضا أن تتوجه بالشكر إلى كل الذين داخل الحكومة وخارجها على ما بذلوه من وقت في قراءة مسودة التقرير وإبداء تعليقاتهم عليها.

ناميبيا: حقائق وأرقام

المعلومات التالية مستقاة من تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١ ودليل تجارة ناميبيا للعام ١٩٩٥/١٩٩٦، من منشورات وزارة التجارة والصناعة. وهذه المعلومات جميعا واردة في المواد ذات الصلة من التقرير القطري، ولكنها مدرجة هنا لتسهيل الرجوع إليها.

مؤشر التعداد	الأرقام		مؤشر التعداد	الأرقام
حجم السكان (عدد)			التعليم - ١٥ سنة فما فوق (٪)	
			لم يلتحق بأي مدرسة	٢٦
المجموع	١ ٤٠٩ ٩٢٠		في المدرسة حاليا	١٩
ذكور	٦٨٦ ٣٢٧		ترك الدراسة مع قدر من التعليم	٥٥
إناث	٧٢٣ ٥٩٣		في المرحلة الابتدائية	٤٩
			في المرحلة الثانوية	٤٥
			في المرحلة الجامعية	٦
في الحضر/الريف (٪)			الأطفال في سن ٦-١٦ في المدرسة ٪	
حضر	٢٨		بنين	٨١
ريف	٧٢		بنات	٨٥
النسبة بين الجنسين			قوة العمل - ١٥ سنة فما فوق ٪	
الذكور لكل ١٠٠ من الإناث	٩٥		في قوة العمل	٥٨
			عامل	٨١
			متعطل	١٩
			خارج قوة العمل	٤٢
			طلبة	٤٥
			ربات بيوت	٣٣
			متقاعدون ، طاعنون في السن ، الخ	٢٢
المساحة			الأوضاع السكنية(٪من الأسر المعيشية)	
كيلومتر مربع	٨٢٤ ٢٦٨		بدون تسخين	٣٢
			مياه مأمونة	٦٥
			الدغل كمرحاض	٦١
			الكهرباء للإنارة	٢٤
			تمتلك جهاز راديو	٥٩

مؤشر التعداد	الأرقام		مؤشر التعداد	الأرقام
الكثافة السكانية			الخصوبة	
نسمة لكل كيلومتر مربع	١,٧		متوسط عدد الأطفال لكل امرأة	٦,١
التركيب العمر (٪)			وفيات الرضع	
دون ١٥ سنة	٤٢		الوفيات لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء	٦٧
١٥ - ٦٤ سنة	٥٣			
٦٥ سنة فما فوق	٥			
الحالة الزواجية - ١٥ سنة فما فوق(٪)			الوفيات دون سن الخامسة	
			الوفيات لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء	٨٧
لم يسبق له الزواج	٥٠			
زواج شرعي	٣٠			
معاشرة	١٢			
مطلق/منفصل	٣			
أرمل	٤			
الجنسية (٪)			العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	
ناميبي	٩٦		ذكور	٥٩,١
أجنبي	٤		إناث	٦٢,٨
أنغولا	٤٩			
جنوب افريقيا	٢٥			
زامبيا	٩			
أوروبا	١١			
اللغة الرئيسية المستخدمة في البيت (٪)			متوسط معدل النمو السنوي للسكان (٪) للفترة ١٩٨١ - ١٩٩١	٣,٥
(ملحوظة: الانكليزية هي اللغة الرسمية)				
الأوشيوامبو	٥١			
الناما/الدامارا	١٣			
الروكافانغو	١٠			
الأفريكان	٩			
الأوتيهيريرو	٨			

مؤشر التعداد	الأرقام		مؤشر التعداد	الأرقام
أسر معيشية خاصة			المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٦/٩٥)	
العدد	٣٨٩ ٢٥٤		أسعار السوق الجارية بآلاف الدولارات الناميبية ١٩٩٤)	١٠ ٢٤٣
متوسط الحجم	٥,٢		أسعار السوق الثابتة (بآلاف الدولارات الناميبية ١٩٩٤)	٧ ٠٥٤
			للفرد الواحد (بالأسعار الثابتة للدولار الناميبي ١٩٩٠)	٤ ٥٩١
			للفرد الواحد (بالأسعار الجارية للدولار الناميبي ١٩٩٠)	٦ ٦٦٤
			معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ ١٩٩٤)	٥,٤
			معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ ١٩٩٥)	٢
رب الأسرة (٪)				
ذكور	٦١			
إناث	٣٩			

تصدير من فخامة الرئيس سام نجوما

تميز إعداد التقرير القطري لناميبيا بدرجة عالية من التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ما قدمه مركز المساعدة القانونية من إسهامات، فقد عممت مسودة التقرير أيضا على نطاق واسع بين المنظمات غير الحكومية فضلا عن المؤسسات الحكومية والخاصة التي دعيت إلى تقديم تعليقاتها. يضاف إلى ذلك أن حلقة عمل استشارية عقدت قبل وضع التقرير في صيغته النهائية من أجل إتاحة الفرصة لمختلف ممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية للالتقاء معا ومناقشة المسودة كفريق واحد.

إن هذا المستوى العالي من التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية بشأن التقرير المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يعكس إيمان حكومة ناميبيا بأن التقدم بشأن قضايا الجنسين في ناميبيا سيكون فعّالا إلى أقصى درجة إذا شاركت في معالجته الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

لقد انقضى الموعد الرسمي لتقديم هذا التقرير القطري الأول لناميبيا (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣). غير أنه لابد من الأخذ في الاعتبار أن ناميبيا صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في موعد مبكر من تاريخ قيامها كدولة حديثة الاستقلال وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وقد واجهت الحكومة في ذلك الوقت المهمة الجسيمة المتمثلة في إعادة بناء كل جانب بالفعل من جوانب بلد نهض لتوه من ماض يتميز بفصل عنصري كان فيه الغالبية الساحقة من مواطنيه، رجالا ونساء، محرومين من أبسط حقوق الإنسان الأساسية. ولابد من إدراك أنه من المتعذر خلال فترة زمنية قصيرة التغلب على تركة من الفصل العنصري والتمييز بين الجنسين طال أمده عبر السنين. لذلك، وفي نهاية عام ١٩٩٥، بعد خمس سنوات كاملة من الاستقلال، أصبحت الحكومة في وضع أفضل لإعداد تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية.

ولأن هذا هو أول تقرير قطري لناميبيا، فقد عملت الحكومة من خلال إدارة شؤون المرأة، على أن يصدر التقرير بأكبر درجة من الدقة والتفصيل. وهذا هو المقياس الذي ستقيس به ناميبيا مدى التقدم التي تحرزه في السنوات المقبلة.

ويتضمن التقرير أيضا اقتباسات من مصادر متنوعة. وقد عملت ناميبيا على تطوير برنامجها المتعلق بشؤون الجنسين وفقا للاتفاقية. وقد تم ذلك في إطار مجهود لجعل التقرير القطري يعكس الآراء المختلفة لمجموعات واسعة من الناميبيين.

ومن المهم ملاحظة أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هي مفتاح برنامج ناميبيا لشؤون الجنسين وذلك لأن الحكومة قد وضعت استراتيجية لتحقيق اللامركزية في القضايا المتعلقة بشؤون الجنسين وتنفيذ أحكام الاتفاقية.

(توقيع)
سام نجوما

رئيس جمهورية ناميبيا

موجـــز

الجزء الأول

١ - يشمل الجزء الأول من التقرير معلومات أساسية عن الهياكل العامة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية لناميبيا، لكي يطلع عليها القراء على الصعيد الدولي بالدرجة الأولى.

٢ - لقد صدق البرلمان في عام ١٩٩٢ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويقضي دستور ناميبيا بأن الاتفاقات الدولية الملزمة لناميبيا تشكل جزءا من قانون ناميبيا. غير أنه ليس من الواضح بعد ما إذا كان باستطاعة المرء إنفاذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أمام المحاكم مباشرة، أو ما إذا كان ينبغي تطبيق التشريعات الناميبية أولا حتى يمكن إنفاذ الاتفاقية. وعلى أية حال، لم يتم بعد استخدام أحكام دستور ناميبيا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على نحو كاف من جانب المرأة بوصفها أدوات لتأكيد حقوقها وحمايتها.

٣ - وقد أنشئت إدارة لشؤون المرأة في مكتب الرئيس بعد الاستقلال بفترة قصيرة، على أن يكون دورها هو التنسيق بين قضايا الجنسين. وقد عملت الإدارة، منذ الاستقلال، على وضع الاتفاقية في محور برامجها الرامية إلى رسم استراتيجية قوية تعالج قضايا الجنسين وبناء القدرة. والتمست الإدارة، بوصفها مركز التنسيق الحكومي لقضايا الجنسين، من القيادات النسائية وقيادات المجتمعات المحلية في مختلف مناطق ناميبيا، التقدم بإسهاماتها بشأن قضايا الجنسين، وقدمت التمويل اللازم للمشاريع التجارية الصغيرة وغيرها من المشاريع التي تديرها المرأة. ومن بين العقبات التي واجهات الإدارة، العدد المحدود من الموظفين والقدرات في مواجهة الآمال الكبار التي ينشد الجمهور تحقيقها. وكان من الممكن أن تضطلع بتحقيق أهدافها على نحو أفضل لو أنها تمتعت بمركز أعلى، كأن يكون لها ممثلون على المستوى الوزاري وعلى صعيد البرلمان.

٤ - وتمثل الاتفاقية نقطة الانطلاق في أنشطة إدارة شؤون المرأة التي "تسترشد باستراتيجية وطنية للاتصال دعما لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة". وقد ساعدت الإدارة على الترويج للاتفاقية بأن وزعت نسخة مصورة ومبسطة من الاتفاقية بعد ترجمتها إلى اللغات السبع المستخدمة على نحو أكثر شيوعا في ناميبيا.

٥ - ومن أجل تنفيذ الاتفاقية ورصدها على نحو أكثر فعالية، أنشأت إدارة شؤون المرأة شبكة من تسع لجان قطاعية معنية بشؤون الجنسين وذلك للجمع بين ممثلي المنظمات غير الحكومية وممثلي الحكومة حول مجالات محددة من المجالات موضع الاهتمام. وكل لجنة من اللجان التسع ممثلة في لجنة التنسيق لشبكة شؤون الجنسين التي تجتمع كل ثلاثة أشهر وتقوم بدور استشاري هام. وفضلا عن ذلك، يجري التماس مساهمات أوسع في السياسة المعنية بشؤون الجنسين وذلك من خلال المحفل السنوي للمشاركة في البرنامج الذي يجتمع سنويا ويحضره ممثلون عن اللجان القطاعية التسع المعنية بشؤون الجنسين، ومسؤولون

حكوميون، وقيادات للمجتمعات المحلية من كل من مناطق ناميبيا الثلاث عشرة. وتعمل إدارة شؤون المرأة من خلال هذه الهياكل من أجل رسم سياسة وطنية ووضع خطة عمل لشؤون الجنسين.

٦ - وقد أنشأت لجنة إصلاح وتطوير القوانين، وهي لجنة قانونية مكلفة بمراقبة عملية إصلاح القوانين، لجنة للمرأة والقانون تولي اهتماما خاصا إلى إصلاح القوانين المتعلقة بقضايا الجنسين. غير أن قدرة اللجنة محدودة بسبب النقص في عدد الموظفين فضلا عن إسداء المشورة بشأن مختلف الإصلاحات التشريعية. ولدى أدائها لمهمتها، بادرت بوضع تشريع هام بالنسبة للمرأة - وهو مشروع قانون المساواة بين المتزوجين، الذي من شأنه أن يقضي على مواضع التمييز فيما يتعلق بالزواج المدني والعرفي.

٧ - وعلى العموم، تبتعد مختلف وزارات ناميبيا تدريجيا عن الاتجاه إلى تجزئة "قضايا المرأة" وتتجه نحو الأخذ بنهج متكامل إزاء السياسة المتعلقة بشؤون الجنسين. وعلى سبيل المثال، عملت بعض الوزارات على تحسين قدرتها على تجميع إحصاءات مفصلة حسب الجنسين في حين أنشأت وزارات أخرى هياكل محددة تركز على اهتمامات الجنسين. غير أن معالجة قضايا الجنسين غير متوازنة عبر مختلف القطاعات، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى آليات مراقبة مركزية تتمتع بقدر كاف من المركز والسلطة للاضطلاع بأعمال رصد جادة. وفي حين أولت أحدث خطة للتنمية الوطنية اهتماما إلى شؤون الجنسين، فمازالت هناك حاجة أيضا إلى قدر أكبر من الاتساق والمعالجة النوعية.

٨ - ومن الممكن الاضطلاع برصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال هياكل استشارية تعكف الآن إدارة شؤون المرأة على إنشائها وتطويرها. كما أن عملية إعداد ومناقشة التقرير القطري الأول لناميبيا بموجب الاتفاقية كانت بمثابة شكل من أشكال الرصد، ولكن هناك حاجة إلى نهج يتميز بقدر أكبر من التقنين. ويجري النظر في إعادة تشكيل لجنة التنسيق المعنية بشؤون الجنسين لتكون بمثابة هيئة قانونية ذات مهام وسلطات واضحة وكادر دائم من الموظفين الداعمين، وذلك على غرار المجلس الاستشاري للعمل القائم حاليا في ناميبيا.

٩ - ومن الناحية النظرية، يمكن للمرأة التي تعاني من التمييز أن تتوجه إلى المحاكم أو إلى أمين المظالم- وهو مسؤول حكومي مستقل مهمته التحقيق في مثل هذه الدعاوى. غير أن المرأة قلما تستخدم هذه السبل من الناحية العملية، مما يشير إلى ضرورة تنظيم توعية أكبر والاتصال بأعداد أكبر من الجمهور.

١٠ - وسيتم الاضطلاع بتنفيذ الاتفاقية في ناميبيا بالترادف مع تنفيذ منهاج العمل العالمي الذي اتفق عليه في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥. وكما هو الحال بالنسبة للاتفاقية، ستكون لجنة شؤون المرأة في المقدمة في تنفيذ منهاج العمل العالمي من خلال اللجان القطاعية التسع المعنية بشؤون الجنسين، وسوف تضطلع هيئة رسمية وحيدة بعمليات الرصد على كلتا الجبهتين. وسوف تستكمل إجراءات الحكومة لتنفيذ التزامات بيجين بأنشطة تضطلع بها المنظمات غير الحكومية التي ستبحث في مجالات مختلفة مثل تمكين المرأة الريفية، والطفلة، والعنف ضد المرأة، والمرأة والصحة، وهذه أمثلة من كثير.

الجزء الثاني

المادة ١: تعريف التمييز

١/١- يستشهد هذا الفرع بالأحكام الواردة في دستور ناميبيا والمتصلة إلى أكبر حد بتنفيذ الاتفاقية، وهي: المادة ١٠ (المساواة وعدم التمييز)، والمادة ١٤ (الأسرة)، والمادة ٢٣ (الفصل العنصري والإجراء الإيجابي)، فضلا عن أجزاء معينة من المادة ٩٥ (تعزيز رفاه الشعب).

٢/١- ويحظر دستور ناميبيا بشكل صريح التمييز بسبب الجنس. ونظرا لأن قليلا من القضايا المعروضة على المحاكم قد تناولت هذه الأحكام، فمن غير الواضح بعد ما إذا كان الحظر الدستوري ينطبق على جميع الإجراءات التي تنطوي على أثر تمييزي، أو على التمييز العمدي فقط. غير أن القوانين والسياسات في ناميبيا تأخذ بشكل واضح بصفة عامة بنظرة أوسع إلى كل ما يشكل تمييزا.

٣/١- وينص الدستور على إمكان اعتبار التمييز العنصري جريمة جنائية، وعمل البرلمان على تنفيذ هذا النص بأن سن قانونا يتضمن عقوبات محددة على أشكال معينة من التمييز العنصري. ولا يوجد آلية إنفاذ مماثلة بالنسبة للتمييز بسبب الجنس. وهذا التمايز يبرره دور التمييز العنصري في تاريخ الفصل العنصري في ناميبيا، ولكن قد يكون من الضروري استكشاف آليات عملية مماثلة لمنع التمييز بسبب الجنس في المستقبل.

المادة٢: تدابير السياسة للقضاء على التمييز بسبب الجنس

١/٢ - يحظر الدستور التمييز بسبب الجنس من جانب كل من الهيئات العامة والخاصة. ويجوز للمرأة التي تتعرض لهذا التمييز أن تلتمس المساعدة من المحاكم أو من أمين المظالم. وعلى مستوى تنظيمي أكبر، تعكف إدارة شؤون المرأة على رسم سياسة وطنية تتعلق بشؤون الجنسين. وتضطلع لجنة إصلاح وتطوير القوانين بمسؤولية الإشراف على إصلاح القوانين من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز القانوني القائمة ضد المرأة. وعلى الرغم من أن التمييز بسبب الجنس لم يتم القضاء عليه قضاء تاما سواء في القانون العام أو القانون العرفي، فإنه يجري اتخاذ إجراءات في كل من هذين المجالين.

٢/٢- وتتعلق المادة ٢ من الاتفاقية بالأحكام الجزائية التي تشكل تمييزا ضد المرأة، وهي قضية ذات أوجه متعددة. (أ) المرأة المذنبة: وعلى الرغم من عدم توفر بيانات شاملة، يبدو أن قتل الأطفال يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة تستوجب المزيد من البحث واتخاذ الإجراءات. ومن الضروري أيضا إعادة فحص القوانين التي تنص حاليا على تجريم الإجهاض، على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء فيما بين النساء الناميبيات بشأن هذه المسألة. (ب) المرأة الضحية: تستند كثير من القوانين القائمة في ناميبيا والمعنية بالجرائم الجنسية إلى اتجاهات نمطية وتمييزية بشأن الرجل والمرأة. ومن المرتقب أن تتحقق إصلاحات في هذا المجال في القريب العاجل. (ج) المرأة السجينة: تمثل المرأة نحو ٤ في المائة فقط من جميع نزلاء السجون في ناميبيا. وتقوم إدارة شؤون المرأة برصد أوضاع النساء السجينات، وقد عملت الإدارة على حشد مختلف الوزارات والمنظمات غير الحكومية لمعالجة شكاوى السجينات.

المادة ٣: الحماية العامة للمساواة في حقوق الإنسان والحريات الأساسية

١/٣- يركز هذا الفصل من التقرير على العنف ضد المرأة، وذلك لأن التحرر من أخطار العنف شرط مسبق ضروري للتمتع بجميع أشكال حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى. ويعد وقوع العنف أيضا مؤشرا على مدى افتقار المرأة إلى المساواة الجادة بين الجنسين.

٢/٣- وتزداد بلاغات الاغتصاب أو محاولات الاغتصاب عاما بعد عام، وارتفعت من ٥٦٤ في عام ١٩٩١ إلى ٧٤١ في عام ١٩٩٤. ومن المحتمل أن هذه الأرقام تمثل نسبة صغيرة فقط من حالات الاغتصاب التي تحدث بالفعل نظرا لأن الممارسات التقليدية وطول المسافة للوصول إلى مراكز الشرطة، تحول دون قيام الأشخاص بالإبلاغ عن هذه الحالات. وثمة جوانب كثيرة في القانون الحالي المتعلق بالاغتصاب تنطوي على تمييز وتتسم بعدم الفاعلية، وتؤيد مجموعة واسعة من الجماعات الناميبية إصلاح القانون في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، ترددت مطالبات كثيرة بتوقيع عقوبات أغلظ على مرتكبي الاغتصاب. وتسلم الحكومة بالحاجة إلى إجراء عاجل بشأن قانون الاغتصاب، ويجري العمل حاليا من أجل إصلاح القانون. وقد تبين للمحكمة العليا أن إحدى القواعد المتبعة في أدلة الإثبات في قضايا الجرائم الجنسية غير معقولة ومن المحتمل أن تكون غير دستورية. ويتعين أيضا إعادة بحث الدور الذي تقوم به محاكم القانون العرفي في معالجة قضايا الاغتصاب.

٣/٣- ويجري إعادة تعريف الجرائم الجنسية الأخرى، مثل النشاط الجنسي غير الشرعي المشمول بقانون مكافحة الممارسات المنافية للآداب، وذلك للقضاء على التمييز ضد الفتيان والرجال والبغايا من النساء.

٤/٣- ويحظر قانون العمل المضايقات الجنسية في إطار العمل، ولكن مازالت المرأة بحاجة إلى التشجيع لكي تعبر عن رأيها بحرية بشأن هذه المسألة.

٥/٣- ولا تتوفر معلومات مسجلة كثيرة عن حالات العنف المنزلي، ولكن هذه المشكلة من المعروف أنها واسعة الانتشار وخطيرة. ومن المسلم به أن الطرق القانونية القائمة لمعالجة العنف المنزلي غير كافية. وهناك زيادة ملحوظة في القضايا المتعلقة بمقتل المرأة على يد شريكها. ويحتاج الأمر إلى مزيد من البحث لتوجيه عملية إصلاح القوانين ورسم السياسات في هذا المجال.

٦/٣- وتفيد الأدلة المرسلة أن المرأة كثيرا ما تكون هدفا لعنف عام/قاتل. ولابد من بحث أنماط العنف في ناميبيا بقدر أكبر من الدقة حتى يمكن تحليل هذه المشكلة ومعالجتها.

٧/٣- وفي مبادرة فريدة في نوعها في افريقيا، استجابت الحكومة لمشكلة العنف ضد المرأة والطفل بأن أنشأت شبكة لمراكز إساءة معاملة المرأة والطفل تقدم استجابة واعية ومتكاملة لضحايا العنف وسوء المعاملة. وقامت ثلاثة مراكز رائدة في وندهوك وكيتمانشوب وأوشاكاتي بمعالجة نحو ٢٥٠ حالة في عام ١٩٩٥. وتوجد خطط طويلة الأجل لإنشاء مراكز مماثلة أخرى، ودعم وتوسيع ما تقدمه من خدمات. ومن

شأن البيانات التي تجمعها هذه المراكز أن تساعد أيضا على إجراء تحليل أكثر تفصيلا لحالات العنف ضد المرأة والطفل مما يؤدي إلى تحسين استجابات الحكومة والشرطة.

٨/٣- وتعكف حاليا إحدى اللجان القطاعية المعنية بشؤون الجنسين والتي أنشأتها إدارة شؤون المرأة لتشجيع اتخاذ إجراءات متناسقة من جانب الحكومة والمنظمات غير الحكومية على صياغة توصيات على صعيد السياسة بشأن العنف ضد المرأة والطفل.

المادة ٤: الإجراء الإيجابي

١/٤- يأذن دستور ناميبيا باتخاذ إجراء إيجابي لصالح المرأة دون أن يتطلب سن تشريعات لهذه التدابير. ونهض عدد كبير من تشريعات ما بعد الاستقلال بتنفيذ الإجراء الإيجابي الذي يتخذ شكلين بصفة عامة: (أ) أحكام تكفل وجود المرأة في هيئات هامة لاتخاذ القرار؛ و (ب) تفويضات عامة باتخاذ إجراء إيجابي في ميادين معينة، يمكن استخدامها كأساس لاتخاذ إجراء إيجابي لصالح المرأة.

٢/٤- وتتناول وثيقة للسياسة العامة الإجراء الإيجابي في ميدان العمل، وهي الوثيقة التي تقوم بتعميمها حاليا وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية. وبعد إجراء المزيد من المشاورات، من المتوقع أن تشكل هذه السياسة الأساس اللازم لإصدار تشريع بتنفيذ الإجراء الإيجابي لصالح المرأة وفئات مستهدفة أخرى في سوق العمل. وسوف تشمل تدابير الإجراء الإيجابي إزالة الحواجز المتعلقة بالعمل، واتخاذ خطوات إيجابية لتشجيع فرص العمل والنهوض بأعضاء الفئات المستهدفة، واتخاذ تدابير لتوفير فرص عمل معقولة. وعلى حين لن يستخدم نظام للحصص، سوف تستعمل أهداف عددية وجداول زمنية لقياس مدى التقدم. ومن المحتمل أن تقوم بإدارة التشريعات التنفيذية هيئة مستقلة تمثل مصالح أصحاب العمل والعاملين وأعضاء الفئات المستهدفة.

٣/٤- كذلك يتخذ الإجراء الإيجابي لصالح المرأة في ناميبيا شكل اهتمام خاص بإدراج المرأة وشواغل المرأة في رسم السياسات وتنفيذ البرامج. وقدمت بعض الوزارات أمثلة بارزة على اتباع أساليب تعنى بشؤون الجنسين، ولكن لاتزال ثمة حاجة إلى تأكيد أكثر اتساقا وشمولا على شؤون المرأة.

٤/٤- وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ في بيجين، كان لناميبيا دور نشط في تركيز اهتمام العالم على "الطفلة". ومتابعة لذلك، تقدمت اللجنة التحضيرية للمنظمات غير الحكومية التي حشدت مشاركة هذه المنظمات في بيجين اقتراحا باتخاذ إجراء إيجابي لصالح الطفلة يستكمل مبادرات الحكومة بشأن الإجراء الإيجابي.

٥/٤ - وتم تنفيذ أشكال مختلفة لحماية الأمومة، بما في ذلك تقرير أجازة أمومة مدتها ١٢ أسبوعا ودعم الدخل أثناء فترة الأجازة. وهذه التدابير تدعم الإجراء الإيجابي لصالح المرأة وذلك عن طريق ضمان عدم حرمانها بشكل غير منصف في سوق العمل نتيجة لدورها في إنجاب الأطفال. ويكفل القانون للمرأة التي في أجازة أمومة أن تحتفظ بوظيفتها ومستواها الوظيفي.

المادة ٥: الأدوار النمطية للجنسين

١/٥- مازال الرجل يميل إلى السيطرة على المرأة في إطار الأسرة، وتتعزز سيطرة الرجل بالمعتقدات الدينية والممارسات الثقافية وأوجه عدم المساواة المتبقية بموجب القانون العام والقانون العرفي.

٢/٥- وتتميز الثقافة الناميبية بالتحفظ عند إثارة القضايا المتعلقة بالجنس، الأمر الذي يسهم في حدوث حالات حمل غير مرغوب بين المراهقات وانتشار أمراض تنقل عن طريق الاتصال الجنسي. وثمة حاجة عاجلة لزيادة توعية الجمهور بشأن هذه المسائل، بما في ذلك التأكيد على حق المرأة في الكرامة وخاصة حقها في أن تقول "لا" للجنس.

٣/٥- وينظر إلى المرأة الناميبية، عادة على أنها "أم". وهذا الدور النمطي الشائع يجعل من الصعب على المرأة أن تختار طرقا أخرى، وأحسن وسيلة لمواجهته هو زيادة حضور المرأة في الحياة السياسية والعامة ليكون نموذجا لدور بديل للمرأة الشابة.

٤/٥- وناميبيا في سبيلها لاتخاذ خطوات من شأنها زيادة الوعي بأمور الجنسين في النظام التعليمي. وعلى سبيل المثال، استهدفت اللجنة القطاعية لشؤون الجنسين المعنية بالتعليم والتدريب والعمل مديري المدارس فيما نظمته من مجموعة من حلقات العمل الإقليمية المعنية بشؤون الجنسين، وساعدت إدارة شؤون المرأة على تسهيل عقد حلقة عمل للتوعية بشؤون الجنسين من أجل موظفي الحكومة العاملين في مجال تطوير المناهج الدراسية. ويتعين استمرار هذه الجهود في المستقبل.

٥/٥- ومازالت الأدوار النمطية للجنسين تؤثر على الفرص التعليمية النسبية لكل من البنين والبنات، ولاسيما في المناطق الريفية وعلى اختيار طريق المستقبل بالنسبة للمتعلمين الشبان. ويتأثر تعليم الكبار بذلك أيضا. وعلى سبيل المثال، تتجه برامج التدريب غير النظامي للمرأة إلى إبراز المهام "الأنثوية" النموذجية مثل الحياكة. وانبثق عن ذلك أيضا أن ارتفاع عدد النساء التي تساعد في تنفيذ البرنامج الوطني لمحو الأمية أدى إلى تثبيط عزيمة الرجل عن المشاركة. وهنا أيضا، من شأن زيادة رؤية المرأة في مجموعة واسعة من الأعمال أن يساعد على إحداث تغيير في الاتجاهات.

٦/٥- وتبذل هيئة الإذاعة الناميبية جهودا لضمان تمثيل المرأة تمثيلا جيدا في مناقشات ضيوف الإذاعة وغيرها من برامج الشؤون الجارية، وتقديم تغطية بارزة للموضوعات المتعلقة بالجنسين. غير أن الأدوار النمطية للجنسين مازالت واضحة ولاسيما في الإعلانات، ولابد من النظر في اعتماد مدونة لقواعد الإعلان تعالج هذه المسألة. وأولت وسائط الإعلام المطبوعة منذ الاستقلال اهتماما متزايدا بقضايا الجنسين فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة. والحكومة في سبيلها لوضع مشروع تشريع جديد ينظم المواد الخليعة بجميع أشكالها، وخاصة توفرها للأطفال.

٧/٥- واستضافت ناميبيا في عام ١٩٩٥ مسابقة اختيار "ملكة جمال العالم"، بهدف زيادة مكانة ناميبيا الدولية وتشجيع السياحة. وانتقد بعض أعضاء الجمهور إنفاق الحكومة على هذه المناسبة، وقالوا إنها

عززت من الأدوار النمطية السلبية للجنسين. وقد تكون المناقشة بشأن هذا الموضوع قد أسهمت في القيام بتحليل علني يتميز بقدر أكبر من النقد لأدوار الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، تم النهوض بمفاهيم بديلة عن المرأة أثناء تنظيم هذه المسابقة من خلال مناسبات مثل معارض لفنون المرأة وسلسلة من البرامج التليفزيونية عن قضايا تتعلق بالمرأة والتنمية.

المادة ٦: البغاء والاتجار بالمرأة

١/٦- ينظم البغاء في ناميبيا قانون مكافحة الممارسات المنافية للأداب الذي يحظر إدارة بيوت للدعارة، والقوادة، والإغواء من جانب البغايا، والتكسب من الدعارة، واسترقاق المرأة لأغراض الجنس. وتوجد حالات قليلة للتوقيف في جرائم تتعلق بالدعارة من الناحية العملية، على الرغم من أن الدعارة تمارس من جانب الأطفال والكبار من كلا الجنسين، وغالبا ما يحدث ذلك عن ضيق مالي. وينبغي أيضا تعديل قانون مكافحة الممارسات المنافية للإداب للقضاء على التمييز بسبب الجنس في شكل حماية من إساءة الاستغلال المكفولة للمرأة والفتاة ولكن دون الرجل والفتى.

٢/٦- وبموجب القوانين القائمة، يوجد قيود صارمة للغاية على أهلية التبني داخل القطر. ويجري النظر في تخفيف بعض القواعد القائمة، ولكن ستظل مجموعة من الضمانات قائمة لحماية المصالح المثلى للطفل ولضمان ألا تصبح عمليات التبني داخل القطر سبلا للاتجار بالنساء الشابات.

المادة ٧- المرأة في الحياة السياسية والعامة

١/٧- ينص دستور ناميبيا على أن للمرأة والرجل حقوقا متساوية في المشاركة في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك الحق في التصويت وشغل المناصب العامة وتشكيل الجمعيات وممارسة أي مهنة أو الاضطلاع بأي عمل. والعائق القانوني الوحيد الذي يواجه المرأة في هذا الشأن هو مفهوم القانون العام "للسلطة الزواجية" التي ترغم كثيرا من النساء على الحصول على تصريح من أزواجهن قبل أن تستطيع كل منهن أن تصبح أمينة أو مديرة لشركة. وسوف يزال هذا العائق بموجب مشروع قانون المساواة بين المتزوجين المعروض على البرلمان وقت كتابة هذا التقرير.

٢/٧- ويوجد وقت كتابة التقرير ١٣ امرأة من بين ٧٢ عضوا له حق التصويت وستة أعضاء ليس لهم حق التصويت في الجمعية الوطنية (١٦,٧ في المائة) وامرأة واحدة من بين ٢٦ عضوا في المجلس الوطني (٣,٨٥ في المائة). وعلى الرغم من صغر هذه الأعداد، فإنه من الجدير بالذكر أن النسبة المئوية للمرأة في الجمعية الوطنية زادت بأكثر من الضعف بعد الانتخابات الثانية لهذه الهيئة في عام ١٩٩٤. وعدم قيام الأحزاب السياسية بتسمية عدد أكبر من النساء كمرشحات يأتي في جانب منه نتيجة لسيطرة الرجال على الهياكل الحزبية، وقد يأتي أيضا من تحفظات الجمهور إزاء صلاحية المرأة لتولى المناصب السياسية. ويضاعف من ذلك الافتقار إلى الإحساس بالثقة والأمن بين النساء.

٣/٧- وتشكل المرأة قرابة ثلث (٣١,٤٩ في المائة) أعضاء المجالس المحلية التي انتخبت في عام ١٩٩٢. ويتطلب قانون السلطات المحلية أن تدرج جميع الأحزاب السياسية أسماء عدد معين من النساء في قوائمها الحزبية. وهذا النص المتعلق بالإجراء الإيجابي لن ينطبق على الانتخابات القادمة للسلطة المحلية لأنها ستجرى بنظام الدوائر. غير أن تعريف "الحزب السياسي" لأغراض السلطة المحلية واسع بدرجة تكفي لتمكين المنظمات وخاصة المعنية منها بشؤون الجنسين أن تتقدم بمرشحين إذا شاءت.

٤/٧- وبينما تحسن وجود المرأة في مناصب اتخاذ القرار في الحكومة بدرجة كبيرة عما كان في مستويات ما قبل الاستقلال، فمازالت المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا بدرجة خطيرة في المناصب العليا. وتظل النساء في الخدمة العامة متجمعات في مناصب أقل نفوذا وتحقق دخلا أقل. وفي حين أن لجنة الخدمة العامة على وعي بالفعل بالحاجة إلى علاج هذا الاختلال القائم بين الجنسين، فمن المرجح أن يتم في المستقبل تنفيذ المزيد من التدابير الرسمية للإجراء الإيجابي. وتشكل المرأة نسبة ١٢ في المائة من المناصب الإدارية في الحكومة.

٥/٧- ويتميز تمثيل المرأة بالنقص أيضا في الهيئات التي تضطلع بإنفاذ القوانين والتمثيل القضائي مثل شرطة ناميبيا ومصلحة السجون. وعلى الرغم من وجود لجنة لشؤون الجنسين في وزارة الدفاع، فإن قوات الدفاع لا تحتفظ بإحصاءات مفصلة حسب الجنسين. ولا توجد قاضية واحدة في ناميبيا، ولكن وزارة العدل قد بذلت مجهودا واعيا لزيادة عدد الموظفات القضائيات منذ الاستقلال. وفضلا عن ذلك، فإنه حتى مع النقص في تمثيل المرأة في مهنة القانون، تشكل المرأة نسبة كبيرة من المدعين العموميين ومن المحامين العموميين.

٦/٧- ومازالت السلطات التقليدية والمحاكم التقليدية يهيمن عليها الرجل. غير أن بعض الإصلاحات تجري في بعض المجتمعات المحلية حيث يجري تدريب النساء والرجال على أن يعملوا كفعاليات قانونية للمجتمعات المحلية ومن ثم السماح لهم بعرض قضاياهم أمام المحاكم التقليدية. وقد اتخذت الحكومة عدة خطوات لإصلاح هذا الخلل. وعلى سبيل المثال، عملت إدارة شؤون المرأة على تنظيم مجموعة من حلقات العمل للتوعية بشؤون الجنسين من أجل قيادات المجتمعات المحلية، بمن فيهم القيادات التقليدية، في مناطق مختلفة. ويشمل قانون السلطات التقليدية الذي صدر حديثا نصا يتعلق بالإجراء الإيجابي ويشجع السلطات التقليدية على ترقية المرأة إلى مناصب القيادة. وقد اعتمدت القيادات التقليدية في مجتمع محلي واحد على الأقل أساليب عملية مبتكرة لزيادة مشاركة المرأة في هذا الميدان، مما يصلح أن يكون نموذجا يحتذى في المجتمعات المحلية الأخرى.

٧/٧- والمرأة ممثلة تمثيلا جيدا في وسائط الإعلام المطبوعة، وذلك فيما بين العاملين بصفة عامة وفي مناصب الإدارة العليا. أما الوسائط الإذاعية فهي أقل توازنا مع عدم وجود امرأة واحدة في مناصب الإدارة العليا ووجودها بأعداد صغيرة فقط في مناصب الإدارة الوسيطة. غير أن القضايا المتعلقة بالجنسين تلقى تغطية تزداد بروزا منذ الاستقلال في كل من الوسائط المطبوعة والإذاعية. وقد قامت إدارة شؤون المرأة

مؤخرا برعاية حلقة عمل نظمتها رابطة الإعلاميات الناميبيات لاستكشاف استراتيجيات من شأنها تمكين المرأة العاملة في وسائط الإعلام واستحداث آليات لرصد صورة المرأة في وسائط الإعلام.

٨/٧- والمرأة ليست ممثلة تمثيلا جيدا في مناصب اتخاذ القرار في القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، لم يسجل إسم امرأة ناميبية واحدة كمالكة لشركة كبيرة أو كحاملة أسهم في مؤسسة تجارية كبيرة بسبب القانون. وسوف تعالج هذه المشكلة بأسلوب بعيد المدى بموجب التشريع المقترح للإجراء الإيجابي. ويشمل أيضا مشروع قانون للتعاونيات سوف يعرض قريبا على البرلمان، نصوصا تتعلق بالإجراء الإيجابي لضمان قيام المرأة بدور في الإدارة. وتركز إدارة شؤون المرأة على بناء القدرة من خلال برامج تدريبية مكثفة ترمي إلى مساعدة المرأة في المشاريع الصغيرة على الانتقال إلى مشاريع تجارية أكبر. وقد ساعدت إدارة شؤون المرأة أيضا على تسهيل إنشاء رابطة نساء الأعمال الناميبيات وقدمت التمويل إلى مشاريع تجارية مختارة من أجل المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى عدة منظمات غير حكومية برامج ترمي إلى دعم المرأة في قطاع الأعمال وفي قطاع المهنيين. وينبغي تقييم وضع المرأة في القطاع الخاص على مر الزمن لقياس مدى نجاح الخطوات المختلفة الرامية إلى زيادة اشتراك المرأة في نشاط تنظيم الأعمال.

٩/٧- كذلك تمثل المرأة نحو ٣٠ في المائة من أعضاء الاتحاد الوطني لعمال ناميبيا، وهو أكبر اتحاد لنقابات العمال في ناميبيا. ويصعب في بعض الأحيان تنظيم المرأة بسبب مسؤولياتها الأسرية. وفضلا عن ذلك، تتميز بعض الصناعات الأفضل تنظيما مثل التعدين والنقل بهيمنة العاملين من الرجال. ولدى الاتحاد الوطني لعمال ناميبيا مكتب للمرأة يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في أنشطة الاتحاد وفي "المحفل النسائي السنوي للنقابات العمالية للجنوب الافريقي". وقد يحتاج هذا الميدان إلى مزيد من الإجراءات الإيجابية لصالح المرأة، بعد المثل الذي قدمه الاتحاد الوطني الناميبي للمعلمين الذي يعقد حلقات دراسية منتظمة لتمكين أعضائه من النساء من خلال تقاسم المعلومات وبناء الثقة والتركيز على القضايا المتعلقة بالجنسين.

١٠/٧- ولا يوجد سوى عدد ضئيل من النساء في المناصب القيادية في الكنيسة. ويستشهد في أغلب الأحيان بتعاليم الكتاب المقدس في المناقشات السياسية لتبرير استمرار تبعية المرأة وخاصة في إطار الأسرة، على الرغم من أن بعض قيادات الكنائس أعلنوا عن تأييدهم القوي لقضايا المرأة. وقد شجع مجلس الكنائس في ناميبيا، من خلال إنشائه لمكتب للمرأة في عام ١٩٨٨، المرأة وقدم لها الدعم من أجل معالجة القضايا التي تهمها في الكنيسة والمجتمع. وقدم أيضا مجلس الكنائس في ناميبيا للعقد المسكوني لمجلس الكنائس العالمي ١٩٨٨ - ١٩٩٨: "الكنائس في تضامن مع المرأة"، مؤكدا على تمكين المرأة. وبعد الاستقلال بفترة قصيرة، ساعدت إدارة شؤون المرأة على إنشاء مجموعة" نساء ناميبيا المسكونيات"، وهي مجموعة تضم نساء من أكثر من ٧٤ ملّة لمناقشة القضايا الاجتماعية التي تواجه مجتمعاتهن. وقد وقّع فخامة سام نجوما رئيس ناميبيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مؤتمر لمجموعة نساء ناميبيا المسكونيات عقد في عام ١٩٩٢.

١١/٧- وعلى الرغم من أن مجتمع المنظمات غير الحكومية يهيمن عليه الرجل، فإنه توجد منظمات غير حكومية ومجموعات مجتمعية عديدة ينصب تركيزها على قضايا الجنسين. وقد عمدت مجموعة كبيرة

من المنظمات غير الحكومية إلى توحيد قواها للإعداد للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، وسوف يتم تنفيذ كل من الاتفاقية ومنهاج العمل العالمي لبيجين من خلال مبادرات مشتركة ومتكاملة من جانب الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

المادة ٨: التمثيل الدولي

١/٨- بينما تترأس المرأة اثنتين فقط من بعثات ناميبيا الخارجية السبع عشرة، فإن المرأة تشكل ٤٢,٧ في المائة من جميع موظفي البعثات الخارجية. ولا تنشئ وزارة الخارجية مراكز عمل مشتركة للزوجين، ولكن هذه المراكز ممكنة حيثما يكون الزوجان عاملين لدى الوزارة بالفعل. وكان الشخص الوحيد الذي رشحته الوزارة لمنصب في منظومة الأمم المتحدة منذ الاستقلال امرأة. ومن شأن برامج بناء القدرة التي ساعدت إدارة شؤون المرأة على تنظيمها أن تزيد من مجموع النساء المؤهلات لشغل مناصب دولية.

٢/٨- ويتوقف اشتراك المرأة في الوفود والمؤتمرات الدولية بالدرجة الأولى على ما إذا كانت تتمتع بالخبرة اللازمة. وتدل صعوبة الحصول على معلومات عن تكوين الوفود الدولية المختارة من مختلف الوزارات حسب الجنسين على الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكثر وعيا بالتوازن في هذه الوفود حسب الجنسين.

المادة ٩: الجنسية

١/٩ تتميز قواعد ناميبيا بشأن الجنسية بأنها حيادية بالكامل إزاء الجنسين ولا توجد أي تقارير تفيد بوقوع أي تمييز ضد المرأة فيما يتعلق باكتساب الجنسية أو فقدانها.

٢/٩- وعلى الرغم من وجود بعض المشاكل فيما يتعلق بإدارة القوانين المتعلقة بالأجانب غير الشرعيين، فلم تكن هذه تتعلق بأية حال بالجنسين.

٣/٩- ولا تتوفر معلومات مفصلة حسب الجنسين عن طلبات الحصول على مركز اللاجئ. وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، كان نزلاء مخيم اللاجئين الوحيد في ناميبيا يتألفون من ٥٥٧ رجلا و ٤٥٢ امرأة. وتتوفر المدارس لكل من البنين والبنات في هذا المخيم. ولم تلاحظ أي مسألة تتعلق بالجنسين بالنسبة لمعاملة اللاجئين أو منح مركز اللاجئ.

المادة ١٠: التعليم

١/١٠- يكفل دستور ناميبيا الحق في التعليم لجميع الأشخاص ويجعل التعليم إلزاميا حتى سن السادسة عشرة، أو حتى إتمام التعليم الابتدائي.

٢/١٠- وتنفق ناميبيا الآن ١٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي على التعليم. غير أنه يوجد تفاوت كبير في نفقات التلاميذ بين مختلف المناطق التعليمية، الأمر الذي تعكف الحكومة حاليا على إصلاحه.

٣/١٠- وقد ازداد عدد التلاميذ في المدارس الحكومية بدرجة كبيرة منذ الاستقلال، ورافق ذلك زيادة في عدد المدارس والمدرسين. وهذا النمو السريع يمارس ضغطا على قدرة الحكومة على توفير الخدمات التعليمية الفعـّالة.

٤/١٠- ومنذ الاستقلال، عمدت الحكومة إلى تحسين قدرتها على جمع وتحليل بيانات مفصلة حسب الجنسين، ومن ثم زيادة قدرتها على إجراء مقارنات تفصيلية لأوضاع كل من البنين والبنات.

٥/١٠- وطبيعي أنه لا توجد تمايزات ملحوظة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، وإن كان العدد الإجمالي للإناث الملتحقات بالمدارس يظهر ارتفاعا طفيفا بين الصفوف الابتدائية والثانوية. غير أن المجاميع الوطنية تخفي تمايزات إقليمية هامة، نظرا لأن التحاق الإناث بالمدارس في بعض المناطق التعليمية يتناقص بشكل ملحوظ على مستوى المدارس الثانوية.

٦/١٠- وعلى الرغم من أن أعداد البنات تزيد على أعداد البنين في الانتقال إلى الصفوف الأعلى كل عام، فإن معدل الانتقال إلى الصفوف الأعلى بالنسبة للبنات أدنى في الصفوف العليا. وهنا أيضا يلاحظ وجود تفاوتات بين المناطق. غير أن هذه البيانات يصعب تحليلها لأن الأبحاث الأخيرة تفيد أن معدلات الانتقال قد تكون نتيجة لأساليب غير موحدة أكثر من كونها انعكاسا للأداء الفعلي للطلبة.

٧/١٠- وأعلى معدل للتسرب يوجد في الصف العاشر. وعدد البنات الباقيات للإعادة في هذا المستوى أكبر من عدد البنين، وهو نمط ينطبق على جميع المناطق التعليمية. ويتعين إجراء مزيد من البحث لتحديد أسباب انخفاض معدلات الانتقال وارتفاع معدلات البقاء للإعادة بالنسبة للبنات، عنها بالنسبة للبنين عندما يصلن إلى الصفوف العليا.

٨/١٠- وتتأثر معدلات التسرب بالدور الذي يقوم به البنين والبنات في المشاركة في تحمل مسؤوليات الأسرة، ولاسيما في المناطق الريفية. ويشكل حمل المراهقات عاملا رئيسيا أيضا في معدل التسرب بالنسبة للبنات. وكانت بنات المدارس الحاملات يطردن عادة في الماضي. وكان يسمح لهن بالسعي إلى الالتحاق من جديد بمدرسة مختلفة بعد الولادة، ولكن لم يكفل لهن الحق في استئناف الدراسة. غير أنه لم تكن توجد في العادة أي عواقب سلبية بالنسبة للتلاميذ أو المدرسن المتسببين في حمل البنات. وسوف يتغير هذا الوضع بموجب سياسة بشأن الحمل بين المتعلمين في المدارس تجري مناقشة مسودتها في الوقت الراهن. وتقترح السياسة مساندة التلميذات الحوامل بدلا من معاقبتهن، مع التوصية باتخاذ إجراء جاد ضد أي مدرس يقيم علاقات جنسية مع طالبة. وسوف يعاقب أيضا التلاميذ المسؤولين عن الحمل، ولكن مع إسداء النصح لهم بمسؤوليتهم عن توفير النفقة للطفل. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إدراج تعليم مادة السكان والحياة الأسرية في المناهج الدراسية بالمدارس الابتدائية والثانوية.

٩/١٠- ويجري حاليا إصلاح شامل لمناهج التعليم بدءا من مستوى المدارس الابتدائية. وتم تدريب عدد قليل من الموظفين في مجال تحليل البيانات المتعلقة بالجنسين وإنشاء لجنة توجيهية معنية بشؤون

الجنسين في تخطيط التعليم مهمتها رصد معاملة الجنسين في المنهج الدراسي. غير أن معهد ناميبيا لتطوير التعليم المسؤول عن تطوير المناهج يلتزم بالمساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز حسب الجنس.

١٠/١٠- ومازال الدور النمطي لكل من الجنسين قائما بالنسبة لاختيار البرامج الدراسية في المدارس والمعاهد التقنية وفي التعليم الجامعي. ووزارة التعليم الأساسي والثقافة في سبيلها لتوعية مديري المدارس بهذه المسألة، ولكن مازال هناك مجال لتحسين المشورة فيما يتعلق بالتوجيه نحو المستقبل العملي من أجل تنبيه البنين والبنات إلى مجموعة أوسع من الخيارات.

١١/١٠- وتوجد عدة برامج للتعليم الخاص تنطوي على أثر كبير بالنسبة للجنسين. وعلى سبيل المثال، يضطلع المدرسون في مجال مهارات الحياة، بالأضافة إلى تعليم الحياة الأسرية، بتقديم مواد تتعلق بمجموعة من القضايا الاجتماعية والقانونية. ويجري حاليا العمل على الارتقاء بدور هؤلاء المدرسين في المدارس.

١٢/١٠- وقد نجح البرنامج الوطني لمحو الأمية فيما يتبعه من نهج يراعي شؤون الجنسين في الوصول إلى المرأة التي تشكل ٧٩ في المائة من مجموع المشتركين.

١٣/١٠- ويهيمن الرجل على المناصب الإدارية في كل من وزارة التعليم الأساسي والثقافة ووزارة التعليم العالي والتدريب المهني والعلم والتكنولوجيا. وتشكل النساء غالبية المعلمين في المدارس، ولكن معظم مديري المدارس من الرجال. ويهيمن الرجل أيضا على المناصب العليا في جامعة ناميبيا. وثمة حاجة إلى إجراء إيجابي لاشراك مزيد من النساء في تخطيط السياسة التعليمية وتنفيذها.

١٤/١٠- وكانت قضايا الجنسين تحتل أولوية عالية لدى المنظمة الوطنية لطلاب ناميبيا منذ نشأتها في عام ١٩٨٤. ولدى هذه الهيئة لجنة فرعية وطنية للمرأة تجتمع في مؤتمر سنوي للمرأة لمناقشة القضايا المتعلقة بتمكين المرأة. وقد أسهمت المنظمة في تأكيد حق فتيات المدارس الحاملات في مواصلة تعليمهن.

المادة ١١: تنمية العمالة

١/١١- تفيد نتائج تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١ أن معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة الريفية أدني من معدلات المرأة أو الرجل في المناطق الحضرية بصفة عامة. غير أن هذه الإحصاءات تغفل فيما يبدو الأعمال المنزلية والزراعية الأساسية التي تضطلع بها المرأة الريفية دون أجر. كما أن التصنيف الذي وضعه التعداد لأعمال ربة المنزل على أنها "نشاط سلبي" من الناحية الاقتصادية يسفر عن نقص في تقدير مشاركة المرأة الحضرية في قوة العمل.

٢/١١- ونسبة عالية من النساء هن عاملات لحساب الأسرة بدون أجر أو مشتغلات "لحسابهن" (مشتغلات قد يحصلن على مساعدة من عاملات لحساب الأسرة بدون أجر ولكن ليس لديهن عاملين بأجر). والزراعة

هي القطاع الأكبر الذي يستخدم المرأة، يليه قطاع العمالة الأسرية الخاصة كمشتغلات بالمنازل. وعدد قليل من النساء يعملن في القطاع المنظم على الرغم من أن المرأة تمثل واحدا من كل ثلاثة عاملين بالحكومة. وتمثل المرأة نحو ١٥ في المائة فقط من أصحاب الأعمال.

٣/١١- وتتشكل فرص العمالة لدى المرأة حسب مستواها التعليمي ويقترن ذلك بالأدوار النمطية للجنسين. وتتركز المرأة التي لم تحصل على أي تعليم مدرسي أو حصلت على تعليم ابتدائي فقط في قطاع الزراعة وقطاع المشتغلين بالمنازل. وتتركز المرأة الحاصلة على تعليم ثانوي بدرجة كبيرة في هذين المجالين أيضا، وكذلك في تجارة الجملة والتجزئة وفي التعليم. والمرأة الحاصلة على تعليم فوق الثانوي تعمل بصفة رئيسية في التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية والشخصية.

٤/١١- ومعدل البطالة لدى المرأة الحضرية أعلى منه لدى نظيرها الرجل. ويرتفع معدل العمالة أيضا بالنسبة للرجل في المناطق التي تسودها الزراعة. وتفيد هذه البيانات أن العمالة في المناطق الحضرية وفي القطاع المنظم تفضل الرجل، في حين أن المرأة التي ليس لديها مؤهلات فنية تلقى صعوبة في الانتقال خارج الزراعة التقليدية أو العمالة الأسرية الخاصة.

٥/١١- ولا تتوفر إحصاءات شاملة ومفصلة حسب الجنسين بشأن الأجور النسبية ومستويات المرتبات لكل من الرجل والمرأة. غير أن المرأة تتركز في الصناعات والمهن المرتبطة بمستويات دنيا من الأجر مثل الزراعة والاشتغال بالمنازل والخدمات الاجتماعية. والمرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في الشرائح العليا للدخل في قطاع الخدمة العامة.

٦/١١- وينص الدستور على اتخاذ إجراء إيجابي لصالح المرأة ويلزم الحكومة بأن تكفل التساوي في الأجور مقابل العمل المتساوي، والارتقاء بالمستويات الصحية، وتشجيع النقابات العمالية، وضمان أجر معيشي لجميع العاملين وتوفير استحقاقات للأمومة والأستحقاقات المرتبطة بها للمرأة.

٧/١١- ويحدد قانون العمل لعام ١٩٩٢ حدا أدنى لشروط العمل ويقضي بايجاد إطار للمفاوضات الجماعية ويحظر التمييز لعدد من الأسباب منها الجنس.

٨/١١- وفي عام ١٩٩٤، عين الرئيس لجنة للتحقيق في الأمور المتعلقة بالعمل والماسة بالعاملين الزراعيين والمشتغلين بالمنازل. وقد تأجلت أعمال هذه اللجنة إلى أجل غير مسمى بسبب الحاجة إلى تحويل أموال الإغاثة الطارئة في حالة الجفاف. غير أن من الأمور الجوهرية أن تدعى هذه اللجنة إلى الانعقاد من جديد في أقرب وقت ممكن للتحقيق في ظروف عمل ومعيشة هاتين الفئتين الضعيفتين.

٩/١١- وأصدرت ناميبيا مؤخرا قانون للضمان الاجتماعي يرمي إلى علاج الواقع المتمثل في أن معظم العمال غير مشمولين بنظام شامل للضمان الاجتماعي. ويقضي القانون بإنشاء لجنة للضمان الاجتماعي تتولى

إدارة: (١) صندوق استحقاقات أجازة الأمومة والأجازة المرضية والاستحقاقات في حالة الوفاة؛ (٢) الصندوق الوطني للاستحقاقات الطبية؛ (٣) الصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية؛ (٤) صندوق التنمية لرعاية مشاريع تدريب المحرومين والمتعطلين. وسوف تتولى لجنة الضمان الاجتماعي أيضا المسؤولية عن صندوق الحوادث الذي يمول مشروع تعويضات العاملين في ناميبيا. وقد تم مؤخرا توسيع نطاق هذا المشروع ليشمل المشتغلين بالمنازل وغيرهم من الفئات العاملة الضعيفة التي كانت غير مشمولة في الماضي.

١٠/١١- ويمنح قانون العمل جميع النساء اللاتي عملن لصاحب عمل واحد لمدة سنة على الأقل الحق في أجازة أمومة لمدة ١٢ أسبوعا. وسيتم تقديم استحقاقات الأمومة خلال هذه الفترة من خلال صندوق استحقاقات أجازة الأمومة والأجازة المرضية والاستحقاقات في حالة الوفاة، الذي يمول باشتراكات متساوية من أصحاب العمل والعاملين. وسوف تتقاضى المرأة ٨٠ في المائة من مرتبها العادي عند القيام بأجازة بحد أقصى قدره ٣ ٠٠٠ دولار ناميبي. وبسبب شواغل تتعلق حاليا بإمكانية الإنفاذ، يغطي الصندوق فقط العاملين الذين يعملون لأكثر من يومين في الأسبوع لصاحب العمل ذاته. ونظرا للشواغل التي تم الإعراب عنها بشأن أثر هذه السياسة على المشتغلين بالمنازل، يتعين النظر في توسيع التغطية ما أن يتم تشغيل الصندوق بالكامل. وتحظى المرأة في أجازة أمومة بحماية أيضا بموجب أحكام في قانون العمل تحمي حقوق واستحقاقات العمالة أثناء فترة الأجازة.

١١/١١- ولا يتضمن قانون العمل أي نص يتعلق بأجازة الأبوة التي ينقسم الرأي العام بشأنها أو يحتاج الأمر إلى مزيد من النقاش والدراسة لتوجيه سياسة الحكومة لهذا الشأن.

١٢/١١- ويحمي قانون العمل المرأة من الفصل التعسفي، ويحظر القانون التمييز بسبب الجنس أو الحالة الزواجية أو المسؤوليات الأسرية في جميع جوانب العمل. ولا يجوز الاستغناء عن المرأة العاملة أثناء أجازة الأمومة أو عقب عودتها من الأجازة، ولا يجوز فصلها بدعوى أنها لم يعد بوسعها الاضطلاع بعملها ما لم يتخذ صاحب العمل جميع الخطوات المعقولة لتوفير فرصة عمل بديلة مناسبة. والتمييز بسبب مسؤوليات الأسرة يستبعد المسؤولية عن أعضاء الأسرة خلاف الأطفال المعالين وربما ينبغي وضع تعريف أوسع له. وحيثما يحدث تمييز غير قانوني، يلجأ الضحية إلى نظام من المحاكم العمالية.

١٣/١١- وقليل جدا من أصحاب العمل هم الذين يوفرون مرافق لرعاية الطفل في مكان العمل، كما أن تكاليف المرافق المتوفرة لا تطاق بالنسبة لكثير من العاملات. وهذه الخدمات تتركز أيضا في المناطق الحضرية، مما يعرض المرأة الريفية لضغوط إضافية في سوق العمل المنظم. ولابد من استكشاف إمكانية الأخذ بنظام للحوافز يشجع أصحاب العمل على توفير خيارات لرعاية الطفل في أماكن العمل.

١٤/١١- وعدم وجود خيارات لرعاية الطفل في حدود الطاقة (الأمر الذي يدفع أحيانا بالأمهات إلى إرسال أطفالهن للأقامة مع أفراد الأسرة الموسعة) وكذلك عدم وجود خدمات لرعاية الطفل في أماكن العمل، يجعل من العسير للأمهات العاملات الاستمرار في الرضاعة الطبيعية. وطبقت وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية مبادرة صديقة للأم والطفل في أوائل التسعينات، وهي ترمي إلى النهوض بممارسات جيدة للرضاعة

الطبيعية من خلال سياسات مناسبة للمستشفيات والدعم المقدم من أصحاب العمل. ولا يتضمن قانون العمل أي ذكر لمسألة الرضاعة الطبيعية. ومن المطلوب إجراء المزيد من الاستكشاف بشأن نوع ترتيبات العمل التي تفيد في النهوض بالرعاية الطبيعية مثل فترات توقف دورية عن العمل أو ساعات عمل مرنة.

١٥/١١- ويمنع قانون العمل تشغيل المرأة ليلا قبل الولادة وبعدها لمدة ثمانية أسابيع. ولم تحل بعد الأجزاء المتعلقة بصحة العاملين وسلامتهم من قانون العمل محل التشريعات القديمة قبل الاستقلال. ويتعين معالجة احتياجات الصحة والسلامة للمرأة الحامل وكذلك لكل من الرجل والمرأة فيما يتعلق بالقدرة على الإنجاب، في النظم المرتقبة للصحة والسلامة.

١٦/١١- ووزارة العمل وتنمية الموارد البشرية في سبيلها لإجراء مشاورات بشأن مسودة سياسة تتعلق بالإجراء الإيجابي وتحظى بمساندة تشريعية. وسوف يضطلع بتقييم أثر هذه السياسة على المرأة ما أن توضع موضع التنفيذ.

المادة ١٢: الرعاية الصحية

١/١٢- ورثت الحكومة عند الاستقلال نظاما صحيا متجزئا ولا يتميز بالانصاف ويؤكد على الطب العلاجي. وتم الآن توحيد هذا النظام تحت سلطة مركزية واحدة ويجري إعادة تشكيله لتحسين الخدمات المقدمة إلى الفئات التي في أمس الحاجة إليها من السكان. وينصب التركيز الرئيسي على الرعاية الصحية الأولية.

٢/١٢- وعلى المرأة الناميبية في أنحاء البلد أن تقطع مسافة في ٤٠ دقيقة في المتوسط للوصول إلى مرفق للرعاية الصحية. وفي أغلب الأحيان لا تتوفر خدمات للأمومة وتنظيم الأسرة (أو لا يتصور أنها متوفرة) في أقرب مرفق صحي، مما ينطوي على وقت إضافي للانتقال. ومازال الأمر يحتاج إلى تحسين في مجال الوصول إلى المرافق الصحية على الرغم مما أحرز من تقدم في هذا المجال.

٣/١٢- والاستفادة من خدمات ما قبل الولادة وخدمات الوضع مرتفعة في ناميبيا. إذ أن نحو ٩٠ في المائة من النساء كانت لديهن فرصة للحصول على خدمات ما قبل الولادة في عام ١٩٩٢، وأن نحو ثلثي جميع المواليد ولدوا في مرافق صحية. بمساعدة ممرضة أو قابلة في أكثر الأحوال شيوعا. وكان معدل وفيات الأمهات في عام ١٩٩٢، ٢٢,٥ لكل ٠٠٠ ١٠ من المواليد الأحياء.

٤/١٢- ومتوسط عدد الأطفال المولودين أحياء للمرأة الواحدة يبلغ ٦,١ ويتراوح في المتوسط بين ٤,٧ في المناطق الحضرية و٦,٨ في المناطق الريفية. وترتفع معدلات الخصوبة بصفة عامة في المناطق الشمالية عنها في المناطق الجنوبية، وتنخفض المعدلات مع زيادة التحصيل العلمي. ويعد معدل الخصوبة الإجمالي من أعلى المعدلات في العالم، وتلتزم الحكومة بمحاولة تخفيض معدلات الخصوبة من خلال حملات للتوعية العامة ومن خلال الخدمات الموسعة لتنظيم الأسرة.

٥/١٢- ويبلغ معدل وفيات الرضع ٦٧ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٨٧ لكل ٠٠٠ ١ و٩٧ لكل ٠٠٠ ١ للأطفال دون سن العاشرة. والأطفال المولودين لأمهات وحيدات لديهم معدل أدنى لوفيات الرضع، ومن المحتمل أن يكون سبب ذلك أن الفترة أطول بين كل ولادة. وتنخفض معدلات وفيات الرضع في حالة الأمهات الحاصلات على تعليم عال، مما يدل على أن التحسن العام في وضع المرأة من شأنه تخفيض حالات الوفيات بين الرضع. والأسباب الرئيسية للوفاة في عنابر الأطفال هي أمراض الإسهال والملاريا وسوء التغذية والربو/الالتهاب الشعبي.

٦/١٢- ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة هو ٥٩,١ سنة للرجل و ٦٢,٨ سنة للمرأة، مع تفاوت ملحوظ بين المناطق. والأسباب الرئيسية للوفيات في عنابر الكبار في المستشفيات هي السل الرئوي، وأمراض الجهاز الدوري، والنماء الخبيث (النمو الشاذ للأنسجة مثل الأورام)، والتهابات الجهاز التنفسى الحادة (مثل الالتهاب الرئوي)، والملاريا، وارتفاع ضغط الدم.

٧/١٢- وتزداد حالات الإبلاغ عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بمعدل سريع. وعلى العكس من الحالة في كثير من البلدان النامية الأخرى، فإن عدد الرجال المصابين أكبر من عدد النساء في ناميبيا. والعدد الأكبر من النساء المصابات يندرجن في الفئة العمرية ٢٥ - ٣٤، تليها الفئة العمرية ١٥ - ٢٤. وهذا التوزيع حسب السن يعني أن الفرصة أعلى لنقل فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الحمل والرضاعة الطبيعية.

٨/١٢- وحمل المراهقات شائع في ناميبيا، وهناك نحو ٣٦ في المائة من النساء في سن الثامنة عشرة و١٩ في المائة من النساء في سن التاسعة عشرة إما حوامل أو أمهات بالفعل. ويزداد شيوع الحمل المبكر في المناطق الحضرية وبين المراهقات الحاصلات على مستوى ادنى من التعليم أو اللاتي لم يحصلن على أي تعليم. وتشير هذه العوامل إلى الحاجة إلى مزيد من تعليم الحياة الأسرية في المدارس، فضلا عن قيام المرافق الصحية بنشر قدر أكبر من هذه المعلومات.

٩/١٢- وبينما يعلم نحو ٩٠ في المائة من النساء عن وسائل منع الحمل، فلم يسبق إلا لنسبة ٤١ في المائة من جميع النساء و٥٢ في المائة من المتزوجات أن استخدمن وسيلة من وسائل منع الحمل. ويرتفع استعمال وسائل منع الحمل في المناطق الحضرية وفيما بين المثقفات. وتبين من المسح الديموغرافي والصحي لعام ١٩٩٢ أن نحو ٢٣ في المائة من جميع النساء لديهن حاجة لم تتحقق إلى خدمات تنظيم الأسرة، مما يدل على أن فرص الوصول إلى هذه الخدمات مازالت بحاجة إلى التحسن.

١٠/١٢- والإجهاض غير قانوني في ناميبيا إلا في حالة الاتصال الجنسي غير الشرعي (مثل الاغتصاب ومواقعة المحارم) وفي بعض الحالات المحددة بشكل ضيق والتي تتعلق بالصحة البدنية والعقلية للأم أو الطفل. ولا يجرى سوى عدد قليل من حالات الإجهاض القانوني كل عام، والسبب الأكثر شيوعا لذلك هو الخطر على الصحة العقلية للأم. ولا تتوفر الإجرءات القائمة إلا للنساء المثقفات بالدرجة الأولى، وخاصة اللاتي لديهن فرصة سهلة للوصول إلى مستشفى وندهوك الحكومي. ولا تتوفر بيانات شاملة عن حالات

الإجهاض غير القانوني، ولكن المعلومات المرسلة تفيد أن كلا من الإجهاض غير القانوني وقتل الأطفال يسبب مشكلة في ناميبيا. ويلزم إجراء المزيد من المناقشات العامة الواسعة حول هذه القضية للاسترشاد بنتائجها في رسم السياسة الحكومية.

١١/١٢- وقد بادرت الحكومة بتنفيذ عدد من البرامج الرامية إلى تحسين الصحة العامة والعمر المتوقع. وعدة من هذه البرامج - مثل برنامج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة والمبادرة الصديقة للأم والطفل - تستهدف المرأة مباشرة. ويتعين رصد أثر هذه البرامج على المجتمعات المستهدفة وتقييم هذا الأثر على أساس جار. وتمثل شبكة المرأة والصحة مبادرة من جانب المنظمات غير الحكومية لرصد صحة الأم في ناميبيا.

المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية

١/١٣- تم القضاء على كل من التمييز بسبب العرق أو الجنس في نظم المعاشات التقاعدية في ناميبيا. ويعامل الرجل والمرأة معاملة متساوية فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية ومعاشات العجز ومعاشات فاقدي البصر.

٢/١٣- ويعتمد صندوق استحقاقات أجازة الأمومة والأجازة المرضية والاستحقاقات في حالة الوفاة المنشأ بموجب قانون الضمان الاجتماعي على الاشتراكات الإلزامية من جانب أصحاب العمل والعاملين في تمويل الاستحقاقات خلال أجازة الأمومة، وخلال فترات المرض الطويلة وعند الوفاة أو تقاعد العضو. ومن شأن الجمع بين استحقاقات الأمومة وغيرها من الاستحقاقات المتوفرة لكل من الرجل والمرأة، أن يساعد في تخفيف التمييز بسبب الجنس في سوق العمل. وينبغي تقييم عمل هذا الصندوق في المستقبل هو والصندوق الوطني للاستحقاقات الطبية والصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية اللذين يجري التفكير في إنشائهما.

٣/١٣- ويتوفر لدى الأسر المحتاجة قدر محدود من المساعدة المالية في شكل منح للنفقة. ومازال يتعين إزالة التمييز بسبب العرق والتمييز بسبب الجنس (ضد الرجل) الموروثين من جنوب افريقيا عند الاستقلال من النظم التي تحكم هذه المنح، وينبغي أن توجه بقدر أكبر من التحديد إلى الأسر المعيشية التي في أمس الحاجة إليها. وتنظر وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في قانون يحقق هذه الأهداف.

٤/١٣- وبينما لا يبدو أن المؤسسات المالية التجارية تمارس التمييز ضد المرأة، فإنها لا تحتفظ باحصاءات مفصلة حسب الجنسين تتيح إجراء تحليل لأنماط الاقراض.

٥/١٣- وقد حقق برنامج البناء سويا الذي تديره وزارة الحكم الإقليمي والمحلي والإسكان نجاحا خاصا في الوصول إلى المرأة بوصفها مستفيدة من الائتمان لأغراض الإسكان. ويشجع هذا البرنامج المرأة أيضا على تكوين مشاريع للادخار والائتمان خدمة لاحتياجاتها الائتمانية الأخرى.

٦/١٣- وتلاحظ المنظمات غير الحكومية التي تقدم الائتمان للمرأة أن المرأة بحاجة إلى قروض لتمويل مشروعات مثل مشاريع القطاع غير المنظم، وأن للمرأة بصفة عامة سجلاً ممتازاً لسداد القروض.

٧/١٣- ونظرا لمفهوم القانون العام عن "السلطة الزواجية"، فإن معظم النساء المتزوجات بموجب القانون المدني بحاجة إلى موافقة ازواجهن قبل أن يستطعن عقد اتفاق قرض. ومعروض حاليا على البرلمان تشريع يقضي علىالسلطة الزواجية.

٨/١٣- ويمكن تحسين حصول المرأة على الائتمان عن طريق حملة توعية عامة بشأن الخيارات المالية المتاحة للمرأة.

٩/١٣- ويوجد تفاوت بين الذكور والإناث في مجال الألعاب الرياضية المدرسية والوطنية، حيث يتركز نشاط المرأة في لعبة كرة الشبكة في حين يهيمن الرجل بقوة على الألعاب الأخرى. "والألعاب الرياضية النسائية" تلقى أيضا قدرا أقل من اهتمام الجمهور وتواجه صعوبات أكبر في الحصول على رعاية خاصة لمسابقاتها.وينطوي قانون الألعاب الرياضية الناميبية الذي صدر مؤخرا أحكاما تتعلق بالإجراء الإيجابي، ويتعين تقييم أثر هذه الأحكام على المرأة في المستقبل.

١٠/١٣- ويزداد عدد النساء عن عدد الرجال في الالتحاق ببرامج الفنون النظامية. أما في القطاع غير النظامي، فإنه يجري الآن تدريب وتشجيع الفنانات اللاتي كانت أعمالهن تنسب في الماضي إلى عالم "الحرف". وتعمل جمعية الفنون في ناميبيا على النهوض الواعي بالمرأة في مجال الفنون المرئية وتقوم بدور قيادي في تنويع المعروضات الفنية لتشمل الأشكال التقليدية للفن مثل صنع السلال والفخاريات واشغال الإبرة. وتنشط المرأة في الفنون التمثيلية في أنواع مختلفة من الفرق والمحافل. ومازال الأدب الناميبي حديث العهد ويمر بمرحلة تطور، ولكن عدة جماعات اثبتت الحاجة إلى النهوض بالأعمال الأدبية من جانب المرأة.

١١/١٣- وتشكل المرأة نحو ٤٦ في المائة من المعوقين في ناميبيا والبالغ عددهم ٨٢٣ ٤٣. ويواجة المعوقون اشكالا غير عادية من التمييز تتضاعف على الأغلب في حالة النساء المعوقات. واتخذت الحكومة عدة مبادرات تستهدف المعوقين، ومن بينها مشاريع للمساعدة الذاتية، والمساعدة على التأهيل للحياة المجتمعية وتنظيم برامج تدريبية خاصة لمساعدة المعلمين على تفهم أشكال الإعاقة والتعامل معها. وكان نحو ٠٠٠ ٧ معوق يحصلون على معاشات إعاقة من الدولة في كانون الأول/ديسمبر١٩٩٥، ولكن لم تتوفر إحصاءات مفصلة حسب الجنسين عن المستفدين من المعاشات. ويحظر قانون العمل التمييز بسبب الإعاقة، ويشكل المعوقون إحدى الفئات التي تستهدفها السياسة المقترحة بشأن الإجراء الإيجابي في ميدان العمالة. ويلزم الاهتمام بوضع تشريع جديد بشأن الإعاقة، وإمكانية وصول المعوقين إلى المباني الحكومية، والطرق اللازمة لزيادة الوعي العام بحقوق المعوقين وقدراتهم.

المادة ١٤ : المرأة الريفية

١/١٤- تشكل المرأة الريفية أكبر مجموعة ديموغرافية في ناميبيا، وتمثل ثلث مجموع السكان. وعلى الرغم من التقدم الكبير في تحسين ظروف معيشة سكان الريف، فمازالت المرأة الريفية محرومة بشكل خطير من حيث إمكانية الحصول على الموارد والخدمات الحيوية، وليس لها أي حضور في أجهزة اتخاذ القرار والقيادة.

٢/١٤- وهناك عدد من المبادرات الحكومية الرامية بشكل خاص إلى تمكين المرأة الريفية. وعلى سبيل المثال، تستهدف واحدة من اللجان القطاعية التسع المعنية بشؤون الجنسين والتي ساعدت إدارة شؤون المرأة على تشكيلها، وهي لجنة البرامج المجتمعية الريفية والبيئية، المرأة الريفية مباشرة فيما يتعلق بقضايا تتراوح بين إمدادات المياه والصحة. وانشأت وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية لجنة توجيهية للتوعية بشؤون الجنسين تتولى زمام القيادة في توفير التدريب في مجال قضايا الجنسين للمرشدين الزراعيين، وفي جمع البيانات عن المرأة الريفية. وبالأضافة إلى ذلك، تعكف الوزارة حاليا على الحصول على مساهمات اقليمية في خطة عمل تعالج احتياجات المزارعات. كذلك كانت المرأة الريفية في محور اهتمام عدة برامج ترمي إلى تحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية. ومن شأن الأحكام المتعلقة بالإجراء الإيجابي في قانون السلطات التقليدية الذي صدر حديثا والمشروع المقترح للتعاونيات، المساعدة أيضا في تمكين المرأة الريفية.

٣/١٤- ويجري استكمال مبادرات الحكومة التي تستهدف المرأة الريفية بجهود تبذلها مجموعة من المنظمات غير الحكومية. وعلى سبيل المثال، تعمل الكنائس بمثابة قناة هامة لحشد الريفيات وتوعيتهن بقضايا الجنسين، وذلك من خلال جهود من جانب منظمات مثل مجلس الكنائس في ناميبيا، وجمعية الشابات المسيحيات، والمجلس المسكوني لنساء ناميبيا. وهناك أيضا محاولة تبذل حاليا من جانب الحكومة والمنظمات غير الحكومية التي شاركت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، من أجل إنشاء حركة للنساء الريفيات.

٤/١٤- وتحاول وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية تحسين فرص حصول المرأة على خدمات الإرشاد الزراعي عن طريق توفير هذه الخدمات في مراكز للتنمية الزراعية والريفية التي انشئت بنظام اللامركزية، وعن طريق تدريب المرشدين على الاساليب المتعلقة بشؤون الجنسين. وتعمل وزارات أخرى على الاستفادة أيضا من خدمات المرشدين. وعلى سبيل المثال، يستفيد البرنامج الوطني لمحو الأمية من خدمات العاملين في المناطق الريفية في مجال محو الأمية والذين تلقوا تدريبا يتعلق بشؤون الجنسين وحققوا نجاحا كبيرا في اجتذاب النساء للالتحاق بفصول محو الأمية. ومن الضروري إجراء عملية تقييم مستمرة لفرص حصول المرأة الريفية على مختلف الخدمات الحكومية وذلك من أجل أن تسترشد بها جهود التوعية في المستقبل.

٥/١٤- وتبين من دراسة أجريت مؤخرا عن تصورات المجتمع المحلي للخدمات الاجتماعية بتوجيه من لجنة التخطيط الوطني أن سكان الريف يفيدون بأن خدمات المياه قد تحسنت منذ الاستقلال، الأمر الذي يؤدي

إلى تخفيض الوقت والجهد المبذولين من جانب المرأة للحصول على المياه. ومع ذلك، لا تزال المجتمعات الريفية تتطلب زيادة الرقابة على مراكز توزيع المياه، ومن المهم ضمان توسيع هذا التمكين ليشمل المرأة فضلا عن الرجل.

٦/١٤- وبينما تحققت خطوات كبيرة في مجال تطبيق التكنولوجيا الملائمة، فمازال بالإمكان بذل جهد أكبر من أجل تخفيف عبء العمل بالنسبة للمرأة الريفية. ويمكن للتطورات في هذا المجال أن تسترشد بالمعلومات المستفادة من عدة دراسات ومشاريع رائدة نظمت مؤخرا.

٧/١٤- وتفتقر المرأة في بعض المناطق إلى فرص كافية للحصول على الأرض بموجب القانون العرفي، في حين تفتقر بعض النساء إلى الموارد اللازمة لزراعة الأرض. ويزيد من تفاقم هذه المشكلة القوانين التمييزية المتعلقة بالزواج والميراث.

٨/١٤- وتدير كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية برامج للتسليف تستهدف المقيمين في الريف، ولكن لا يبدو أن ذلك كاف لتلبية احتياجات المرأة الريفية. ولا تحقق الزراعة في معظم المناطق الريفية دخلا نقديا كافيا لتغطية الاحتياجات الأساسية، الأمر الذي ينتج عنه أن المرأة الريفية تعتمد في الأغلب على العاملين بأجر من الرجال. وتلقي المرأة صعوبة في العثور على فرص عمل في القطاع المنظم، وقد تمتنع عن القيام بعمل بأجر نتيجة لعدم توفر خيارات لرعاية الطفل. وتعمل بعض النساء في أنشطة للقطاع غير المنظم وفي بعض مشاريع أعمال صغيرة، وتقدم إدارة شؤون المرأة الدعم لمشاريع مختارة.

٩/١٤- وتعترف السياسة الزراعية الوطنية للحكومة بالدور الرئيسي للمرأة الريفية في التنمية الزراعية، وتتضمن خططا لتحسين وضعها من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات الإرشادية، والحصول على الائتمان، وضمان الحصول على الأرض، وتهيئة فرص موسعة للقيام بأنشطة في القطاع غير المنظم. وتلتزم الحكومة أيضا برسم سياسة وطنية للتنمية الريفية تولي اهتماما خاصا إلى المزارعات وإلى الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة في المناطق الريفية.

المادة ١٥ : الأهلية القانونية ومحل الإقامة

١/١٥- سن الرشد بموجب القانون المدني هو ٢١ عاما للرجل والمرأة.

٢/١٥- وتخضع المرأة المتزوجة بموجب القانون المدني إلى "السلطة الزواجية" لزوجها مالم ينص بالتحديد على استبعادها في اتفاق يعقد قبل الزواج. ومن شأن السلطة الزواجية أن تجعل المرأة في وضع مماثل لوضع القاصر، وذلك بإعطائها الزوج سيطرة على كل أموال الزواج وجعلها من المستحيل للمرأة أن توقع عقدا أو تقيم دعوى أمام المحاكم دون موافقة زوجها. والتصور الوارد في القانون العام للسلطة الزواجية يثير أيضا عددا من المعوقات القانونية المرتبطة بها بالنسبة للمرأة المتزوجة، مثل القيود المفروضة على الحق في امتلاك الأرض.

٣/١٥- وسوف تزال هذه النصوص القانونية التمييزية جميعا بموجب مشروع قانون المساواة بين الزوجين الذي قدم إلى البرلمان في عام ١٩٩٥. وسوف يقضي المشروع قضاء تاما على السلطة الزواجية بجعله الزوج والزوجة سواء أمام القانون. وسيطلب من الزوجين اللذين تزوجا باشتراك في المال أن يستشير أحدهما الآخر في المعاملات الهامة التي تنطوي على أصول مشتركة، مع توافر سبل للإنصاف في حالة الامتناع عن الموافقة لأسباب غير معقولة. وستكون هناك مساواة بين الزوج والزوج في الولاية على أولادهما، مما يعني إمكان ممارسة سلطة الولاية بشكل مستقل ما عدا في حالة القرارات الهامة مثل التبني وزواج القاصر وانتقال الطفل من ناميبيا.

٤/١٥- وقد أثار مشروع قانون المساواة بين الزوجين جدلا حاميا في البرلمان. وأحيل المشروع، وقت كتابة هذا التقرير، من جانب المجلس الوطني إلى لجنة تعتزم تنظيم جلسات استماع على الصعيد الوطني للوقوف على آراء الجمهور. ومن المتوقع أن يصبح المشروع قانونا خلال عام ١٩٩٦. ويتعين تقييم أثره العملي بعد فترة من تطبيقه.

٥/١٥- وفي ظل القانون القائم، فإن محل إقامة المرأة المتزوجة بموجب القانون المدني هو نفسه محل إقامة زوجها. ومن شأن مشروع قانون المساواة بين المتزوجين أن يجعل محل إقامة الزوجة، ومحل إقامة أي من الأطفال المولودين من الزواج، مستقلا عن محل إقامة الزوج.

٦/١٥- وتتميز مسألة الأهلية القانونية للمرأة بموجب القانون العرفي بدرجة أكبر من التعقيد. ويختلف سن الرشد من مجتمع لآخر. ويجوز أن يكون للمرأة المتزوجة بموجب القانون العرفي سلطة ذاتية لاتخاذ القرار في بعض النواحي، ولكنها تتبع في أغلب الأحيان زوجها أو الأقارب الآخرين من الذكور في الجوانب الهامة من الحياة. ويلزم إجراء المزيد من البحث لتوجيه رسم السياسة في هذا المجال، وقد بادرت لجنة إصلاح وتطوير القوانين بتنظيم مشروع بحث طويل الأجل في هذا الميدان.

٧/١٥- والفروع الواردة في مشروع قانون المساواة بين المتزوجين والتي تعطي للمرأة الحق في محل إقامة مستقل عن محل إقامة زوجها، والأحكام التي تجعل الزوج والزوجة متساويين في الولاية على الأطفال المولودين من الزواج، قد نص المشروع على أنها تنطبق على الزواج العرفي مثلما على الزواج المدني.

المادة ١٦: الزواج والعلاقات الأسرية

١/١٦- الزواج المدني والزواج العرفي كلاهما قائم في ناميبيا، ويتشابكان في أغلب الأحيان. وبالنسبة لكثير من الناميبيين، يشمل مفهوم "الأسرة" أعضاء الأسرة الموسَّعة. والمعاشرة التي لا تسفر عن عواقب قانونية ليست غير شائعة في ناميبيا، وكثيرا ما يولد الأطفال خارج الزواج.

٢/١٦- وسن القبول في الزواج المدني هو ١٨ للفتى و ١٥ للفتاة. وسيتم توحيد ذلك ببلوغ سن الثامنة عشرة لكلا الجنسين بموجب مشروع قانون المساواة بين المتزوجين المعروض حاليا على البرلمان.

٣/١٦- ولا يتمتع الرجل والمرأة بحقوق متساوية أيضا في عقد الزواج بسبب ممارسة تعدد الزوجات التي تشمل واحدة من كل ثماني نساء متزوجات. وهذه مسألة حساسة وتقتضي المزيد من الدراسة.

٤/١٦- ويحتاج كل من الرجل والمرأة إلى مزيد من التوعية بشأن عواقب الزواج المتعلقة بالمال.

٥/١٦- وينص الدستور على أن الزواج لا يعقد بين شخصين عازمين على الزواج "إلا بكامل حريتهما ورضاهما". وليس لدى الحكومة علم بوجود مشكلة زواج قهري في ناميبيا اليوم.

٦/١٦- وللمرأة المتزوجة وضع تبعية قانونية بموجب الزواج المدني والعرفي، ولكن الوضع القانوني، بموجب الزواج المدني سوف يتم إصلاحه في القانون المرتقب للمساواة بين المتزوجين. غير أن إجراء تغيير جاد بشأن علاقات السلطة داخل الأسرة سوف يحتاج إلى أكثر من إصلاح القانون. ومن السبل الممكنة لإحداث التغيير الاجتماعي، تصوير أدوار الجنسين في وسائط الإعلام وفي المناهج الدراسية ومن جانب أصحاب النماذج البارزة لهذه الأدوار.

٧/١٦- وقوانين الطلاق في ناميبيا قوانين بالية وتحتاج إلى إصلاح، وإن كانت لا تنطوي على تمييز. وقد نجحت كثير من النساء في طلب الحصول على مساعدة قانونية في دعاوى الطلاق. ويحتاج الأمر إلى مزيد من المعلومات بشأن فسخ الزيجات العرفية.

٨/١٦- ولا تنطوي الوراثة بموجب القانون المدني على أي شكل من أشكال التمييز السافر بسبب الجنس، ولكن مازال يتعين القضاء على بعض التمايزات العنصرية التي بقيت من عهد الفصل العنصري. وتتعرض المرأة في بعض المجتمعات إلى تمييز حاد في الوراثة بموجب القانون العرفي، حيث أن عائلة الزوج تدعي المطالبة أحيانا بالمنزل وجميع أصول الأسرة المعيشية فعلا. وتعكف لجنة إصلاح وتطوير القوانين حاليا على بحث هذه المشكلة.

٩/١٦- ويتمتع الأب في الوقت الراهن بسلطات أكبر على الأطفال المولودين داخل الزواج، في حين تتمتع الأم بحقوق أكبر إزاء الأطفال المولودين خارج الزواج. ومن المرتقب صدور تشريع من شأنه المساواة في حقوق الأبوين في كلتا الحالتين. ويركز القانون المقترح لوضع الطفل الذي سوف يعالج حالة الأطفال المولودين خارج الزواج، على حقوق الطفل بدلا من الحقوق المتزاحمة لكل من الأبوين.

١٠/١٦- ويتطلب قانون النفقة أن يسهم كلا الأبوين في نفقة الطفل بالتناسب مع موارد كل منهما المالية، بغض النظر عما إذا كان الطفل ولد داخل الزواج أو خارجه. وينص القانون على إجراء بسيط وحيادي إزاء الجنسين لضمان النفقة. وتعكف وزارة العدل وقت كتابة هذا التقرير على دراسة إجراء تعديلات من شأنها تحسين التنفيذ العملي لهذا القانون.

١١/١٦- وهناك بعض القيود المفروضة على قدرة المرأة على التحكم في خصوبتها. والإجهاض غير قانوني ما عدا في ظروف معينة ومحددة تحديدا ضيقا، وهي سياسة تقتضي المزيد من المناقشة والجدل. وغالبا ما تواجه المرأة ضغطا اجتماعيا لحمل الأطفال، وتشيع معلومات مضللة عن وسائل منع الحمل. ومع ذلك، أسفرت مبادرة الأمومة الآمنة التي اتخذتها الحكومة عن زيادة ملحوظة في استعمال المرأة لخدمات تنظيم الأسرة. ويمكن تحقيق المزيد من التقدم من خلال التوعية المستمرة للجمهور، والقضاء التدريجي على الأدوار النمطية للجنسين، وتحقيق تحسن عام في وضع المرأة. وسوف تقوم الرابطة الناميبية لتنظيم الأسرة بدور رئيسي في هذا المجال.

١٢/١٦- ولا يتدخل الزواج في حق المرأة في الاحتفاظ بإسمها إذا شاءت، أو في الاضطلاع بالمهنة التي تختارها. وتم بعد الاستقلال بفترة قصيرة القضاء على جميع أشكال التمييز بسبب الجنس والتمييز بين المتزوج والأعزب في هذا المجال.

١٣/١٦- ويحتاج جميع القصر (الأشخاص دون سن ٢١) إلى موافقة آبائهم على عقد زواج مدني. ويحتاج الفتى دون سن ١٨ والفتاة دون سن ١٥ (سوف يتغير السن قريبا جدا إلى ١٨ بالنسبة لكلا الجنسين) إلى تصريح من الحكومة. ولا يوجد سن أدنى للزواج بموجب القانون العرفي، ولكن يتبين من الدراسات الأخيرة أن سن المرأة عند أول زواج يتجه إلى الارتفاع.

١٤/١٦- ولا يوجد أي شرط لتسجيل الزواج العرفي. وسوف يكون هذا التسجيل إلزاميا من أجل امتثال ناميبيا بالكامل لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

خاتمة

حققت ناميبيا، بوصفها دولة حديثة العهد، خطوات كبيرة في مجال تحسين وضع المرأة. ويكفل دستور ناميبيا حماية متساوية لحقوق الإنسان الأساسية لكل من الرجل والمرأة، ويحظر التمييز بسبب الجنس ويأذن بصفة خاصة باتخاذ إجراء إيجابي لصالح المرأة.

ومنذ الاستقلال، حققت الحكومة تقدما كبيرا في تحويل نظم الصحة والتعليم القائمة على العنصرية إلى أشكال جديدة تخدم الرجل والمرأة من جميع الأعراق بالتساوي. وينظم العمالة وعلاقات العمل الآن إطار قانوني جديد يولي اهتماما خاصا إلى المساواة بين الجنسين وحماية الأمومة، وتم تنفيذ نظام يدعم دخل المرأة التي في أجازة أمومة. ويجري حاليا إصلاح للقانون من شأنه القضاء على العقبات القانونية المتبقية بالنسبة للمرأة، ومعروض حاليا على البرلمان مشروع قانون المساواة بين المتزوجين الذي يعالج بعض المشاكل البالغة الخطورة في هذا الشأن.

ومازال تمثيل المرأة ناقصا في الحياة العامة والسياسية، ولكن تم استخدام نهج مبتكرة تتعلق بالإجراء الإيجابي من أجل المساعدة في إصلاح الوضع في مجالات معينة. وأصبح للمرأة حضور تدريجي في المناصب العامة، وفي وسائط الإعلام، وفي الفنون. ويجري على مختلف الجبهات التوعية بأمور

الجنسين وبناء القدرة لصالح المرأة، وذلك كوسيلة للمساعدة على الارتقاء بوضع المرأة وتحسين تقديم الخدمات للمرأة.

والحكومة في سبيلها لوضع نهج لبعض المشاكل الأكثر خطورة التي تواجه المرأة، مثل حمل المراهقات والحاجة إلى إجراء إيجابي في ميدان العمالة. ومازال الأمر يتطلب اتخاذ إجراء لتمكين المرأة وعلاج مشكلة العنف الخطيرة ضد المرأة.

وتتصدر إدارة شؤون المرأة في مكتب الرئيس الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقد شكلت الإدارة تسع لجان قطاعية معنية بشؤون الجنسين للتنسيق بين جهود الحكومة والمنظمات غير الحكومية في قطاعات معينة. ولهذه اللجان التسع ممثلون في لجنة التنسيق لشبكة شؤون الجنسين التي تقوم بدور هام في وضع السياسة الوطنية لقضايا الجنسين. غير أن هذه الهيئة بحاجة إلى مزيد من السلطات الرسمية ورفع مستوى مركزها إذا كان لها أن تقوم بدور فعـّال في رصد قضايا الجنسين.

وسوف يحتاج الأمر إلى مزيد من الوقت لتحويل ناميبيا إلى مجتمع يتسم بمساواة جادة بين الجنسين على جميع الجبهات، ولا يمكن للحكومة أن تحقق هذا التغيير بمفردها. غير أن المرأة الناميبية تعمل بشكل متزايد على إيجاد سبل جديدة للتنظيم وإسماع صوتها، ويجري تدريجيا تحقيق التعهدات الواردة في دستور ناميبيا وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الجزء الأول

فروع استهلالية

ألف - الهياكل العامة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية

معلومات عامة

تقع ناميبيا في الركن الجنوبي الغربي من افريقيا، وتشترك في الحدود مع أنغولا وزامبيا من الشمال، وزمبابوي في الطرف الشرقي من شريط كابريفي، ومع بوتسوانا من الشرق، وجنوب افريقيا من الجنوب، وإلى الجنوب الشرقي من المحيط الأطلسي. ويفصل مدار الجدي ناميبيا إلى شطرين متساويين تقريبا.

وتبلغ مساحة ناميبيا ٢٦٩ ٨٢٤ كيلومترا مربعا وتتميز تضاريسها بكثبان رملية ضخمة ومنكشفات صخرية وحزام ساحلي غير مأهول وسهول مطردة وأرض تكسوها الشجيرات. وتوجد منطقتان صحراويتان هما صحراء الناميب على طول ساحل الأطلسي وصحراء كلهاري التي تمتد عبر الأجزاء الشمالية والشرقية. وتوجد أنهار دائمة على الحدود الشمالية والجنوبية فقط، و ٣٢ في المائة فقط من مساحتها تحصل على أكثر من ٤٠٠ ملليمتر من الأمطار سنويا.

وناميبيا (التي كانت تعرف باسم افريقيا الجنوبية الغربية حتى عام ١٩٩٠) استعمرت رسميا من جانب ألمانيا في عام ١٨٨٤ واستمر هذا الاستعمار حتى عام ١٩١٥ عندما انهزمت الحكومة الاستعمارية على يد اتحاد جنوب افريقيا خلال الحرب العالمية الأولى. وفي عام ١٩٢٠، وضعت عصبة الأمم ناميبيا تحت انتداب جنوب افريقيا من الفئة جيم الذي يتطلب أن تدار البلد على نحو "ينهض بالرفاهية المادية والمعنوية والتقدم الاجتماعي للسكان إلى أقصى حد"[(١)].

وفي عام ١٩٤٥، خلفت عصبة الأمم، الأمم المتحدة التي طلبت من جنوب افريقيا وضع ناميبيا تحت وصايتها. ورفضت جنوب افريقيا وعملت بانتظام على إدخال سياسة الفصل العنصري في البلد. وتتمثل أركان هذه السياسة في المصادرة المستمرة لأراضي الافريقيين لصالح الاستيطان الأبيض من خلال عمليات إقصاء قهرية، وحصر الافريقيين في معازل قاحلة صغيرة وتوحيدها في "أوطان" قبلية، وإنكار الحقوق السياسية للسكان الافريقيين وحجز فرص العمل الإدارية والفنية للمنحدرين من أصل أوروبي بصفة رئيسية.

وكان الهدف من سياسة الأرض العنصرية هذه هو أن تكون بمثابة العمود الداعم للاقتصاد الاستعماري الذي اعتمد بدرجة كبيرة على كل من نظام العمالة المهاجرة وتخلف "إنتاج الكفاف" الذي يقوم على قاعدة أسرية في المناطق المحجوزة للاستيطان الافريقي. وهكذا كان الهدف من اقتصاد المعازل

---

(١) Katjavivi, A History of Resistence in Namibia, Paris and London. 1988, p.13.

ونظام العمالة المهاجرة القائم على العمل بعقود هو تكملة أجور العمال ودعمهم أثناء الكبر والمرض وإطالة أمد الأوضاع اللازمة لتكاثر نظام من الأيدي العاملة الرخيصة. ولم يكن نظام العمل بعقود حتى تم إلغاؤه في أوائل السبعينات مطبقا إلا على المناطق الشمالية. ومن ثم كان أثره السلبي أفدح في هذه المناطق.

وفي أوائل الستينات، ظهرت حركات التحرير الوطني وتبنت محنة الشعب الناميبي المقهور وتقدمت بالتماسات إلى منظمة الأمم المتحدة والهيئات الدولية المماثلة الأخرى التي تشكلت في عام ١٩٦٠. وفي عام ١٩٩٦ انطلقت شرارة الكفاح المسلح داخل ناميبيا ومن المنفي على يد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، وعملت المنظمة على تكثيف جهودها من أجل نيل التأييد الدولي لكفاح من أجل التحرير وتحقيق الاستقلال للبلاد. وفي عام ١٩٧٧ اقنعت هذه الحملات الدبلوماسية المكثفة الأعضاء الغربيين الخمسة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ببدء مفاوضات بين المنظمة وجنوب افريقيا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة الناميبية. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٤٣٥ الذي أنشأ المجلس بموجبه فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ليتولى الإشراف على وقف إطلاق النار ورصد عملية تصفية الاستعمار.

وبسبب الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب وسياسة الهيمنة التي اتبعتها الدول العظمى في ذلك الوقت، ظل استقلال ناميبيا رهنا بقضايا إقليمية خارجية ولم ينفذ بالتالي قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ حتى عام ١٩٨٩. وفي نهاية الأمر، أدى تغير الوضع العسكري في الجنوب الافريقي وانهيار الاتحاد السوفياتي وحلفائه من الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية إلى قيام إطار جديد للأمن العالمي يتميز بالتعاون بين الدول مما مهد الطريق لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥. وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠، وبعد التنفيذ الناجح للقرار ٤٣٥ الذي أشرف عليه فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ومراقبون دوليون آخرون، أصبحت ناميبيا رسميا دولة مستقلة بعد استعمار استمر لأكثر من ١٠٠ عام.

وناميبيا بلد غني بتراث من الثقافات والتقاليد. وتشمل مجموعاته الإثنية المتنوعة، من بين مجموعات أخرى، شعوب الباستر والكابريف و "الملونين" والدمارا والهيريرو والكافانغو والناما والأوامبو والسان والتسوانا، ومجموعة من الذين ينحدرون من أصول أوروبية. وعلى الرغم من أن الانكليزية هي اللغة الرسمية، فلا يتحدث بها في المنازل سوى ٠,٧ في المائة فقط من السكان. وأكبر مجموعة لغوية، وهي الأوشيوامبو، يتحدث بها نحو ٥١ في المائة من مجموع السكان في المنازل. و ٩٠ في المائة من الناميبيين مسيحيون. والطوائف الدينية الرئيسية هي اللوثرية (٤٨ في المائة)، والروم الكاثوليك (٣٢ في المائة)، والإصلاحيون الهولنديون (١٠ في المائة)، والانجليكان (٨ في المائة)، والميثوديون (١,٦ في المائة)[٢]. وتوجد أيضا العديد من الكنائس الافريقية الصغيرة المستقلة مثل الكنيسة المسيحية الصهيونية.

(٢) الهيئة الكندية للتنمية الدولية، تقرير قطري - ناميبيا، ١٩٩٠، ص ٣٠.

الهياكل الاجتماعية[٣]

بلغ مجموع تعداد سكان ناميبيا، وقت إجراء تعداد السكان والمساكن في عام ١٩٩١، ٩٢٠ ٤٠٩ ١ نسمة[٤]، منهم ٣٢٧ ٨٦٨ من الذكور و ٥٩٣ ٧٢٣ من الإناث، أي بنسبة بين الجنسين تبلغ ٩٥ من الذكور لكل ١٠٠ من الإناث. وكان معدل النمو السنوي للسكان في الفترة بين تعدادين ٣,١ في المائة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩١. ويقيم نحو ٢٨ في المائة من مجموع السكان في المناطق الحضرية. وغالبية الإناث (٧٣ في المائة)، مقابل نظرائهن من الذكور (٧١ في المائة) يقيمون في المناطق الريفية. ونحو ٥٢ في المائة من مجموع السكان في المناطق الريفية من الإناث. وهذه النسبة المتفاوتة بشكل طفيف بين الجنسين في المناطق الحضرية والريفية هي نتيجة هجرة نسبة كبيرة نسبيا من الرجال بحثا عن فرص عمل في المناطق الحضرية. ويمثل الرجال أغلبية طفيفة بنسبة ٥١ في المائة من مجموع سكان الحضر.

ويبلغ متوسط الكثافة السكانية في ناميبيا ١,٧ شخص لكل كيلومتر مربع. ولدى بعض المناطق عدد من الذكور أكبر من عدد الإناث، مثل كاراس واوتيوزونديوبا وخوماس. ولدى منطقة أوموساتي الشمالية أدنى نسبة من الذكور تبلغ ٧٩ من الذكور لكل ١٠٠ من الإناث، في حين أن لدى منطقة أوهانغوينا المجاورة لها ٩١ من الذكور لكل ١٠٠ من الإناث. وهذا الاختلاف في التركيب السكاني بين الجنسين مرجعه هو الإدماج غير المتساوي تاريخيا لمختلف المناطق في سوق العمل الذي يتميز بهجرة الذكور في الأغلب إلى المراكز الإقليمية للنشاط الاقتصادي المنظم.

ونحو ٤٢ في المائة من سكان ناميبيا دون سن الخامسة عشرة، و ٥٣ في المائة تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة و ٥ في المائة في سن الخامسة والستين فما فوق. وتمشيا مع البلدان النامية الأخرى، يوجد لدى ناميبيا سكان يغلب عليهم الشباب بدرجة كبيرة، حيث أن شخصين من كل خمسة أشخاص دون سن ١٥. ولدى بعض المناطق أعداد أقل نسبيا من الأشخاص في الفئة العمرية الأصغر سنا، مثل خوماس وكاراس، في حين أن العكس صحيح بالنسبة لمناطق أخرى مثل أوهانغوينا وأوموساتي.

وتتألف الأسرة المعيشية في المتوسط من نحو ٥,٢ شخص وإن كانت هناك فوارق بين المناطق. وعلى العموم، فإن الأسر المعيشية في الحضر أقل عددا من الأسر المعيشية في الريف. وهذه الحالة هي نتيجة للظاهرة الاجتماعية السائدة والمتمثلة في الاحتفاظ بأسرتين معيشيتين - وهي ممارسة يتبعها في

---

(٣) تم الحصول على البيانات الإحصائية لهذا الفرع من المكتب المركزي للإحصاء، تعداد السكان والمساكن (تحليل أساسي مع قضايا بارزة)، ١٩٩٥. وفي حالة الاستعانة بمصدر بديل، يشار إلى المرجع المناسب في هذا الشأن.

(٤) لا يشمل هذا الرقم وجميع بيانات التعداد الأخرى خليج والفيس، لأن هذا الجيب كان لا يزال تحت إدارة جنوب افريقيا وقت إجراء التعداد. غير أن "مسح الإيرادات والنفقات" تشمل بياناته خليج والفيس.

العادة المهاجرون الذين يقضون معظم السنة في العمل في المناطق الحضرية بعيدا عن زوجاتهم وأطفالهم في المناطق الريفية. وترجع أيضا إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في المناطق الريفية وإلى أن الصغار وكبار السن يتواجدون بكثرة في المناطق الريفية مما يزيد بدرجة كبيرة من الأعباء الملقاة على عاتق المرأة في رعاية هذه الفئات من السكان.

وتفيد نتائج تعداد السكان والمساكن بوجود نحو ٣٨٩ ٢٥٤ أسرة معيشية في ناميبيا في عام ١٩٩١. ومن بين هذه الأسر ٦١ في المائة يترأسها رجل مقابل ٣٩ في المائة تترأسها امرأة. وأكثر من ٦٠ في المائة من الأسر المعيشية التي لا يوجد أحد يعمل بين أفرادها تترأسها امرأة مقابل ٣٩ في المائة من جميع الأسر يترأسها رجل. وتشكل الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة ٤٣ في المائة من الأسر المعيشية في الريف مقابل ٣١ في المائة فقط من الأسر المعيشية في الحضر[٥]. وهذا دليل آخر على أن الهجرة عملية انتقائية من حيث الجنس لكون المرأة تميل إلى التخلف والبقاء في المناطق الريفية. والهجرة الدائمة بين المناطق (أي الاستيطان الدائم بعيدا عن محل الولادة) ليست شائعة في ناميبيا.

ويوجد نمطان رئيسيان لتركيب الأسرة المعيشية في ناميبيا: فهناك أسر تتألف من عزاب وأخرى تتألف من أزواج. وكلا النوعين قد يضم أيضا مجموعة من الأشخاص الآخرين الذين يرتبطون بأعضاء الأسر المعيشية بطريقة أو أخرى. كذلك توجد حالات كثيرة من "الأسر الموسَّعة" في المناطق الريفية والمجتمعية. وقد تتألف "الأسرة الموسعة" من أبناء الزوجين والأحفاد وآباء الزوجين أو آباء أحد الزوجين وغيرهم من الأقارب. والحالة الزواجية لسكان ناميبيا البالغين من العمر ١٥ عاما وما فوق (بما في ذلك حالات الاقتران بموجب القانون العرفي) هي كالتالي: لم يسبق لهم الزواج (٥٠ في المائة)، متزوجون شرعيا/عرفيا (٣٠ في المائة)، متزوجون بالمعاشرة[٦] (١٢ في المائة)، مطلقون أو منفصلون (٣ في المائة)، أرامل (٤ في المائة).

ومتوسط عدد الأطفال المولودين أحياء لكل امرأة في ناميبيا هو ٦,١. غير أن هذا المتوسط يخفي بعض الفوارق الكبيرة. وعلى سبيل المثال، تتميز معدلات الخصوبة بأنها أدنى كثيرا (٤,٧) في المناطق الحضرية. وقد يرجع هذا الفرق إلى خدمات تنظيم الأسرة المتوفرة في المدن. ومن المحتمل أيضا أن المرأة التي تنتمي لمجموعات إثنية عالية التحضر مثل "البيض" و "الملونين" تحمل عددا أقل من الأطفال مما يفسر التناقص النسبي في مستويات الخصوبة في الحضر. وتوجد فوارق ملحوظة بين المناطق تتراوح بين

---

(٥) رب الأسرة - حسب تعريف تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١، هو الشخص، ذكر أو أنثى، الذي يعترف أفراد الأسرة بأنه كذلك. وإذا كان رب الأسرة هذا متغيبا في ليلة التعداد، اعتبر الشخص (ذكر أو أنثى) الذي يتولى المسؤولية أثناء غيابه هو رب الأسرة: تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١، جداول إحصائية، المجلد الأول، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٦) أي الأشخاص الذين يقيمون معا كزوج وزوجة دون مراسم قانونية أو عرفية.

٣,٨ في كارس و ٧,٧ في أوهانغوينا. وقد تبين من المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا (١٩٩٢) أن المرأة في المناطق الجنوبية لديها معدل أدنى للخصوبة ومستوى أعلى لاستعمال وسائل منع الحمل من المرأة في المناطق الريفية.

ويبلغ معدل وفيات الرضع ٦٧ لكل ألف من المواليد الأحياء، ونسبة الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة هو ٨٧ لكل ألف. ويبلغ معدل وفيات الرضع في المناطق الحضرية ٥٠ لكل ألف وفي المناطق الريفية ٧٢ لكل ألف. ويمكن تفسير هذا الفارق الكبير بعدم كفاية المرافق الصحية وتقديم الخدمات في المناطق الريفية مقابل المناطق الحضرية. ومعدل وفيات الرضع في ناميبيا أدنى منه في معظم البلدان الأخرى في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكنه أعلى من معدلات بوتسوانا ومماثل تقريبا لمعدلات زمبابوي[٧]. والعمر المتوقع عند الولادة يبلغ ٥٩,١ بالنسبة للذكور و ٦٢,٨ بالنسبة للإناث. ويوجد في منطقة كابريفي أدنى عمر متوقع عند الولادة - وهو ٥١,٤ للذكور و ٥٤,٨ للإناث، في حين أن أعلى عمر متوقع لكلا الجنسين يوجد في منطقة خوماس. وعلى العموم، من الواضح أن المرأة في جميع المناطق لديها أعلى عمر متوقع عند الولادة.

ويوجد في ناميبيا نحو ٨٢٣ ٤٣ من المعوقين - بنسبة ٣,١ في المائة من مجموع السكان. ومن هؤلاء ٥٤ في المائة من الذكور و ٤٦ في المائة من الإناث. ويشكل فقدان الأطراف وفقدان البصر ٣٥ في المائة و ٢٩ في المائة من المجموع على التوالي، وهما أكثر أشكال الإعاقة شيوعا. والارتفاع النسبي للإعاقة بسبب فقدان الأطراف هو نتيجة لحرب التحرير التي استمرت ٢٤ عاما. ويؤكد ذلك أن "منطقة الحرب" في ذلك الوقت والواقعة في المناطق الشمالية القاصية لديها أكبر عدد من المعوقين. ولم يتم التأكد بعد من العلاقة بين نوع الشخص من حيث الجنس وبين حالة الإعاقة، واحتمال تعرضه للتمييز. ويلزم إجراء المزيد من البحث في هذا الصدد.

الهياكل الاقتصادية

يتميز الهيكل الاقتصادي لناميبيا بسيطرة الصناعات الأولية. والصناعة الرئيسية هي التعدين التي تسهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي وقرابة ٧٥ في المائة من الإيرادات السنوية للصادرات[٨]. والاقتصاد الناميبي ضعيف بطبيعته، لكونه يقوم على القطاعات الأولية: التعدين وتربية الحيوان ثم صيد الأسماك مؤخرا، وهي صناعات موجهة للتصدير في الأغلب. ويتم تصدير نحو ٥٧,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد ويحقق عملة صعبة، على الرغم من أن جزءا كبيرا من ذلك لا يعود إلى ناميبيا.

---

(٧) المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢ (تقرير موجز) ، أيار/مايو ١٩٩٣، ص ١١.

(٨) دليل التجارة الناميبية، ١٩٩٤/٩٣، ص ٥.

وتتأثر الاحتمالات الاقتصادية في ناميبيا بدرجة كبيرة بالبيئة الاقتصادية الدولية التي تتميز بارتفاع أسعار الفائدة وتدني أسعار السلع الأساسية الأولية، وحالات من الركود الاقتصادي. ونظرا لاعتماد الاقتصاد المزدوج على الصادرات والواردات، فإنه يتأثر بكل من دورات الأعمال في جنوب افريقيا وعلى الصعيد الدولي. واقتصاد ناميبيا عرضة أيضا لتقلبات مناخية تقترن بجفاف دوري، مثل الجفاف المدمر في ١٩٩٢/٩١ و ١٩٩٥/٩٤.

وقد تطور اقتصاد ناميبيا عبر ثلاث مراحل متميزة منذ منتصف الأربعينات: فقد حقق نموا بمعدل ١٠,٦ في المائة في الفترة من منتصف الأربعينات حتى أواخر الخمسينات. وخلال السنوات العشر التالية انخفض المعدل إلى ٦,١ في المائة ثم ازداد انخفاضا حتى عام ١٩٨٠ - وهبط في بعض الأوقات إلى - ٧ في المائة- ولكنه ارتفع طفيفا ابتداء من عام ١٩٨٥ ليصل إلى ٢ في المائة في عام ١٩٨٨ [٩]. وقد تحسن أداء الاقتصاد منذ الاستقلال بالمقارنة بالثمانينات، وازداد الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ بمتوسط يبلغ ٢,٢ في المائة في السنة، وبمعدل نمو للناتج المحلي الإجمالي قدره ٥,٥ في السنة في الربع الأول من عام ١٩٩٤ [١٠]. ونظرا لأن معدل النمو السنوي للسكان يبلغ نحو ٣,١ في المائة، فلابد من أن يكون النمو في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من ذلك من أجل الاستمرار في توفير فرص العمل وتقديم الخدمات الأساسية.

ويمثل التعدين العمود الفقري للاقتصاد الناميبي، وإن كانت هذه الصناعة قد شهدت أزمات مستمرة منذ الثمانينات. والتعدين على جانب كبير من الأهمية من حيث القيمة المضافة والصادرات وعائدات الضرائب على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من أن الزراعة لا تسهم إلا بنسبة ٩ - ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الشامل، فإن ٧٠ في المائة من سكان ناميبيا يعتمدون بطريق مباشر وغير مباشر على هذا القطاع الاقتصادي من أجل معيشتهم[١١]. ومازال القطاع الصناعي متخلفا بسبب صغر حجم السوق المحلية، وانخفاض القوة الشرائية وارتفاع تكاليف النقل فضلا عن عوامل أخرى.

وتتركز الصناعة التحويلية بصفة رئيسية في المناطق الحضرية، وبشكل غالب في الأجزاء الوسطى والجنوبية والغربية من البلد. ويؤدي تركيز الصناعات في المناطق الحضرية إلى ازدياد هجرة السكان من الريف إلى الحضر، وبصفة رئيسية الشباب من الذكور، بحثا عن فرص للعمل. ومن ثم، فإن سكان المناطق الريفية هم بدرجة رئيسية من الإناث والأطفال وكبار السن. كذلك تعاني صناعات التشييد والمياه والكهرباء

---

(٩) F. Tjingaete, "Namibia's Economy", in Optima 37 (2), Anglo-American, Johannesburg, 1989, p.71.

(١٠) مصرف ناميبيا، النشرة الفصلية ٢ (١)، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ١٩٩٤، ص ١.

(١١) الهيئة الكندية للتنمية الدولية، تقرير قطري - ناميبيا، ١٩٩٠، ص ٦٣.

والغاز من التخلف. ونظرا لاعتماد ناميبيا على استخراج المواد الخام، فإن قطاعات التجارة والمالية والخدمات الاجتماعية متخلفة أيضا. غير أن الحكومة عمدت منذ الاستقلال إلى وضع الإسكان والتعليم والصحة وتوفير الخدمات الاجتماعية في مستوى عال من قائمة أولوياتها.

وفي عام ١٩٩٢ أسهمت الزراعة بنسبة ٩,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لناميبيا (بتكلفة عوامل الإنتاج)، في حين أسهمت المناجم والمحاجر بنسبة ٢١,١ في المائة. ومن ناحية أخرى، بلغت مساهمة الصناعة التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بتكلفة عوامل الإنتاج ٦,١ في المائة و ١٢,٢ في المائة على التوالي. وكانت الإدارة العامة (الحكومة العامة) هي أكبر مساهم وحيد بنسبة تزيد بشكل طفيف على الربح (٢٥,٢ في المائة) من الناتج المحلي الإجمالي الشامل. وأسهمت المؤسسات المالية بنحو ٨,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[١٢].

وفي عام ١٩٩١، كان نحو ٠١٤ ٣٨٨ من الكبار البالغين من العمر ١٥ سنة فما فوق يعملون في القطاع المنظم[١٣]. ومن هؤلاء نحو ٤٤ في المائة من الإناث مقابل ٥٦ في المائة من الذكور. ومن بين العاملين في القطاع المنظم قرابة ٤٠ في المائة كانوا يعملون في القطاع الخاص و ١٩ في المائة لدى الحكومة و ٢١ في المائة كانوا عاملين لحساب الأسر بدون أجر. ونحو ٢٠ في المائة من مجموع العاملين كانوا مشتغلين لحسابهم[١٤]، في حين كان ٢ في المائة أصحاب أعمال. وعمل في الزراعة وحدها نحو ١٨٠ ٠٠٠ شخص أي ٤٦ في المائة من مجموع العاملين. وبعد الزراعة يعمل أكبر عدد من الأشخاص في قطاعي الخدمات العامة والخاصة (٢٨ في المائة)، ثم الصناعة التحويلية، بما في ذلك التعدين والغاز والمياه والكهرباء والتشييد (١٥ في المائة، وتجارة الجملة والتجزئة (٩ في المائة). ونحو ٨١ في المائة من قوة العمل مشتغلون و ١٩ في المائة متعطلون[١٥]. وكان يعمل بقطاع التعدين وحده نحو ١٥ ٠٠٠ شخص، أي نحو ٤ في المائة من جميع العاملين[١٦].

---

(١٢) Sapem, Economic Profile of Namibia, March 1994, p.43.

(١٣) للحصول على توزيع مفصل وتحليل لبيانات العمالة حسب الجنس، انظر الفصل المتعلق بالمادة ١١ من الاتفاقية الذي يتناول تنمية العمالة.

(١٤) المشتغلون لحسابهم لا يوجد لديهم عاملون ولكن قد يكون لديهم عاملون لحساب الأسر بدون أجر.

(١٥) المكتب المركزي للإحصاء، تعداد السكان والمساكن (تحليل أساسي مع قضايا بارزة)، ١٩٩٤، الصفحات ٥٠ - ٥٣.

(١٦) تكوين قوة العمل والمتعطلين حسب الجنس ستناقش أدناه.

ولأسباب تاريخية يرتبط اقتصاد ناميبيا ارتباط وثيق باقتصاد جنوب افريقيا. وعلى سبيل المثال، فإن نحو ٢,٣٦ من جميع السلع الاستهلاكية في ناميبيا مستوردة ومنها نحو ٨٥ في المائة من جنوب افريقيا. وفي المقابل، تتجه ١٦ في المائة من صادراتها إلى جنوب افريقيا[١٧]. وناميبيا عضو أيضا في الاتحاد الجمركي لجنوب افريقيا الذي يشكل مع بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند سوقا مشتركة واحدة. وهي أيضا جزء من منطقة الراند النقدية التي تربط بين جنوب افريقيا وليسوتو وسوازيلند في منطقة نقدية واحدة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تم إدخال عملة وطنية هي الدولار الناميبي بسعر صرف يعادل سعر الراند الجنوب افريقي. وناميبيا عضو أيضا في المجتمع الإنمائي للجنوب الافريقي الذي يسعى إلى إنماء التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة عن طريق تحسين روابط التجارة والنقل والاتصالات.

والقيود الكامنة في الاقتصاد يمكن تخفيفها عن طريق تنفيذ عدد من التغييرات الهيكلية. وسوف يمثل ذلك، في جملة أمور أخرى، جعل الاقتصاد أكثر إنصافا، وتنويع عناصره، وتقليص ضعفه أمام القوى الخارجية، والحفاظ على هامش أكبر لأرباحه ومدخراته داخل البلد. وتحقيقا لذلك أصدرت الحكومة قانون الاستثمار لعام ١٩٩٠ كتدبير لاجتذاب رأس المال الأجنبي وتجديد حيوية الاقتصاد، فضلا عن تهيئة فرص للعمالة. ويكفل هذا القانون للمستثمرين الأجانب الحق في حرية تحويل رؤوس أموالهم وأرباحهم إلى الخارج. وتعمل الحكومة حاليا أيضا على إنشاء مناطق لتجهيز الصادرات للنهوض بفرص العمالة. وعلى الصعيد الدولي، ترتبط هذه المناطق بأجور متدنية وتقييد الحق في الإضراب. ويتميز الاتجاه العام بجعل المرأة تهيمن على فرص العمل في هذه المناطق ومن ثم احتواء تشدد العمال من الناحية الجدلية. وعلى الرغم من أن مفهوم مناطق تجهيز الصادرات مازال في مرحلة الطفولة، فمن الممكن أن يكون التشغيل الحالي للعاملات في مصانع تجهيز الأسماك في خليج والفيس بمثابة استراتيجية في هذا الاتجاه.

وتوجد تفاوتات واسعة وحالات من عدم المساواة الهيكلية في ناميبيا من حيث ملكية الموارد الاقتصادية الكبيرة وتوزيع الدخل وأنماط الإنفاق. وعلى سبيل المثال، يسيطر ٠٠٠ ٤ مزارع أغلبيتهم الساحقة من البيض على ٤٤ في المائة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة مقابل نحو ٦٧ في المائة من السكان الافريقيين الحاصلين على ٤١ في المائة فقط من الأراضي الزراعية، ومنها جزء نوعيته هزيلة[١٨]. وهذا النمط من عدم التماثل في توزيع الأرض هو نتيجة للاقتصاد السياسي الاستعماري. وقد صدر مؤخرا قانون الإصلاح الزراعي (التجاري) لعام ١٩٩٥ لمعالجة هذا الوضع.

---

(١٧) لجنة التخطيط الوطني، خطة التنمية الوطنية الأولى لناميبيا (مسودة)، ١٩٩٤، ص ١٢.

(١٨) إدارة شؤون المرأة، التقرير الوطني لناميبيا إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ١٩٩٤، ص ٧.

وتفيد الأرقام الواردة في الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية والإنفاق للفترة ١٩٩٤/٩٣، أن متوسط الاستهلاك السنوي للأسرة المعيشية الناميبية يبلغ ٧٨٣ ١٢ دولارا ناميبيا، وأن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد يبلغ ٢٥٣ ٢ دولارا ناميبيا. وهذه الأرقام يعتريها التواء بسبب الطبقة العليا التي وإن كانت صغيرة إلا أن لديها وفرة وتنفق عادة الكثير على الكماليات. وقد استهلكت الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة نحو ٢٥ في المائة فقط من مجموع الاستهلاك السنوي للأسر المعيشية، في حين أن الأسر التي يترأسها رجل استهلكت ثلاثة أضعاف ذلك الرقم. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي ٤٧٥ ١ دولارا ناميبيا للأسر المعيشية التي تترأسها امرأة و ٧٣٠ ٢ دولارا ناميبيا للأسر المعيشية التي يترأسها رجل. وحسب المعايير الدولية، فإن الأسر المعيشية التي يمثل استهلاكها من الأغذية في الأجل الطويل ٦٠ في المائة أو أكثر من مجموع الاستهلاك تعتبر فقيرة، في حين تصنف الأسر التي يبلغ معدل استهلاكها من الأغذية ٨٠ في المائة على أنها شديدة الفقر. وبموجب هذا المؤشر، فإن ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية الناميبية فقيرة ومنها ٥,٦ في المائة في فقر مدقع[١٩].

ووفقا لمقياس الفقر أعلاه، كان ٣٢,٧ في المائة من الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة مقابل ٢٨,٢ في المائة من الأسر المعيشية التي يترأسها رجل، فقيرة. ومن ناحية أخرى، كان ٦,١ في المائة من الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة مقابل ٥,٢ في المائة من الأسر المعيشية التي يترأسها رجل في حالة فقر مدقع. ومن ثم يتضح أن الجنس يشكل متغيرا ديموغرافيا هاما يرتبط برفاهية الأسرة ومن ثم بما هي عليه من فقر. وهناك متغيرات أخرى تعزز الرأي القائل بأن الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة تميل إلى أن تكون في وضع أسوأ من تلك التي يترأسها رجل. وعلى سبيل المثال، يقيم نحو ٦٢ في المائة من الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة في مساكن تقليدية مقابل ٤١ في المائة من تلك التي يترأسها رجل. ولدى المقارنة بين هذين النوعين من الأسر المعيشية من حيث القدرة على توليد الدخل، يستمر الاتجاه نفسه بدرجة متفاوتة. وعلى سبيل المثال، تتوزع البنود التالية كما يلي بين الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة والتي يترأسها رجل على التوالي: ملكية الأبقار (٣٢٪ مقابل ٤٠٪)، ملكية الأغنام (٦٪ مقابل ٩٪)، ملكية أراضي الرعي (٨٪ مقابل ٩٪)، ملكية الحقول (٦١٪ مقابل ٤٥٪).

وبالنسبة لملكية الإناث والذكور للسيارات فهي ١٠ في المائة مقابل ٢٧ في المائة، وملكية أجهزة الراديو ٥٨ في المائة مقابل ٦٩ في المائة على التوالي. وتفيد مؤشرات سكنية مختارة أن الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة أسوأ حالا من تلك التي يترأسها رجل، ومن أمثلة ذلك الطهي بدون كهرباء أو غاز (٧٩٪ مقابل ٦٩٪)، الإنارة بدون كهرباء (٨٠٪ مقابل ٦٨٪)، الدغل أو الدلو كمرحاض (٦٥٪ مقابل ٥١٪)، عدم توفر ماسورة مياه أو بئر على مسيرة خمس دقائق (٥٤٪ مقابل ٣٩٪). وتدل الأمثلة أعلاه على الحاجة إلى توجه المشاريع الإنمائية نحو المرأة.

---

(١٩) المكتب المركزي للإحصاء، الأوضاع المعيشية في ناميبيا ١٩٩٤/٩٣: وصف أساسي مع إبراز لبعض القضايا (مشروع تقرير رئيسي)، ١٩٩٥، الصفحات ٢٤ و ٣٢ و ٥٦ و ٦٤ و ٨٠.

ومن الشائع استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في تقييم التحليلات الاقتصادية والاجتماعية العامة المستخدمة في تقدير مستوى معيشة المستهلكين، على سبيل المثال، وتنقيح الأجور والمرتبات لتتمشى مع تحركات الأسعار. ويستمر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لجميع البنود في الارتفاع باطراد: وعلى سبيل المثال، كان الرقم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ هو ١٣٠,٥ - بزيادة قدرها ١,٤ في المائة منذ رقم أغسطس (١٢٩,١). وجاءت هذه الزيادة نتيجة للزيادات في البنود التالية: الترفيه والتسلية (٢,٧٪)، الإسكان (٢,٣٪)، سلع وخدمات متنوعة (١,٨٪)، نقل/اتصالات (١,١٪). وفي شهر سبتمبر/أيلول، سجل انخفاض في معدل التضخم السنوي الجاري للشهر الثاني على التوالي: وعلى سبيل المثال، كان الرقم في أيلول/سبتمبر ٨,٧ في المائة - بانخفاض قدره ٠,٧ في المائة من معدل آب/أغسطس (٩,٤٪). وكان متوسط معدلات التضخم السنوية والشهرية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ هو ١٠,٦ في المائة و ٠,٧٪ على التوالي، في حين كان الرقمان المقابلان لعام ١٩٩٤ هما ١٠,٤ في المائة و ٢ في المائة.

والأخبار السعيدة بالنسبة للمستهلكين أن الرقم القياسي للأغذية في الأشهر الأربعة المتتالية الماضية (أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) قد استقر عند العلامة ١٢٧ دون تسجيل تغيرات لرقمي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر.

وتثبيت أسعار الأغذية مسألة مهمة بالنسبة للأسر المعيشية، التي تترأسها امرأة والتي تنفق بصفة عامة على المواد الغذائية (٣٩٪) أكثر مما تنفقه الأسر المعيشية التي يترأسها رجل (٢٧٪). وبالمثل: فإن الأسر المعيشية في حي كاتوتورا الأفقر في وندهوك، التي تنفق ٢٤ في المائة في المتوسط من مجموع استهلاكها الخاص على الأغذية، يمكن أن تستفيد من انخفاض أسعار الأغذية أكثر من استفادة الأسر المعيشية الأكثر ثراء في وسط وندهوك وفي حي خوماسدال، التي تنفق في المتوسط ١٢ في المائة و ١٨ في المائة على الأغذية على التوالي[٢٠].

الهياكل السياسية

اعتمدت جمهورية ناميبيا، لدى استقلالها في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠، دستورا هو القانون الأعلى للبلاد. وتصف المادة ١ من الدستور الجمهورية بأنها "دولة ذات سيادة، علمانية، ديمقراطية، وحدوية على أساس مبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، وإقامة العدل للجميع. وتنص المادة نفسها على أن "تناط جميع السلطات لشعب ناميبيا الذي يمارس سيادته عن طريق المؤسسات الديمقراطية للدولة". وينص الدستور الناميبي أيضا على قيام نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب مع مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية للسكان. والحقوق التالية، من بين حقوق أخرى، منصوص عليها، وهي: حرية الكلام والتعبير؛ حرية ممارسة أي دين وحرية التعبير والعقيدة؛ حرية الاجتماع.

---

(٢٠) المكتب المركزي للإحصاء، الرقم القياسي المؤقت لأسعار المستهلكين (وندهوك، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ = ١٠٠)، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. مع ملاحظة أن معدل التضخم يتوفر فقط بالنسبة لوندهوك وليس لناميبيا كلها.

"تمثلت إحدى ثمار استقلال ناميبيا في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠، في نشوء بيئة جديدة وملائمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة بصفة عامة".

السيد نيتومبو ندايتوا
نائب وزير الخارجية، برلمان ناميبيا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ويرسي الدستور أيضا مبدأ توزيع السلطة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ويرأس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية يعاونه الوزراء. وينتخب الرئيس بالتصويت العام المباشر ولا يشغل منصبه لأكثر من مدتي ولاية اثنتين كل منهما خمس سنوات. وتتألف السلطة التشريعية من مجلسين هما الجمعية الوطنية التي تتكون من ٧٢ عضوا منتخبين وستة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات، والمجلس الوطني الذي يتألف من عضوين اثنين من كل إقليم من أقاليم ناميبيا الثلاثة عشر، وينتخب أعضاؤه لمدة ست سنوات من بين أعضاء المجالس الإقليمية المختلفة. وللجمعية الوطنية أن تقترح القوانين ولها سلطة إصدار القوانين رغم اعتراضات المجلس الوطني إذا وافق عليها ثلثا الأعضاء. وينظر المجلس الوطني في مشاريع القوانين التي تقرها الجمعية الوطنية ويوصي بتشريعات في المسائل التي تهم الأقاليم. وتتألف السلطة القضائية من محكمة النقض والإبرام والمحكمة العليا والمحاكم الدنيا، مثل المحاكم الجزئية والمحاكم العمالية الجزئية. وجميع المحاكم مستقلة ولا تخضع إلا للدستور والقانون.

وعلى الرغم من أن ناميبيا دولة وحدوية، فإن الدستور ينص على تفويض السلطة الإدارية وسلطة اتخاذ القرار والسلطة الاستشارية إلى شرائح أدنى في الحكم. والحكومة المركزية ومقرها وندهوك هي الشريحة الأولى، في حين أن المجالس الإقليمية والسلطات المحلية (البلديات والمدن والقرى) هما الشريحتان الثانية والثالثة على التوالي. وتتألف الحكومة المركزية من رئيس الجمهورية الذي هو رئيس الدولة والحكومة، ومن رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء والوزراء ونواب الوزراء للوزارات العشرين. ويرأس الإدارة في كل وزارة أمين دائم يعينه رئيس الجمهورية. وتنتخب المجالس الإقليمية لجنة إدارية من بين أعضائها ومحافظا للإقليم. وتنتخب السلطات المحلية مجلسا للسلطة المحلية من بين أعضائها وتكون مسؤوليتها هي تنظيم توفير الخدمات والشؤون الإدارية الأخرى لكل من سلطاتها المحلية. والرئيس الإداري لمجلس بلدي هو العمدة يعاونه كاتب مدينة. وتشمل الأجهزة الرقابية الوطنية الهامة الأخرى النائب العام ولجنة التخطيط الوطني ولجنة الخدمة المدنية وهيئات رقابية مستقلة مثل المدعي العام والمراجع العام للحسابات وأمين المظالم ولجنة الانتخابات.

وتنص المادة ١٧ من دستور ناميبيا على ما يلي:

"لجميع المواطنين حق المشاركة في النشاط السياسي السلمي الرامي إلى التأثير على تشكيل الحكومة وسياساتها. ولجميع المواطنين الحق في تكوين أحزاب سياسية والانضمام إليها ولهم حق المشاركة في تسيير الشؤون العامة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو بواسطة ممثلين مختارين اختيارا حرا".

ومن ثم تتوفر لدى الشعب الناميبي آلية لممارسة سيادته بطريق مباشر أو غير مباشر. وتحقيقا لذلك تنص المادة ذاتها على ما يلي:

"لكل مواطن بلغ من عمره ثماني عشرة (١٨) سنة الحق في التصويت، ولكل من بلغ سن الحادية والعشرين (٢١) أن ينتخب لمنصب عام ..."

ويتمثل واجب لجنة الانتخابات المنشأة بموجب قانون الانتخابات لعام ١٩٩٢، في تنظيم الانتخابات والإشراف عليها وتسجيل أسماء الناخبين والأحزاب، والنهوض بتوعية الناخبين. ويعاون لجنة الانتخابات في أداء مهامها الإدارية مدير الانتخابات ومقره مكتب رئيس الوزراء. ويستخدم في ناميبيا نظامان انتخابيان هما: نظام التمثيل النسبي الذي بموجبه تخصص مقاعد للجمعية الوطنية والحكم المحلي للأحزاب بالتناسب مع الأصوات التي حصلت عليها، و "نظام الفائز يحصل على الكل" الذي يستخدم على صعيد الحكم الإقليمي حيث يتم إجراء التصويت لصالح المرشحين الأفراد على أساس الدوائر الانتخابية وليس على أساس الحزب. وفيما يلي الأحزاب التي شاركت في الانتخابات الوطنية الأخيرة التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والعدد الذي حصل عليه كل حزب من مقاعد البرلمان: المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)، ٥٣ مقعدا؛ تحالف تيرنهال الديمقراطي، ١٥ مقعدا؛ الجبهة الديمقراطية الموحدة، مقعدان؛ الائتلاف الديمقراطي لناميبيا، مقعد واحد؛ حزب مونيتور أكسي جروب، مقعد واحد. ولم تنجح ثلاثة أحزاب أخرى في الحصول على أي مقعد[٢١].

النظام القضائي

يتألف النظام القضائي لناميبيا من محكمة النقض والإبرام والمحكمة العليا والمحاكم الدنيا، والنائب العام، والمدعي العام، وأمين المظالم، والقضاة، وقضاة الصلح، ولجنة السلك القضائي. وتستمر المحاكم التقليدية في إدارة شؤون القانون العرفي. وينص الدستور على أن "للمحكمة العليا ولاية ابتدائية للنظر والفصل في المنازعات المدنية والدعاوى الجنائية، بما في ذلك القضايا التي تنطوي على تفسير وتنفيذ

(٢١) الجريدة الرسمية، العدد ١٠٠٣ الصادر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

واحترام هذا الدستور والحريات الأساسية المكفولة بموجبه". ويناط بمحكمة النقض والإبرام حق النظر والفصل في الاستئنافات المحالة من المحكمة العليا[٢٢].

ويكفل الدستور استقلال القضاة؛ ويعينون لمدى الحياة ولا يجوز إعفاؤهم من مناصبهم إلا بسبب عدم الأهلية العقلية أو لسوء السلوك الجسيم. والنائب العام والمدعي العام هما المسؤولان الحكوميان عن إنفاذ القوانين، في حين أن واجبات أمين المظالم هي حماية الصالح العام والنهوض بحقوق الإنسان ومراقبة سلوك السلطات العامة والمسؤولين العموميين.

والنظام القضائي في ناميبيا يتشكل وفقا لدستوره، الذي هو محكمة النقض والإبرام. ويمكن تقسيم القانون الناميبي إلى فئتين: القانون العام (القانون العام الروماني - الهولندي والقانون النظامي) والقانون العرفي. ويتضح القانون العام بدرجة أكبر في المعاملات التجارية والأداء الحكومي والشؤون العمالية والشؤون الجنائية وبعض جوانب قانون الأحوال الشخصية. أما القانون العرفي فقد انبثق من عادات وممارسات مختلف المجتمعات التقليدية. وبالتالي، تعمل في ناميبيا عدة قوانين عرفية متنوعة، ولها تأثير متفاوت على حياة الأفراد والمجتمعات[٢٣]. ويقضي الدستور بألا تتعارض جميع القوانين - بما في ذلك القانون العام والقانون العرفي - مع أحكام الدستور[٢٤]، ولكن تنفيذ ذلك مازال جاريا من الناحية العملية.

باء - تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

صدق البرلمان الناميبي في عام ١٩٩٢ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولوحظ أثناء المناقشة البرلمانية التي رافقت هذه الخطوة، أن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة موجود بالفعل في دستور ناميبيا. غير أن عددا من البرلمانيين لاحظوا عن واقع أنه يوجد عدد كبير من القوانين والسياسات والاتجاهات الناميبية لا تتسق مع الدستور ومع مفهوم المساواة بين الجنسين.

الوضع القانوني للاتفاقية

تنص المادة ١٤٤ من الدستور على أن الاتفاقات الدولية الملزمة لناميبيا تشكل جزءا من قانون ناميبيا، ولكن الأوساط القانونية تشهد بعض الجدل حول الأثر الدقيق لهذا النص. وعلى سبيل المثال، ليس من الواضح في هذه المرحلة ما إذا كان بوسع الفرد أن يلتمس مساعدة من محكمة ناميبية لإنفاذ الحقوق

---

(٢٢) دستور ناميبيا، المادتان ٧٩ و ٨٠.

(٢٣) أنظر على سبيل المثال، مركز الدراسات الاجتماعية التطبيقية والاتحاد الإنمائي الناميبي، تحسين الحالة القانونية والاجتماعية - الاقتصادية للمرأة في ناميبيا، (Uukwambi, Ombalantu an Uukwanyama Integrated Report - Part 2). 1994, pp.15-18.

(٢٤) دستور ناميبيا، المادة ٦٦.

المعلن عنها في الاتفاقية مباشرة، أو ما إذا كان ذلك ممكنا فقط بعد سن تشريع محلي يقضي بإعمال أحكام الاتفاقية. وحتى الآن لا يتوفر تفسير قضائي للدستور يسترشد به في هذه المسألة.

غير أن هذه المسألة القانونية لم تصبح بعد ذات صلة في الواقع العملي، نظرا لأن أحكام دستور ناميبيا التي تعالج المساواة بين الرجل والمرأة ظلت غير مستخدمة بالفعل كأدوات لحماية حقوق المرأة.

وهناك عدة أسباب محتملة لذلك. أولا، مازال مفهوم "الحقوق" جديد نسبيا في ناميبيا، وليس من الشائع بعد للناميبيين أن يلجأوا إلى النظام القانوني للحصول على مساعدة في تأكيد حقوقهم. ثانيا. ربما كان بعض الناميبيين مازالوا يضمرون شعورا بعدم الثقة في النظام القانوني المنبثق من تاريخ ناميبيا الحديث عندما كانت الحكومة الاستعمارية تستخدم القانون كوسيلة للقهر. وعلى الرغم من وجود بعض الأحكام الشجاعة التي حاولت تفسير القوانين في عهد الفصل العنصري على نحو يتسق مع حماية حقوق الإنسان، فإن كثيرا من الناميبيين كانوا ينظرون إلى المحاكم وقضاتها من الرجال البيض بوصفهم، جزءا لا يتجزأ من نظام الفصل العنصري. ثالثا، لأن ناميبيا أصبحت مستقلة منذ فترة قصيرة نسبيا فقط، فإن كثيرا من الناميبيين يثقون في أن الإصلاحات سوف تأتي ومن ثم لا يرون حاجة لاستخدام النظام القانوني للتعجيل بالتغيير. رابعا، على الرغم من توفر المعونة القضائية ووجود المنظمات غير الحكومية التي تسدي مشورة قانونية وتقدم مساعدة قانونية، مازال من الصعب على كثير من الناميبيين الوصول إلى النظام القانوني من الناحية العملية.

إدارة شؤون المرأة

بعد الاستقلال بفترة قصيرة، أنشئت إدارة لشؤون المرأة في مكتب الرئيس لتسهيل الاتصال بين المرأة والحكومة وللمساعدة في تحديد أولويات العمل بشأن القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وقد عكفت إدارة شؤون المرأة، منذ نشأتها، على التوعية بشؤون الجنسين وغير ذلك من أشكال التدريب، وعلى التماس إسهامات من جانب مختلف مناطق ناميبيا بشأن قضايا الجنسين، وعلى تمويل مشاريع وأعمال صغيرة تديرها المرأة.

وبعد مشاورات مع عدد كبير من الجماعات، اختارت إدارة شؤون المرأة التركيز على إنشاء الشبكات والمهام التسهيلية بدلا من التنفيذ المباشر للمشاريع. وركزت بشدة على الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية وعلى بناء القدرة على كل من الساحتين. والهدف المحوري لإدارة شؤون المرأة حاليا هو وضع استراتيجية وطنية لإدراج اهتمامات الجنسين في العملية الإنمائية الشاملة.

ومنذ أن صدقت ناميبيا على الاتفاقية في عام ١٩٩٢، أصبحت الاتفاقية بمثابة نقطة انطلاق لأنشطة إدارة شؤون المرأة. واعترافا من الإدارة بعدم إمكان التنفيذ الجاد للاتفاقية من خلال الطرق القانونية وحدها، عقدت العزم على جعل الاتفاقية وثيقة حية في ناميبيا. وعملت الإدارة، بعد التشاور مع مختلف أعضاء الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجماعات الكنسية والجهات المانحة، على وضع "استراتيجية وطنية للاتصال دعما لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة".

وتشمل هذه الوثيقة تحليلا للقضايا المتعلقة بالجنسين، واستراتيجيات للتغيير، واقتراحات ببرامج عملية استخدمت كمبادئ توجيهية أساسية لإدارة شؤون المرأة من أجل اتخاذ إجراءات. وتم توزيع أكثر من ١ ٠٠٠ نسخة داخل ناميبيا، وطلب مكتب منظمة الوحدة الافريقية المعني بالمرأة نسخا لتوزيعها في افريقيا لتكون مثالا يحتذى في البلدان الأخرى.

"سوف تقوم إدارة شؤون المرأة، على مدى الثلاث سنوات المقبلة (١٩٩٣ - ١٩٩٥) بالتعاون مع الإدارات الحكومية والوكالات المشاركة، بنشر محتويات اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على نطاق واسع من أجل ما يلي:

* تحقيق تغييرات قانونية واجتماعية وثقافية واقتصادية وعملية من شأنها النهوض بوضع المرأة في ناميبيا؛

* حمل الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية على إدراج رسائل في برامجها لمتابعة تنفيذ أهداف الاتفاقية؛

* تشجيع الوزارات الحكومية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية على المبادرة بتنظيم أنشطة تثقيفية ومشاريع ملموسة من شأنها تعزيز الحياة الأسرية وقاعدة موارد الأسرة وتقليص الإيذاء البدني واللفظي والجنسي ضد المرأة داخل الأسرة وخارجها؛

* تجنيد رجال وأفراد في مواقع القيادة بوصفهم حلفاء في الحملة من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة؛

* كفالة تنفيذ استراتيجيات مناسبة لتمكين المرأة الريفية والمحرومة وحمايتها من التمييز بسبب الجنس."

إدارة شؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية للاتصالات، تموز/يوليه ١٩٩٣، ص ١٧.

وتولت إدارة شؤون المرأة زمام القيادة في الترويج للاتفاقية عن طريق تسهيل إعداد نسخة مبسطة ومصورة للاتفاقية تقارن كذلك بين الاتفاقية والأحكام ذات الصلة في دستور ناميبيا. وقد ترجم هذا الكتيب الذي صدر في الأصل باللغة الانكليزية الرسمية في ناميبيا، إلى اللغات الناميبية الست الأخرى وتم توزيعه على نطاق واسع في أنحاء ناميبيا. وتم تقاسمه أيضا مع النساء في كثير من البلدان الأخرى، واستخدامه كنموذج لكتيب مماثل في جنوب افريقيا. والأهم من ذلك أن الكتيب استخدم لزيادة الوعي العام بالاتفاقية وبأهميتها بالنسبة للحالة في ناميبيا.

وإدارة شؤون المرأة في سبيلها لإنشاء هياكل لامركزية لتكون بمثابة آلية لتنفيذ الاتفاقية في ناميبيا. وفي عام ١٩٩٢، أنشأت الإدارة ولجنة التخطيط الوطني شبكة مشتركة بين الوزارات ومعنية بشؤون الجنسين، وأنيطت بها مهمة رصد قضايا الجنسين في سياسة الحكومة. وفي وقت لاحق تم توسيع هذه الهيئة لتضم المزيد من الإسهامات من جانب المنظمات غير الحكومية. وخلال عام ١٩٩٤ أنشأت إدارة شؤون المرأة تسع لجان قطاعية معنية بشؤون الجنسين وتسعى إلى الجمع بين ممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتنسيق العمل في المجالات التالية: الصحة الإنجابية وحماية الأمومة؛ المرأة والقانون؛ العنف ضد المرأة والطفل؛ التعليم والتدريب والعمالة؛ برامج المجتمعات الريفية والبيئية؛ الإعلام والتعليم والاتصال؛ الأنشطة الاقتصادية؛ البحث وجمع البيانات؛ المرأة وعملية اتخاذ القرار[٢٥]. ولكل من هذه اللجان القطاعية التسع ممثلون في لجنة تنسيق الشبكة المعنية بشؤون الجنسين التي تجتمع كل ثلاثة أشهر وتقوم بدور استشاري هام.

وأكثر هياكل الرصد اتساعا هو المحفل السنوي للمشاركة البرنامجية وهو اجتماع سنوي يرمي إلى تسهيل تبادل المعلومات بين مختلف الوكالات والتماس إسهامات واسعة بشأن السياسة المعنية بالجنسين. ويحضره أعضاء لجنة تنسيق الشبكة المعنية بشؤون الجنسين، وممثلون إضافيون من كل من اللجان القطاعية التسع المعنية بشؤون الجنسين، واثنان من كل إقليم من أقاليم ناميبيا الثلاثة عشر (زعماء المجتمعات المحلية الذين يرشحهم مكتب الحاكم الإقليمي)، وممثلون من الوزارات والمنظمات غير الحكومية التي قد لا تكون ممثلة تمثيلا كافيا في اللجان القطاعية (تدعوهم لجنة إدارة شؤون المرأة بالتشاور مع لجنة تنسيق الشبكة المعنية بشؤون الجنسين).

وتعكف إدارة شؤون المرأة حاليا على العمل من خلال هذه الهياكل المترابطة من أجل وضع سياسة وطنية وبرنامج للعمل. وقد اقترح آخر محفل سنوي للمشاركة البرنامجية، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، مشروع بيانات للسياسة العامة من أجل مختلف القطاعات. وقامت اللجان القطاعية المختلفة بتنقيح هذه المشاريع. وسوف يضطلع بعمليات تنقيح أخرى في سياق الاجتماعات الإقليمية التي تعقد لأغراض الإبلاغ عن مشاركة ناميبيا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين.

ولاتزال الهياكل التي بادرت بإنشائها إدارة شؤون المرأة في مرحلة تطور. وبينما اتسمت فكرة العمل سويا مع المنظمات غير الحكومية بالإيجابية، فإن تنفيذ السياسات هو بالضرورة أكثر تعقيدا عندما تشمل وكالات متعددة. ولاتزال إدارة شؤون المرأة أيضا تعمل على تنقيح دورها كهيئة للتنسيق. ويتعثر عمل الشبكة المعنية بشؤون الجنسين نتيجة لانعقاد اجتماعاتها بشكل متفرق وعدم الاستمرارية، فضلا

---

(٢٥) انظر إدارة شؤون المرأة، وقائع المحفل السنوي الأول للمشاركة البرنامجية للوكالات المشتركة في النهوض بالمرأة في التنمية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛ وإدارة شؤون المرأة، تقرير من المحفل السنوي الثاني للمشاركة البرنامجية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ وإدارة شؤون المرأة، استراتيجية لا مركزية لشؤون الجنسين من أجل ناميبيا، غير مؤرخة.

عن أن الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية توفد أحيانا ممثلين مختلفين إلى الاجتماعات المختلفة مما يجعل من المتعذر لهذه الهيئة أن تحقق تقدما، كما أن الحضور ليس قويا دائما. ومن المحتمل أن تكون الشبكة المعنية بشؤون الجنسين ولجنة التنسيق لشؤون الجنسين أكثر فعالية إذا كانتا قد أنشئتا بصفة رسمية بموجب القانون وأنيطت بهما واجبات ومسؤوليات واضحة وملزمة. ومن شأن السلطة القانونية أن تزيد أيضا من مركز هاتين الهيئتين، مع الاستفادة من اشتراك كبار المسؤولين الحكوميين بقدر أكبر.

وعلى العموم، تواجه إدارة شؤون المرأة تحديا هائلا يتمثل في الموازنة بين التوقعات الضخمة من جانب الحكومة والجمهور وبين الواقع المتمثل في قلة عدد الموظفين والقدرات المحدودة. وسوف تكون في وضع أفضل لتحقيق أهدافها إذا تعزز مركزها وقدرتها. وعلى سبيل المثال، لا يوجد ممثل لإدارة شؤون المرأة على المستوى الوزاري أو في الجمعية الوطنية، حتى ولو كان بصفة مراقب - ولا يتم التشاور مع الإدارة بشكل مستمر بشأن التشريعات والسياسات التي تشمل عناصر هامة تتعلق بالجنسين. كما أنها تفتقر إلى الموظفين اللازمين لإقامة تمثيل إقليمي مستمر مما يجعل من الصعب تمثيل المرأة الريفية على نحو كاف.

لجنة المرأة والقانون المتفرعة من لجنة إصلاح وتطوير القوانين

ينص دستور ناميبيا على أن تظل نافذة جميع القوانين التي كانت نافذة قبل تاريخ الاستقلال مباشرة إلى أن تلغى أو تعدل بقانون برلماني أو تعلن محكمة مختصة عدم دستوريتها[٢٦]. ونتيجة لذلك، يوجد كثير من جوانب القانون التشريعي والقانون العام والقانون العرفي النافذة تتعارض مع كل من الدستور وأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وقد أنشئت لجنة إصلاح وتطوير القوانين كهيئة رسمية في عام ١٩٩٢. وأنشئت لجنة معنية بالمرأة والقانون تحت رعاية اللجنة بغرض إيلاء اهتمام خاص إلى إصلاح القوانين بشأن المسائل المتعلقة بالجنسين. وإلى جانب استشارة لجنة إصلاح وتطوير القوانين في مختلف الإصلاحات التشريعية، فقد بادرت حتى الآن بإعداد مسودة تشريع واحد - هو مشروع قانون المساواة بين المتزوجين الذي سيتناوله النقاش بمزيد من التفصيل أدناه.

وقدرة لجنة إصلاح وتطوير القوانين محدودة لأنها تتألف من أشخاص متفرغين لأعمال أخرى، وتفتقر إلى الموظفين اللازمين للاضطلاع بالبحث وأعمال الصياغة. وبينما يمكن لمواردها أن تتسع عن طريق الاستفادة من الخبرات الفنية من خارج الحكومة، إلا أنه لم يتم استخدام هذا النهج بشكل واسع. ولابد أن يؤخذ في الاعتبار أن استقلال ناميبيا منذ عهد قريب قد دفع إلى القيام بإصلاحات قانونية واجتماعية واقتصادية على كثير من الجبهات، مما يعني أنه لابد لقضايا الجنسين أن تزاحم من أجل أن تحظى بالاهتمام في إطار جدول أعمال مشحون. وقد تكاتفت هذه العقبات العملية في إبطاء خطى التغيير.

---

(٢٦) دستور ناميبيا، المادة ١٤٠ (١).

إدراج شؤون الجنسين في السياسة العامة

أخذ الاعتراف يتزايد منذ الاستقلال بقضايا الجنسين على صعيد السياسات في مختلف الوزارات. وعلى الرغم من وجود اتجاه في البداية لحصر "قضايا المرأة" في إدارة واحدة، فإنه يبدو أن هناك تحركا تدريجيا نحو المزيد من إدراج شواغل المرأة في السياسة العامة. وعلى سبيل المثال، شارك عدد من الموظفين المدنيين - بمن فيهم مدربون في مجال محو الأمية على الصعيد الوطني وموظفون من لجنة التخطيط الوطني ووزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية - في برامج التدريب الرامية إلى تشجيع التخطيط للتوعية بشؤون الجنسين. وزادت وزارة التعليم والثقافة من قدرتها على وضع إحصاءات مفصلة حسب الجنسين، من أجل تزويد أجهزتها لرسم السياسات بمعلومات عن الفوارق بين الجنسين في أمور مثل معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات التسرب. كذلك بذل المكتب المركزي للإحصاء التابع للجنة التخطيط الوطني مجهودا لنشر إحصاءات خاصة بالجنسين يمكن استخدامها في توجيه رسم السياسات.

وفيما يتعلق بخطة التنمية الوطنية التي أعدتها لجنة التخطيط الوطني للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، يلاحظ أن الطلبات المقدمة من الوزارات لإدراج مشاريع معينة في برنامج الاستثمارات في القطاع العام للدولة لابد أن تنطوي على مناقشة صريحة لأثر المشاريع على الجنسين(٢٧). غير أن الخطة الأخيرة للتنمية الوطنية قد وجهت إليها انتقادات بأن معالجتها لقضايا الجنسين تفتقر إلى التحديد وتتسم بعدم التماثل عبر مختلف القطاعات، الأمر الذي يدل على أن لجنة التخطيط الوطني مازال يعوقها نقص في الخبرة بشؤون الجنسين. وثمة حاجة إلى تقوية الروابط بين إدارة شؤون المرأة ولجنة التخطيط الوطني لضمان معالجة شواغل الجنسين على نحو أكثر فعالية في الخطط القادمة.

وقليل من الوزارات أنشأت هياكل كلفت على وجه التحديد بأن تهتم بقضايا الجنسين. وعلى سبيل المثال، أنشأت وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية لجنة توجيهية تهتم بقضايا الجنسين لضمان إدراج احتياجات المزارعات على نحو أوفى في السياسات والبرامج الزراعية على جميع المستويات. غير أن النهج المتبع أزاء الجنسين يتميز بعدم التماثل عبر القطاعات المختلفة وهناك حاجة إلى إنشاء آليات مركزية للمراقبة لضمان إعطاء قضايا الجنسين أولوية كافية في السياسة والتخطيط الحكوميين في جميع القطاعات - وهو دور ربما يمكن أن تضطلع به في نهاية الأمر الشبكة المعنية بشؤون الجنسين ولجنة تنسيق الشبكة المعنية بشؤون الجنسين.

والواقع أن عملية إعداد هذا التقرير القطري أبرزت الحاجة إلى مزيد من الاهتمام من جانب الوزارات الأساسية بقضايا الجنسين. ولكن حلقة العمل الاستشارية التي نظمتها إدارة شؤون المرأة لاستعراض مشروع التقرير القطري تميزت بحضور ضعيف من جانب ممثلي الوزارات، ولم يحدث أن تطوعت وزارة واحدة بإبداء ملاحظاتها على مشروع التقرير على سبيل التغذية المرتدة. واكتشفت إدارة شؤون المرأة أيضا أنه في حين تعمل بعض الوزارات بانتظام على تجميع إحصاءات مفصلة حسب الجنسين

(٢٧) خطة التنمية الوطنية الأولى، "برنامج الاستثمارات في القطاع العام"، ص ٨.

عن مجالات اهتمامها، لم تعترف بعد وزارات أخرى بالجنس بوصفه بندا هاما من البنود الجديرة بالتحليل. ومثل هذه العوامل تؤكد الحاجة إلى هيئة مركزية لرصد السياسات على مستوى عال وتتمتع برؤية عالية.

جيم - رصد الامتثال للاتفاقية

أثناء التصديق على الاتفاقية، أعرب أعضاء مختلفون في البرلمان عن انشغالهم بأن الانضمام إلى الاتفاقية لن يكفي وحده لإعطائها قوة وتأثيرا. غير أنه في حين تعترف ناميبيا بأهمية الرصد الكافي لتنفيذ الاتفاقية، فمازالت آليات إنجاز ذلك تمر بمرحلة تطور. ويمكن في نهاية الأمر للهياكل التي عملت إدارة شؤون المرأة على إنشائها - وهي اللجان القطاعية التسع والشبكة المعنية بشؤون الجنسين ولجنة تنسيق الشبكة المعنية بشؤون الجنسين والمحفل السنوي للمشاركة في البرامج - أن تقوم بمهمة الرصد ولكنها لم تبلغ بعد المركز أو القدرة على القيام بهذا الدور على نحو فعّال.

أثناء التصديق لاحظ عضو بالبرلمان عن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ما يلي:

"إني على ثقة من أن المرأة الناميبية ستكسب هذه الاتفاقية حيوية وعلى اقتناع بأنه لن يكون هناك سبيل للعودة إلى الوراء إلى مجتمع يهيمن عليه الرجل. ولكنه لا يكفي التشدق بالاتفاقيات الدولية ثم إهمال تحديث تشريعاتنا لتفعيل التزامنا المعلن. وأود أن أرى الجميع منا كمشرعين، وخاصة اللجنة المعينة للقانون [إشارة إلى لجنة إصلاح وتطوير القوانين]، يعملون على اتخاذ إجراءات نحو تنقيح التشريعات بشأن جميع القوانين التمييزية ضد المرأة" (السيدة هابشلي) [٢٨].

وأعرب عضو في البرلمان يمثل الجبهة القومية لناميبيا عن شواغل مماثلة حيث قال:

"أن يكون لدينا دستور تقدمي أو أن ننضم إلى الاتفاقية شيء، ولكنه شيء آخر تماما أن نرتفع من الناحية العملية إلى مستوى تعهداتنا والتزاماتنا التي ارتبطنا بها. إن هذا المستوى من التنفيذ العملي هو الذي عجزت عن بلوغه كثير من البلدان بالنسبة لدستورها نصا وروحا، فضلا عن الالتزامات الدولية المرتبطة بالانضمام إلى هذه المعاهدات المتعددة الأطراف. وآمل مخلصا أن تثبت ناميبيا أنها استثناء في هذا الشأن. وكلي أمل وثقة في أن إدارة شؤون المرأة في مكتب الرئيس ستعمل كآلية للرقابة النشطة..." (نائب وزير العدل) [٢٩] السيد روكورو.

(٢٨) السيدة هابشلي، المضبطة، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، ص ١٩٨.

(٢٩) السيد روكورو، نائب وزير العدل في ذلك الوقت، المضبطة، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، ص ١٩٩.

وقدم ممثل للجبهة الوطنية الناميبية اقتراحا أكثر تحديدا لرصد الامتثال للاتفاقية:

"ونحن نوافق على هذه الاتفاقية، أود أن أناشد حكومتنا اليوم و ... إدارة شؤون المرأة بمكتب الرئيس أيضا، التعهد ... بإعداد نشرة سنوية بوقائع وتصرفات هذا البلد نحو هذه الاتفاقية، مثلما تفعل كثير من البلدان الأخرى في حالة اتفاقيات حقوق الإنسان ..." (السيد كاتيونغوا) [٣٠]

واقترح هذا المتكلم أنه يمكن عندئذ لمنظمات المرأة في ناميبيا أن تتولى نشر هذه التقارير المرحلية السنوية.

وتشكل التقارير القطرية الدورية المطلوبة بموجب الاتفاقية شكلا من أشكال الرصد. وأنيطت بإدارة شؤون المرأة مسؤولية إعداد هذه التقارير، وسوف يتم توفير هذا التقرير على نطاق واسع داخل ناميبيا بوصفه سجلا لما أحرزه البلد من تقدم. غير أنه على الرغم من أن إدارة شؤون المرأة وجهت الدعوة إلى مجموعة كبيرة من الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية للاشتراك في عملية إعداد التقارير من خلال التعليق على مشروع التقرير القطري الأول هذا، فقد كان مستوى الاهتمام الذي ظهر داخل الحكومة وخارجها منخفضا، مما يشير إلى الحاجة إلى عملية رصد أكثر رسمية.

وقد طرحت مشكلة مماثلة بصدد رصد امتثال ناميبيا لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. فقد اقترح في هذا الشأن أن تسند إلى هيئة تنشأ بتشريع برلماني للجمع بين ممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية مسؤولية صريحة عن الرصد والإبلاغ المستمرين بشأن اتفاقية حقوق الطفل، ومواد الدستور ذات الصلة بالطفل، والجوانب الرئيسية لسياسة الحكومة بشأن الطفل. واقترح أن تمنح السلطة الرسمية هيئة الرصد هذه مركزا قانونيا لطلب وتأمين المعلومات، فضلا عن إلزامها بالاجتماع والاضطلاع بمهامها بانتظام. واقترح أيضا أن يكون التمثيل في هذه الهيئة واسعا مع تزويدها بموظفي دعم دائمين لتمكينها من أداء مهامها[٣١].

---

(٣٠) السيد كاتيونغوا، المضبطة، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، ص ٢٠١.

(٣١) قسم العلوم الاجتماعية (جامعة ناميبيا)، ومركز المساعدة القانونية، واليونيسيف، "الأطفال في ناميبيا: نحو الوصول إلى حقوق كل طفل، ١٩٩٥، ص ١٧٠.

وتمثل سابقة لهذا الهيكل في المجلس الاستشاري للعمل، وهو هيئة أنشئت بموجب قانون العمل الناميبي للجمع بين ممثلي أصحاب العمل والعاملين والحكومة لرصد الامتثال لقانون العمل واتفاقات منظمة العمل الدولية، والتقدم بتوصيات تتعلق بشؤون العمل. وأنشأ المجلس أيضا لجانا فرعية متخصصة لمعالجة موضوعات محددة(٣٢).

ومن الممكن اعتماد نهج مماثل لرصد التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، يمكن إعادة تشكيل الشبكة المعنية بشؤون الجنسين كهيئة رصد تنشأ بموجب تشريع برلماني في إطار إدارة شؤون المرأة. ويمكن أن تسند لهذه الهيئة مهمة رصد الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومعالجة تنفيذ الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتقدم بتوصيات بشأن العناصر المتعلقة بشؤون الجنسين في القوانين والسياسات المقترحة. ومسألة الرصد تمثل مجالا يتطلب المزيد من البحث.

دال - أوجه الانتصاف المتوفرة للمرأة التي تعرضت للتمييز

لدى ناميبيا هيئة قضائية مستقلة ويناط بها مهمة تفسير قوانين ناميبيا وتطبيق أحكام الدستور بوصفه القانون الأعلى للبلد(٣٣). ويحق لأي شخص يشعر بأن حقوقه وحرياته الدستورية قد انتهكت أو هددت أن يتقدم إلى محكمة مختصة بطلب لإنفاذ أو حماية هذه الحقوق أو الحريات. وللمحاكم صلاحية إصدار أي أوامر تكون لازمة لإنفاذ الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك سلطة منح تعويض مالي للأشخاص الذين يلحق بهم ضرر نتيجة للانتهاك غير القانوني لحرياتهم(٣٤).

ولدى ناميبيا أيضا أمين مظالم مستقل ينيط به الدستور مهمة التحقيق في الشكاوى التي تتعلق بوقوع انتهاكات مزعومة للحقوق والحريات الأساسية من جانب الحكومة أو من جانب أشخاص أو مؤسسات. وهو مفوض لاتخاذ الإجراءات المناسبة التي يتطلبها علاج هذه الانتهاكات. وللأشخاص الذين يشعرون بأن حقوقهم انتهكت الحق في التقدم إلى أمين المظالم الذي يمكنه التعامل مع الشكوى مباشرة أو توفير المساعدة للشاكي من أجل اتخاذ إجراء مناسب من جانب إحدى المحاكم(٣٥).

---

(٣٢) انظر قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢، المواد ٧ - ١٤.

(٣٣) دستور ناميبيا، الفصل التاسع.

(٣٤) دستور ناميبيا، المادة ٢٥.

(٣٥) دستور ناميبيا، المواد ٨٩ - ٩٤ و ٢٥.

وتتوفر أوجه الانتصاف هذه من الناحية النظرية، ولكن أيا من هذه السبل لم يستخدم من الناحية العملية لكفالة المساواة بين الجنسين. ولم يتم حتى اليوم سوى الإبلاغ عن قضية واحدة احتج فيها بالنص الدستوري الذي يحظر التمييز بسبب الجنس - وهذه القضية تناولت قاعدة تقنية تتعلق بالبينة وليس دعوى أقامها فرد بأن حقوقه الدستورية قد انتهكت[٣٦].

وقد تكون مشكلة الحصول على مساعدة قانونية في حدود الطاقة مسؤولة إلى حد ما عن عدم سعي الأشخاص إلى الانتصاف عن طريق المحاكم. غير أن الأشخاص الذين يرغبون في إقامة دعوى أمام إحدى المحاكم لضمان حقوقهم الدستورية يمكنهم أن يحصلوا على مساعدة قانونية مجانية من مكتب أمين المظالم، أو من مشروع "المعونة القانونية" الذي تموله الحكومة، أو من المنظمات غير الحكومية مثل مركز المساعدة القانونية.

ومثل المحاكم، قلما يستخدم مكتب أمين المظالم كسبيل للانتصاف في المسائل الدستورية. ويقوم مكتب أمين المظالم كل عام بالتحقيق في عدد كبير من الشكاوى (٤٩٧ في عام ١٩٩١، و ٤٠٩ في عام ١٩٩٢، و ٢٩٠ في عام ١٩٩٣، و ٣٣٦ في عام ١٩٩٤، ولكن هذه الشكاوى جميعا تتعلق بشؤون إدارية، وجزء كبير منها شكاوى من موظفي الحكومة بشأن أمور تتعلق بالعمل. ونادرا ما يتقدم أحد إلى مكتب أمين المظالم للتحقيق في انتهاكات الحقوق الدستورية من أي نوع[٣٧]. وأمين المظالم في سبيله لإعداد مواد تثقيفية من شأنها المساعدة على التوعية بخدماته، ويحاول المكتب أن يمد نطاق تواجده خارج وندهوك بالتسهيل على الأشخاص ملء نماذج الشكاوى في المحاكم الجزئية المحلية أو في مكاتب المجالس الإقليمية. ولكن يبقى التحقق مما إذا كانت هذه الخطوات كافية للوصول إلى الذين لديهم مشاكل تتعلق بالجنسين من أفراد الجمهور.

ومن ثم، فبينما تتوفر للأشخاص آليات مختلفة للإنفاذ، لم يشرع أفراد الجمهور في استخدام هذه القنوات لمحاربة التمييز بسبب الجنس. وبعض الاتجاهات التي قد تكمن وراء عدم التصدي لانتهاكات الحقوق قد سبق أن نوقشت أعلاه. ومن الواضح أن هناك حاجة للاستمرار في توعية الجمهور بمعنى الحقوق وأهمية تأكيدها[٣٨].

---

(٣٦) S v D 1991 (1) SA 513 (Nm).

(٣٧) تقارير أولية لمكتب أمين المظالم، ١٩٩١ - ١٩٩٤، صحيفة "الناميبيان"، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

(٣٨) المرجع السابق.

هاء - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبيجين

سوف يسير تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة جنبا إلى جنب مع تنفيذ منهاج العمل العالمي الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

وقام بتمثيل ناميبيا في بيجين وفد رسمي مؤلف من ٣٠ امرأة من بينهن سيدات يمثلن جميع المناطق الثلاث عشرة فضلا عن أعضاء البرلمان، وإدارة شؤون المرأة، ومسؤولات من وزارات مختلفة، وسيدتان تمثلان المنظمات غير الحكومية، واثنتان من الصحفيات. وكان على رأس المشاركات من الحكومة أعضاء في اللجنة التحضيرية الوطنية التي عقدت حلقات عمل في أنحاء البلد قبل انعقاد المؤتمر من أجل التعرف على القضايا موضع الاهتمام العاجل[٣٩].

وحضرت ١١ امرأة يمثلن مختلف المنظمات غير الحكومية محفل هذه المنظمات الذي عقد بالتوازي مع مؤتمر بيجين الرسمي. وقام بتنسيق مشاركة المنظمات غير الحكومية لجنة تحضيرية لهذه المنظمات تمثل أكثر من ١٨ مجموعة. ومثلما فعلت اللجنة التحضيرية الحكومية، عقدت أيضا اللجنة التحضيرية للمنظمات غير الحكومية حلقات عمل إقليمية استعدادا لبجين[٤٠].

> "أتاحت أعمال التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة فرصة لناميبيا لتعبر عن وضع المرأة في المجتمع. كما أتاحت الفرصة لناميبيا في تقاسم الخبرات والتعاون مع البلدان الأخرى في العالم بشأن قضايا الجنسين والقضايا المتعلقة بالمرأة".
>
> التقرير الختامي للجنة التحضيرية الوطنية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ١٩٩٥، ص ١٨.

وقد أعربت كل من المشاركات من الحكومة والمنظمات غير الحكومية عن رأي يفيد أن الحشد حول مؤتمر بيجين ساعد على تجديد حيوية الحركة النسائية الناميبية. ومثلما هو الحال بالنسبة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سوف تضطلع إدارة شؤون المرأة بالمسؤولية الأولى عن تنفيذ منهاج العمل العالمي، وهو التنفيذ الذي سيتم من خلال آلية لجانها القطاعية التسع المعنية بشؤون الجنسين[٤١]. ومن شأن هذا النهج أن يساعد على التكامل بين المبادرات الحكومية ومبادرات المنظمات غير الحكومية وتشجيع التنسيق بين الإجراءات المتعلقة بقضايا الجنسين. ويمثل منهاج العمل المعتمد في

---

(٣٩) يتوفر سرد كامل لدور الحكومة في بيجين في التقرير الختامي للجنة التحضيرية الوطنية إلى المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٤٠) يتوفر سرد كامل لمشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمر بيجين في تقرير اللجنة التحضيرية للمنظمات غير الحكومية (ناميبيا)

(٤١) انظر الصفحة ٤٩ أعلاه.

بيجين وثيقة عملية المنحى. فهي تتطلب من الحكومة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص للمؤسسات الدولية، ومن كل شخص يشترك في التنمية، أن يضع سياسات إيجابية وملموسة لتحويل الآفاق المتعلقة بالجنسين إلى سياسات وبرامج.

"يتطلب تنفيذ منهاج العمل كل التزام من جانب ناميبيا. ونحن بحاجة إلى تنفيذ سياسات تكفل لجميع أعضاء مجتمعنا أن يكونوا شركاء في تنمية بلدنا. وأناشد بصفة خاصة رجالنا بألا ينظرون إلى هذه القضايا على أنها قضايا تخص المرأة، ولكن أن يعتبروها مشاكل وطنية بحاجة إلى الجهود العملية من جانب كل فرد من أجل تحقيق غد أفضل لنا جميعا".

نيتومبو ندايتوا، نائب الوزير
الرئيسة الوطنية، تقرير اللجنة التحضيرية الوطنية عن بيجين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

وتأمل اللجنة التحضيرية للمنظمات غير الحكومية في أن تتحول إلى تحالف مستمر للمرأة يمكنه أن يشرك مجموعة واسعة من النساء في عملية النهوض بقضايا الجنسين. وعلى نحو ما يتناوله النقاش أدناه (في الفصل المتعلق بالإجراء الإيجابي) تلتزم هذه المجموعة بصفة خاصة بوضع برنامج للإجراء الإيجابي المتعلق بالطفلة، وفقا لمشروع تناولته حلقات العمل في بيجين. ويعتزم تحالف المنظمات غير الحكومية أيضا التركيز على تشكيل حركة نسائية ريفية تولي مزيدا من الاهتمام إلى هذه الفئة التي طالما أهملت.

ونظرا للتشابك والتداخل بين اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج بيجين للعمل، ينبغي الاضطلاع برصد تنفيذ هذين الالتزامين في المستقبل بالترادف من جانب هيئة تنشأ بموجب تشريع برلماني ويناط بها هذه المهمة على وجه التحديد.

المادة ١

تعريف التمييز

١/١ - الأحكام الدستورية المتعلقة بالمرأة

حظي دستور ناميبيا بثناء واسع النطاق لما يحتويه من التزام قوي بحقوق الإنسان، ولاهتمامه الخاص بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ويعد من الدساتير القلائل في العالم التي تستخدم لغة حيادية بشأن الجنسين، وهو يحظر بشكل قاطع التمييز القائم على أساس الجنس.

وتنص المادة ١٠ على ما يلي :

المساواة وعدم التمييز

(١) الناس جميعا سواسية أمام القانون.

(٢) لا يجوز التمييز ضد الأشخاص بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني أو الديانة أو العقيدة أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي.

وهذه المادة تستكملها المادة ٢٣ بشأن الفصل العنصري والإجراء الإيجابي التي تؤكد بصفة خاصة على المرأة:

الفصل العنصري والإجراء الإيجابي

(١) تحظر ممارسة التمييز العنصري وممارسة ايديولوجية الفصل العنصري التي طالما عانت منها أغلبية شعب ناميبيا، ويجوز بقانون برلماني جعل هذه الممارسات ونشرها أمورا يعاقب عليها عقوبة جنائية في المحاكم العادية وذلك بالعقوبة التي يراها البرلمان ضرورية لأغراض الأعراب عن مقت الشعب الناميبي لهذه الممارسات.

(٢) لا تمنع أحكام المادة ١٠ من هذا الدستور البرلمان من سن تشريع ينص بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النهوض في داخل ناميبيا بالأشخاص الذين كانوا محرومين اجتماعيا أو اقتصاديا أو تعليميا بسبب القوانين أو الممارسات التمييزية في الماضي، أو على تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى إصلاح اختلالات التوازن الاجتماعي أو الاقتصادي أو التعليمي في المجتمع الناميبي الناشئة عن القوانين أو الممارسات التمييزية في الماضي، أو إلى تحقيق هيكل متوازن لجهاز الخدمة العامة، وقوة الشرطة، وقوة الدفاع، ودائرة السجون.

(٣) في سن التشريع وتطبيق أية سياسات وممارسات متوخاة في المادة الفرعية (٢) من هذه المادة، يجوز أن يؤخذ في الاعتبار كون المرأة في ناميبيا قد عانت تقليديا من تمييز خاص وكونها بحاجة إلى التشجيع والتمكين من القيام بدور كامل وفعّال وقائم على المساواة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأمة.

وهذه الأحكام العامة تستكملها إشارات مرجعية إلى المساواة بين الرجل والمرأة في جمع الأمور المتعلقة بالزواج والأسرة في المادة ١٤:

<u>الأســـرة</u>

(١) الزواج وتأسيس أسرة حق للرجال والنساء البالغين، دون أي قيد بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني أو الجنسية أو الدين أو المعتقد أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي. ويتمتع الرجال والنساء البالغون بحقوق متساوية فيما يتعلق بالزواج وفي أثناء الزواج وعند فسخ الزواج.

(٢) لا يعقد الزواج بين شخصين عازمين على الزواج إلا بكامل حريتهما ورضاهما.

(٣) الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع، ويحق لها أن تتمتع بحماية المجتمع والدولة.

كذلك فإن الأبواب الملزمة من الدستور تستكملها عدة إشارات مرجعية إلى المساواة بالنسبة للمرأة ترد في فصل غير ملزم بشأن مبادئ سياسة الدولة. وهذه المبادئ ليست محل انفاذ في ذاتها من قبل أية محكمة، ولكن يقصد بها الاسترشاد من جانب الحكومة لدى سن القوانين وتطبيقها، والاسترشاد من جانب المحاكم لدى تنفيذ أي قانون يستند إليها. وتلزم المبادئ الواردة في المادة ٩٥ بشأن "تعزيز رفاه الشعب" الدولة باعتماد سياسات ترمي، في جملة أمور، إلى ما يلي:

(أ) سن تشريع يكفل تكافؤ الفرص للمرأة لتمكينها من المشاركة مشاركة كاملة في جميع مجالات المجتمع الناميبي؛ وبوجه خاص، تكفل الحكومة تنفيذ مبدأ عدم التمييز بين الرجال والنساء في الأجور؛ وعلاوة على ذلك، تسعى الحكومة، بتشريع ملائم، إلى أن تقدم للمرأة استحقاقات أمومة وغيرها من الاستحقاقات ذات الصلة؛

(ب) سن تشريع يكفل عدم إساءة استغلال صحة وقوة العمال، رجالا ونساء والسن الغض للأطفال، وعدم إرغام المواطنين بفعل الضرورة الاقتصادية - على امتهان مهن لا تناسب سنهم أو قوتهم؛

(ج) سن تشريع يكفل منح العاطلين والعاجزين والمعوزين والمحرومين الاستحقاقات والمزايا الاجتماعية التي يقرر البرلمان أنها عادلة ويمكن للدولة أن تتحملها في حدود مواردها.

٢/١ - نطاق التمييز

يتضح من المادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن الاتفاقية تستهدف كلا من التمييز القصدي والآثار التمييزية غير القصدية. ونظرا لأنه لم يتم بعد تفسير وتطبيق الأحكام المتعلقة بالتمييز في الدستور الناميبي على نحو مستفيض من قبل المحاكم، فليس من الواضح بعد ما إذا كانت المادة ١٠ تنطبق بنفس القوة على التمييز غير القصدي والقصدي.

ولم يحدث حتى الآن مناقشة المادة ١٠ (٢) بشأن التمييز بسبب الجنس إلا في قضية واحدة حيث بدا من التفسير أنها تنطبق فقط على التمييز المغرض. وقد تناولت القضية المطروحة القاعدة التحوطية الخاصة التي سبق تطبيقها على حالات الجرائم الجنسية. وتتطلب هذه القاعدة التي تستند إلى نظرية غير مؤيدة تقول بشيوع الاتهامات الكاذبة بارتكاب جرائم جنسية، معاملة شهادة المدعي في قضايا الجرائم الجنسية بقدر بالغ من الحذر. وقد أسقطت القضية المطروحة تلك القاعدة على أساس عدم المعقولية نظرا لانتفاء وجود دليل عملي على أن الاتهامات الكاذبة أكثر وقوعا في حالات الجرائم الجنسية منها في أية

جريمة أخرى. غير أن المحكمة، بعد أن لاحظت أن معظم الاتهامات في حالات الجرائم الجنسية مقدمة من النساء، قررت أن "ما يسمى بالقاعدة التحوطية ليس لها من غرض سوى التمييز ضد الاتهامات المرفوعة من المرأة" و "أنها لذلك من المحتمل أن تتعارض أيضا مع المادة ١٠ من الدستور الناميبي التي تنص على أن الناس جميعا سواسية أمام القانون بغض النظر عن الجنس"(١).

ويمكن اتخاذ نظرة أوسع في قضايا المحاكم في المستقبل إلى ما يشكل تمييزا بموجب المادة ١٠. وقد اتبع القانون والسياسة في ناميبيا نهجا شاملا بصفة عامة إزاء التمييز بسبب الجنس يتفق تمام الاتفاق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلى سبيل المثال، تحظر الأحكام الواردة في قانون العمل الناميبي التمييز في جميع نواحي العمل بشرط أنه في حالة ثبوت وقوع أثر سلبي لأي أجراء أو مطلب على شخص ما أو مجموعة، من الأشخاص بالمقارنة بأثره على أشخاص من الجنس الآخر، سيكون من المفترض وقوع تمييز غير عادل ما لم يثبت العكس(٢).

ومن الأمثلة الأخرى أن البنود الواردة في جدول أعمال إصلاح القوانين في لجنة المرأة والقانون المنبثقة عن لجنة إصلاح وتطوير القوانين لا تشمل فحسب القوانين التي تباشر تميزا سافرا ضد المرأة (مثل القوانين المتعلقة بالزواج)، ولكنها تشمل أيضا القوانين الحيادية إزاء الجنسين والتي تتسم بالقصور في تلبية احتياجات المرأة (مثل القوانين المتعلقة بإعالة الطفل).

---

(١) . SvD 1991 (1) SA 513 (Nm), P.516H-I

(٢) قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢، المادة ١٠٧ (١).

وقد لوحظ أن الدستور الناميبي يعالج التمييز بسبب العرق والتمييز بسبب الجنس على نحو مختلف إلى حد ما. إذ تنص المادة ٢٣ (١) بالتحديد على جواز المعاقبة الجنائية على ممارسة الفصل العنصري. وقد اتخذ البرلمان هذه الخطوة بالفعل من خلال سن قانون حظر التمييز العرقي الذي يشمل التمييز في فرص الوصول إلى المرافق العامة والمؤسسات التعليمية والمرافق الطبية، وبيع وشراء الأراضي، والعمالة، والانضمام إلى الجمعيات الخاصة والمؤسسات الدينية، والتحريض على التنافر العرقي بواسطة اللغة أو المنشورات أو الإعلام أو الشعارات وما إلى ذلك(٣). ولا توجد آلية إنفاذ مماثلة فيما يتعلق بالتمييز بسبب الجنس.

والموقف القوي الذي يتخذه الدستور إزاء التمييز العنصري أمر مفهوم. إذ أن ناميبيا تنهض من ماض يتميز بفصل عنصري وكانت العنصرية فيه هي الأساس في إنكار الحقوق الأساسية للإنسان بالنسبة لغالبية السكان. وفي ظل الحكم الاستعماري، كانت حالات التمييز العنصري مجسدة بشكل منتظم في القانون والسياسة على نحو لم يكن قائما في التمييز بسبب الجنس. وقد تم جلب الكثير من حالات التمييز القانوني بين الرجل والمرأة إلى ناميبيا مع نظام القانون الروماني - الهولندي المفروض من قبل الاستعمار والذي عملت السلطات الحاكمة على قبوله وتعزيزه قبل الاستقلال.

بيد أن الحكومة على وعي بواقع الاستنكار العام الذي تثيره آثار العنصرية المتبقية في حين أن التمييز بسبب الجنس (وخاصة في إطار الحياة الأسرية) ما زال مقبولا كقاعدة من جانب أعضاء كثيرين في المجتمع الناميبي. لذلك قد يكون من الضروري اتخاذ نظرة أصلب إزاء الآليات العملية لتشجيع المساواة بين الجنسين وإنفاذها في المستقبل

(٣) قانون حظر التمييز العنصري ٢٦ لعام ١٩٩١.

المادة ٢

تدابير السياسة للقضاء على التمييز بسبب الجنس

١/٢ - مقدمة

ترد مناقشة لكثير من القضايا العامة التي تطرحها هذه المادة على نحو أكثر تحديدا في فصول أخرى من هذا التقرير. ويتضمن هذا الفصل محاولة لإلقاء نظرة عامة موجزة على إجراءات الحكومة بشأن التمييز بسبب الجنس.

٢/٢ - مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وحظر التمييز بسبب الجنس

كما لوحظ أعلاه أثناء مناقشة المادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يتجسد مبدأ المساواة بين الجنسين بشكل قاطع في دستور ناميبيا الذي ينص على أن الناس جميعا سواسية أمام القانون وعدم جواز التمييز ضد الأشخاص بسبب الجنس[١].

ولا يوجد تشريع فرعي يتضمن حظراً عاماً على التمييز بسبب الجنس. غير أن التمييز بسبب الجنس في جميع نواحي العمل محظور بشكل قاطع بموجب قانون العمل الناميبي(٢). كما تم القضاء على التمييز بسبب الجنس في قوانين ضرائب ناميبيا بموجب مجموعة من التعديلات التي أدخلت على قانون ضريبة الدخل(٣). وسوف تتعزز المساواة بين الجنسين بدرجة كبيرة بموجب قانون المساواة بين المتزوجين المنظور أمام البرلمان وقت كتابة هذا التقرير (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، والذي من شأنه القضاء على جميع أوجه عدم المساواة بين الجنسين في القوانين المتعلقة بالزواج المدني(٤).

وعلاوة على ذلك، ضم عدد من القوانين التي تم إقرارها منذ الاستقلال أحكاما ترمي إلى اتخاذ إجراء إيجابي لصالح المرأة، بما في ذلك قانون يقتضي من جميع الأحزاب التقدم بأسماء نساء لترشيحهن

---

(١) دستور ناميبيا، المادة ١٠ .

(٢) قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢، المادة ١٧ .

(٣) قانون ضريبة الدخل ٢٤ لعام ١٩٨١، المعدل بالقانون ١٩٩١/١٢ والقانون ١٩٩١/٣٣ والقانون ١٩٩٢/٢٥ .

(٤) تجري مناقشة أثر هذا القانون الجديد بالتفصيل في الجزء من التقرير المتعلق بالمادة ١٥ من الاتفاقية .

في أول انتخابات للحكم المحلي تجرى في ناميبيا، وعدد من القوانين التي تكفل تمثيل المرأة في مختلف الهيئات الحكومية والمهنية(٥).

كذلك تولي الحكومة اهتماما إلى التمييز بسبب الجنس بموجب القانون العرفي. وينص الدستور على أن القانون العرفي النافذ في تاريخ الاستقلال يبقى ساريا بقدر ما لا يتعارض مع الدستور(٦). غير أن القانون ينص كذلك على أن تظل جميع القوانين النافذة في تاريخ الاستقلال سارية إلى أن يتم تعديلها أو إلغاؤها من قبل البرلمان أو تعلن محكمة مختصة عدم دستوريتها. وسيكون من شأن مشروع قانون لمحاكم العشائر مطروح حاليا للمناقشة تنظيم اختصاصات وسلطات المحاكم التقليدية وتعزيز الدستور من خلال تعريف "القانون العرفي" الذي يمكن لهذه الهيئات إدارته بوصفه قانونا عرفيا لا يتنافى مع دستور ناميبيا. ومن المفترض أيضا أن يتحسن وضع المرأة في ظل القانون العرفي وذلك بموجب قانون بشأن السلطات التقليدية صدر مؤخرا، وينيط بجميع السلطات التقليدية مهمة النهوض بالإجراء الإيجابي فيما بين أعضاء المجتمع المحلي، وخاصة عن طريق الارتقاء بالمرأة إلى مراكز القيادة.

وناميبيا، بوصفها دولة ناشئة، ما زالت تمر بمرحلة إعادة كتابة القوانين التي ورثتها عن جنوب افريقيا عند الاستقلال. ومن ثم، توجد مجالات لا تزال فيها قوانين ناميبيا تحتوي على أحكام تتعارض

مع الضمانات الدستورية بالمساواة بين الجنسين - ومن أبرزها القوانين المتعلقة بالزواج والإرث وجوانب القوانين المتعلقة بالاغتصاب والجرائم الجنسية الأخرى. غير أن عملية إصلاح القوانين مستمرة وتحظى هذه المجالات بالاهتمام.

وينبغي التسليم بأن عدم المساواة بين الجنسين مازالت سمة من سمات الحياة في ناميبيا، ولا سيما في الأسرة والأوضاع الاجتماعية. وسوف يرد في الفصول التالية من هذا التقرير سرد بالخطوات المعينة التي اتخذتها الحكومة لتشجيع التطبيق العملي لمبدأ المساواة بين الجنسين في مختلف مجالات الحياة، وكذلك الخطوات التي من المزمع اتخاذها بالنسبة للمستقبل.

٣/٢ - حماية المرأة من أعمال التمييز

على نحو ما وردت مناقشته أعلاه في الجزء الأول، للمرأة أن تلتمس الحماية من أعمال التمييز من المحاكم أو من مكتب أمين المظالم، حتى ولو تصبح هذه القنوات شائعة بعد.

---

(٥) ستناقش أحكام هذا الإجراء الإيجابي بالتفصيل في الجزء من التقرير المتعلق بالمادة ٤ من الاتفاقية .

(٦) دستور ناميبيا، المادتان ٦٦ و ١٤٠ .

وعلى الصعيد الأكثر تنظيما، تعكف إدارة شؤون المرأة على رسم سياسة وطنية تتعلق بقضايا الجنسين، وأسندت إلى لجنة المرأة والقانون المنبثقة عن لجنة إصلاح وتطوير القوانين مسؤولية الإشراف على إصلاح القوانين من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز القانوني ضد المرأة.

وقد اشتكى عدد من المنظمات غير الحكومية من أن خطى التغيير من خلال مثل هذه القنوات ليست سريعة بعد بالدرجة الكافية. وهذا يشير إلى الحاجة إلى آليات رصد أكثر فعالية لرسم خطى التقدم في إنفاذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفقا للخطوط التي نوقشت في الجزء الأول.

٤/٢ - التمييز من قبل السلطات والمؤسسات العامة

ينص دستور ناميبيا على أن جميع الحقوق والحريات الأساسية التي تشمل ضمان المساواة بين الجنسين والحظر الصريح للتمييز بسبب الجنس - "تتمتع بالاحترام والتأييد من جانب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وجميع أجهزة الحكومة ووكالاتها[٧]".

ومازالت المرأة غير ممثلة أو ممثلة تمثيلا ناقصا في معظم السلطات والمؤسسات العامة. غير أن البرلمان يمارس قدرا متزايدا من الضغط في هذا المجال عن طريق إدراج أحكام تتعلق باتخاذ إجراءات إيجابية في عدد من التشريعات الأخيرة.

وتم الإبلاغ عن حالات قليلة من التمييز السافر ضد المرأة من جانب المؤسسات العامة. وتم مؤخرا جعل شروط الخدمة بالنسبة للموظفين المدنيين متمشية مع الحظر المفروض على التمييز بين الجنسين في قانون العمل. وعلى سبيل المثال، كان الموظفون المدنيون من النساء في السابق أقل حظا بالمقارنة بالموظفين المدنيين من الرجال فيما يتعلق باشتراطات الوظيفة مثل مزايا السكن والمعونات والأنظمة الطبية. وكانت الأنظمة السابقة تستند إلى أفكار جنسية عفا عليها الزمن تعتبر الذكر هو الذي "يتكسب عيش" الأسرة. وتم استبعاد آخر حالات التمييز هذه القائمة على الفوارق بين الجنسين والتي تتسم بالظلم ولا مبرر لها، من اللوائح التي تنظم الخدمة العامة في عام ١٩٩٤.

وثمة مجال واحد كانت فيه الهيئات العامة مذنبة بارتكاب تمييز ضد المرأة بسبب الجنس ويتمثل في معاملة فتيات المدارس اللاتي يحملن. وكما سترد مناقشته بالتفصيل أدناه، كانت سياسة المدارس في الماضي هي طرد الفتيات اللاتي يحملن، بينما لا يتخذ أي إجراء في معظم المدارس ضد الطلبة أو المدرسين من الذكور الذين يشتركون في المسؤولية عن الحمل في أغلب الأحيان. غير أنه يجري حاليا تعميم سياسة وطنية جديدة بشأن الحمل أثناء المراهقة وطرحها للنقاش. ويعترف النهج الجديد المتوخى بدور الطلبة والمدرسين من الذكور والإناث في القضايا المتعلقة بالنشاط الجنسي لتلاميذ المدارس. ويقترح النهج اتخاذ موقف داعم للفتيات والفتيان الذين يصبحون آباء قبل إتمام دراساتهم، بينما يوصى باتخاذ

---

(٧) دستور ناميبيا، المادة ٥ .

تدابير مشددة ضد أي مدرس يسيئ استغلال وضعه أو وضعها بالانغماس في نشاط جنسي مع طالب أو طالبه[٨].

٥/٢ - خطوات للقضاء على التمييز ضد المرأة من قبل أي شخص أو منظمة أو مؤسسة

ينص الدستور على أن "الحقوق والحريات الأساسية تتمتع بالاحترام والتأييد من جانب جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في ناميبيا، في حالة انطباقها عليهم"[٩] . ويرد التعبير عن الحق الدستوري في المساواة بين الجنسين والحظر المفروض على التمييز بسبب الجنس بعبارات عامة، ومن المفترض بالتالي أن ينطبقا على كل من المؤسسات الحكومية والخاصة، وإن كان ذلك مازال يحتاج إلى إيضاح من خلال تفسير قضائي.

وينيط الدستور أيضا بأمين المظالم "مهمة التحقيق في الشكاوى التي تتعلق بممارسات أو أفعال من جانب أشخاص أو شركات أو مؤسسات خاصة أخرى عندما تزعم هذه الشكاوى حدوث انتهاكات للحقوق والحريات الأساسية"[١٠].

وفي ميدان العمل، يتوفر نظام للمحاكم العمالية لإنفاذ أحكام قانون العمل بما في ذلك حظر التمييز بسبب الجنس في جميع الجوانب المتعلقة بالعمل[١١].

غير أنه على الرغم من وجود هذه القنوات المختلفة لاتخاذ إجراءات، لم تكتشف أية حالات تم فيها التماس مساعدة الحكومة أو عرضها لمحاربة حالات التمييز ضد المرأة من جانب الهيئات الخاصة.

٦/٢ - إلغاء الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزا ضد المرأة

المرأة المذنبة

لا توجد سوى أحكام جزائية قليلة فقط تنطوي على تمييز سافر بين الرجل والمرأة، وهذه ليست تمييزية بالضرورة.

---

(٨) انظر تعليقا آخر على مسودة السياسة في الفصل المتعلق بالمادة ١٠ من الاتفاقية، وذلك بالنسبة لحالات التسرب من المدارس بسبب الحمل.

(٩) دستور ناميبيا، المادة ٥ .

(١٠) دستور ناميبيا، المادة ٩١ (د) .

(١١) سوف يناقش قانون العمل وآليات إنفاذه بمزيد من التفصيل إدناه فيما يتعلق بالمادة ١١ من الاتفاقية.

ويتضمن قانون الإجراءات الجنائية أحكاما تنص على جواز التفتيش أو الفحص الذاتي للمرأة بواسطة امرأة أخرى فقط[١٢]. وينبغي تغيير هذه الأحكام إلى أحكام حيادية بين الجنسين تنص على جواز تفتيش أو فحص جميع الأشخاص ذاتيا بواسطة أفراد من الجنس ذاته فقط.

وتوجد أيضا عدة أحكام في قانون الإجراءات الجنائية تضع حدودا للعقوبات الموضوعية بالنسبة للمرأة، وقد أصبح جميعها الآن غير ذي موضوع في ضوء ما حدث من تطورات بعد الاستقلال. وأحد هذه الأحكام يمنع العقوبة البدنية للمرأة، ولكنه لم يعد مطبقا بعد أن أعلن أن العقوبة البدنية من جانب أجهزة الدولة غير دستورية فيما يتعلق بالرجل والمرأة والطفل[١٣]. وتنص مادة أخرى من قانون العقوبات الجنائية على عدم جواز تنفيذ عقوبة الإعدام بالنسبة للمرأة الحامل إلى حين ولادة الطفل أو بالنسبة لامرأة أدينت بقتل طفلها الحديث الولادة - وقد أصبح كلاهما نصا باليا حيث أن الدستور يحظر عقوبة الإعدام في جميع الحالات[١٤].

قتل الأطفال

تفيد معلومات مرسلة أن قتل الأطفال جريمة تزداد شيوعا، وخاصة بين الأمهات الشابات. وهذا مجال يقتضي المزيد من التحقق، مع فهم أعمق للاتجاهات المتعلقة بمنع الحمل والإجهاض فضلا عن توافر خدمات دعم وافية للأمهات الشابات.

بعض حالات قتل الأطفال

في عام ١٩٩١، أبلغت فتاة في التاسعة عشرة من عمرها إحدى المحاكم أنها حاولت قتل طفلها البالغ من العمر سنة واحدة حتى يمكنها أن تعود إلى الدراسة. وقد عاش الطفل وحكم على الفتاة بغرامة قدرها ٤٠٠ راند، أو السجن ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات. (صحيفة وندهوك أوبزرفر، ٢ آذار/مارس ١٩٩١).

---

(١٢) قانون الأجراءات الجنائية ٥١ لعام ١٩٧٧، المادتان ٢٩ و ٣٧ .

(١٣) قانون الإجراءات الجنائية ٥١ لعام ١٩٧٧، المادة ٢٩٥ (١) ثبت أن العقوبة البدنية مخالفة للحماية الدستورية لكرامة الإنسان من طرف النائب العام، ناميبيا: بشأن العقوبة البدنية بواسطة أجهزة الدولة، 76 SA (3) 1991 .

(١٤) قانون الإجراءات الجنائية ٥١ لعام ١٩٧٧، المادتان ٢٧٧ و ٢٧٨. وتنص المادة ٦ من الدستور على أنه "يكون للحق في الحياة الاحترام والحماية. ولا يجوز أن يفرض أي قانون عقوبة الإعدام كعقوبة موضوعية. ولا يكون لأي محكمة أو مجلس عدلي سلطة توقيع عقوبة الإعدام على أي شخص. ولا ينفذ أي إعدام في ناميبيا".

أفاد تقرير صحفي في أيار/مايو ١٩٩٣، أنه عثر على جثث ثلاثة أطفال حديثي الولادة في كاتوتورا وخوماسدال في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٣، اثنان منهما مخنوقان والثالث مقطوع الرقبة. (صحيفة الناميبيان، ١٩ آيار/مايو ١٩٩٣).

أفادت الصحف في آذار/مارس ١٩٩٤ أنه عثر على جثة طفل حديث الولادة في محطة للصرف في تسوميب، بعد أن جرفته مياه مرحاض على ما يبدو. وفي الأسابيع السابقة، عثر على جنين في شهره السادس أجهضته أمه وذلك بالقرب من مدرسة ثانوية في كاتوتورا، وعثر على جثة طفل آخر في كومة من أكياس القمامة في كاتوتورا (صحيفة الناميبيان، ١٧ آذار/مارس ١٩٩٤).

في نيسان/أبريل ١٩٩٤، عثر على جثة طفل عمره يومان في كيس من البلاستيك في قاع نهر كاتوتورا (صحيفة الناميبيان، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤).

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ألقت أم في الحادية والعشرين من عمرها بطفلها الحديث الولادة في مرحاض بعد ولادته مباشرة، ولكن الطفل ظل على قيد الحياة بمعجزة بعد العثور عليه. وعلقت افتتاحية لإحدى الصحف قائلة "طالما ظل الإنهاء القانوني للحمل غير متاح في ناميبيا فمن المقدر أن يستمر حدوث مثل هذه الحالات". (صحيفة الناميبيان، ٧ و ٨ و ١٠ و ١٥ أيلول/سبتمبر و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤).

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، توفي طفل عمره يومان بعد وضعه في كيس من البلاستيك وألقي به في فناء في كاتوتورا (صحيفة الناميبيان، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤).

في حزيران/يونيه ١٩٩٥، حكم على فتاة عمرها ١٧ عاما بالسجن ١٠ سنوات (منها سبع سنوات مع إيقاف التنفيذ) لطعنها طفلها الحديث الولادة حتى الموت. (صحيفة الناميبيان، ٣١ آيار/مايو و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥).

في آب/أغسطس ١٩٩٥، حكم على امرأة عمرها ٢٣ عاما بالسجن سبع سنوات . وكانت قد وضعت طفلها البالغ من العمر ٣ سنوات في كيس من البلاستيك وألقت به في قاع النهر. وحكم على امرأة عمرها ٢٤ عاما كانت قد وضعت مولودها الأول وهي في سن الثانية عشرة، بالسجن خمس سنوات لخنقها طفلها البالغ من العمر شهرا واحدا. وحكم على امرأة ثالثة بالسجن سبع سنوات مع إيقاف التنفيذ بعد أن اعترفت بأنها مذنبة بقتل طفلها الحديث الولادة بقطع رقبته. (صحيفة الناميبيان، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أفادت الشرطة أن فتاة عمرها ١٦ سنة بالقرب من أوشاكاتي وضعت طفلها الحديث الولادة في كيس وأشعلت فيه النار. وكانت قد أخفت الحمل والولادة - فيما يبدو عن أسرتها. (صحيفة الناميبيان، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥).

الإجهاض

يقضي قانون الإجهاض والتعقيم في ناميبيا بأنها جريمة إذا أقدمت امرأة على إجهاض جنينها أو إنهاء حملها، ما عدا في بعض الظروف المحددة على نطاق ضيق. وكان هذا القانون (الذي سيناقش بالتفصيل في المادة ١٢ أدناه) يستخدم من الناحية العملية كأساس لمحاكمة المرأة(١٥). وينبغي إعادة النظر في الحكمة من وراء تجريم الإجهاض على هذا النحو وإمكان إحلال نهج أكثر إيجابية محله لمنع حالات الإجهاض.

ادعى بعض المراقبين أن معاملة مرتكبي الجرائم من الذكور والإناث تتأثر بما لدى الهيئة القضائية في ناميبيا - ويهيمن عليها الذكور - من أفكار جامدة عن الجنس. والاقتباس التالي من رسالة إلى الصحافة كتبتها جماعة نسائية ناميبية احتجاجا على الحكم الذي صدر ضد امرأة عمرها ٢٣ عاما بالسجن سبع سنوات لقتلها طفلها. وادعت الرسالة أنه نقل عن القاضي في هذه القضية قوله إنه "لا يوجد أي خلل في الحالة العقلية للمرأة سوى ميلها إلى الإباحية".:

"هل لنا أن نفهم أن الميل إلى الإباحية يعتبر لدى القانون الآن جريمة واضطرابا عقليا؟ ومتى سمعنا عن رجل صدر ضده حكم قاس بسبب إباحيته؟"

واتهمت الرسالةالمحاكم أيضا بأنها تطبق "معايير مزدوجة" على الرجال والنساء:

"جاء في عنوان صحيفتكم أن قضية (المرأة) تسجل حدثا هاما في تاريخ القضاء: وإذا قتلت امرأة طفلها في المستقبل فإن كونها أم الطفل لن يعود ينظر إليه على أنه عامل مخفف. غير أن المحكمة أقرت في حكمها ضد رجل ثبت مؤخرا أنه قتل طفلته أن كونه والد الضحية يعد عاملا مخففا. ونتيجة لذلك صدر ضده حكم بغرامة قدرها ٠٠٠ ٥ دولار ناميبي أو السجن لمدة عام فقط (نشر في صحيفة الناميبيان، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٥).

جمعية الأخوات الناميبيات، صحيفة الناميبيان، ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٥.

إن مسألة الاتجاهات القضائية بشأن قضايا الجنسين يصعب تقديرها ويمكن إصلاحها على أفضل وجه بالسعي إلى تحسين التوازن بين الجنسين في عضوية الهيئة القضائية.

(١٥) على سبيل المثال، أفاد مركز أوشاكاتي لإساءة معاملة المرأة والطفل عن إقامة الدعوى في ثلاث حالات مماثلة خلال ٩٤ - ١٩٩٥.

المرأة الضحية

لا يتعلق موقع الكثير من التمييز الرسمي بسبب الجنس في الأحكام الجزائية بالمرأة بأنها مذنبة بارتكاب جريمة، ولكن بالرجل بأنه مذنب بارتكاب جريمة ضد المرأة في الجرائم الجنسية. وفي هذا المقام، يستند كثير من النصوص القانونية الموروثة عند الاستقلال إلى مسلمات زائفة بأن المرأة والفتاة بحاجة إلى حماية خاصة ضد الجرائم الجنسية. الأمر الذي لا يشمل الرجل والفتى، وأن لدى المرأة اتجاها للإدعاء كذبا فيما يتعلق بالجرائم الجنسية، وأن النساء وحدهن هن اللاتي ينغمسن في الدعارة. وهذه القوانين تنطوي على تمييز ضد الرجل والفتى وكذلك ضد المرأة والفتاة، مما يفيد بصفة عامة أن الرجل والمرأة غير متساويين فيما يتعلق بالأمور المتصلة بالجنس، وسوف ترد مناقشة تفصيلية لهذه الأحكام القانونية في الفصل الذي يتناول المادة ٣ من الاتفاقية.

ثمة تطور هام يتعلق بالمرأة كمرتكبة جريمة يتمثل في اعتبار سجل العنف المنزلي ظرفا مخففا لدى الحكم على امرأة أدينت بالتسبب في جريمة قتل أفضت إلى موت زوجها.

ففي قضية حدثت في عام ١٩٩١ وحظيت باهتمام إعلامي كبير، قامت امرأة كانت حياتها حافلة باعتداءات من جانب زوجها بطعنه بسكين حتى الموت. ففي اليوم المذكور، كان الزوج قد اعتدى على زوجته مرتين عندما أمسكت بسكين لإخافته. وثبت لدى المحكمة أنها طعنته حتى الموت نتيجة لسوء تقدير من جانبها وانتهت بذلك إلى أن موته جاء نتيجة لإهمالها. غير أن المحكمة أعطت وزنا كبيرا لسجل العنف المنزلي لدى الزوجين عند الإدلاء بحيثيات الحكم:

"كثيرا ما التمس الدفاع تخفيف الحكم استنادا إلى أن 'خطايا ارتكبت في حق المرء أكثر من خطاياه'. ومن المحتمل أن ذلك ينطبق على [هذه] القضية أكثر من أي قضية أخرى على الإطلاق، ذلك أنه لسنوات طوال بلغت ٢٨ عاما، تعرضت [أيتها السيدة] للضرب مرارا، من أربع إلى خمس مرات في السنة، على الوجه والرأس. وعشت في ظل اعتداءات وحشية محدقة، اعتداءات ارتكبت في حقك دون ذنب من جانبك. وكثيرا ما أدنت ... هذا المفهوم البدائي لدى بعض الرجال باعتبار الزواج يعطيهم الحق في ضرب زوجاتهم. وإذا كان الرجال لا يعجبهن ما تفعله زوجاتهم فليس هناك ما يجبرهم على أن يظلوا متزوجين من زوجاتهم. وليس لدي شك في أن حياتك قد وشمت بندوب لا تنمحي نتيجة للحياة التي عشتها طوال الثماني والعشرين سنة الماضية. ولا أشك في أن هذه المحاكمة ستخلف جرحا غائرا في حياتك، ولا أشك أيضا في أن المجتمع لا يتوقع انتقاما في هذه الظروف، وأن المجتمع لا يتوقع وجوب أن تقضي فترة عقوبة في السجن ..."

وقد أوقف تنفيذ الحكم بالسجن الذي صدر ضدها لمدة خمس سنوات لفترة السنوات الخمس كلها (الدولة ضد س، حكم بدون مسودة، القضية رقم CC119/91 ، 1991/11/12).

ويستدعي دور العنف المنزلي في الجرائم العائلية التي يرتكبها كل من الرجل والمرأة المزيد من البحث.

المرأة السجينة

يضم نزلاء السجون في ناميبيا نسبة صغيرة جدا من النساء. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، شكلت الإناث نحو ٤ في المائة فقط من مجموع نزلاء السجون. وتفيد دائرة السجون بوزارة الداخلية أنه لم يكن من بين هؤلاء النساء أي أحداث.

وفي عام ١٩٩٢، قامت إدارة شؤون المرأة بالتحقيق في وضع النساء في سجن وندهوك المركزي. وتبين أن المرافق والأوضاع في السجن معقولة - بل وأفضل من الأوضاع في قسم الرجال بالسجن الأكثر ازدحاما. وتتوفر لدى النساء السجينات دروس لتعلم الانكليزية وفرص أخرى للدراسة، فضلا عن مواد للحياكة وغيرها من الحرف اليدوية. ويسمح للأطفال الصغار بالبقاء مع امهاتهم لمدة تصل إلى عامين.

الجدول ١ : نزلاء السجون حسب النوع والجنس (٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)

النوع	المجموع	النساء		الرجال		النساء	الرجال
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
جميع الأنواع	٢ ٨٣٣	١١٢	١٠٠,٠	٢ ٧٢١	١٠٠,٠	٤,٠	٩٦,٠
سجناء غير محكوم عليهم	٤٦٠	٣٢	٢٨,٦	٤٢٨	١٥,٧	٧,٠	٩٣,٠
سجناء محكوم عليهم	٢ ٠٦٥	٤٩	٤٣,٨	٢ ٠١٦	٧٤,١	٢,٤	٩٧,٦
مدينون محكوم عليهم	٣٠٨	٣١	٢٧,٧	٢٧٧	١٠,٢	١٠,١	٨٩,٩
أنواع أخرى	٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

وكان لدى بعض السجينات اللاتي التقت بهن إدارة شؤون المرأة بضع شكايات نجحت الإدارة في إزالتها مع دائرة السجون. وعلى سبيل المثال، طلبت النساء أن يسمح لهن بالاحتفاظ بجزء من دخلهن من مشاريع الحرف اليدوية التي تقمن بها لأغراض النفقات الشخصية، كما أعربن عن انشغالهن بالحاجة إلى خدمات إعالة لأعضاء الأسرة في المنزل. واستطاعت إدارة شؤون المرأة التنسيق بين الإجراءات من جانب مختلف الوزارات والمنظمات غير الحكومية من أجل الاستجابة لشواغل من هذا القبيل.

وثمة جانب واحد من جوانب القصور التي لوحظت مؤخرا وهو أن الخيارات الترفيهية بالنسبة للسجينات يبدو أنها محدودة بأفكار نمطية جامدة عن الأنشطة اللائقة للمرأة. غير أنه ليس لدى الحكومة علم بأي مشاكل أساسية في معاملة السجينات.

المادة ٣

الحماية العامة للمساواة في حقوق الإنسان والحريات الأساسية

١/٣ - مقدمة

ورد بيان بالإطار الدستوري للمساواة بين الجنسين في النص المتعلق بالمادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١]. ويرد في مواضع أخرى من هذا التقرير سرد للتدابير التشريعية وتدابير السياسة المحددة التي تم تنفيذها للنهوض بوضع المرأة. لذلك ينصب التركيز في هذا الفصل على العنف ضد المرأة، وذلك لأن التحرر من التهديد بالعنف شرط مسبق ضروري للتمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى.

وفي المقابل، لن يختفي العنف أبدا إلى أن تعامل المرأة على قدم المساواة مع الرجل. ومن ثم، فإن درجة العنف القائم في المجتمع الناميبي ضد المرأة هي في بعض النواحي مقياس لانعدام المساواة الحقة بين الجنسين.

٢/٣ - الاغتصاب

يزداد باطراد عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها على مدى السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي قد يعد دليلا على ارتكاب المزيد من حالات الاغتصاب أو على أن نسبة أعلى من الحالات يجري إبلاغها إلى الشرطة.

وكانت هنـــاك ٣٥٢ حالة اغتصاب أبلغ عنها في عام ١٩٨٨، و ٣٨٤ في عام ١٩٨٩، و ٤١٩ في ١٩٩٠ ، و ٤٤٥ في ١٩٩١. وبلغ مجموع البلاغات عن وقوع حالات اغتصاب أو محاولات للاغتصاب ٥٦٤ في عام ١٩٩١، و ٥٨٣ في ١٩٩٢، و ٦١١ في ١٩٩٣، و ٧٤١ في ١٩٩٤ [٢].

---

(١) انظر الصفحات ٥٥ - ٥٧ أعلاه.

(٢) معلومات مستقاة من شرطة ناميبيا والمكتب المركزي للإحصاء التابع للجنة التخطيط الوطني.

الجدول ١ : حالات الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب المبلغ عنها بواسطة أقسام الشرطة

قسم الشرطة	١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤	
	العـــدد	النسبـة المئوية	العـــدد	النسبـة المئوية	العـــدد	النسبـة المئوية
جميع الأقسام	٥٨٣	١٠٠,٠	٦١١	١٠٠,٠	٧٤١	١٠٠,٠
وندهوك	١٩٩	٣٤,١	٢١٢	٣٤,٧	٢٥٩	٣٥,٠
غوبابيس	٥٥	٩,٤	٥٢	٨,٥	٦٤	٨,٦
سواكوبموند	٣٢	٥,٥	٤٧	٧,٧	٠	٠,٠
أوتجيوارونجو	٤٠	٦,٩	٣١	٥,١	٥١	٦,٩
تسوميب	٦١	١٠,٥	٦١	١٠,٠	٥٧	٧,٧
روندو	٢٨	٤,٨	٣٠	٤,٩	٢٥	٣,٤
أوشاكاتي	٨٥	١٤,٦	٨٦	١٤,١	١٠٩	١٤,٧
كيتمانشوب	٥٥	٩,٤	٦٠	٩,٨	٥٥	٧,٤
مارينتال	٢٨	٤,٨	٣٢	٥,٢	٣٩	٥,٣
خليج والفيس	غير متوفر	صفر	غير متوفر	صفر	٨٢	١١,١

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، ص ٨٨ (المصدر : شرطة ناميبيا).

وتفيد التقديرات أن نحو حالة واحدة فقط من كل ٢٠ حالة اغتصاب يتم إبلاغها إلى الشرطة[٣]. واستنادا إلى هذه التقديرات، يعادل عدد ضحايا الاغتصاب في ناميبيا قرابة اغتصاب امرأة واحدة تقريبا كل ساعة من اليوم، وكل يوم من السنة[٤].

وتعريف الاغتصاب في ناميبيا هو أنه "اتصال جنسي غير شرعي مع امرأة دون رضاها". ويثير هذا التعريف إشكالا من عدة نواح. أولا، يعني التفسير القانوني لعبارة "اتصال جنسي غير شرعي" أنه من المستحيل لزوجة اتهام زوجها بالاغتصاب مهما كانت الظروف. ثانيا، أنه محدد حسب الجنس، ويغفـــل

(٣) انظر صحيفة الناميبيان، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

(٤) انظر على سبيل المثال، "أضواء على الاغتصاب"، صحيفة وندهوك أوبزرفر، ١٨ آيار/مايو ١٩٩١؛ و "تفشي الاغتصاب". إحصاءات جديدة مفزعة، صحيفة الناميبيان، ١ شباط/فبراير ١٩٩١؛ و "نساء ناميبيا يغتصبن كل ساعة"، صحيفة تايمز أوف ناميبيا، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

واقع أن الرجل يمكن اغتصابه أيضا - وهو أمر من المعروف أنه يحدث في سجون ناميبيا بصفة خاصة. ثالثا، أن التركيز على الاتصال الجنسي يستبعد انتهاكات جنسية أخرى للجسم لا تقل خطورة مثل الاتصال الشرجي القسري. رابعا، أن كون انعدام الرضا عنصرا من عناصر الجريمة يؤدي إلى التركيز على ملابس الضحية وسلوكها وسجلها الجنسي، بدلا من استخدام القسر من جانب المغتصب. والنتيجة هي أن المرأة المغتصبة غالبا ما يدفع بها إلى الشعور وكأنها هي التي تحاكم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قواعد إجرائية موروثة تعزز الأسطورة القائلة بأن لدى المرأة ميلا لأن تدعي الاغتصاب كذبا[٥].

ولما كان دستور ناميبيا يحظر عقوبة الإعدام ، فإن أقصى حكم على جريمة الاغتصاب هو السجن مدى الحياة. ولا تتوفر حاليا إحصاءات شاملة عن متوسط الأحكام الصادرة بالنسبة للاغتصاب في ناميبيا، ولكن منظمة تضامن النساء - وهي منظمة غير حكومية صغيرة تنشط في مجال التعليم والمشورة والبحث بشأن قضية العنف ضد المرأة - جمعت معلومات عن الأحكام الصادرة في قضايا الاغتصاب في المحكمة العليا التي لا تنظر إلا في أخطر حالات الاغتصاب، وذلك خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. وكان متوسط الحكم الصادر بشأن الاغتصاب من المحكمة العليا خلال تلك الفترة قرابة ست سنوات، في حين بلغ متوسط الحكم الفعلي (مع أخذ الأحكام المقترنة بإيقاف التنفيذ في الاعتبار) أربع إلى خمس سنوات. وأفادت المعلومات المستقاة من سجلات المحاكم لعام ١٩٩٨٨ بالنسبة للمحكمة الجزئية الإقليمية - وهي المحكمة الأخرى الوحيدة في ناميبيا التي لديها سلطة النظر في قضايا الاغتصاب - أن متوسط أحكام الاغتصاب يزيد قليلا عن أربع سنوات، في حين أن متوسط الأحكام الفعلية لا يزيد كثيرا عن ثلاث سنوات[٦].

وقد دعت جماعات نسائية كثيرة إلى إصلاح القانون في مجال الاغتصاب ، وقالت بصفة خاصة أن القرار بدفع كفالة سرعان ما يصدر بالنسبة للمتهمين بالاغتصاب وأن الأحكام الصادرة ضد المدانين بالاغتصاب خفيفة للغاية . وقد أدت مشاعر الإحباط لدى الرأي العام بشأن مسألة الأحكام إلى بعض المطالبات بالأخذ بخيارات غير دستورية مثل إعادة تقرير عقوبة الإعدام أو حتى الإخصاء[٧].

---

(٥) ترد مناقشة تفصيلية عن هذه القواعد في D. Hubbard, A Critical Discussion of theLaw on Rape in Namibia, University of Namibia, January 1991, p.27-ff .

(٦) انظر D. Hubbard, "Should a Minimum Sentence for Rape be Imposed in Namibia?" 1994, Acta Juridica, pp.228-255 .

(٧) انظر، على سبيل المثال، "القانون بشأن الاغتصاب يتطلب الإصلاح"، مجلة نيوايرا، ٣ - ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢؛ "لن تسيري بمفردك أبدا: نساء لوديرتز يقفن بحزم ضد إرهاب الاغتصاب"، صحيفة الناميبيان، ٦ آذار/مارس ١٩٩٢؛ "النساء ينتقدن بشدة الأحكام" الخفيفة "بشأن الاغتصاب"، مجلة نيوايرا، ٢٠ - ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢؛ "ينبغي للنساء أن يتحدن في مواجهة الاغتصاب" (مقال افتتاحي)، صحيفة الناميبيان، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. اقترح بعض الذين شملهم مسح أجري مؤخرا في منطقة أوكواجي أنه ينبغي أن يكون الحكم ضد المدان بالاغتصاب مماثلا للحكم الصادر بشأن القاتل: ناميبيان دفيلبومنت ترست؛ تحسين الحالة القانونية والاجتماعية - الاقتصادية للنساء في ناميبيا: التقرير الموحد لمناطق أوكوامبي وامبالانتو واكواياناما، المجلد الأول (١٩٩٤)، ص ٧٨.

وعلى مدى السنوات الخمس التي انقضت منذ الاستقلال، وجهت نداءات عديدة إلى وزارة العدل ولجنة إصلاح وتطوير القوانين من جانب طائفة واسعة ومتنوعة من المنظمات.

وعلى سبيل المثال، ضغطت جماعة تضامن المرأة مرارا وتكرارا من أجل إصلاح القانون المتعلق بالاغتصاب، مع التقدم بتوصيات محددة تؤيدها أبحاث مقارنة. ومن بين توصيات الجماعة:

* تنقيح تعريف الاغتصاب لإزالة عنصر الرضا من الجريمة، وليشمل مجموعة أوسع من الأفعال الجنسية، ولجعل الجريمة حيادية بالنسبة للجنسين؛
* إزالة الاستثناء الخاص بالاغتصاب الزواجي؛
* زيادة الحماية لخصوصية الضحية، وذلك بالنص على جعل جلسات المحكمة مغلقة أمام الجمهور أثناء إدلاء الضحية بشهادتها واعتبار نشر اسم المدعية أو أي معلومات قد تكشف عن هويتها جريمة جنائية؛
* حظر الأخذ بأدلة عن التجارب الجنسية السابقة للضحية إلا بموافقة صريحة من المحكمة في جلسة مغلقة؛
* تشديد شروط الكفالة بالنسبة للمتهمين بارتكاب جرائم جنسية، مع التأكيد على ضمانات لحماية الضحية من الأخطار؛
* النص على مدة سبع سنوات كحد أدنى للسجن، ولا يمكن تخفيض المدة إلا في ظروف استثنائية مثل كونها الجريمة الأولى لشخص صغير السن جدا؛
* معاملة الاغتصاب من جانب شخص يعلم أنه يحمل فيروس نقص المناعة البشرية كمحاولة قتل؛
* الفحص الإجباري لجميع الأشخاص المتهمين بارتكاب جريمة جنسية لمعرفة ما إذا كانوا يحملون فيروس نقص المناعة البشرية، وإن الجريمة تنطوي على احتمال نشر الفيروس، مع توفير الفحص والمشورة للضحية بالمجان.

> "نحن نعلم عن بضع مسائل أخرى تتعلق بإصلاح القانون وتحظى بمثل هذا النطاق الواسع من تأييد الجمهور".
>
> جماعة تضامن المرأة، رسالة مفتوحة إلى لجنة إصلاح وتطوير القوانين، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

ووقّعت عشر منظمات غير حكومية مختلفة على التماس يتضمن طلبات محددة لإصلاح القوانين المتعلقة بالاغتصاب، وقدم الالتماس إلى وزير العدل كجزء من الاحتفال بيوم المرأة الدولي في آذار/مارس ١٩٩٣. وفي آيار/مايو ١٩٩٤، قدم التماس آخر إلى وزارة العدل بشأن إصلاح القانون وقّعه ممثلون من خمس وزارات حكومية و ١٠ منظمات غير حكومية ويتضمن أيضا مطالبات محددة بإصلاح القوانين المتعلقة بالاغتصاب.

وفي عام ١٩٩٣، تقدمت الرابطة الزراعية لنساء ناميبيا بطلب رسمي إلى لجنة إصلاح وتطوير القوانين للنظر في إمكانية فرض حد أدنى من العقوبة على المدانين بارتكاب جريمة لاغتصاب، واقترحت السجن خمس سنوات كحد أدنى وأوضحت أن انتشار مرض "الايدز" معناه أن الاغتصاب يمكن أن يشكل حكما بالموت بالنسبة للضحية. وقد حظيت فكرة تقرير عقوبة دنيا بتأييد مركز المساعدة القانونية - وهو مؤسسة تهتم بالقانون - وقدمت للحكومة أبحاثا تفصيلية عن دستورية هذه الخطوة وعن اتجاهات العقوبة على الاغتصاب في بلدان أخرى.

واقترحت الجمعية الناميبية للقانون، التي تمثل جميع المحامين الممارسين، النظر في مبادئ توجيهية بشأن العقوبة، وتعديلات إجرائية لحماية خصوصية وكرامة ضحية الاغتصاب، وإزالة الاستثناء المتعلق بالاغتصاب الزواجي. وإنشاء محكمة خاصة بالاغتصاب[٨]

وفي أعقاب محاولة اغتصاب وحشية لصحفية في وندهوك، قدمت رابطة الإعلاميات الناميبيات التماسا إلى لجنة إصلاح وتطوير القوانين تطالب بتشديد الأحكام دون إمكانية الإفراج قبل انقضاء المدة لحسن السلوك، وإلغاء الإفراج بكفالة بالنسبة للمتهمين بارتكاب جرائم جنسية، وإنشاء محاكم خاصة بالاغتصاب، ونظام للتعويض بالنسبة للضحايا.

> "يعتقد الرأي العام أن الأحكام الصادرة بشأن جرائم من هذا النوع لا تشكل رادعا فعّالا على الإطلاق ... وفي المقابل، فإن الأحكام الصادرة بشأن تهريب الماس وتهريب الكركدن هي أغلظ بكثير".
>
> رابطة الإعلاميات الناميبيات، التماس إلى لجنة إصلاح وتطوير القوانين، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

وكان العنف ضد المرأة بصفة عامة موضع عدد كبير من المظاهرات الشعبية منذ الاستقلال. وفي الأونة الأخيرة، عقدت مجموعة من الرجال في منطقة ايرونغو حلقة عمل عن الرجال فقط لمناهضة الاغتصاب، بدعم من إدارة شؤون المرأة ومديرية التنمية المجتمعية في وزارة الحكم الإقليمي والمحلي والإسكان. وبالإضافة إلى الدعوة إلى إصلاح القانون العام بشأن مسألة الاغتصاب، أصدرت حلقة العمل هذه مجموعة واسعة من التوصيات بشأن استراتيجيات الحكومة والمجتمعات المحلية لمحاربة الاغتصاب. وعلى سبيل المثال، اقترحت حلقة العمل أن تشكل المجتمعات المحلية فرقا للحراسة في الجوار ولجانا محلية لمناهضة الاغتصاب، وأن على شركات الأعمال أن توفر لموظفيها وسائل الانتقال وإجراءات أمن أفضل في مراكز الترفيه. كما أوصت بوضع برامج مكثفة لإعادة التأهيل بالنسبة للمدانين بارتكاب الاغتصاب وبرامج مدرسية لتعليم الفتيان احترام المرأة واحترام أنفسهم.

---

(٨) انظر D. Hubbard (fn.6) .

"على الرغم من أن مسألة العنف ضد المرأة كانت قوة محركة كبيرة بين النساء، فإن موقف الرجال حتى اليوم هو عدم التدخل فيما يعرف باسم قضايا المرأة ... وسوف توفر [حلقة العمل هذه] منبرا لوضع استراتيجيات لتمكين الرجال من تفهم محنة النساء بالنسبة للاغتصاب".

الكلمة الافتتاحية للحاكم الإقليمي، حلقة عمل ايرونغو للرجال فقط لمناهضة الاغتصاب، ٢١ - ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، أومارورو.

وتعترف الحكومة بوجود حاجة عاجلة لإصلاح قوانين الاغتصاب، وجاري اتخاذ إجراءات في هذا المجال.

وقد حدث تغيير واحد للقانون المتعلق بالاغتصاب نتيجة لقرار قضائي. وكما لوحظ في مناقشة المادة ١ من الاتفاقية، رفضت المحكمة العليا لناميبيا "القاعدة التحوطية" الخاصة التي كانت تطبق في السابق على شهادة المدعي في قضايا الجرائم الجنسية على أساس أنها غير معقولة، نظرا لعدم وجود دليل استقرائي يفيد أن الاتهامات الكاذبة تشيع في قضايا الجرائم الجنسية أكثر من شيوعها في أي جريمة أخرى. وأضافت المحكمة أنه لما كان معظم المدعين في قضايا الجرائم الجنسية هم من النساء، فمن المحتمل أيضا أن تمثل القاعدة انتهاكا للضمانات الدستورية بالمساواة بين الجنسين[٩].

الاغتصاب في القانون العرفي

تتناول المحاكم التقليدية أحيانا قضايا الاغتصاب في ناميبيا على الرغم من أنه من المحظور عليها تقنيا بموجب القانون تناول مثل هذه الجرائم[١٠]. غير أن السلطات التقليدية تعامل الاغتصاب بصفة عامة على أنه مسألة مدنية أكثر منه مسألة جنائية، ويؤمر الأطراف التي يثبت أنهم مذنبون بأن يدفعوا في أغلب الأحيان تعويضا للمرأة أو أسرتها.

وقد اشتكت النساء في بعض المناطق من أن هذه القضايا لا تؤخذ مأخذ الجد بدرجة كافية من جانب الرؤساء التقليديين، ولاحظن أنه في بعض الأحيان لا يتخذ أي إجراء إزاء الرجل الذي يتجاهل

(٩) SvD 1991 (1)SA 513(Nm) at 516H-I .

(١٠) الاغتصاب هو جريمة من "جرائم الجدول ألف" التي تستبعد من الاختصاص الجنائي للشيوخ والرؤساء بموجب RSA Proc. No. R.348 of 1967 .

الأمر بدفع تعويض. كما كانت هناك شكايات أخرى من أن النساء لا يحق لهن التحدث أمام المحاكم التقليدية وأن جميع الرؤساء هم من الذكور من الناحية الفعلية(١١).

وينبغي إعادة بحث دور المحاكم التقليدية في الحكم في قضايا الاغتصاب وذلك في إطار عملية إعادة تعريف سلطات ووظائف هذه المحاكم التي تجري حاليا. وفي المقابل، ربما يتعين إدراج تأكيد القانون العرفي على منح تعويض للضحية في النهج الذي تتخذه محاكم القانون المدني(١٢)

٣/٣ - جرائم جنسية أخرى

للنساء (أو الرجال اللاتي يعانين من اهتمام جنسي غير مرغوب أن يرفعن دعاوى اعتداء أو هتك عرض حسب الظروف.

وثمة أداة قانونية إضافية للدفاع عن الشابات ضد الاعتداء الجنسي يوفرها قانون مكافحة الممارسات المنافية للآداب الذي يعتبر الذكر قد ارتكب جريمة إذا باشر الجنس مع فتاة دون سن السادسة عشرة، بغض النظر عما إذا كان ذلك قد تم برضاها أو عدم رضاها. وقد أتاح وجود هذه الجريمة المنصوص عليها في القانون مقاضاة شخص اغتصب فتاة صغيرة دون جعل الضحية تمر بصدمة نفسية بالإدلاء بشهادتها في مسألة الرضا. غير أنه لا تتوفر حماية مماثلة لصغار الصبية. ويتفاقم هذا التمييز الجنسي نتيجة لأن سن الرضا بموجب القانون العام هو ١٢ سنة للفتيات وسبع سنوات للفتيان. ونتيجة لذلك، يتميز اتخاذ الإجراءات القانونية في قضايا الجرائم الجنسية التي يقع ضحيتها صغار الصبية بأنها مسألة صعبة بصفة خاصة(١٣)

---

(١١) Namibia Development Trust (NDT), Improving the Legal and Socio-Economic Situation of Women in Namibia: Unkwambi, Ombalantu and Uukwanyama Integrated Report, Volume I (1994), pp. 76, 78; Centre for Applied Social Sciences & Namibia Development Trust (CASS) & NDT, Improving the Legal and Socio-Economic Situation of Women in Namibia: Uukwambi, Ombalantu and Uukwanyama Integrated Report, Volume II: The Legal Aspects (1994), p. 42; H. Becker, "Gender Aspects of traditional authorities and traditional courts in a democratic society: examples from northern Nambia" (mimeo), November 1995, Windhoek, p.7 .

(١٢) انظر generally M.O. Hinz, Customary Law in Namibia: Development and Perspective, CASS, February 1995 .

(١٣) قانون محاربة الممارسات المنافية للآداب رقم ٢١ لعام ١٩٨٠؛ انظر أيضا قسم العلوم الاجتماعية (جامعة ناميبيا) ومركز المساعدة القانونية واليونيسيف، Children in Namibia: Reaching Towards the Rights of Every Child, Windhoek, 1995, pp. 144-146 .

وثمة شذوذ مماثل في قانون مكافحة الممارسات المنافية للآداب ويتمثل في أن القانون يعتبر جريمة جنائية احتجاز الإناث - ولكن دون الذكور - لغرض الاتصال الجنسي غير الشرعي، وكذلك مباشرة اتصال جنسي غير شرعي مع "أنثى معتوهة أو بلهاء" - ولكن دون مباشرة اتصال جنسي غير شرعي مع ذكور يعانون من هذه الاضطرابات العقلية نفسها. وفي حين تنطوي هذه الأحكام بالفعل على تمييز ضد الرجال والصبية وليس ضد النساء والفتيات، فإنها تساعد على تقويض فكرة المساواة بين الجنسين في القانون الجنائي لناميبيا. وثمة مشكلة أخرى بالنسبة لقانون مكافحة الممارسات المنافية للآداب هي موقفه من البغايا الإناث. فعلى الرغم من أنها جريمة بالنسبة لأي شخص يمارس نشاطا جنسيا مع فتاة دون سن السادسة عشرة، تقدم دفوع خاصة بالنسبة للفتيان دون سن الحادية والعشرين الذين يباشرون اتصالا جنسيا مع البغايا. وهذا ينطوي على أن البغايا من الإناث الشابات يحظين بقدر من الحماية أقل مما تحظى به النساء الشابات الأخريات.

ويساوي مشروع قانون لرعاية وحماية الطفل أعده مركز المساعدة القانونية ومركز حقوق الإنسان والتوثيق بجامعة ناميبيا بناء على طلب وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية ، بين سن الرضا في النشاط الجنسي وجعله ١٥ سنة لكل من الفتيان والفتيات. ومن شأنه أيضا أن يحد نطاق الحماية التي يوفرها قانون مكافحة الممارسات المنافية للآداب ليشمل الفتية الصغار وكذلك الفتيات الصغار، وأن يزيل الدفع الخاص المتعلق بالدعارة. ويجري إعداد مشروع القانون الذي يتضمن هذه الإصلاحات وقت كتابة هذا التقرير لعرضه على البرلمان.

ويحظر قانون العمل المضايقات الجنسية في إطار العمل، ولكن لم ترفع قضايا بشأن هذا الأمر بعد[١٤] ولكن من المعروف أن المشكلة قائمة، وينبغي تشجيع المرأة على أن تفصح عن نفسها بشأن هذه المسألة.

٤/٣ - العنف المنزلي

لا توجد إحصاءات شاملة عن حالات العنف داخل الأسرة في ناميبيا. ونادرا ما يتم إبلاغ حالات العنف هذه إلى الشرطة، وذلك يرجع في جانب منه إلى أن الشرطة في أغلب الأحيان تأبى التدخل، ويعزى من جانب آخر إلى انعدام أوجه العلاج القانوني المناسب. وفي الحالات النادرة التي تتدخل فيها الشرطة، يكون الاتهام عادة نوعا من أنواع الاعتداء، مما يعني أنه من الصعب استقاء معلومات عن العنف المنزلي من سجلات الشرطة. غير أنه من المسلم به عامة أن العنف المنزلي ضد المرأة والطفل واسع الانتشار ويمثل مشكلة خطيرة.

وقد أظهرت النساء على مستوى القواعد الشعبية اتجاها متزايدا نحو تنظيم أنفسهن حول مسألة العنف ضد المرأة في السنوات الأخيرة. وعلى سبيل المثال، تنشط مجموعة تعرف باسم النساء المهتمات

(١٤) قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢، المادة ١٠٧ .

بمكافحة العنف ضد المرأة، في عدة مجتمعات محلية مختلفة، وبدأ الرجال في بعض المناطق في الإفصاح عن موقفهم إزاء هذا الموضوع. ويوجد أيضا عدد يزداد ببطء من الجماعات في المجتمعات المحلية توفر مأوى مؤقتا للنساء والأطفال الذين يخشون البقاء في بيوتهم.

ومن المسلم به أن النهج القانونية القائمة إزاء العنف المنزلي تتميز بالقصور، وتأبى الشرطة أحيانا اتخاذ إجراءات للتدخل. ومن المرجح أن تجد المرأة التي ترفع قضية اعتداء أن الرجل الذي ضربها عاد إلى المنزل خلال ٤٨ ساعة بعد دفع كفالة. وفضلا عن ذلك، فإنه من غير المرجح أن تصدر عقوبة قاسية في حق الشخص المتهم بالضرب حتى لو أدين في نهاية الأمر. وعلى الرغم من أنه من الممكن لمن وقع ضحية للعنف داخل الأسرة أن يلتمس قرارا من المحكمة يحظر على الجاني القيام بأي اعتداءات أخرى، فإن القضية تطول وتكلف الكثير ومن الصعب إنفاذ الحكم. وباستطاعة الشخص الذي يعتدى عليه من جانب أحد أفراد الأسرة أن يرفع أيضا دعوى مدنية ضد الجاني مطالبا بتعويض مالي عما لحق به من أضرار. غير أن هذا النهج، فضلا عن كونه مطولا ومكلفا، لا معنى له عندما تكون أموال الأسرة متشابكة. ومن ثم، فإن معظم النساء اللاتي يتعرضن لعنف منزلي لا يلتمسن مساعدة قانونية إلا إذا أصبح العنف شديدا إلى درجة يتسبب في إصابات خطيرة، أو إذا انهارت العلاقة كلية إلى الحد الذي تطلب فيه المرأة الطلاق. وتتوفر معونة قانونية ممولة من الحكومة لحالات الطلاق، وقد طلبتها النساء بالدرجة الأولى من الناحية العملية.

ومن المعتقد بصفة عامة أن العنف المنزلي يرتبط بارتفاع حالات إساءة استعمال المشروبات الكحولية والمخدرات. كما أن الضغوط التي مازالت قائمة والناجمة عن حرب التحرير والقمع الذي مورس في سنوات الفصل العنصري يقومان بدور أيضا، فضلا عن مشاعر الإحباط المنبثقة عن انتشار الفقر والبطالة في ناميبيا. وربما يكون من الأمور البالغة الإزعاج أنه ينظر إلى العنف في بعض المجتمعات المحلية الناميبية (من جانب الرجل على الأقل) على أنه طريقة مقبولة لممارسة السيطرة في الإطار الأسري.

"إن المجتمع الناميبي يتسامح بصفة عامة مع العنف المنزلي باعتباره وسيلة لانتزاع الطاعة والوفاء من المرأة. ويتفاقم ذلك باتجاهات تلقي اللوم على المرأة بالنسبة لأفعال الاعتداء من جانب الرجل ..."

الكلمة الافتتاحية للحاكم الإقليمي، حلقة العمل للرجال فقط لمناهضة الاغتصاب في ايرونغو، ٢١ - ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، أومارورو.

ولا يزال الأمر يتطلب المزيد من البحث للحصول على بيانات عن حالات وأسباب العنف المنزلي، وصياغة استجابات قانونية واجتماعية مناسبة.

٥/٣ - حالات عنف أخرى ضد المرأة

تقع المرأة ضحية أنواع أخرى من العنف في ناميبيا، إلى الحد الذي أوحى لبعض الجماعات أن تتحدث عن "قتل النساء". وكما هو الحال في العنف المنزلي، تكون المرأة هدفا لسلوك عنيف يصدر عن مجموعة من مشاعر الإحباط ويشتد في أغلب الأحيان نتيجة إساءة استعمال المشروعات الكحولية والمخدرات. وقد حظيت هذه المسألة باهتمام متزايد مؤخرا من جانب الرأي العام، مما أدى إلى مطالبات عامة لغرض شروط أشد بالنسبة للإفراج بكفالة وإصدار أحكام أقسى بالسجن.

ردا على منح الإفراج بكفالة قدرها ٥٠٠ ١ دولار ناميبي لشخص اعترف بنفسه بقتل امرأة ناميبية، سلمت منظمة ناميبيا الوطنية للمرأة بيانا إلى وزير العدل في تشرين الثاني/نوفمبر تطالب فيه بعدم إصدار قرار بالإفراج بكفالة بالنسبة لأشخاص يتهمون بالقتل أو الاغتصاب، وأن يؤمر القتلة بالتكفل برعاية الأطفال القصر للضحايا، وأن يحكم على القتلة والمغتصبين بالسجن مع الشغل لمدد قصوى. وأشار البيان إلى واقع أن ثلاث نساء قتلوا بالرصاص أو طعنوا بآلات حادة حتى الموت من جانب رجال لأسباب تافهة خلال فترة ١٠ أيام.

"إن هذه الحوادث تبين مدى الشعور بالازدراء الذي لدى بعض الرجال تجاه المرأة وافتقارهم إلى تفهم الكرامة الإنسانية وقيمة الحياة".

بيان منظمة ناميبيا الوطنية للمرأة إلى وزير العدل، نشر في صحيفة "التمبو"، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أدانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة ارتفاع حوادث الوحشية والعنف ضد النساء والفتيات الناميبيات ودعت البرلمان إلى إصدار تدابير تشريعية تفرض شروطا أشد على قرارات الإفراج بكفالة والنص على عقوبات أشد قسوة بالنسبة لهذه الجرائم

التمبو، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

ولمعالجة هذه المشكلة، سيكون من الضروري دراسة أنماط العنف في ناميبيا بدرجة أوثق. كذلك من شأن التحسن العام في المساواة بين الجنسين أن يساعد المرأة على أن تكون أقل تعرضا للعنف، مثلما في حالة أشكال العنف الأخرى ضد المرأة.

"مقتل امرأة بسبب زجاجة من البيرة"

"أدت مشاجرة بشأن زجاجة من البيرة إلى مقتل امرأة بمسدس مسامير [أداة شائعة للبناء] في منزل في توبن غلين يوم السبت ... وعلى الفور ألقي القبض على شخص مشبوه عمره ٢٤ عاما ادعى أنه عاد إلى البيت وبحث عن زجاجة البيرة خاصته في الثلاجة فلم يجدها. واستشاط غضبا وأخذ يسأل الجالسين هناك عما حدث لزجاجة البيرة. وقال إن القتيلة ضحكت من سلوكه فما كان منه إلا أن صوب إلى رأسها مسدس مسامير وقتلها على الفور".

صحيفة الناميبيان، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٦/٣ - مراكز إساءة معاملة المرأة والطفل

استجابت الحكومة لمسألة العنف ضد المرأة والطفل بأن أقامت شبكة من مراكز إساءة معاملة المرأة والطفل، وهي مبادرة يعتقد أنها الوحيدة من نوعها في افريقيا.

وبعد مشاورات واسعة بين شرطة ناميبيا واليونيسيف ومجموعة من المنظمات المجتمعية، أقيم مركز لإساءة معاملة المرأة والطفل في مستشفى كاتوتورا في وندهوك عام ١٩٩٣. والغرض من المركز هو توفير استجابة متفهمة ومتكاملة لضحايا الاغتصاب أو إساءة المعاملة، بما في ذلك العنف المنزلي والاعتداء الجنسي على الأطفال. ويمكن للضحية في المركز أن يوجه اتهاما بمساعدة ضباط شرطة مدربين تدريبا خاص، وأن يجري له فحص طبي، وأن يحال إلى اخصائي اجتماعي أو إلى جماعات مناسبة لتقديم المشورة. وقد أنشئ مركزان مماثلان في كيتمانشوب وأوشاكاتي في عام ١٩٩٤.

وخلال عام ١٩٩٤، تعامل مركز وندهوك مع ما مجموعه ٢٣٨ حالة منها ١٢١ حالة لأطفال دون سن الثامنة عشرة. وشملت هذه الحالات ١٥٢ حالة اغتصاب، و ٢٢ حالة هتك عرض و ٣٨ حالة اعتداء. وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٥، عالج مركز وندهوك ٢١٣ جناية، منها ١١٣ شملت أطفالا. وخلال هذه الفترة، شملت الحالات في المركز ١٤٨ حالة اغتصاب ومحاولة اغتصاب، و ٢١ حالة هتك عرض ضد نساء وأطفال (من بينها لواط مع أطفال)، و ٢٩ حالة اعتداء. وأجري ٢٢١ تحقيقا عاما خلال هذه الفترة منها ٢٨ عن "مشاكل منزلية" و ٣٧ عن حالات اعتداء وضرب.

وقد عالج مركز أوشاكاتي الذي افتتح في آب/أغسطس ١٩٩٤، ٨٣ جناية حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، منها ٢٣ حالة اغتصاب، وخمس محاولات اغتصاب، وخمس حالات هتك عرض (وجميعها ضد فتيان وفتيات دون سن السادسة عشرة)، و ١٧ حالة اعتداء (معظمها ضد أطفال)، وثماني حالات لاتصال جنسي غير مشروع مع فتيات دون سن السادسة عشرة، وثلاث حالات لواط مع صبية دون سن السابعة عشرة، وحالة واحدة لعلاقة جنسية محرمة. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مجموعة واسعة من التحقيقات العامة شملت ٢٨٨ تقريرا عن حالات عنف منزلي (١٨ منها شملت ضحايا من الذكور) و ٤٣

تقريرا عن إساءة وجدانية، وقد أحيل بعض منها إلى الاخصائيين الاجتماعيين أو الكنائس أو الرؤساء التقليديين.

وعالج مركز كيتمانشوب الذي افتتح في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ٤٩ جناية حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بما في ذلك ١٠ حالات اغتصاب و ١٠ محاولات اغتصاب، وخمس حالات هتك عرض، و ١٨ حالة اعتداء، وحالة لواط واحدة وحالة علاقة جنسية محرمة واحدة. وأجري أيضا عدد من التحقيقات العامة خلال هذه الفترة شملت تحقيقات عن عنف منزلي و "مشاكل منزلية" أخرى[١٥].

وبالإضافة إلى توفير مناخ داعم لضحايا العنف ضد المرأة، من المأمول أن تتمكن مراكز إساءة معاملة المرأة والطفل من جمع المزيد من البيانات عن هذه الحالات ويمكن استخدامها في تحديد أسباب هذه المشكلة بقدر أكبر من الدقة، وتحسين استجابات الحكومة والشرطة.

وقد لاقت مراكز إساءة معاملة المرأة والطفل ترحيبامن المجتمعات المحلية التي تخدمها وهي الآن تحقق انطلاقة قوية. وبسبب النقص في الموظفين المؤهلين، تفتح المراكز حاليا أبوابها خلال ساعات النهار فقط من الاثنين إلى الجمعة، وإن كان الموظفون يستدعون ٢٤ ساعة في اليوم. ويعني القصور في عدد الموظفين أيضا أن التحقيقات في حالات العنف المنزلي لابد أن يجريها في الأغلب ضباط شرطة آخرون ويتطلبون تدريبا لزيادة تفهمهم لديناميات مثل هذه الحوادث. وتأمل الحكومة في توطيد وتوسيع خدمات مراكز إساءة معاملة المرأة والطفل في السنوات القادمة.

٧/٣ - لجنة قطاعية بشأن العنف ضد المرأة

يشكل العنف ضد المرأة موضوع لجنة واحدة من اللجان القطاعية التسع التي أنشأتها إدارة شؤون المرأة للجمع بين المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية. ويتطلب العنف المتعدد الأسباب والمظاهر اتخاذ إجراءات منسقة على مختلف الجبهات، الأمر الذي يجعل الربط بين المنظمات المختلفة مسألة هامة بالذات في هذا المجال. وهذه اللجنة القطاعية في سبيلها لوضع توصيات تتعلق بالسياسة العامة لتستخدم في توجيه ما تتخذه الحكومة من إجراءات للقضاء على العنف ضد المرأة والطفل.

(١٥) تم جمع هذه الإحصاءات بمعرفة كل من المراكز الثلاثة.

المادة ٤

الإجراء الإيجابي

١/٤ - التفويض الدستوري لاتخاذ إجراء إيجابي

ينص دستور ناميبيا على تفويض صريح لاتخاذ إجراء إيجابي، مع التأكيد بالذات على الإجراء الإيجابي لصالح المرأة، وذلك في فقرات اقتبست بالكامل لدى مناقشة المادة ١ من الاتفاقية(١).

وجدير بالذكر أن هذه النصوص الدستورية، شأنها شأن المادة ٤ من الاتفاقية، توضح ببساطة جواز اتخاذ إجراء إيجابي، دون أن تتطلب تنفيذ أي من هذه التدابير. وبدون هذا التفويض، يمكن الادعاء بأن الإجراء الإيجابي ينتهك النص الدستوري الذي يحظر التمييز بسبب العرق أو الجنس.

وتتعزز الأحكام العامة بشأن الإجراء الإيجابي بالفصل من الدستور الذي يحدد مبادئ سياسة الدولة. ومن الأهداف الواردة في هذا الفرع سن تشريع يكفل "تكافء الفرص للمرأة لتمكينها من المشاركة مشاركة كاملة في جميع مجالات المجتمع الناميبي"(٢).

وهكذا، يفتح دستور ناميبيا الباب أمام برامج الإجراء الإيجابي، ويتمثل التحدي في الاهتداء إلى وسائل لتنفيذ مبادئ الدستور على نحو فعـّال.

٢/٤ - أحكام الإجراء الإيجابي الواردة في القانون

اتخذ الإجراء الإيجابي القانوني في ناميبيا شكلين منذ الاستقلال: (١) أحكام تكفل وجود المرأة في الهيئات الحكومية الهامة لاتخاذ القرار؛ و (٢) تفويضات عامة باتخاذ إجراء إيجابي، يمكن استخدامها كأساس لاتخاذ إجراء إيجابي لصالح المرأة.

وعلى سبيل المثال، يتضمن قانون السلطات المحلية نصا يتعلق بالإجراء الإيجابي طلب من الأحزاب السياسية تضمين عدد معين من النساء في قوائم مرشحيها في أول انتخابات للحكم المحلي أجريت في عام ١٩٩٢. ويتضح اهتمام مماثل في قانون السلطات التقليدية الذي صدر مؤخرا والذي يتطلب من السلطات التقليدية أن "تعزز الإجراء الإيجابي بين أعضاء المجتمع المحلي وفقا للمادة ٢٣ من الدستور، ولاسيما عن طريق الارتقاء بالمرأة إلى مركز القيادة"(٣). (وسوف تناقش مبادرات الإجراء الإيجابي هذه بمزيد من التفصيل بصدد الحديث عن المادة ٧ من الاتفاقية بشأن المرأة في الحياة السياسية والعامة.)

---

(١) دستور ناميبيا، المادة ١ ص ٥٥ أعلاه.

(٢) دستور ناميبيا، المادة ٩٥ (أ).

(٣) قانون السلطات التقليدية ١٧ لعام ١٩٩٥، المادة ١٠ (ز).

ويتطلب قانون الضمان الاجتماعي أن يكون للمرأة ممثلون من الحكومة والنقابات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال في هيئة الضمان الاجتماعي[٤]، ويتطلب قانون التدريب المهني أن يكون للمرأة تمثيل مماثل وشامل لعدة قطاعات في مجلس التدريب المهني[٥]. ويتطلب القانون المنشئ لمعهد الفنون التطبيقية أن يتضمن مجلس المعهد شخصا يعينه الوزير ليمثل مصالح المرأة[٦].

ويتطلب القانون الناميبي للرياضة أن يكون ثلاثة على الأقل من الأعضاء الأربعة عشر في لجنة الرياضة الوطنية من النساء. وينص القانون أيضا على أن يستخدم صندوق تنمية الرياضة الذي أنشئ للنهوض بالرياضة في ناميبيا في "تعزيز فرص النشاط الرياضي بالنسبة للأشخاص داخل نامبيبا الذين كانوا محرومين اجتماعيا واقتصاديا وتربويا بموجب القوانين والممارسات التمييزية السابقة". وهو نص يمكن استخدامه كأساس لاتخاذ إجراء إيجابي لصالح المرأة في هذا الميدان[٧].

ويعبر القانون الناميبي للعمل عن الدستور بالنص على أن الحظر المفروض بموجب القانون على التمييز في ممارسات العمل لا يؤول على أنه "يمنع أي صاحب عمل أو أي شخص من تنفيذ سياسات وممارسات في مجال العمل تهدف إلى النهوض بالأشخاص الذين كانوا محرومين في ميدان العمل بسبب القوانين والممارسات التمييزية التي كانت نافذة أو مطبقة قبل استقلال ناميبيا[٨]. ومن ثم، لا يوجد عائق قانوني يحول دون تنفيذ برامج تهدف إلى النهوض بالمرأة في مجال العمالة.

وينص قانون الإصلاح الزراعي (التجاري) الذي يستهدف إعادة توزير الأرض بقدر أكبر من المساواة، على وجوب أن يكون اثنان على الأقل من الأعضاء الإثنى عشر المعينين في اللجنة الاستشارية للإصلاح الزراعي من النساء. والغرض المعلن لحيازة الدولة للأراضي الزراعية التجارية هو "جعل هذه الأراضي متاحة للأغراض الزراعية لصالح مواطني ناميبيا الذين لا يملكون أو لا يستعملون أرضا زراعية أو أرضا زراعية كافية، وبالدرجة الأولى لصالح مواطني ناميبيا الذين كانوا محرومين اجتماعيا أو اقتصاديا أو تعليميا بسبب القوانين أو الممارسات التمييزية في الماضي"[٩]. وهذا نص يمكن أيضا استخدامه كأساس لاتخاذ مبادرات للإجراء الإيجابي الذي يستهدف المرأة.

---

(٤) قانون الضمان الاجتماعي ٣٤ لعام ١٩٩٤، المادة ٤.

(٥) قانون التدريب المهني ١٨ لعام ١٩٩٤، المادة ٥ (٣).

(٦) قانون معهد الفنون التطبيقية لناميبيا ٣٣ لعام ١٩٩٤، المادة ٦ (٢) (د).

(٧) القانون الناميبي للرياضة ٧ لعام ١٩٩٥.

(٨) قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢، المادة ١٠٦.

(٩) قانون الإصلاح الزراعي (التجاري) ٦ لعام ١٩٩٥، المادتان ٤ و ١٤.

ومن المتوقع أن يعرض على البرلمان في عام ١٩٩٦ مشروع قانون ثان بشأن الأراضي سوف يركز على تخصيص الأرض المشاع. ومن المهم بالنسبة لهذا المشروع أن يتضمن اهتماما أكثر صراحة بوضع المرأة التي هي المنتج الزراعي الرئيسي في كثير من المناطق المشاعة والتي نادرا ما تخصص لها أرض مشاع.

وقد تم تعديل قانون البنك الزراعي في عام ١٩٩١ لكي ينص على تقديم قروض وفقا لشروط خاصة "لغرض تمكين أي شخص يتعهد بالقيام بعمليات زراعية من حيازة أرض زراعية بغية النهوض بوضع هذا الشخص على نحو ما هو مستهدف في المادة ٢٣ (٢) من دستور ناميبيا"[١٠]. وعلى الرغم من أنه يمكن استخدام هذا النص كأساس لاتخاذ إجراء إيجابي لصالح المرأة، فلم يطبق حتى الآن إلا مع أخذ الإجراء الإيجابي العنصري في الاعتبار، من واقع استخدامه لمساعدة مزارعي الأرض المشاع (من الذكور أو الإناث) على شراء الأراضي الزراعية التجارية[١١].

وعلى الرغم من العدد الكبير من القوانين التي تولي اهتماما صريحا إلى اتخاذ إجراء إيجابي لصالح المرأة، فإنه ينبغي الاعتراف بأن النهج الذي اتبعه البرلمان لم يكن متسقا على الدوام. وعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من أن المرأة ممثلة بشكل صريح في مجلس معهد الفنون التطبيقية في ناميبيا، لا يوجد شرط تشريعي مماثل بأن يكون للمرأة تمثيل في مجلس جامعة ناميبيا[١٢]. وبالمثل، فإنه على الرغم من حجز مقاعد للمرأة في لجنة الضمان الاجتماعي، لا يتضمن قانون العمل أي نصوص تنظم تكوين المجلس الاستشاري للعمل على صعيد الجنسين[١٣]. (غير أن المجلس الاستشاري للعمل أبدى تفهما لمسألة الإجراء الإيجابي بأن طلب من أصحاب الأعمال والنقابات العمالية التقدم بأسماء مرشحين جدد للعمل كخبراء في المحاكم العمالية من أجل تحقيق قدر أفضل من التوازن بين الجنسين[١٤]).

---

(١٠) قانون البنك الزراعي ١٣ لعام ١٩٩٤، المادة ٤٦، المضافة بموجب القانون ٢٧ لعام ١٩٩١.

(١١) معلومات مستمدة من البنك الزراعي لناميبيا.

(١٢) قانون جامعة ناميبيا ١٨ لعام ١٩٩٢.

(١٣) قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢.

(١٤) المجلس الاستشاري للعمل، التقرير السنوي الأول، وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية، ٦ أيار/مايو ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، الصفحتان ١٣ و ١٤. وقد تضمنت قائمة الخبراء المقدمة في البداية من جانب منظمات أصحاب الأعمال امرأة واحدة فقط من بين ٤٢ شخصا مرشحا، في حين تضمنت قائمة النقابات العمالية أسماء ١٤ امرأة فقط من مجموع ٩١.

وقد تتطلب القوانين المتعلقة بالمالية بصفة خاصة إعادة نظر لتحديد ما إذا كان ينبغي إدراج اهتمام معين بمصالح المرأة. وعلى سبيل المثال، لا يتطلب القانون الناميبي للشركات الإنمائية - الذي يشمل من بين أهدافه النهوض بالعمالة في القطاعين المنظم وغير المنظم فضلا عن النهوض بتنظيم الأعمال في ناميبيا من خلال حفز الأنشطة الصغيرة وغير المنظمة - تمثيلا للمرأة في مجلس إدارتها ولا يتضمن أي ذكر للإجراء الإيجابي[١٥]. وثمة جزء هام من التشريعات المالية هو القانون الناميبي لمشاريع الإسكان - الذي يهدف إلى توفير التمويل لتمكين الناميبيين من توفير احتياجاتهم السكنية - لا يتضمن أي ذكر للمرأة أو للإجراء الإيجابي من أي نوع[١٦].

وينبغي إزالة عدم الاتساق هذا في النهج التشريعي إزاء الإجراء الإيجابي عن طريق إقرار سياسة منسقة بشأن الجنسين تشمل كل القطاعات، ويجري استحداث هذه السياسة حاليا (على نحو ما شملته المناقشة في الجزء الأول)

٣/٤ - الإجراء الإيجابي في ميدان العمالة

لا توجد حتى اليوم برامج رسمية للإجراء الإيجابي لصالح المرأة في ميدان العمالة. غير أن وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية في سبيلها إلى صياغة تشريعات للإجراء الإيجابي. وتم تعميم وثيقة مشاورة بين النقابات العمالية وأصحاب الأعمال والمنظمات غير الحكومية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، للتعليق عليها. وتحدد الوثيقة معالم السياسة الأولية للوزارة التي سيتم تنقيحها وفقا لما يرد من تعليقات.

ويتمثل الاقتراح الأساسي للوزارة في وجوب أن يطلب من جميع أصحاب الأعمال إعداد خطط للإجراء الإيجابي تستهدف السود والنساء والمعوقين لاتخاذ إجراء إيجابي بشأنهم. وسوف تشمل خطط الإجراء الإيجابي هذه ما يلي من عناصر:

* تحليل لقوة العمل: وضع قائمة بجميع الوظائف في كل إدارة أو وحدة تنظيمية تبين مجموع عدد الموظفين وعدد أفراد المجموعة المستهدفة لكل مسمى وظيفي.
* تحليل استخدام: تحديد ما إذا كان عدد أفراد المجموعة المستهدفة في قوة عمل صاحب العمل معقولة من حيث توفرها في قوة العمل ذات الصلة.
* تحليل لسياسات العمالة وممارساتها للوقوف على أي أثر تفاضلي على المجموعات المحرومة.
* تنفيذ تدابير للإجراء الإيجابي تشمل (١) إزالة عوائق العمالة (مثل التحيز في التوظيف وإجراءات المقابلة والاختبار)؛ (٢) تدابير إيجابية (مثل برامج تدريب خاصة) ؛ (٣) تدابير معقولة لشغل الوظائف (مثل اتخاذ خطوات لتمكين المعوقين من شغل الوظائف والترقي في العمل).

---

(١٥) القانون الناميبي للشركات الإنمائية ١٨ لعام ١٩٩٣.

(١٦) القانون الناميبي لمشاريع الإسكان ٥ لعام ١٩٩٣.

* أهداف عددية وجداول زمنية يمكن استخدامها لمعرفة مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الموضوعة في الخطة.
* إجراءات للرصد والتقييم.

ويتمثل جوهر السياسة المقترحة للإجراء الإيجابي في هدف تكافؤ الفرص. وتعارض الحكومة أي تدبير يتطلب من أصحاب الأعمال تعيين أفراد غير أكفاء، ولا تؤيد المعاملة التفضيلية إلا بالنسبة للأشخاص المؤهلين تأهيلا مناسبا من المجموعات المستهدفة. وأي نهج آخر من شأنه أن يؤدي إلى تعيينات شكلية غير فعّالة من الناحية الاقتصادية وتضر باحترام الذات لدى المعينين. ولهذا السبب نفسه، تعارض الحكومة استخدام حصص للعمالة.

وتفكر وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية في إنشاء وكالة مستقلة لإدارة تشريعات الإجراء الإيجابي. وفي حين يمكن لهذه الوكالة أن تأخذ عددا من الأشكال المختلفة، فإنها ينبغي أن تمثل مصالح أصحاب الأعمال والموظفين وأعضاء الجماعات المستهدفة. وسوف ترصد الوكالة مدى الامتثال للقانون، ويمكن أيضا منحها سلطة التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتمييز في ممارسات العمل. ومازال يجري بحث آليات الإنفاذ، ولكنها يمكن أن تشمل الجزاءات والحوافز (مثل الحملات التعليمية والمزايا الضريبية أو الافضلية في الحصول على عقود من الحكومة)، أو المزج بين النهجين على نحو ما.

والإجراء الإيجابي هو تدبير مؤقت ينبغي وقف العمل به بعد أن يحقق أهدافه. وفضلا عن ذلك، فإنه يمثل أداة دقيقة من أدوات السياسة ينبغي ضبطها لضمان مناسبتها للظروف المحلية. لذلك، تتوخى الوزارة قيام البرلمان باستعراض دوري لتشريعات الإجراء الإيجابي.

وبعد ورود التعليقات حول السياسة المقترحة للإجراء الإيجابي، تعتزم الوزارة الاستمرار في العملية التشاورية من خلال مجموعة من حلقات العمل في عام ١٩٩٦. وهكذا سوف يحظى التشريع الذي سيقترح في نهاية المطاف بتأييد وتفهم الجماعات المهتمة بالأمر[١٧].

٤/٤ - <u>الإجراء الإيجابي في سياسات الحكومة وبرامجها</u>

ثمة شكل آخر من أشكال الإجراء الإيجابي أخذ يصبح تدريجيا أكثر شيوعا في ناميبيا هو الاهتمام الخاص الذي يتم إيلاؤه إلى إدراج شواغل المرأة في رسم السياسات وتنفيذ البرامج. وعلى سبيل المثال، تولي وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية اهتماما خاصا إلى استحداث نهج للتخطيط تتفهم احتياجات الجنسين، وإلى تقنيات لإدماج المرأة في برامج التنمية الزراعية. وهناك مثال آخر هو البرنامج الوطني

(١٧) مكتب مفوض العمل، الإجراء الإيجابي في وثيقة المشاورات المتعلقة بالعمل، وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية، ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

لمحو الأمية الذي أوفد مدربيه إلى دورة دراسية تهدف إلى توعيتهم بقضايا الجنسين، مع الأخذ في الاعتبار أمور مثل موقع فصول محو الأمية وتوقيتها وكيفية تأثيرها على مشاركة المرأة.

غير أن من المسلم به، مثلما في حالة النصوص القانونية بشأن الإجراء الإيجابي، أن مبادرات السياسة والبرامج هذه تحتاج إلى التنسيق بينها في خطة عمل شاملة. وبالإضافة إلى ذلك، تعترف الحكومة بوجوب أن يتجاوز الإجراء الإيجابي الجاد مجرد المتطلبات القانونية الخاصة لينتقل إلى محاولات أوسع مدى لمعالجة الممارسات الاجتماعية والاتجاهات الثقافية التي تتأصل فيها جذور حالة التبعية أو الخضوع التي عليها المرأة.

ومن المتوقع أن يتحقق قدر أكثر تطورا من إدماج الإجراء الإيجابي لصالح المرأة في مختلف الميادين وذلك عن طريق استحداث سياسة وطنية لقضايا الجنسين وتعزيز شبكة شؤون الجنسين التي ورد وصف لها في الجزء الأول من هذا التقرر. ومن المتحقق أيضا أن المرأة ممثلة على الدوام في اللجان وأشباهها التي تبت فيها الوزارة.

٥/٤ - الإجراء الإيجابي لصالح "الطفلة"

كان لناميبيا دور فعّال في الأنشطة الدولية التي حدثت حول المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، وذلك من أجل العمل على إدراج وضع "الطفلة" باعتباره مجالات هاما من مجالات اهتمام المنهاج العالمي للعمل[١٨]. واتفق في المحفل المناظر للمنظمات غير الحكومية في بيجين على أن ينبغي لكل بلد أن يختار ميدانا واحدا يمكن أن تتولى فيه القيادة، وكان لناميبيا أن تتولى قيادة افريقيا في ميدان الإجراء الإيجابي[١٩]. ونتيجة لذلك، وضعت اللجنة التحضيرية للمنظمات غير الحكومية التي حشدت اشتراك المنظمات غير الحكومية في اجتماع بيجين اقتراحا من أجل استحداث إجراء إيجابي لصالح الطفلة يستكمل مبادرات الحكومة بشأن الإجراء الإيجابي.

والهدف من الاقتراح هو إعداد الشابات لتولي مراكز القيادة في الحركة النسائية الناميبية. وتستهدف المبادرة أربع مراحل، بدءا بدعم فتيات صغيرات مختارات في الصفوف الدراسية ٨ و ٩ و ١٠. وبالإضافة إلى توفير التمويل اللازم لتعليمهن، سوف يوفرالبرنامج دعما أكاديميا واجتماعيا عاما. وستتاح الفرصة للمتدربات للاشتراك في حلقات عمل أو في أعمال تنمية مجتمعية خلال العطلات المدرسية، وسوف يشكلن جزءا من برنامج "الأخت الكبيرة" الذي سيربط بينهن وبين ناصحات مجربات راشدات ذوات أوضاع وطيدة في مجتمعات كل منهن. وسوف يستمر الدعم للمتدربات الواعدات حتى الصفين

---

(١٨) جمهورية ناميبيا، التقرير الختامي للجنة التحضيرية الوطنية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(١٩) اللجنة التحضيرية للمنظمات غير الحكومية، التقرير: المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين.

١١ و ١٢، ثم في مرحلة التعليم الجامعي. وستكون المرحلة الأخيرة عبارة عن شبكة دائمة من الشابات اللاتي اجتزن البرنامج ويمكنهن تقديم دعم جار لبعضهن البعض في النهوض بمصالح المرأة.

ولا يمكن تنفيذ هذا البرنامج إلا إذا أمكن الحصول على التمويل اللازم. واقترح في بيجين أن بإمكان البرنامج أن يعمل كمشروع ريادي يمكن أن يصبح بعدئذ نموذجا لبرامج مماثلة في بلدان أخرى في الجنوب الافريقي، وربما يؤدي في نهاية الأمر إلى تشكيل شبكة دولية من النساء القديرات الناشطات والمؤهلات لتولي أدوار القيادة.

وثمة مجهود آخر من جانب المنظمات غير الحكومية هو توفير المنح الدراسية لفتيات المدارس الثانوية لاستكمال تعليمهن الثانوي.

٦/٤ - حماية الأمومة

تمثل الحماية الوافية للأمومة وسيلة لضمان عدم حرمان المرأة في سوق العمل. ومن بين أهداف سياسة الدولة الواردة في دستور ناميبيا سن تشريع "يقدم للمرأة استحقاقات أمومة وغيرها من الاستحقاقات ذات الصلة"(٢٠). ولا يدع هذا البيان أدنى شك في أن هذه التدابير سوف تفسر على أنها متسقة مع الحظر الدستوري للتمييز بين الجنسين.

وينص قانون العمل على جوانب مختلفة لحماية الأمومة، بما في ذلك الاشتراط بأحقية جميع العاملات اللاتي عملن لمدة عام على الأقل لصاحب عمل واحد بعينه في إجازة أمومة لمدة ١٢ اسبوعا. وهذا الاستحقاق في إجازة الأمومة قد استكمل مؤخرا بموجب قانون الضمان الاجتماعي الذي ينشئ صندوقا للاستحقاقات في حالات الأمومة والمرض والوفاة ينبغي أن يشترك فيه جميع أصحاب العمل والعاملين، ذكورا وإناثا. ويقدم هذا الصندوق دعما ماليا للمرأة أثناء قيامها بإجازة أمومة. وسوف تناقش هذه القوانين بالتفصيل بصدد الحديث عن المادة ١١ من الاتفاقية المتعلقة بالعمالة.

---

(٢٠) دستور ناميبيا، المادة ٩٥ (أ).

المادة ٥

الأدوار النمطية للجنسين

١/٥ - مقدمة

لا يتوفر سوى قدر قليل جدا من البيانات المادية عن الأدوار النمطية للجنسين في ناميبيا، ويلزم إجراء أبحاث لتوفير قدر أكبر من المعلومات عن الأدوار المتغيرة للمرأة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة منذ الاستقلال.

ولاتزال المرأة، داخل الكيانات الأسرية، تابعة في العادة للرجل. وعلى الرغم من أنه قد يكون للمرأة سلطة ذاتية لاتخاذ القرار في بعض مجالات الحياة الأسرية، فإنها عادة ما تخضع لسيطرة الزوج أو الأعضاء الذكور في الأسرة الموسعة في جوانب هامة من وجودها. وعلى العموم، ينظر إلى المرأة على أنها ملحقة اقتصاديا بالرجل، وغالبا ما ينظر إلى مساهماتها المالية على أنها تكميلية أكثر من كونها حيوية لبقاء الرجل.

ويتم إغفال الدور المركزي الذي تلعبه المرأة في الحفاظ على قوة العمل القائمة ورعاية قوة العمل في المستقبل. وفي المناطق الريفية بصفة خاصة، حيث تؤدي المرأة قدرا من الأعمال يزداد أكثر فأكثر مع قدر أقل من الموارد التي تحت تصرفها، يزداد الظلم الواقع عليها بينما يتضاءل وضعها.

وتتعزز سيطرة الرجل على المرأة بفعل المعتقدات الدينية والممارسات الثقافية التي تعطي للمرأة قدرا أقل من السلطة والمركز، ومن واقع أن المرأة لاتزال أقل حظا من حيث القانون العام والقانون العرفي كليهما. وغالبا ما تتأكد سيطرة الرجل عن طريق العنف البدني الفعلي ضد المرأة.

وتعمل سيطرة الرجل على المرأة في الأسرة المعيشية كحاجز أمام اشتراك المرأة الفعلي في الشؤون العامة. وعلى سبيل المثال، قد تتردد المرأة في الانضمام إلى المنظمات لأن زوجها لا يتقبل الاجتماعات المسائية، وقد تحجم عن الاضطلاع بوظيفة رسمية أو الترشيح لمنصب عام مالم تحظ بموافقة زوجها ورضاه.

وبينما قد تساعد إصلاحات القوانين التي تهدف إلى ترسيخ العدالة الاجتماعية والاقتصادية لصالح المرأة في تشجيع قدر أكبر من المساواة في مجالات الحياة الخاصة التي تقع عامة خارج النطاق الذي يمتد إليه القانون، تتأثر عملية إصلاح القوانين ذاتها بديناميات الجنس السائدة. وغالبا ما تفتقر المرأة التي عانت من التبعية إلى الثقة في إمكان اسماع صوتها بشأن القضايا التي تمسها، ويعتقد كثير من الرجال أن إصلاح القانون لصالح المرأة يهدد بتآكل سيطرتهم على عمل المرأة وشؤونها الجنسية.

واليوم يختار عدد يزداد أكثر فأكثر من النساء البقاء بدون زواج أو الحصول على الطلاق من أجل التمتع بقدر أكبر من الاستقلال: وأن تكون لهن حرية أن يعملن ما يرون عمله، وأن يذهبن إلى حيث يردن الذهاب، وأن يصبحن مكتفيات ذاتيا من الناحية المالية. ويزداد عدد الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة، وبدأت المرأة في أخذ زمام السيطرة على حياتها.

"من الأفضل البقاء بدون زواج، لإنك إذا كنت غير متزوج فأنت مستقل، أما إذا كنت متزوجا مثل والديَّ مثلا تكون السيطرة للوالد على المال ولا يمكنك شراء الفستان الذي تريدينه لأنه هو الذي يتخذ هذا القرار".

أم وحيدة عمرها ١٩ عاما (١)

٢/٥ - الشؤون الجنسية اليوم

تجد جميع المجتمعات المحلية في ناميبيا حرجا من الناحية العملية في التحدث عن الشؤون الجنسية باعتبارها جزءا جوهريا من الحياة اليومية. ويتضح ذلك بصفة خاصة في الأحاديث بين الجنسين والأجيال المختلفة. ومازال على ناميبيا، شأنها شأن كثير من البلدان الإفريقية الأخرى، أن تتقبل مسألة الشؤون الجنسية، في الوقت الذي تأثرت فيه المجتمعات في العالم أجمع بالتغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أثرت على الأفكار المتعلقة بالشؤون الجنسية - والأمراض المنقولة عن طريق الجنس. ونظرا لأن الأفعال الجنسية تجلب الحياة، وأحيانا الموت، فإن النفور من مواجهة القضايا الهامة المتعلقة بالجنس قد ينطوي حقا على كارثة لناميبيا.

ويتعين فهم الفعل الجنسي على أنه حاجة أساسية في الحياة البشرية - من أجل التناسل أو كتعبير عن العاطفة والعلاقة الحميمة - ولكن حيثما ربطت الثقافة والدين بينه وبين القواعد الأخلاقية للسلوك ربطا محكما، أصبح الجنس مغلفا بالسرية والصمت. ومعظم لغات ناميبيا ليس بها حكمة حيادية للجنس ويواجه الآباء صعوبة كبيرة في شرح الأمور الجنسية لأطفالهم. وترجمات التعاليم الدينية في عدة لغات أصلية ناميبية تعتبر الجنس "مصدر الخطيئة" و "عملا يجلب العار".

وفي عصور سابقة كان لدى المجتمعات الناميبية المختلفة آليات ثابتة خاصة بها (مثل أسرار المهنة) لتلقين الشباب وغير المجربين فن السلوك الجنسي الصحيح مثل الزواج وبعده. غير أن اللغة والرمزية اللتين سبق استخدامهما لنقل المعرفة عن هذا الموضوع "المحرَّم" لم تعودا ملائمتين في ناميبيا

(١) A. Iken, M. Maasdorp, C. Solomon, Socio-Economic Conditions of Female-headed Households and Single Mothers in Namibia's Southern Communal Areas (Final Report), UNAM Social Sciences Division and UNICEF, December 1994, p.31.

اليوم والنتيجة هي الجهل والحماقة من جانب الشباب الفضولي والمتوثب الذي يقف وحده الآن لاكتشاف عالم الشؤون الجنسية في بيئة مليئة بالغموض والالتباس بشأن الموضوع.

وعواقب الجنس، مثل الحمل والمرض، غير معروفة للآلاف من المراهقين الناميبيين، ويمارس ارتفاع معدلات الحمل غير المرغوب بين المراهقين والأمراض المنقولة عن طريق الجنس ضغطا على الحياة الأسرية التقليدية. وجاء وقت كان باستطاعة الأسرة الموسعة أن تستوعب وأن ترعى جميع من يولد لديها من أطفال، دون تحامل، ومع احتفاء جميع أعضاء الأسرة والمجتمع المحلي بالمولود الجديد. واليوم، أصبح هذا الوئام المجتمعي غير عملي بالنسبة لكثير من الأسر، بسبب الافتقار إلى الحيز والموارد.

وهناك شابات واعدات يحرمن من فرصهن التعليمية عندما يتسربن من المدارس بسبب الحمل. بل أن كثيرا من الحوامل من فتيات المدارس يطردن من المدرسة في حالة ما إذا كن يعملن "كمؤثر سيئ" على الأخريات[٢]. والفتية أو الرجال - وأحيانا ما هم مدرسون - الذين هم آباء لهؤلاء الأطفال لا يتركون المدرسة ولا يعاقبون أو يطردون أبدا لدورهم في حمل الطفل[٣]. وعلى حين أن هذه العواقب سوف تتغير قريبا بموجب سياسة جديدة بشأن حالات الحمل بين المتعلمين (ترد مناقشة لذلك أدناه في الفصل المتعلق بالمادة ١٠ من الاتفاقية)، فمن الصعب إزالة الضغط الشخصي والاجتماعي والمالي الذي يجلبه أطفال لم يخطط لولادتهم.

ويشكل مرض الايدز تهديدا خطيرا في ناميبيا، مثلما هو في بلدان أخرى، مما جعل صمت الناميبيين بشأن موضوع الجنس أمرا يهدد الحياة[٤]. وقد صدمت الأمة من خبر أذيع في التليفزيون أخيرا عندما كشف عن مدى تفشي الجهل بشأن مرض الايدز بين طلاب الصف الثاني عشر في مدرسة في شمال البلاد. ولم تكن لدى الفتيات والفتيان الذين أجريت معهم مقابلة أدنى فكرة على الإطلاق عما يعنيه هذا الوباء - فقد اعتقد البعض أنه وغد يحلم به البيض لإبادة السود - وجميع هؤلاء الشباب كانوا من النشطين جنسيا.

---

(٢) انظر أيضا "أسباب التسرب" في الفصل المتعلق بالمادة ١٠ من الاتفاقية التي تتناول التعليم.

(٣) انظر أيضا الفروع المتعلقة بالرعاية في الفصول التي تتناول المادتين ١٣ و ١٦ من الاتفاقية.

(٤) للاطلاع على الوقاية من الايدز، انظر الفصل المتعلق بالمادة ١٢ من الاتفاقية الذي يتناول الرعاية الصحية.

ويتبين من الدراسات الأكاديمية أن نقص المعرفة هذا أمر نموذجي[٥]. وتتأثر المرأة بصفة خاصة بنقص المعلومات، ليس فقط عن انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من خلال الاتصال الجنسي، بل وأيضا عن طريق الحمل والرضاعة الطبيعية.

وتدعم الحكومة الجهود التعليمية بشأن موضوعات مثل استخدام الواقي الذكري، كما أن وزارة التعليم الأساسي والثقافة في سبيلها لإدخال تعليم الحياة الأسرية في المنهج الدراسي. ومع ذلك، لا يزال كثير من الكنائس والمنظمات المجتمعية الأخرى تعارض المناقشة المفتوحة لموضوعات تتعلق بالجنس.

وينبغي أن يشمل تعليم الحياة الأسرية في المدارس أيضا حقوق المرأة، وخاصة حق المرأة في أن تقول "لا" للجنس. وأحيانا ما تفسر كلمتي "نعم" و "لا" في ناميبيا بطرقة شاذة: فقد لقنت المرأة أن تقول "لا" عندما تعني "نعم" وأن قول "لا" يجعل المرأة من الصالحات؛ ويشعر الرجل بأن "لا" معناها تحديا لقدرته على الإصرار وأن استخدام القوة البدنية للتغلب أمر مقبول. وينبغي لحملات التعليم العام التي تتطرق للشؤون الجنسية أن تؤكد على أن لكل من الرجل والمرأة حقوقا متساوية في الكرامة، بما في ذلك المساواة في حقوق الاستقلال الجنسي.

٣/٥ - المرأة كأم

ترتبط الهوية الشخصية للمرأة ارتباطا وثيقا في كثير من المجتمعات الناميبية بالأمومة. ويشار أحيانا إلى المرأة في الخطاب العام على أنها "أم الناميبيين"، وفي العلاقات الخاصة ليس من غير الشائع بالنسبة للرجل أن يصر على أن "تثبت المرأة خصوبتها" قبل التفكير في الزواج - وهو تحد غالبا ما يسفر عن ولادة أطفال لأمهات عزباوات لا يتلقين أي دعم مالي أو عاطفي من الأب.

والتنميط القوي للمرأة كأم يجعل من الصعب للمرأة أن تختار طريقا آخر. وهذا التنميط أيضا يجعل من الأسهل بالنسبة للرجل أن يتنصل من مسؤوليته كأب. وعلى سبيل المثال، أشار مقال صحفي نشر مؤخرا إلى امرأة إباحية لديها طفلان "بدون أب"، الأمر الذي يعكس النظرة القائلة بأن المرأة تتحمل وحدها مسؤولية منع الحمل وكذلك رعاية الطفل[٦].

---

(٥) انظر على سبيل المثال، R.F. Zimba & M.L, Mostert "The Namibian Secondary School Students' Cognitive, Attitudinal and Behavioural Risks that May Promote HIV Infection and the Spread of AIDS, in K.K. Prah (ed), Social Science Research Priorities for Namibic, University of Namibia, 1993; and SIAPAC/NANASO, Sexual Knowledge, Attitudes and Practices Among Namibian Youth: A Baseline Survey, Windhoek, June 1995.

(٦) انظر صحيفة الناميبيان، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٥.

وهذا الجانب من جوانب الدور النمطي للجنس متأصل الجذور ويمكن مواجهته على أفضل وجه بزيادة تواجد المرأة في الحياة السياسية والعامة، مما يقدم نموذجا لدور بديل للمرأة الشابة.

٤/٥ - التعليم

سوف يقدم الفصل المتعلق بالتعليم في إطار المادة ١٠ من الاتفاقية إحصاءات وتعليقات هامة عن الجنسين. ويكفي القول في هذا الفرع أن الدور النمطي للجنسين لا يزال قائما في مدارس ناميبيا، وإن كان ينحسر تدريجيا. وقد ازداد التحاق المرأة ببرامج دراسية تعتبر خاصة بالرجل مثل العلوم والاقتصاد، وحدث تحول منذ الاستقلال من أنشطة "التدبير المنزلي إلى الأنشطة "المدرة للدخل"، الأمر الذي يهدف إلى تهيئة وسائل للمرأة لأن تصبح مكتفية ذاتيا من الناحية المالية. غير أنه لا يزال هناك مجال لقدر أكبر من "الإجراء الإيجابي" في الأنشطة المدرسية لتوجيه المستقبل.

وقد اتخذت الحكومة إجراء عمليا لمحاربة الدور النمطي للجنسين ضمن نظام التعليم. وعلى سبيل المثال، استهدفت لجنة التعليم والتدريب والعمالة القطاعية للجنسين، بمساعدة من إدارة شؤون المرأة، العاملين بالمدارس لتعقد لهم مجموعة من حلقات العمل الإقليمية للتوعية بقضايا الجنسين تشمل مجموعة من الموضوعات من بينها تحليل الفوارق بين الجنسين والجنس في المنهاج الدراسي، واختلال التوازن بين الجنسين بين العاملين في المدارس، والحمل بين المراهقات. وقد عقدت حلقة العمل الأولى في عام ١٩٩٥، مع التخطيط لعقد المزيد في الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧. ووقع الاختيار على نظار المدارس الأولية للتركيز عليهم في حلقات العمل الأولي، على أن يعقبهم نظار المدارس الثانوية.

وقد ساعدت أيضا إدارة شؤون المرأة على تسهيل عقد حلقة عمل للتوعية بقضايا الجنسين نظمت للموظفين الذين يستخدمهم المعهد الوطني لتطوير التعليم، بهدف تشجيع تطوير مناهج أكثر وعيا بقضايا الجنسين. وسوف تستمر هذه الجهود لفترة تطول حسب الضرورة.

غير أن الأداء في المدارس يتأثر غالبا بالاتجاهات بشأن الجنسين خارج الفصل الدراسي. وعلى سبيل المثال، تحقق الإناث من المناطق الحضرية درجات أعلى بكثير من الإناث من المناطق الريفية فيما يتعلق بمعدلات النجاح في الدراسة. وأحد العوامل في تفسير ذلك هو أن الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في الحياة الريفية تجعل الإناث أقل حظا. ذلك أنه ينتظر من الفتيات والشابات في القرية الناميبية أن يبحثن عن المياه والحطب وأن يأتين بهما، فضلا عن رعاية الأطفال والطبخ والتنظيف، في حين أن الفتية والشباب يؤدون مهاما أقل استهلاكا للوقت ومن ثم يتوفر لديهم قدر كاف من الوقت (والطاقة) لمتابعة الأنشطة التعليمية. كذلك، قد تكون الأفضلية للفتية إذا كانت الأسرة تفتقر إلى الأموال اللازمة لإرسال أبنائها إلى المدارس. ومن ثم، يؤدي الدور النمطي للجنسين، في بعض المناطق الريفية، إلى تقليل الفرص التعليمية بالنسبة للفتيات وبالتالي يطيل أمد الأدوار السائدة للجنسين.

وتتوفر برامج التدريب غير الرسمية في ناميبيا[٧]، ولكن بينما تبدي المرأة حماسة إزاء هذه البرامج، فهناك رأي يقول أنها تعتمد كثيرا على مساعدة المانحين وأن عددا ضئيلا منها قد حقق هدف تزويد المرأة بدخل مستدام. وعلى أية حال، فإن معظم البرامج يرى في المرأة أنها لا تزال تؤدي مهام نمطية مثل أشغال الإبرة والتفصيل.

> لو أننى تعلمت كنت الآن أعمل وأتكسب نقودا، ولكن والديَّ لم يوافقا على تعليم ابنة ولا أستطيع حتى مساعدة نفسي. لذلك فإن عندي الدليل الذي يفيد أن التعليم مهم للفتاة مثلما هو كذلك بالنسبة للفتى. وإذا أمكن فلابد أن ألتحق ببرنامج لتعليم الكبار وأن أتعلم. ولكني الآن أواجه كثيرا من المتاعب لأننى أريد لجميع أطفالي أن يتعلموا ولكنهم كثيرون جدا وما من أحد يقدم مساعدة".
>
> امرأة أجريت معها مقابلة حول فرص العمل أمامها، صحيفة وندهوك، ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

كذلك تؤثر الأدوار النمطية للجنسين على وصول البرنامج الوطني لمحو الأمية إلى الفئات المستهدفة. ذلك أن غالبية المعلمين والطلبة في البرنامج من النساء (٧٢ في المائة و ٧٧ في المائة على التوالي). وأحد العوامل في تفسير انخفاض مشاركة الذكور في البرنامج هو أن الرجال لا يريدون أن تقوم النساء بتعليمهن ولا يريدون أن يعرفوا بأنهم لا يعرفون القراءة والكتابة. وهذه النقطة تثير الانزعاج بصفة خاصة نظرا لأن ٦٠ في المائة من جميع المدرسين في ناميبيا من ذوي التدريب الرسمي في ميدان التعليم هم من النساء[٨] .

ومثل هذه التصورات من الصعب معالجتها من خلال البرامج الحكومية. غير أن تزايد رؤية المرأة في مجموعة من الأدوار والأعمال العامة قد يساعد تدريجيا على إحداث تغييرات في الاتجاهات.

٥/٥ - صورة المرأة في وسائط الإعلام[٩]

تتوقف الطريقة التي تصور بها المرأة في وسائط الإعلام إلى حد بعيد على من يقوم برسم الصورة؛ ذلك أن لدى مختلف الوسائط المطبوعة أو المذاعة منتجين مختلفين ذوي سياسات ووجهات نظر

---

(٧) انظر ، على سبيل المثال، الفرع المتعلق بالحياة الثقافية من الفصل الذي يتناول المادة ١٣ من الاتفاقية.

(٨) انظر الجدول ١٥ في الفصل المتعلق بالمادة ١٠ من الاتفاقية التي تتناول التعليم.

(٩) للحصول على معلومات عن المرأة في قوة العمل في وسائط الإعلام، انظر الفرع ٧/٧ في الفصل المتعلق بالمادة ٧ من الاتفاقية الذي يتناول المرأة في الحياة السياسية والعامة.

مختلفة بشأن تصوير المرأة. ولا يوجد لدى ناميبيا صناعة للأفلام السينمائية يعتد بها عدا الأفلام التي تصور الحياة البرية والشرائط التسجيلية عن التنمية التي تنتجها شركات خاصة لصناعة السينما أو هيئة الإذاعة الناميبية شبه الرسمية، ولا يوجد إنتاج محلي للدراما للتليفزيون والإذاعة. وقناة واحدة من القنوات التليفزيونية السبع المتوفرة تمثل هيئة تابعة لناميبيا، في حين أن القنوات الأخرى كلها هيئات تابعة لجنوب افريقيا. ولدى الإذاعة التابعة لهيئة الإذاعة الناميبية ست هيئات تذيع باللغات الأصلية الرئيسية. وعلى الرغم من أن تصوير المرأة بواسطة وسائط الإعلام الناميبية لم يدرس بعد بالتفصيل، فإنه يبدو أن الأدوار النمطية القديمة للجنسين هي السائدة.

وتبث الإذاعة الوطنية التابعة لهيئة الإذاعة الناميبية برنامجا يوميا يعرف باسم "عالم المرأة" الذي يركز بالدرجة الرئيسية على إعداد ألوان الطعام وشؤون منزلية أخرى. ولا تزال الإعلانات التليفزيونية، بصفة خاصة، تظهر في الأغلب الرجال وهم ينهضون بشركات الأعمال وتظهر النساء وهن ينهضن بالمنتجات المنزلية، وإن كانت الأدوار تتبدل أحيانا. وتصور الإعلانات عن "إصلح بنفسك" المعدات المنزلية والسيارات كلا من الرجل والمرأة، ولكن لا يزال الرجل يحتل مكانة مركزية عندما يأتي الحديث عن تقنيات وآلات أكثر تعقيدا، بينما المرأة التي تدفع بعربة التسوق هي موديل جميل حتما وتصور إما على أنها مديرة أعمال أو أنها لا تعمل شيئا على الإطلاق. وقدر كبير من الإعلانات تصور الوضع الأسري وفيه الأب يلهو مع الصغار بينما تقوم الأم بأعمال منزلية يومية. ولا يزال هذا النوع من التنميط الإعلامي يمثل ظاهرة عالمية ويتأثر في جانب منه بالأذواق والتصورات العامة. غير أنه يمكن لهيئة الإذاعة الناميبية أن تنظر في اعتماد قواعد للإعلان تأخذ في الاعتبار الصور المعروضة عن الجنسين.

والمرأة ممثلة تمثيلا جيدا بصفة عامة في الندوات وغيرها من برامج الشؤون الجارية، في تليفزيون هيئة الإذاعة الناميبية ما عدا تلك التي تركز على القضايا الاقتصادية التي تبدو المرأة غائبة عنها كلية. وتوجه الدعوة إلى كثير من النساء الناميبيات البارزات للانضمام إلى عروض الأحاديث والندوات بشأن الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية، ويساعد هؤلاء النساء كثيرا في ضمان إسماع صوت المرأة الناميبية. كذلك بذلت هيئة الإذاعة الناميبية جهدا لمعالجة قضايا الجنسين في سلسلة من البرامج التليفزيونية والإذاعية تناقش قضايا مثل النفقة والإجهاض والدعارة، فضلا عن إصلاح القوانين بغية تحقيق المساواة بين الجنسين.

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام المطبوعة تقدم تغطية متزايدة لقضايا المرأة منذ الاستقلال، فما زالت صورة المرأة التي تكاد ملابسها لا تغطي جسدها تمثل موضوعا اسبوعيا في إحدى الصحف الوطنية. غير أن القضايا الملحة مثل العنف ضد المرأة تحظى باهتمام بارز ومستمر في مجموعة متنوعة من الصحف.

والحكومة في سبيلها لإعداد مشروع تشريع جديد ينظم نشر المواد الخليعة وخاصة توفرها للأطفال. ولا توجد آليات قائمة لإدارة تشريعات جنوب افريقيا الموروثة عند الاستقلال، والأمر يحتاج بوضوح إلى إجراء لسد هذه الثغرة.

٦/٥ - مسابقة ملكة جمال العالم

كانت مسابقة ملكة جمال العالم التي أجريت في وندهوك في آيار/مايو ١٩٩٥ أكبر حدث تشهده ناميبيا في عام ١٩٩٥. وقد حظيت بتغطية إعلامية هائلة أسرت مشاعر الأمة وتلقت دعما من كل من القطاعين الخاص والعام. وكان إنفاق الحكومة على هذا الحدث كبيرا وبلغ نحو ٦ ملايين دولار ناميبي.

وكان الدافع الأولي وراء مشاركة الحكومة في أعمال هذه المسابقة هو الرغبة في زيادة مكانة ناميبيا الدولية. وقد أفادت بلدان أخرى استضافت "ملكة جمال العالم" عن حدوث زيادة كبيرة في السياحة نتيجة للدعاية الدولية. وفي حالة ناميبيا، تجمع الأمريكيون أمام السفارة الناميبية في نيويورك بعد إذاعة المسابقة للحصول على مزيد من المعلومات عن البلد.

ونظمت أحداث أخرى خلال هذه الفترة للنهوض بالمرأة، مثل إقامة معرض للفنون الوطنية نظمته مجموعة من النساء الناميبيات كبديل يجذب الضوء عن "ملكة الجمال". وكان الهدف من هذا "الاحتجاج الصامت" هو إظهار أن المرأة تسهم في تنمية المجتمع بغض النظر عن أوصافها الجسدية. غير أن هذا المعرض الفني لم يحقق النجاح المتوقع بسبب التغطية الإعلامية الهزيلة ونقص الأموال اللازمة لدفع تكاليف الدعاية، والافتقار إلى الاهتمام من جانب الجمهور وقلة الحضور. وجاء الفنانون من جميع أنحاء ناميبيا لعرض أعمالهم، ولكن ما من أحد أجريت معه مقابلة من جانب وسائط الإعلام، ولم يتحقق في النهاية سوى قدر قليل جدا من المبيعات.

وخلال الأسابيع السابقة لمسابقة ملكة جمال العالم بادرت وسائط الإذاعة الوطنية بإذاعة سلسلة من البرامج بشأن القضايا المتعلقة بتنمية المرأة، وذلك في محاولة أيضا لإظهار المرأة في صورة بديلة. غير أن التغطية الإذاعية للمسابقة كانت من القوة بحيث غطت على أي تغطية أخرى للأحداث المعاصرة لها ولقضايا المرأة الأخرى.

وقد أثارت ندوة حظيت بتغطية إعلامية واسعة عن مسابقات ملكات الجمال نظمتها منظمة محلية غير حكومية مناقشة وطنية خصبة عن الموضوع. وأعرب معظم المشاركين في الندوة عن معارضتهم لمسابقات ملكات الجمال استنادا إلى أنها تعزز الأنماط السلبية عن الجنس. وبعد نشر وسائط الإعلام لوقائع هذه الندوة انهالت المكالمات على برامج الأحاديث في الإذاعة الوطنية لعدة أيام يعرب فيها أصحابها عن تأييدهم أو معارضتهم للمسابقة. والمناقشات من هذا القبيل قد تساعد على تشجيع أفراد الجمهور على إبداء قدر أكبر من النظر في أثر أحداث مثل "ملكة جمال العالم" على الاتجاهات بشأن الرجل والمرأة.

"أبدى معظم الذين حضروا ندوة عقدت في المؤسسة الناميبية الألمانية مساء الأربعاء معارضة لمسابقات ملكات الجمال. وكان من الحاضرين لين ليرو من مؤسسة وسينغ، وبنيتي نيكانور من دار ناميبيا الجديدة للكتب، وماريا كابيري من إدارة شؤون المرأة، وأتول ماكلين والد ميشيل ماكلين ملكة جمال العالم لعام ١٩٩٢ [ناميبية] ...

"وتحدت نيكانور أن يبين أي شخص أن امرأة سوداء سبق أن فازت بلقب ملكة جمال العالم وقالت أنها مسابقات عنصرية تقوم بالدرجة الأولى على أساس المفاهيم الغربية للجمال. وانتقدت نيكانور أيضا بيورن فون فنكنشتاين عمدة وندهوك وتساءلت كيف يمكن اعتباره جادا عندما يطلق اسم ملكة الجمال على الجسور والطرق. وفي حين كانت البلدية تركز على مسابقة ملكة جمال العالم، فقد تباطأت في تعليم الناس بشأن قضايا حيوية مثل توفير المياه. وقالت إن البلدية التي لم يحدث بالكاد أن أطلقت إسم امرأة على أي شارع، ينبغي أن تسمي الشوارع بأسماء نساء من أمثال بوتيس أبولوس التي أسهمت في تحرير ناميبيا، وليس ملكة جمال العالم.

"وقالت نيكانور أن قادتنا قد خانونا، وأضافت إنه كان ينبغي للرئيس أن يفكر في عقد اجتماع مع النساء ليقف على أفكارهن بشأن أحداث مثل مسابقات ملكة جمال العالم. وتساءلت قائلة إنها إذا كانت حقا "مسابقة للجمال ذات هدف" وإذا كان هناك اعتبار للذكاء، لكانت النساء قد تقدمن باقتراحات للحصول على أموال للبر والإحسان بدلا من "الاستعراض عاريات من بلد لآخر". لقد فشلت الحكومة من جميع الجوانب في جذب الاستثمارات إلى هذا البلد فكانت محاولتها الأخيرة أن قررت "لنستخدم المرأة". وطالبت الحكومة بتقديم تقرير بعد هذا الحدث يبين ما تحقق من مكاسب من إجراء المسابقة في ناميبيا.

"وبالمثل عارض لين ليرو مسابقات ملكات الجمال وقال إنها تعزز الأدوار التقليدية للمرأة. وقال إنه حيث نشطت الملكات في أعمال المجتمعات المحلية فإن هذه المجالات لم تتضمن تحديا لأدوار الجنسين. ومن الممكن أن يكون إجراء مسابقة ملكة جمال العالم قد جلب أموالا قصيرة الأجل وحققت دعاية، ولكن ذلك كان بثمن ولم تعالج احتياجات حقيقية مثل الجفاف والفقر والبطالة، وظلت النساء محرومات. وفيما يتعلق بالفوائد بالنسبة للسياحة، قال ليرو أن ناميبيا تمكنت بالكاد من بناء فندق لاستضافة المتسابقات، ناهيك عن إمكان استيعابها لتدفق السياح. وقال إن ٦٠ في المائة من السياح في ناميبيا جاءوا من جنوب افريقيا ولم تكن المسابقة ضرورية ليركزوا اهتمامهم على ناميبيا. وتساءل عما إذا كان بأمكان أي شخص أن يتذكر بالفعل أين توجت ميشيل ماكلين ملكة لجمال العالم في عام ١٩٩٢.

"وطرحت ماريا كابير مزايا وعيوب مسابقات ملكات الجمال ولكنها اعترفت فيما بعد أنها تعارض هذه المسابقات في الواقع. وقالت إن شكل مسابقات ملكات الجمال قد تغير على مر السنين ولم تعد استغلالية كما كانت في الماضي. وأن الدستور يعطي الحق لكل فرد في الاختيار، ومن ثم

لا يمكن حظر الاشتراك في هذه المسابقات. وأضافت قائلة غير أن ميشيل ماكلين على سبيل المثال قد أظهرت ثقة بالنفس وساعدت المحرومين. واقترحت أن يعيد الناميبيون تشكيل إطار مسابقات الجمال حتى يكون أثرها إيجابيا بالجرجة الأولى ..."

تقرير في صحيفة الناميبيان عقب إجراء مسابقة ملكة جمال العالم في أيار/مايو ١٩٩٥.

المادة ٦

البغاء والاتجار بالمرأة

١/٦ - البغاء

يحكم البغاء في ناميبيا قانون مكافحة الممارسات المنافية للآداب[٨] قبل الاستقلال الذي يستند إلى قانون جنوب افريقيا للإخلال بالآداب، ١٩٥٧. ويحظر القانون الناميبي، مثل قانون جنوب افريقيا إدارة بيوت للدعارة والقوادة والإغواء من جانب البغايا، والتكسب من البغاء، واسترقاق المرأة لأغراض جنسية.

ويستند عدد من الجرائم المنصوص عليها في القانون إلى فكرة "الاتصال الجنسي غير المشروع"، الذي يعرَّف بأنه اتصال جنسي بين شخصين غير متزوجين أو ليسا شريكين في اتحاد عرفي بموجب القانون التقليدي. ويعاقب على جريمة إدارة بيت للدعارة بالسجن لمدة أقصاها ثلاث سنوات، أو بالسجن والغرامة بمبلغ أقصاه ٣ ٠٠٠ دولار ناميبي. ويعاقب على القوادة بالسجن لمدة أقصاها خمس سنوات دون خيار لدفع غرامة.

وفعل البغاء في حد ذاته مشمول ضمنا بالمادة ٧ من القانون وعنوانها "الحض على ارتكاب فعل مناف للآداب":

كل شخص

(أ) يحض أو يغري أو يستميل أي شخص آخر أو يتقدم باقتراح إليه لأغراض منافية للآداب في شارع أو مكان عام؛

(ب) يعرض نفسه قصدا وعلنا في ثياب أو بطريقة فاضحة أمام أي باب أو نافذة أو أمام الأنظار في أي شارع أو مكان عام أو في أي مكان يصل إليه الجمهور.

يكون مذنبا بارتكاب جريمة وعرضة للحكم عليه بغرامة لا تتجاوز ألفي راند أو السجن لمدة لا تتجاوز عامين أو بكلتا العقوبتين.

ويجرِّم القانون القوادة أيضا بالنص على أن التكسب من البغاء أو المساعدة في ارتكاب فعل مناف للآداب هو أمر غير قانوني عرضة لتوقيع غرامة لا تتجاوز ٣ ٠٠٠ دولار ناميبي أو السجن لمدة أقصاها

(١) القانون ٢١ لعام ١٩٨٠.

ثلاث سنوات. ويتضمن القانون أيضا مادة تمنع الاسترقاق الجنسي والاتجار بالدعارة بالنص على تجريم "الاحتجاز لأغراض الاتصال الجنسي غير المشروع":

١٣ (١) كل شخص

(أ) يأخذ أي أنثى إلى أي منزل أو يضعها أو يحتجزها على غير أرادتها حتى يمكن لأي ذكر، سواء كان ذكرا معينا أو غير معين، أن يقيم معها اتصالا جنسيا غير مشروع؛ أو

(ب) اقتياد أي أنثى إلى بيت للدعارة أو يحتجزها هناك على غير إرادتها، يكون مذنبا بارتكاب جريمة وعرضة للحكم عليه بالسجن لمدة لا تتجاوز سبع سنوات.

(٢) عندما يثبت في أي محاكمة بموجب المادة الفرعية (١) أن أنثى كانت في أي منزل أو في أي مكان حتى يمكن لأي ذكر، سواء كان ذكرا معينا أو غير معين، أن يقيم معها اتصالا جنسيا غير مشروع، أو كانت في بيت للدعارة، سوف يعتبر أنها اقتيدت إلى هذا المكان أو احتجزت فيه على غير إرادتها -

(أ) إذا كانت دون سن السادسة عشرة؛ أو

(ب) إذا كان عمرها ستة عشر عاما أو ما يزيد ولكن دون سن الحادية والعشرين، واقتيدت إلى هناك أو احتجزت هناك على غير إرادتها أو على غير إرادة والدها أو والدتها أو أي شخص يرعاها أو يتولى أمرها قانونا.

ومدة العقوبة هنا هي السجن حتى سبع سنوات. ولا يوجد خيار لدفع غرامة. وتنطبق هذه المادة على الإناث فقط، ولا يوفر القانون حماية مماثلة للذكور. ومن ثم، من المسلم به أن بعض النصوص القانونية لا تزال غير متسقة مع الاتفاقية ومع أحكام دستور ناميبيا بشأن المساواة بين الجنسين[٢].

ومن الواضح أن الإغراء العلني من جانب أي شخص من أي من الجنسين هو فعل غير قانوني بموجب قانون مكافحة الممارسات المنافية للآداب. غير أن مسألة ما إذا كان فعل المباشرة الجنسية مقابل

(٢) كما نوقش أعلاه في الفصل المتعلق بالمادة ٣ من الاتفاقية، توجد المشكلة ذاتها لدى فقرات من قانون مكافحة الممارسات المنافية للآداب تخص جرائم جنسية معينة لا علاقة لها بالبغاء.

مكافأة مادية يعد في ذاته جريمة يعاقب عليها جنائيا هو مسألة موضع نقاش ولم يترافع بشأنها بعد أمام المحاكم الناميبية(٣).

وتفيد المعلومات المستقاة من شرطة ناميبيا (نامبول) أنه جرت حالات توقيف قليلة لجرائم متصلة بالدعارة في عام ١٩٩٤؛ فقد ألقي القبض على أربع نساء بتهمة التحريض، وحدث عدد قليل جدا من حالات التوقيف، بشأن تهم أخرى تتعلق بالدعارة. غير أن سياسة شرطة ناميبيا غير واضحة بالنسبة للدعارة. ففي عام ١٩٩٤، دعا متحدث بارز باسم الشرطة إلى أحلال تنظيم الدعارة محل تجريمها، في حين تحدث آخر في الآونة الأخيرة عن خطط لتكثيف الإجراءات ضد البغايا.

ولا تتوفر دراسات رسمية عن الدعارة في ناميبيا، على الرغم من أنه من المعروف أنها تشكل ممارسة يباشرها الرجل والمرأة وكذلك الأطفال من الجنسين. وتتميز ناميبيا أيضا بعلاقات جنسية تقوم على أساس تقديم نقد أو هدايا من جانب "رفقاء" وإن كانت لا تشكل دعارة بالتحديد.

انتهى مسح أجري عام ١٩٩١ وشمل ١٠٠ امرأة يعانين من البطالة وتتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٣٠ سنة في كاتوتورا إلى النتيجة التالية:

"يقيم قرابة خمس المجموعة المشمولة بالمسح مع "رفيق". ويتلقى ٦٤ في المائة من المستجيبات اللاتي يقمن مع "رفقائهن" نقدا منهم و "الرفقاء" أكبر سنا وأكثر ثراء من شركائهم من الإناث. وعندما لا يقيم الإثنان تحت سقف واحد، تكون العلاقة غير منتظمة وقد تستمر لبضعة أشهر فقط. والرجال متزوجون عادة ولا يستمرون في إعالة النساء عندما يحملن إلا في عدد محدود من الحالات. وفي حين لا يشكل هذا الترتيب الاجتماعي دعارة بالمعنى الاصطلاحي ... فإنه يشير إلى الوضع الضعيف غير الملائم لكثير من الشابات في كاتاتورا".

م. لويس وج. فان روي، "دراسة عن آفاق تدريب الشابات المتعطلات في كاتاتورا"، نيسر، جامعة ناميبيا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الصفحتان ٥ و ٦.

(٣) انظر على سبيل المثال، J. Milton, "Prostitution: Current Debates" in S. Jagwanth, P.J. Schwikkasd & B. Grant (eds), Women and the Law, HSRC Publishers, Pretoria, 1994, p.135-ff. وعلى الرغم من أن قانون مكافحة الممارسات المنافية للآداب لا يجعل من تقديم الجنس مقابل المال جريمة إذا ما تم ذلك في السر، فإنها تعتبر من الناحية الجدلية جريمة بمقتضى مفهوم القانون العام عن "الاتصال الجنسي غير الشرعي".

ويقول بعض المعلقين أنه إذا كان من المرغوب حظر المظاهر العلنية للدعارة، فلا توجد حاجة إلى حظر المهنة في ذاتها. ومن المأمول أن تكون الغلبة للتأكيد على الحاجة إلى منع انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس بدلا من مبادئ المعاقبة، وخاصة في الإطار الناميبي حيث الأطفال والكبار يتجهون غالبا إلى الدعارة نتيجة لليأس المالي.

"إذا كنت فقيرا ولا تتلقى أي مساعدة وما من شخص يرغب في أن يحبك، فلابد أن تفعل شيئا لنفسك حتى تعيش في هذا العالم، ومن ثم فلا غبار على الدعارة لأنك تمارس عملا من أجل البقاء".

"ما من شيء غير لائق بالنسبة للدعارة. إنها العمل الذي أمارسه. وأقوم بإطعام أولادي من هذا المال. وإني أبحث عن عمل ولكني لا أحصل عليه. فماذا أفعل؟"

بغايا من الإناث سئلن في برنامج للأحاديث في تليفزيون هيئة الإذاعة الناميبية.، شباط/فبراير ١٩٩٤.

٢/٦ - التبني في بلد آخر

لدى ناميبيا ضمانات قوية لمنع استغلال حالات التبني في بلد آخر.

ويجوز في الوقت الحالي لشخص غير مواطن ناميبي ويقيم في ناميبيا أن يتبنى طفلا ناميبيا إذا كان فقط متزوجا من مواطن ناميبي يقيم في ناميبيا، إو إذا كان من أقرباء الطفل المتبنى، أو إذا كان مؤهلا لأن يصبح مواطنا بالتجنس وقدم طلبا للحصول على الجنسية(٤).

ومن شأن مشروع قانون رعاية الطفل وحمايته الذي تبحثه حاليا وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، التوسع في إمكانية التبني في بلد آخر إلى حد ما، تمشيا مع دور التبني في بلد آخر المنصوص عليه في المادة ٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل(٥). وسوف يصبح المقيمون الدائمون في ناميبيا والمواطنون الناميبيون المقيمون خارج ناميبيا مؤهلين للتقدم بطلب للتبني، وسوف يسمح بالتبني لأشخاص آخرين خارج ناميبيا بشرط أن يحصلوا على موافقة كتابية من كل من وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية ووزارة العدل، ولا تعطى الموافقة إلا من أجل المصالح الفضلى للطفل. ويقضي القانون القائم بأن يستمر العمل بالموافقة على جميع حالات التبني من جانب محاكم الأطفال التي يناط بها رعاية صالح الطفل. ويتعين استمرار هذه الضمانات لتأمين إلا يصبح التبني في بلد آخر سبيلا للاتجار بالفتيات الصغيرات.

(٤) قانون الطفل ٣٣ لعام ١٩٦٠.

(٥) تحدد المادة ٢١ (ب) من الاتفاقية التبني في بلد آخر بأنه "وسيلة بديلة لرعاية الطفل إذا تعذرت إقامة الطفل لدى أسرة حاضنة أو متبنية، أو إذا تعذرت العناية به بأي طريقة ملائمة في وطنه".

المادة ٧

المرأة في الحياة السياسية والعامة

١/٧ - المساواة في الحقوق في التصويت، وشغل الوظائف العامة، والمشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية

لا تعاني المرأة في ناميبيا من أي تعويق قانوني فيما يتعلق بالحق في التصويت أو شغل الوظائف العامة. ويكفل دستور ناميبيا لجميع المواطنين الذين بلغوا الثامنة عشرة من عمرهم الحق في التصويت، كما يكفل لجميع المواطنين الذين بلغوا الحادية والعشرين من عمرهم الحق في الانتخاب لمنصب عام - ماعدا منصب رئيس الجمهورية الذي يتاح للمواطنين الناميبيين فقط بحكم المولد أو النسب فوق سن الخامسة والثلاثين[١].

وبالإضافة إلى ذلك، لجميع المواطنين، رجالا ونساء، الحق الدستوري في "المشاركة في النشاط السلمي الرامي إلى التأثير على تشكيل الحكومة وسياساتها"، و "تكوين أحزاب سياسية والانضمام إليها"، و "ورهنا بمراعاة ما ينص عليه القانون من شروط لازمة في مجتمع ديمقراطي، المشاركة في تسيير الشؤون العامة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو بواسطة ممثلين مختارين اختيارا حرا"[٢].

ويكفل الدستور حماية أخرى لحق جميع الأشخاص في ناميبيا - وليس المواطنين فقط - المشاركة في الحياة السياسية والعامة، وذلك بالنص على حرية الكلام والتعبير، وحرية الفكر والضمير والعقيدة، وحرية ممارسة أي دين، وحرية الاجتماع التي تشمل حرية تكوين الجمعيات أو النقابات، بما في ذلك النقابات العمالية والأحزاب السياسية، وحرية التنقل، وحرية ممارسة أي مهنة أو القيام بأي وظيفة أو صناعة أو عمل من الأعمال التجارية[٣]. وكل أشكال الحماية هذه تنطبق بالتساوي على الرجل والمرأة في ناميبيا.

غير أن هناك معوقات بالنسبة لحق المرأة في المشاركة في الحياة العامة بأن تعمل كمديرة لشركة أو وصية. وبسبب مفهوم القانون العام عن "السلطة الزواجية"، تحتاج المرأة المتزوجة التي لم تستبعد

---

(١) دستور ناميبيا، المادة ١٧ (٢) والمادة ٢٨ (٣) . وهذه الحقوق "لا تلغى أو تعلق أو تمس إلا من جانب البرلمان فيما يتعلق بفئات محددة من الأشخاص بسبب المرض أو دواعي المصلحة العامة أو الأخلاق على نحو ما يكون لازما في مجتمع ديمقراطي"، المادة ١٧ (٣).

(٢) دستور ناميبيا، المادة ١٧ (١).

(٣) دستور ناميبيا، المادة ٢١.

زيجتها بالتحديد من سريان السلطة الزواجية بواسطة عقد قبل الزواج، إلى إذن كتابي من زوجها لأداء هذه الوظائف. وسوف تزال هذه المعوقات بموجب قانون للمساواة بين الشخصين المتزوجين معروض على البرلمان وقت كتابة هذا التقرير (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

٢/٧ - المرأة في البرلمان

نسبة المرأة في البرلمان صغيرة. ويتألف برلمان ناميبيا من مجلسين وتتألف الجمعية الوطنية، التي هي المجلس الوحيد الذي يمارس سلطة إصدار القوانين، من ٧٢ عضوا يختارون بواسطة نظام للقوائم الحزبية. وهذا معناه أن الناخبين يقترعون لصالح الحزب السياسي الذي يقع عليه اختيارهم وأن تشغل المقاعد على أساس التمثيل النسبي من قائمة المرشحين التي يعدها كل حزب. وللرئيس أيضا سلطة تعيين ستة أعضاء في الجمعية الوطنية لا يكون لهم حق التصويت على أساس درايتهم أو مركزهم أو مهارتهم أو خبرتهم.

والمجلس الثاني من مجلسي البرلمان هو المجلس الوطني وله سلطة التقدم باعتراضات على القوانين المقترحة أو التوصية بتشريعات تتعلق بأمور موضع اهتمام إقليمي. ويتم انتخاب عضوين بالمجلس الوطني بواسطة أعضاء المجالس الإقليمية في كل من أقاليم ناميبيا الثلاثة عشر. وينتخب أعضاء المجالس الإقليمية بدورهم انتخابا مباشرا بواسطة الناخبين في دوائر منفصلة في كل إقليم.

وتم انتخاب أعضاء أول جمعية وطنية في عام ١٩٨٩، وكانت هذه أول انتخابات حرة ونزيهة تعقد في ناميبيا، وتم إجراؤها تحت إشراف الأمم المتحدة. وعقدت الانتخابات الثانية لأعضاء الجمعية الوطنية في عام ١٩٩٤. وقد ولد المجلس الوطني في أعقاب الانتخابات الإقليمية في عام ١٩٩٢، التي لا يمكن إجراؤها إلا بعد رسم حدود كل إقليم ودائرة وبعد إصدار تشريع بإجرائها.

وقد أسفرت أول انتخابات للجمعية الوطنية عن هيئة لم تشكل فيها المرأة سوى خمسة فقط من الأعضاء المنتخبين في الجمعية الوطنية البالغ عددهم ٧٢ (٦,٩٤ في المائة). وأضيفت إلى هؤلاء النساء امرأة أخرى من بين الأعضاء الستة في الجمعية الوطنية الذين يعينهم الرئيس دون أن يكون لهم حق التصويت. وازدادت النسبة المئوية للمرأة بأكثر من الضعف عقب الانتخابات الثانية للجمعية الوطنية التي أصبح بعدها ١٠ من ٧٢ عضوا انتخبوا للجمعية الوطنية من النساء. (١٣,٩ في المائة)، مع إضافة امرأة أخرى من بين الأعضاء الستة الذين يعينهم الرئيس دون أن يكون لهم حق التصويت. ومنذ ذلك الوقت، شغلت امرأة أخرى مقعدا خاليا مما رفع النسبة الحالية للمرأة من بين الأعضاء الذين لهم حق التصويت في الجمعية الوطنية إلى ١٦,٧ في المائة.

ويأتي غياب عدد أكبر من النساء كنتيجة مباشرة لأعداد ومراكز المرأة في القوائم الحزبية لمختلف الأحزاب السياسية، التي تنبثق بدورها عن استمرار سيطرة الرجل على التشكيلات الحزبية. وعلى سبيل المثال، يهيمن الرجال على الكوادر القيادية الحزبية لكل من الحزبين السياسيين اللذين حصلا على أعلى عدد من المقاعد في الجمعية الوطنية في انتخابات ١٩٨٩ و ١٩٩٤ - وهما المنظمة الشعبية لافريقيا

الجنوبية الغربية وتحالف تيرنهال الديمقراطي. وتفيد معلومات وردت من ممثلي الحزبين في عام ١٩٩٣ أن المكتب السياسي لحزب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كان يضم امرأتين من بين أعضائه الواحد والعشرين (٩,٥ في المائة) وأن اللجنة المركزية للحزب كانت تضمن ١٠ نساء من بين أعضائها السبعين (١٤,٣ في المائة). وأن اللجنة التنفيذية لحزب تحالف تيرنهال الديمقراطي كانت تضم امرأتين من بين أعضائها الخمسة والخمسين (٣,٦٤ في المائة) وأن اللجنة المركزية للحزب كانت تضم ثماني نساء من بين أعضائها الستة والتسعين (٨,٣٣ في المائة)[٤].

وكان المجمع النسائي المتوفر لانتخابات المجلس الوطني صغيرا، وذلك نتيجة لقلة أعداد النساء اللاتي تقدمت الأحزاب السياسية المشاركة بترشيح أسمائهن للانتخابات. وقد قسم كل من أقاليم ناميبيا الثلاثة عشر إلى ٦ - ١٢ دائرة لأغراض الانتخابات. ويمكن للأحزاب السياسية أن تتقدم بأسماء المرشحين أو يمكن للمرشحين أن يتقدموا للانتخابات كمستقلين إذا أمكنهم إثبات أنهم يحظون بتأييد ١٠٠ ناخب مسجل على الأقل في الدائرة ذات الصلة.

ومن بين المرشحين الإقليميين البالغ عددهم ١٩٥ والذين تقدمت بأسمائهم الأحزاب السياسية، ١٢ (٦,١٥ في المائة) فقط من النساء، ولم ينتخب من الخمسة والتسعين شخصا لعضوية المجالس الإقليمية سوى ثلاثة من النساء (٣,١٦ في المائة). ولم تكن هناك سوى امرأة واحدة من بين ٢٦ عضوا في المجلس الوطني انتخبتهم المجالس الإقليمية (٣,٨٥ في المائة)[٥].

وقد يرجع السبب في عدم تقدم الأحزاب السياسية بمزيد من أسماء المرشحات، أو إدراج مزيد من أسماء النساء في القوائم الحزبية، في جانب منه، إلى دور المرأة في السياسة. وعلى سبيل المثال، قال نحو ربع المستجيبين في مسح أجري خارج صناديق الاقتراع وشمل ٥٠٠ ١ ناخب (٥٢ في المائة من الذكور و ٤٨ في المائة من النساء) بواسطة جامعة ناميبيا، أنهم يجدون من الصعوبة التصويت لصالح امرأة مرشحة. وكان السبب الرئيسي في هذا الرأي هو أن "المرأة لا تصلح". وأفادت نتائج المسح أن النساء يجدن من

(٤) D. Hubbard & K. Kavari, Affirmative Action for Women in Local Government in Namibia, Legal Assistance Centre, June 1993, p.19.

(٥) Ibid, p.17.

الصعب عليهن مثلما على الرجال أن يقترعن لصالح امرأة مرشحة، وكان من رأي نسبة مئوية متساوية تقريبا من الرجال والنساء أن "المرأة غير صالحة" للمناصب السياسية[٦].

٣/٧ - الإجراء الإيجابي في أول انتخابات للحكم المحلي في ناميبيا

توجد المرأة بأعداد أكبر بكثير في مجالس السلطة المحلية في ناميبيا وذلك يرجع في جانب كبير منه إلى إنفاذ النص المتعلق بالإجراء الإيجابي القانوني[٧]. ويقيم قانون ناميبيا للسلطات المحلية ثلاثة أنواع من السلطات المحلية - مجالس البلديات ومجالس المدن ومجالس القرى - التي تصنف على أساس قدرتها على تقديم الخدمات للمقيمين بها وقدرتهم على الاستقلال الذاتي[٨]. ويحكم كل من هذه الأنواع الثلاثة من السلطات المحلية مجلس منتخب انتخابا ديمقراطيا ويتألف من ٧ إلى ١٢ عضوا.

وأجريت أول انتخابات للسلطات المحلية في نفس الوقت الذي أجريت فيه انتخابات المجالس الإقليمية في أواخر عام ١٩٩٢. وقد انتخبت مجالس السلطة المحلية، على العكس من المجالس الإقليمية، على أساس القوائم الحزبية في إطار نظام التمثيل النسبي. ويتطلب قانون السلطات المحلية إدراج أسماء عدد معين من النساء في كل من هذه القوائم الحزبية، حسب حجم المجلس المعني. وكان لكل حزب سياسي، بالطبع، حرية إدراج عدد أكبر من النساء أكبر من العدد المعين في قائمة الحزب إذا رغب في ذلك.

ونص الحكم المتعلق بالإجراء الإيجابي هو كما يلي على وجه الدقة:

(٣) لأغراض إجراء أي انتخاب مستهدف بموجب الفقرة '١' من المادة الفرعية (١)، تتضمن قائمة كل حزب:

(أ) في حالة مجلس بلدي أو مجلس مدينة يتألف من ١٠ أعضاء أو أقل أو مجلس قرية، يكون اثنان على الأقل؛ أو

(ب) في حالة مجلس بلدي أو مجلس مدينة يتألف من ١٠ أعضاء أو أكثر، يكون ثلاثة على الأقل،

من أسماء المرشحين فيما يتعلق بهذه الانتخابات من الإناث[٩].

---

(٦) W. Pendleton et al, Exit Poll Survey Report for the 1992 Namibian Regional and Local Elections (working document), University of Namibia, February 1993, p.34.

(٧) معظم المعلومات الواردة في هذا الفرع مستقاة من Hubbard & Kavari (fn.4).

(٨) قانون السلطات المحلية رقم ٢٣ لعام ١٩٩٢، المادة ٢.

(٩) قانون السلطات المحلية، المادة ٦ (٣).

ومن مجموع ١٠٠٦ مرشحين أدرجت أسماؤهم في القوائم الحزبية في انتخابات الحكم المحلي لعام ١٩٩٢، كان ٣٨٢ (٣٧,٩٧ في المائة) من النساء. وهذا أكثر مما يتطلبه النص المتعلق بالإجراء الإيجابي، مما يبين أن الأحزاب السياسية اتجهت إلى تطبيق روح الإجراء الإيجابي بدرجة أكبر مما يتطلبه فقط نص القانون.

وعلى الرغم من أنه قد كان من المفروض أن الاشتراك السياسي للمرأة أكبر في المناطق الحضرية، فقد توزعت المرشحات النساء بالتساوي تقريبا على المجالس البلدية ومجالس المدن والقرى، مع ارتفاع إلى حد ما في نسبة المرشحات على مستوى القرية في بعض الأحزاب السياسية.

ولم يحدد النص المتعلق بالإجراء الإيجابي الموقع الذي يتعين أن يمنح للمرأة في القوائم الحزبية. وقد ترك أمر ذلك لتقدير كل من الأحزاب. وكان من الواضح أن المرأة التي احتلت، موقعا أدنى في القائمة أقل احتمالا بأن تفوز بمقاعد في المجلس بالفعل. وكان أعلى تركيز عام للمرشحات في الموقعين الأدنى في القوائم الحزبية، بينما شغل نحو ٨ في المائة فقط من جميع المرشحات الموقع الأول في قائمة حزبية. غير أنه لدى النظر بشكل أوسع في القوائم الحزبية، تبين أن توزيع المرأة كان متساويا تقريبا في معظم الأحزاب السياسية: ٣٥ في المائة من جميع المرشحات شغلن المواقع الثلاثة العليا في القوائم الحزبية، و ٢٨ في المائة الموقعين الرابع والخامس و ٣٨ في المائة الموقع السادس أو دونه في أدنى القائمة.

وأسفرت انتخابات السلطة المحلية عن فوز ١١٤ امرأة من مجموع ٣٦٢ عضوا بالمجالس المحلية شغلوا مقاعد على الصعيد الوطني، الأمر الذي يعني أن النساء يشكلن ٣١,٤٩ في المائة من عضوية المجالس المحلية.

ومن المحتمل أن النص المتعلق بالإجراء الإيجابي لم يكن هو العامل الوحيد الذي كان له تأثير على مشاركة المرأة بقدر أكبر في الانتخابات المحلية. فقد كشفت المقابلات التي أجريت بعد فترة قصيرة من إجراء الانتخابات عن تصور واسع الانتشار بأن المجالس الإقليمية هي هيئات سياسية لها خطورتها، في حين أن السلطات المحلية تضطلع بقضايا اجتماعية ومجتمعية أكثر من اضطلاعها بالشؤون السياسية. وربما كان لدى المرأة قدر أكبر من الثقة بشأن تأكيد ذواتهن على الصعيد المحلي.

إلا أنه من الواضح أن بعض القوائم الحزبية قد تم تعديلها لتشمل النساء بسبب النص المتعلق بالإجراء الإيجابي وحده. ومن ثم، عمل هذا النص القانوني بنجاح على زيادة مستوى مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

وقد انطبق نظام القوائم الحزبية والنص المتعلق بالإجراء الإيجابي على أول انتخابات للسلطات المحلية فقط. وسوف تقسم السلطات المحلية في المستقبل إلى أحياء، وسيقوم الناخبون في كل حي باختيار مرشح واحد ليمثلهم. وهذا معناه أن شكل الإجراء الانتخابي المطبق في انتخابات عام ١٩٩٢ لن يعود مناسبا في الانتخابات المحلية في المستقبل. ويبقى أن نعرف ما إذا كانت المرأة سوف تكون قادرة

أو غير قادرة على الحفاظ على درجة تمثيلها العالية بدون مساعدة الإجراء الإيجابي في انتخابات الحكم المحلي القادمة.

وهناك نص آخر يرمي إلى مساعدة المرأة على دخول الحكم المحلي. ذلك أن تعريف "الحزب السياسي" لأغراض الانتخابات المحلية يشمل أي منظمة أو جمعية سجلت على أنها حزب سياسي بتأييد من ٢٥٠ ناخبا مسجلا على الأقل. وهذا التعريف أوسع من التعريف لأغراض الانتخابات الإقليمية أو الوطنية حيث "الحزب السياسي" يقتصر على جماعات تشكلت وغرضها الأولي هو المشاركة في الانتخابات والنهوض بها[١٠].

ووفقا لوزير الحكم الإقليمي والمحلي والإسكان، فإن من بين أغراض هذا التعريف الواسع "للحزب السياسي" هو تمكين المنظمات النسائية من التقدم بأسماء مرشحاتها لعضوية مجالس السلطة المحلية[١١]. غير أنه جدير بالذكر أنه لا يسمح لأي جماعة بأن تسجل على أنها حزب سياسي إذا استبعدت أو قيّدت العضوية بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني أو الدين أو العقيدة أو المركز الاجتماعي والاقتصادي - وهذا معناه أن المنظمات المفتوحة العضوية للنساء فقط قد لا تتقدم بمرشحات[١٢].

وفي الانتخابات المحلية الأولى، تقدمت منظمتان فقط بخلاف الأحزاب السياسية بأسماء مرشحات، ولم تكن أي منهما جماعة تعرف بالتزامها بقضايا المرأة. غير أنه مازال من الممكن لحزب سياسي يتعاطف بدرجة وثيقة مع قضايا المرأة أن يتقدم بأسماء مرشحات في انتخابات الحكم المحلي القادمة.

---

(١٠) القانون الانتخابي، المواد ١ و ٣٩ و ٤٢.

(١١) صرح وزير الحكم الإقليمي والمحلي والإسكان في المناقشة البرلمانية بشأن مشروعي القانون المحلي والإقليمي قائلا:

"توجد جمعيات للمرأة تعتقد أنها ستغفل في هذه الانتخابات لعدم وجود ضمان بأن بعض الأحزاب سوف تشمل عددا من النساء. وعندما أردت أن أدرج شرط يعطي نسبة مئوية ما لكل مقعد للمرأة، تعرضت لهجوم بأن ذلك يشكل تمييزا. ومن ثم، لن يتوفر ضمان للمرأة بأنها سوف تكون مشمولة. وتريد المرأة أن تكون عضوا في المجالس المحلية من خلال [المنظمة الوطنية الناميبية للمرأة]. واعتقد أننا سوف نحل هذه المشكلة عندما نتناول مشروع القانون الانتخابي ونرى ماذا ينبغي عمله بهذا الشأن"

مضابط الجمعية الوطنية، ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢، ص ٢٢٩. أنظر أيضا مضابط الجمعية الوطنية، ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢، ص ١٠١.

(١٢) قانون الانتخاب، المادتان ٣٩ (١) (أ) '٣' و ٤٢ (١) (أ).

وفي الانتخابات المحلية الأولى، تقدمت منظمتان فقط بخلاف الأحزاب السياسية بأسماء مرشحات، ولم تكن أي منهما جماعة تعرف بالتزامها بقضايا المرأة. غير أنه مازال من الممكن لحزب سياسي يتعاطف بدرجة وثيقة مع قضايا المرأة أن يتقدم بأسماء مرشحات في انتخابات الحكم المحلي القادمة.

٤/٧ - المرأة في الخدمة العامة

بينما تحسنت مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار في الحكومة بدرجة أكبر من مستويات قبل الاستقلال، مازالت المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في المناصب العليا. وعلى سبيل المثال، كانت المرأة في عام ١٩٩٥ تشغل ثلاثة مناصب وزارية فقط من مجموع ٢١ منصبا وزاريا (أو ما يعادله)، في حين شغلت المرأة ثلاثة فقط من مجموع ١٧ منصبا لنائب الوزير.

ملحوظـــة: يشمل الجدول التالي موظفين مصنفين بمعرفة لجنة الخدمة العامة، ومسميات المناصب قد تختلف في بعض النواحي عن الألقاب الفعلية التي تطلق على بعض المسؤولين الحكوميين.

الجدول ١: المناصب العليا التي تشغلها المرأة والرجل في الحكومة

المنصب	المجموع	المرأة		الرجل		المجموع ٪	
		العـــدد	النسبـــة المئويـة	العـــدد	النسبـــة المئويـة	المرأة	الرجل
جميع المناصب العليا	٤٩٢	٧٣	١٠٠,٠	٤١٩	١٠٠,٠	١٤,٨	٨٥,٢
أعضاء الجمعية الوطنية	٧٦	١٢	١٦,٤	٦٤	١٥,٣	١٥,٨	٨٤,٢
أعضاء المجلس الوطني	٢٦	١	١,٤	٢٥	٦,٠	٣,٨	٩٦,٢
الوزراء	٢١	٣	٤,١	١٨	٤,٣	١٤,٣	٨٥,٧
نواب الوزراء	١٧	٣	٤,١	١٤	٣,٣		
الأمناء الدائمون	٢٥	٣	٤,١	٢٢	٥,٣	١٢,٠	٨٨,٠
نواب الأمناء الدائمون	٢٠	١	١,٤	١٩	٤,٥	٥,٠	٩٥,٠
وكلاء الوزارات	١٦	١	١,٤	١٥	٣,٠		
المديرون	٩٣	١٧	٢٣,٣	٧٦	١٨,١		
نواب المديرون	١٧٢	٣٠	٤١,٢	١٤٢	٣٣,٩		
السفراء	١٣	٢	٢,٧	١١	٢,٦	١٥,٤	٨٤,٦
حكام الأقاليم	١٣	٠	٠,٠	١٣	٣,١	٠,٠	١٠٠,٠

المصادر: المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ١١١، مكتب الرئيس؛ وزارة الخارجية؛ إدارة تنظيم الخدمة العامة، مكتب رئيس الوزراء - شؤون الموظفين، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ولدى تحليل توزيع موظفي الخدمة العامة حسب فئات المرتب، من الواضح أن النساء في أنحاء الخدمة العامة مازلن متجمعات في مناصب أقل نفوذا وتحقق دخلا أدنى.

الجدول ٢: توزيع موظفي الخدمة العامة حسب فئات المرتب والجنس

فئات المرتب (دولار ناميبي في السنة)	المجموع	المرأة		الرجل		المجموع ٪	
		العـــدد	النسبـة المئوية	العـــدد	النسبـة المئوية	امرأة	رجل
جميع الفئات	٢٦ ٤١٩	١٠ ٦٤٤	١٠٠,٠	١٥ ٧٧٥	١٠٠,٠	٤,٣	٥٩,٧
٤٥٥ ٧٣ فما فوق	٣٧٢	٧٠	٠,٧	٣٠٢	١,٩	١٨,٨	٨١,٢
(الإدارة)	٦٤٨	١٨٧	١,٨	٤٦١	٢,٩	٢٨,٩	٧١,١
٠٠٠ ٥٠ - ٤٥٤ ٧٣	١ ٩١٣	٨٣٤	٧,٨	١ ٠٧٩	٦,٨	٤٣,٦	٥٦,٤
٠٠٠ ٣٠ - ٩٩٩ ٤٩	١ ٩٠٤	١ ٢٥١	١١,٨	٦٥٣	٤,١	٦٥,٧	٣٤,٣
٠٠٠ ٢٠ - ٩٩٩ ٢٩	٧ ٤٩٣	٣ ٧٥٧	٣٥,٣	٣ ٧٣٦	٢٣,٧	٥٠,١	٤٩,٩
٠٠٠ ١٠ - ٩٩٩ ١٩	١٤ ٠٨٩	٤ ٥٤٥	٤٢,٧	٩ ٥٤٤	٦٠,٥	٣٢,٣	٦٧,٧
أقل من ٠٠٠ ١٠							

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا،آب/أغسطس ١٩٩٥،ص٣٢ (المصدر: لجنة الخدمة العامة).

ويأتي التمثيل الناقص للمرأة في جانب منه من تركة الاتجاهات الاستعمارية والتقليدية التي اجتمعت لحرمان المرأة من فرص التعليم والمستقبل الوظيفي المتاحة للرجل، فضلا عن تشكيل تصورات المجتمع بشأن دور المرأة. وترتبط أيضا المشاركة المنخفضة نسبيا للمرأة في المناصب الحكومية المؤثرة بوضعها المتدني نسبيا في تشكيلات الأحزاب السياسية.

وبينما تدرك لجنة الخدمة العامة الحاجة إلى معالجة التوازن العرقي والجنسي في الخدمة العامة، فلا توجد لديها سياسة رسمية بشأن اتخاذ إجراء إيجابي لصالح المرأة، ولا تتوفر حصص أو أهداف رسمية لعمالة المرأة[١٣]. وفضلا عن ذلك، تبين لإدارة شؤون المرأة أثناء عملية إعداد هذا التقرير أنه بينما تتوفر إحصاءات تفصيلية عن الجنسين بشأن مستويات المرتبات في الخدمة العامة، فلم يسبق لأي هيئة حكومية أن جمعت إحصاءات عن الأعداد النسبية للرجل والمرأة في مناصب إدارية معينة مثل وكيل الوزارة والمدير ونائب المدير. ولكن ما أن يتقرر تشريع الإجراء الإيجابي الذي اقترحته وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية، سوف تضطر الحكومة بوصفها صاحب عمل لتقديم تحليل دوري لقوة العمل وتحديد أهداف معينة للتوظيف والترقية بالنسبة للسود والنساء والمعوقين[١٤]. ومن شأن خطوات كهذه أن تساعد ناميبيا على تقييم تقدمها في النهوض بالمرأة في الخدمة العامة.

(١٣) معلومات مستقاة من لجنة الخدمة العامة، حزيران/يونيه ١٩٩٥.

(١٤) أنظر الصفحة ٨٢ أعلاه للحصول على عرض موجز لهذا التشريع المقترح.

وقليل من النساء اللاتي يشغلن مواقع عليا في الوقت الحاضر يستخدمن مواقعهن في إبراز قضايا المرأة، ولكن عدم وجود عدد أكبر من النساء ذوات النفوذ في مواقع اتخاذ القرار جعل من الصعب بدرجة أكبر إلقاء الضوء على الأمور المتعلقة بالجنسين.

وقد عالجت إدارة شؤون المرأة هذه المشكلة من خلال حلقات عمل للتوعية بالأمور المتعلقة بالجنسين التي أشرنا إليها من قبل، والتي حاولت توعية مقرري السياسات من الرجال والنساء في مختلف المستويات بأهمية الشؤون المتعلقة بالجنسين. وسوف يستكمل هذا المجهود خلال الفترة ٩٦ - ١٩٩٧ عن طريق سلسلة من حلقات العمل في مجال تدريب القيادات وبناء القدرة التي تعتزم إدارة شؤون المرأة تنظيمها بالنسبة للبرلمانيات والنساء في المراكز العليا في الحكومة والمنظمات غير الحكومية. والهدف من هذه المبادرة هو زيادة الثقة والقدرة لدى المرأة التي هي بالفعل في موقع من مواقع القيادة، ومن ثم تمكينها من النهوض بشواغل الجنسين بقدر أكبر من الفاعلية.

٥/٧ - المرأة في إنفاذ القانون وإقامة العدل

تشكل المرأة نحو ١٥ في المائة فقط من شرطة ناميبيا، وأقل من ٨ في المائة من ضباط الشرطة:

الجدول ٣: العاملون في شرطة ناميبيا حسب الرتبة والجنس (١٩٩٤)

الرتبة	المجموع	المرأة		الرجل		المجموع ٪	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	المرأة	الرجل
جميع الرتب	٢ ٣١٠	٣٤٤	١٤,٨٩	١ ٩٦٦	٨٥,١١	١٤,٩	٠,٩
الضباط	١٩٣	١٥	٤,٤	١٧٨	٩,١	٧,٨	٠,٩
ضباط الصف	٢ ١١٧	٣٢٩	٩٥,٦	١ ١٨٨	٩٠,٩	١٥,٥	٠,٨

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ٨٨ (المصدر: شرطة ناميبيا).

ملحوظة: تتراوح رتب الضباط من رتبة المفتش إلى رتبة المفتش العام.

والمستوى مماثل بالنسبة لمشاركة المرأة في إدارة السجون. غير أن هذه النسب قد تتأثر في جانب منها بواقع أن ٩٦ في المائة من نزلاء السجون في ناميبيا هم من الرجال[١٥].

(١٥) معلومات مستقاة من المكتب المركزي للإحصاء إدارة خدمات السجون، وزارة الداخلية)، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

الجدول ٤ - العاملون في إدارة السجون حسب الرتبة والجنس (١٩٩٤)

الرتبة	امرأة/عدد	رجل/عدد	امرأة ٪	رجل ٪
المجموع (ضباط ومدنيون)	٤٦	٣٥١	١١,٦	٨٨,٤
ضباط	١	٢	١٦,٧	٨٣,٣
ضباط صف (مجموع)	٣٤	٣٣٨	٩,١	٩٠,٩
موظفو دعم مدنيون	١١	٨	٥٧,٩	٤٢,١

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ٨٦ (المصدر: إدارة خدمات السجون، وزارة الداخلية).

وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن قوة الدفاع الناميبية تحتفظ بإحصاءات مفصلة حسب الجنسين عن أعداد قوة الدفاع.

ولا توجد قاضية واحدة في البلد، غير أن ٢٧ في المائة من الموظفين القضائيين في ناميبيا من النساء، وهو ما يمثل تحسنا كبيرا عما كان عليه تمثيل المرأة في هذا المنصب قبل الاستقلال. وللمرأة تمثيل جيد بين المدعين التابعين للدولة وتمثل قرابة ٤٧ في المائة من المجموع، وكذلك بين المحامين التابعين للدولة وتمثل نحو ٣١ في المائة من المجموع.

الجدول ٥ - الموظفون القانونيون في وزارة العدل حسب المنصب والجنس (١٩٩٤)

المنصب	المجموع	المرأة		الرجل		المجموع ٪	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	المرأة	الرجل
جميع الموظفين القانونيين	١٤١	٤٥	١٠٠	٩٦	١٠٠	٣٢,٠	٦٨,٠
القضاة	٧	٠	٠	٧	٧	٠,٠	١٠٠,٠
الموظفون القضائيون	٤٨	١٣	٢٩	٣٥	٣٦	٢٧,١	٧٢,٩
المدعون	٤٧	٢٢	٤٩	٢٥	٢٦	٤٦,٨	٥٣,٢
المحامون	١٣	٤	٩	٩	٩	٣٠,٨	٦٩,٢
موظفون آخرون	٢٦	٦	١٣	٢٠	٢١	٢٣,١	٧٦,٩

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ٨٥ (المصدر :وزارة العدل).

وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، لم تكن هناك امرأة واحدة في لجنة إصلاح وتطوير القوانين المؤلفة من تسعة أعضاء، وكانت هناك امرأة واحدة بين الأعضاء الستة في مجلس كلية الحقوق بجامعة ناميبيا[١٦].

ومما يعيق النهوض بالمرأة في المناصب القانونية والقضائية المؤثرة أنها ممثلة تمثيلا ناقصا في مهنة القانون في ناميبيا حيث تمثل نحو ١٥ في المائة فقط من المحامين والمدعين الممارسين.

الجدول ٦ - تكوين المؤسسات القانونية حسب الجنس

النوع	المجموع	المرأة		الرجل	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
جمعية المحامين	١٦	٢	١٢,٥	١٤	٨٧,٥
جمعية القانون	١٠٧	١٣	١٢,١	٩٤	٨٧,٩
لجنة إصلاح وتطوير القوانين	٩	٢	٢٢,٢	٧	٧٧,٨
كلية الحقوق (جامعة ناميبيا)	٦	١	١٦,٧	٥	٨٣,٣
مكتب أمين المظالم	٤	٠	٠,٠	٤	١٠٠,٠
مجلس التعليم القانوني	٦	١	١٦,٧	٥	٨٣,٣

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ٨٥ (المصادر : جمعية القانون، لجنة إصلاح وتطوير القوانين، كلية الحقوق بجامعة ناميبيا، مكتب أمين المظالم، مجلس التعليم القانوني).

٦/٧ - المرأة في السلطات التقليدية

تتأثر مواقف السلطات التقليدية من القضايا المتعلقة بالأسرة والنشاط الاقتصادي للمرأة بواقع أن المرأة لا وجود لها تقريبا في مناصب الزعامة التقليدية. ويوجد مجتمعان محليان على الأقل في ناميبيا حيث تشغل المرأة منصب الرئيس (مجتمع سامبيو ومجتمع بونديلسوارتز). وبالإضافة إلى ذلك، توجد قلة من "الرئيسات" في بعض المجتمعات المحلية في كافانغو وأوامبو[١٧]. غير أنه باستثناء هذه الحالات النادرة، يسيطر الرجل على السلطات التقليدية والمحاكم التقليدية.

---

(١٦) المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ٨٥.

(١٧) M.O. Hinz, Customary Law in Namibia: Development and Perspective, Centre for Applied Social Sciences (CASS), February 1995; H. Becker, "Gender aspects of traditional authorities and traditional courts in a democratic society: examples from northern Namibia" (mimeo), Windhoek, November 1995.

وبينما أعرب عدة زعماء تقليديين عن تأييدهم لزيادة مشاركة المرأة، فإن هذه الالتزامات لم تتحقق بعد من الناحية العملية في معظم المجتمعات المحلية. وهناك أيضا تقارير تفيد أن الزعماء التقليديين الذين يشغلون مواقع دنيا في سلّم المناصب التقليدية يبدون مقاومة لزيادة مشاركة المرأة. وقد اشتكت المرأة في بعض المناطق من أنه لا يسمح لها أن تتحدث أمام المحاكم التقليدية، على الرغم من عدم وجود أي قواعد مدونة فيما يبدو ضد مشاركة المرأة في المحاكم التقليدية في هذه المناطق، ويمثل العرف عائقا قويا في الأماكن التي تكون فيها المحاكم ميدانا خاصا بالرجل من الناحية التقليدية[١٨].

وقد حاولت إدارة شؤون المرأة تغيير الاتجاهات بشأن المرأة في مواقع الزعامات التقليدية من خلال سلسلة من حلقات العمل للتوعية بأمور الجنسين من أجل زعماء المجتمعات المحلية في مختلف المناطق في أنحاء البلاد. ووجدت الإدارة أن هناك عائقا واحدا لابد من القضاء عليه في كثير من المناطق هو إحجام المرأة عن التحدث أمام زعماء تقليديين من الرجال. وقد ساعدت حلقات العمل للتوعية بأمور الجنسين على كسر الجليد بأن هيأت منبرا حيث يمكن للمرأة أن تتشجع على الحديث وللرجل أن يتشجع على الإصغاء.

ويشمل قانون السلطات التقليدية الذي صدر حديثا نصا يتطلب من السلطات التقليدية أن "تعزز الإجراء الإيجابي فيما بين أعضاء ذلك المجتمع وفقا للمادة ٢٣ من الدستور، وخاصة عن طريق الارتقاء بالمرأة إلى مواقع الزعامة"[١٩]. وعلى الرغم من أن القانون لا يتضمن أية آلية محددة للرصد والإنفاذ، فإنه سيوفر حتما أساسا لتشجيع قدر أكبر من مشاركة النساء في مواقع الزعامة التقليدية.

وقد تم بالفعل تنفيذ الإجراء الإيجابي لصالح المرأة بطرق مبتكرة بواسطة مجتمع أوكوامبي المحلي في شمال ناميبيا. ففي آيار/مايو ١٩٩٣، تقرر في اجتماع للسلطات التقليدية في أوامبو أنه ينبغي أن يسمح للمرأة أن "تشترك بالكامل" في أعمال محاكم المجتمع المحلي. وقد تابعت السلطة التقليدية في أوكوامبي هذا القرار بأن أدرجته في القوانين العرفية للمجتمع المحلي، واتخذت خطوات لتنفيذه من الناحية العمليـــة.

---

(١٨) Information from H. Becker, "Gender aspects of traditional authorities and traditional authorities and traditional courts in a democratic society: examples from northern Namibia" (mimeo), Windhoek, November 1995; M.O. Hinz, Customary Law in Namibia: Development and Perspective, CASS, February 1995, p.133; M.O. Hinz, Customary Law in Namibia:Development and Perspective - Documentation, CASS, February 1995, pp. 199, 222; Namibia Development Trust, Improving the Legal and Socio-Economic Situation of Women in Namibia: Uukwambi; Ombalantu and Uukwamyama Integrated Report NDT, January 1994, pp.ES13 14; and discussion at a seminar on inheritance organised by the Law Reform & Development Commission, Ministry of Justice, Windhoek, February 1995.

(١٩) قانون السلطات المحلية ١٧ لعام ١٩٩٥، المادة ١٠ (ز).

ووجه مجلس كبار الرؤساء في أوكوامبي جميع الرؤساء في ذلك المجتمع المحلي لاختيار ممثلة في كل من الأحياء لتعمل نائبا للرئيس وتشجع الأعضاء الإناث في ذلك المجتمع على القيام بدور نشط في جلسات المحاكم التقليدية والاجتماعات الأخرى في المجتمع المحلي. وقد تجاهل بعض الرؤساء هذا التوجيه حتى تكرر في عام ١٩٩٤، ولكن في عام ١٩٩٥، شغلت الممثلات أماكنهن في كل من الأحياء. وبالإضافة إلى ذلك، قام رئيس المجلس التقليدي في أوكوامبي بتعيين نائبة تتولى أحيانا رئاسة اجتماعات المجلس أو جلسات المحكمة التقليدية.

ومبادرة أوكوامبي جديدة ومازالت تواجه بعض العقبات. وعلى سبيل المثال، أعربت بعض الممثلات عن حاجتهن لمزيد من التوجيه من جانب السلطات التقليدية لتمكينهن من أداء مهامهن بكفاءة، ويصادف بعض أعضاء المجتمع المحلي، وخاصة النساء الأكبر سنا - بعض المتاعب في التكيُّف مع فكرة أن تعمل النساء كزعيمات تقليديات. غير أن النهج الذي اتخذه مجتمع أوكوامبي أزاء الإجراء الإيجابي لابد وأن يساعد المرأة على اكتساب خبرة في مسؤوليات الزعامة، وأن يساعد أعضاء المجتمع المحلي على أن يعتادوا على قبول شغل المرأة لمواقع المسؤولية. وقد تصلح مبادرة أوكوامبي لأن تكون نموذجا مفيدا للمجتمعات المحلية الأخرى في المستقبل[٢٠].

٧/٧ - المرأة ووسائط الإعلام

تفيد إحصاءات نشرتها مؤخرا الأمم المتحدة أن ناميبيا تستخدم نسبة كبيرة من النساء في وسائط الإعلام. وتشكل المرأة في الوسائط المطبوعة ٤٦,٦ في المائة من مجموع العاملين، مع شغل المرأة لنسبة ٣٢ في المائة من وظائف الإدارة العليا - وهي أرقام تعد في الحالتين من أعلى الأرقام في العالم. وتمثل المرأة في الإذاعة والتليفزيون ٢٥ في المائة من مجموع العاملين، مع شغل المرأة لنسبة ١١ في المائة فقط من وظائف الإدارة العليا.

الجدول ٧ - المرأة في الإذاعة والصحافة (١٩٩٣)

	النسبة المئوية في جميع المناصب	إنتاج	إبداع	تقني	إدارة	إدارة عليا
الوسائط الإذاعية	٢٥	٢٨	١٧	٣	٦١	١١
الوسائط المطبوعة	٤٧	٣٤	٦	٢٨	٦٩	٣٢

المصدر: الأمم المتحدة، المرأة في العالم ١٩٩٥: اتجاهات وإحصاءات، الصفحتان ١٦٩ و ١٧٠ من النص الانكليزي.

(٢٠) يرد تقييم أولي لنهج مجتمع كوامبي إزاء الإجراء الإيجابي في A preliminary assessment of the Kwambi community's approach to affirmative action is contained in H. Becker, "Gender aspects of traditional authorities and traditional courts in a democratic society: examples from northern Namibia" (mimeo), Windhoek, November 1995, p. 11-ff.

ومن الأمور الأكثر صعوبة تحديد مستوى النفوذ من جانب المرأة. وبينما تشغل المرأة رئاسة تحرير صحيفة وطنية كبرى في البلد[٢١]، لا توجد في الإذاعة والتليفزيون أية امرأة ناميبية في المناصب العليا مثل الرؤساء التنفيذيين للإنتاج، ورؤساء الإدارات، ومراقبي البرامج[٢٢].

ويوجد حاليا لدى هيئة الإذاعة الناميبية، وهي هيئة شبه رسمية تمولها الحكومة، أربع سيدات من بين أعضاء مجلس إدارتها الأحد عشر، وهي نسبة أقل مما كانت عليه في المجلس المعين بعد الاستقلال بفترة قصيرة حيث كانت هناك أربع سيدات من بين تسعة أعضاء في المجلس. ولا تشغل المرأة أي منصب من مناصب الإدارة العليا في هيئة الإذاعة الناميبية، ويوجد خمس نساء فقط من بين قرابة ٤٠ موظفا على مستوى الإدارة الوسطى[٢٣]. والتمثيل الناقص للمرأة في هذا المجال أمر يثير الانزعاج بصفة خاصة باعتبار الوضع شبه الرسمي لهيئة الإذاعة الناميبية ووضعها المسيطر في وسائط الإعلام الإذاعية.

غير أن على الرغم من عدم وجود المرأة في مواقع اتخاذ القرار، فقد أظهرت تغطية القضايا المتعلقة بالجنسين في كل من الوسائط المطبوعة والمذاعة تقدما ملحوظا منذ الاستقلال - وإن كان لايزال هناك مجال كبير للتحسين. وعلى سبيل المثال، حظيت مؤتمرات واجتماعات المرأة وقضايا مثل العنف ضد المرأة والنفقة بتغطية بارزة في كل من الوسائط المطبوعة والمذاعة.

وقد عملت إدارة شؤون المرأة مؤخرا من خلال لجنتها القطاعية المعنية بالمرأة في وسائط الإعلام على رعاية حلقة عمل نظمتها الجمعية الناميبية للإعلاميات وكان الهدف منها تزويد الإعلاميات بمعلومات واستراتيجيات يتقاسمنها. وقد نظرت حلقة العمل هذه التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في كل من المرأة العاملة في مختلف المواقع وصورة المرأة في وسائط الإعلام. كما تضمنت عروضا عن القضايا القانونية والاجتماعية التي تتصل بالمرأة بصفة خاصة، مثل قوانين الزواج وإساءة المعاملة في المنزل وتأثير مرض الايدز في ناميبيا. ووافق المشاركون في حلقة العمل، من جملة أمور، على إقامة آلية للرصد لجمع المزيد من المعلومات التفصيلية عن صورة المرأة في وسائط الإعلام.

---

(٢١) جوين ليستر هي رئيسة تحرير صحيفة الناميبيان اليومية.

(٢٢) صحيفة الناميبيان، ١٩ آيار/مايو ١٩٩٥.

(٢٣) معلومات مستقاة من مكتب العلاقات العامة بهيئة الإذاعة الناميبية، حزيران/يونيه ١٩٩٥.

"إن قضايا المرأة يتم تناولها عرضا دون تغطية مناسبة أو عندما تشملها التغطية تكون في أكثر الأشكال سلبية".

نيتومبو نديتوا نائبة وزير الخارجية
لدى افتتاح مؤتمر المرأة ووسائط الإعلام (نقلتها صحيفة الناميبيان، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥).

ومن الممكن أن تجد المرأة حيزا أوسع لسماع صوتها في المستقبل من خلال جهود المنظمات غير الحكومية. وعلى سبيل المثال، تعمد مجلة نسائية تعرف باسم "سيستر" وتنشرها جمعية نسائية صغيرة إلى تغطية قضايا تهم المرأة بلغة بسيطة ويبلغ حجم توزيعها على الصعيد الوطني نحو ٥٠٠ ١ نسخة. كذلك كان من شأن تشريعات ما بعد الاستقلال أن فتحت الباب أمام الجماعات الخاصة والمجتمعية لطلب الحصول على تراخيص لإنشاء محطات إذاعية للراديو والتليفزيون، وإن كان هذا السبيل لم يستخدم بعد من جانب المنظمات النسائية.

٨/٧ - المرأة في القطاع الخاص

تعاني المرأة تمثيلا ناقصا بشكل خطير في مواقع اتخاذ القرار في القطاع الخاص، ولا تشكل سوى نحو ١٧ في المائة من أصحاب الأعمال على الصعيد الوطني[٢٤]. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، انتخبت امرأة رئيسة لغرفة التجارة الوطنية الناميبية التي يسيطر عليها الرجل وأصبحت بذلك، على ما يذكر، أول امرأة في القارة الافريقية تترأس غرفة للأعمال التجارية[٢٥]. غير أنه بسبب السلطات الزواجية الممنوحة للرجل فقط، لا يتم تسجيل امرأة ناميبية واحدة على أنها تملك شركة كبيرة أو أن تكون صاحبة أسهم في مؤسسة تجارية كبيرة[٢٦]. ولا تتوفر حاليا معلومات تفصيلية تنطوي على مقارنة بين الرجل والمرأة في القطاع الخاص من حيث المركز والأجر، ولكن ذلك سوف يحدث في المستقبل ما أن يتم تنفيذ التشريع المتعلق بالإجراء الإيجابي (الوارد بيانه في المادة ٤ أعلاه).

(٢٤) تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١، جداول إحصائية، المجلد الثالث، ص ١١٨٧.

(٢٥) صحيفة الناميبيان، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

(٢٦) إدارة شؤون المرأة، التقرير الوطني لناميبيا المقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الصفحتان ٤٣ و ٤٤ .

وربما كان عدم تواجد المرأة في مواقع الإدارة وتنظيم الأعمال في القطاع الخاص متأثرا إلى حد ما بالمعوقات التي تصادفها كثير من النساء فيما يتعلق بالحق في التملك وإدارة الممتلكات (على نحو ما ترد مناقشته بصدد المادة ١٥ من الاتفاقية) . غير أن ذلك يأتي أيضا بسبب الأنماط والتصورات العميقة الجذور.

وقد اتخذت الحكومة عدة سبل لمعالجة هذه المشكلة. وأبعدها مدى هي الخطة الرامية إلى إصدار تشريع يتعلق بالإجراء الإيجابي والتي سبق شرحها. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تشجع المرأة على اكتساب خبرات إدارية بموجب مشروع قانون جديد للتعاونيات سوف يعرض في القريب العاجل على البرلمان. ويتطلب هذا المشروع من كل تعاونية تضم أكثر من خمسة أعضاء من النساء، أو تشكل النساء فيها أكثر من ثلث الأعضاء، أن تشرك امرأة واحدة على الأقل في لجانها الإدارية والإشرافية.

وقد ركزت إدارة شؤون المرأة على بناء القدرة. وفي الفترة منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٩٣، تولت الإدارة رعاية ١٣ حلقة عمل إقليمية بشأن التدريب في مجال المهارات المتعلقة بإدارة الأعمال، وشملت كل من الحلقات ٣٠ امرأة. وسوف تركز مجموعة متابعة من حلقات العمل التي من المقرر تنظيمها في الفترة ٩٥ - ١٩٩٦، على تعزيز قدرة المرأة التي سبق أن حققت بالفعل بداية ناجحة في إنشاء شركة خاصة بها. وقد عملت إدارة شؤون المرأة أيضا، من خلال لجنتها القطاعية للشؤون الاقتصادية للجنسين، على تسهيل تدشين جمعية نساء الأعمال الناميبيات التي سوف تشجع المرأة لا على مجرد أن تصبح قائمة بمشاريع أعمال صغيرة، وإنما لتنتقل أيضا إلى مشاريع أكبر.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت إدارة شؤون المرأة بالفعل أموالا إلى المرأة لمساعدتها في إنشاء مشاريع مدرة للدخل في مختلف المناطق. وسوف يستمر هذا النهج في المستقبل على نحو أكثر تركيزا. وتعتزم الإدارة تقديم تمويل مستمر لعشرة مشاريع أعمال مختارة، على أن يتم رصد التقدم المحرز في هذه المشاريع من جانب جمعية نساء الأعمال الناميبيات الجديدة. وسوف يسترشد في توزيع الأموال بعمليات التقييم الإقليمية التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تحت رعاية إدارة شؤون المرأة، وتعتزم الإدارة الحصول على معونة من المنظمات غير الحكومية لتوفير التدريب للمرأة في أعمال تجارية مختارة.

وتستكمل هذه البرامج الحكومية بأنشطة تضطلع بها المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا القطاع. وعلى سبيل المثال، تقدم مؤسسة القطاع الخاص قروضا للمرأة لإنشاء مشاريع أعمال صغيرة، كما أن فرعا من الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن الحرة والتجارية يمارس نشاطه في ناميبيا لكثير من السنوات.

ولابد أن تساعد هذه المبادرات المرأة على أن تصبح أكثر نشاطا وتواجدا في القطاع الخاص. وسوف يتطلب وضع المرأة في هذا الميدان المزيد من التقييم في السنوات المقبلة من أجل قياس مدى النجاح الذي تحقق بموجب مختلف الخطوات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المتعلقة بتنظيم الأعمال.

٩/٧ - المرأة في النقابات العمالية

إن وضع المرأة في النقابات العمالية في ناميبيا على جانب من الأهمية في إعداد الخطط الحكومية، لأن النقابات العمالية هي ومنظمات رجال الأعمال تمثل الشريك الاجتماعي الذي يجري استشارته بانتظام في شؤون تتعلق بقانون العمل وسياسته. ولأن المرأة وقضايا المرأة ليست ممثلة بعد تمثيلا كافيا في التشكيلات النقابية، فقد كان من الضروري للحكومة أن تلتمس إسهامات من جانب المنظمات النسائية لضمان إيلاء اعتبار مناسب إلى القضايا المتعلقة بالجنسين.

وأفادت التقديرات في عام ١٩٩٢ أن المرأة كانت تمثل ٣٠ في المائة تقريبا من بين ٠٠٠ ٧٠ عضو في أكبر اتحاد نقابي في ناميبيا، وهو الاتحاد الوطني للعمال الناميبيين. ويذكر أن المرأة تلقى قدرا أكبر من الصعوبة بسبب قيود الوقت نتيجة لتدخل مسؤولياتها الأسرية في قدرتها على حضور الاجتماعات التي يعقدها الاتحاد. كذلك يسيطر العاملون من الرجال على الصناعات التي تشملها ثلاثة من الاتحادات المكونة للاتحاد الوطني للعمال الناميبيين - وهي اتحاد عمال المعادن الناميبيين واتحاد عمال المناجم لناميبيا واتحاد عمال النقل الناميبيين[٢٧].

وتشغل امرأة أعلى منصب في اثنين من الاتحادات السبعة المنضمة للاتحاد الوطني للعمال الناميبيين وهما اتحاد عمال المنازل في ناميبيا واتحاد عمال الأغذية في ناميبيا. ولا توجد سوى أربع نساء فقط بين قرابة ٣٠ عضوا في أعلى جهاز لاتخاذ القرار في الاتحاد الوطني للعمال الناميبيين المؤلف من ٣٠ عضوا - وهو اللجنة التنفيذية[٢٨]. والمرأة ممثلة أيضا تمثيلا ناقصا في المواقع التنفيذية في نقابات عمالية أخرى لا ترتبط بالاتحاد الوطني للعمال الناميبيين.

ولدى الاتحاد مكتب للمرأة على رأسه منسّقة متفرغة ومسؤولة عن النهوض بالأنشطة ذات التوجهات المتعلقة بالجنسين. والهدف من مكتب المرأة هو مساعدة الاتحادات العمالية على إنشاء تشكيلات خاصة بالمرأة وزيادة مشاركة المرأة في أنشطة الاتحادات ورصد وضع المرأة في الاتحادات.

---

(٢٧) منظمة العمل الدولية، استراتيجيات وسياسات العمالة والمرأة الناميبية لتعزيز المساواة في الفرص والمعاملة بين الرجل والمرأة في ميدان العمالة في ناميبيا، منظمة العمل الدولية ، ١٩٩٢.

(٢٨) معلومات مستقاة من مكتب الاتحاد الوطني للعمال الناميبيين، وندهوك، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

كذلك تشترك ناميبيا مع نساء أخريات في المنطقة في "المحفل السنوي للنساء النقابيات في الجنوب الإفريقي" الذي يهيئ منبرا لمناقشة الاستراتيجيات المتعلقة بالجنسين على الصعيد الدولي. وتعقد حلقات عمل سنويا للتحضير للمحفل الذي يستكشف وسائل مساعدة المرأة على التكيُّف مع الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة.

وبينما لم تكن النقابات العمالية في ناميبيا غافلة عن القضايا المتعلقة بالعاملات، فإن هذه القضايا لم تحظ بأولوية عالية باستمرار. وهذا مجال آخر من مجالات الحياة قد يحتاج إلى إجراء إيجابي لصالح المرأة[٢٩].

وتقدم أنشطة الاتحاد الوطني للمعلمين الناميبيين نموذجا مفيدا لتمكين المرأة من خلال النقابات العمالية. ذلك أن الاتحاد يعقد بانتظام حلقات عمل وطنية وإقليمية وفرعية لتمكين أعضائه من النساء من خلال تبادل المعلومات عن القضايا القانونية والاجتماعية ومن خلال تطبيقات بناء القدرة وبناء الثقة. وتعمل هذه الاجتماعات أيضا كمحافل تنظيمية للمرأة حيث تضع المرأة استراتيجيات لإدراج شؤون الجنسين في جدول أعمال الاتحاد وضمان انتخاب المرأة لشغل مناصب تنفيذية. كما أنشأ الاتحاد الوطني للمعلمين الناميبيين لجنة استشارية مستقلة للمرأة تقدم توصيات إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد بشأن القضايا المتعلقة بالمرأة في الاتحاد.

١٠/٧ - المرأة في الكنائس

تفيد التقديرات أن ٩٠ في المائة من سكان ناميبيا مسيحيون وأن نحو ٧٠ في المائة من السكان يذهبون إلى الكنائس بانتظام. وتشكل الكنيسة واحدة من أقوى المؤسسات نفوذا في المجتمع الناميبي، وخاصة في المناطق القروية.

وحتى وقت قريب كانت المرأة غائبة تماما عن المناصب القيادية في الكنيسة، ومازال وجودها محدودا إلى أقصى حد. وفي عام ١٩٩٤، كان هناك ما مجموعه ٢٠ امرأة في سلك الكنيسة في ناميبيا، ١٨ في الطوائف اللوثرية واثنتان في الكنيسة الإنجليكانية[٣٠].

والتمثيل الناقص للمرأة بين زعماء الكنائس في ناميبيا قد يمثل أحد الأسباب الذي من أجله تستمر المعتقدات المسيحية في أغلب الأحيان في اتخاذ شكل المذهب المسيحي المحافظ الذي يعمل ضد مصالح المرأة. وعلى سبيل المثال، يستشهد بتعاليم الإنجيل غالبا في كل من البيئات الشخصية والسياسية لتبرير

---

(٢٩) انظر بصفة عامة، منظمة العمل الدولية (الحاشية ٢٧).

(٣٠) المرجع نفسه ، ص ٤٤.

تبعية المرأة، ولا سيما في إطار الأسرة. وتواصل التجمعات الكنسية إعلان معارضتها للإصلاحات السياسية التي تمس المرأة، مثل الإجهاض والبغاء وتحرير قوانين ناميبيا بشأن الإجهاض والتعليم في مجال مرض الإيدز وتنظيم الأسرة[٣١]. غير أن الكنيسة في ناميبيا لا تتحدث بلغة واحدة، وبعض زعماء الكنيسة يعلنون أيضا تأييدهم القوي لقضايا المرأة.

أدلت الدكتورة زيفانيا كاميتا نائبة رئيس الجمعية الوطنية وعالمة اللاهوت البارزة بالتعليقات التالية أثناء المناقشة البرلمانية حول القانون المقترح للمساواة بين المتزوجين الذي من شأنه أن يلغي الوضع القانوني للزوج بصفته "رب الأسرة المعيشية" :

حدثت اقتباسات في هذا المجلس مأخوذة من الكتاب المقدس ضد إلغاء السلطة الزواجية. والكتاب المقدس مجموعة من الأسفار كتبها أشخاص مختلفون في أوقات مختلفة وأوضاع مختلفة من الحياة. ولا يكفي قراءته، وإنما من المهم للغاية أيضا معرفة السياق الذي كتب فيه نص معين. ونجد قصتين عن الخلق في سفر التكوين. وعندما يقتبس الرجال من الكتاب المقدس يغفلون القصة الأولى للخلق لأسباب واضحة. وهذه القصة تعطي في الواقع السلطة الزواجية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل من المرأة والرجل:

"ثم قال الرب 'والآن سنصنع كائنات بشرية؛ وسوف يكونون مثلنا ويشبهوننا. وستكون لديهم القوة على الأسماك والطيور وجميع الحيوانات، الأليفة والبرية، الكبيرة والصغيرة'. ومن ثم فقد خلق الرب الكائنات البشرية وجعلهم يشبهونه. وخلقهم ذكورا وإناثا".

ورسالة بولس إلى الحواريين التي اقتبس منها أحد الأعضاء الموقرين لتأييد آرائه بشأن السلطات الزواجية، تعني في المقام الأول بخطة الرب للجمع بين جميع الخلق في وحدة مع المسيح بصفته الرئيس وهي أيضا نداء إلى شعب الرب ليعيش هذه الرؤية الإلهية للوحدة في البشرية. وفي هذا السياق دعا الرسول الزوجات والأزواج قائلا !" إخضِعوا أنفسكم الواحد للآخر بسبب توقيركم للمسيح".

وهناك أيضا قصة أخرى عن الخلق من التربة الناميبية من المحتمل أنها معروفة لدى بعض الأعضاء الموقرين في هذا المجال. ذلك أنه عندما كشف الرب عن الأشجار خرجت المرأة أولا.

(٣١) انظر على سبيل المثال، "شؤون روحية، رسالة عيد الميلاد من مجلس كنائس ناميبيا، صحيفة الناميبيان، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

وكانت أول من رأى شروق الشمس وأكلت الثمار من الشجرة المثمرة وشربت اللبن من البقرة. ودعت الرجل إلى الخروج من الأشجار، وجعلته يرى العالم الجميل المحيط بها، وقدمت إليه الفاكهة واللبن. وكانت تتولى القيادة في الواقع.

ولنبتهج جميعا داخل هذا المجلس وخارجه لأن هذا التشريع قد طرح للبحث أخيرا. وسوف يكون مثالا رائعا لناميبيا إذا اعتمدنا هذا المشروع بالاجماع.

وقد تعرفت إدارة شؤون المرأة على الاحتياجات والمشاكل الاجتماعية للمنخرطات في السلك الكنسي من خلال عدد من المشاورات الإقليمية عقب الاستقلال. وكان إحدى ثمار هذا المجهود هو إنشاء منظمة تعرف باسم المنظمة المسكونية لنساء ناميبيا، جمعت بين نساء من ٧٤ ملّة مختلفة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، نظمت إدارة شؤون المرأة مؤتمرا وطنيا اجتذب أكثر من ٢٠٠ مشارك من أنحاء ناميبيا. وقد استحق هذا المؤتمر التنويه به أيضا فيما يتعلق بالاتفاقية لأنه تم في إطاره التوقيع على الاتفاقية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ من جانب فخامة سام نجوما رئيس ناميبيا.

أصدرت المنظمة المسكونية لنساء ناميبيا القرارات التالية في مؤتمر ١٩٩٢ الذي عقد برعاية إدارة شؤون المرأة:

البطالة

١ - تحتاج المرأة إلى التعرف على مدونة قواعد العمل. وينبغي لوزارة العمل وتنمية الموارد البشرية أن تعقد حلقات دراسية في هذا الشأن.

٢ - ينبغي توفير التدريب للمرأة في مجال الإنتاج الزراعي ومهارات التسويق.

٣ - يتعين على النقابات العمالية أن تأخذ قضايا المرأة في المنازعات العمالية مأخذ الجد.

٤ - يجب على الكنيسة تمكين المرأة من الوصول إلى المراكز العليا لاتخاذ القرار.

الطلاق

١ - ينبغي أن يشرح موظفو عقد الزواج (الرعاة) الفرق بين الزواج في إطار الملكية المشتركة والزواج خارج إطار الملكية المشتركة، وإعطاء المرأة حق الاختيار.

إساءة معاملة الطفل

١ - ينبغي إنشاء لجان مجتمعية في جميع الأحياء لرصد إساءة معاملة الطفل.

إدارة شؤون المرأة

١ - ينبغي لإدارة شؤون المرأة أن تنشر الاتفاقية على الصعيد الوطني.

٢ - يتعين تشكيل لجان إقليمية تابعة للمنظمة المسكونية للنساء الناميبيات لتعزيز العلاقة بين الحكومة والكنائس.

٣ - يجب أن تعقد المنظمة المسكونية لنساء ناميبيا حلقات متابعة في المناطق لمعالجة المشاكل الاجتماعية في المجتمعات المحلية.

٤ - ينبغي للمنخرطات في السلك الكنسي أن ينظمن اجتماعات في المجتمعات المحلية لمعالجة الجرائم ومحاربة إدمان الكحول.

العنف ضد المرأة

١ - ينبغي عقد قضايا الاغتصاب في جلسات سرية وعدم نشر أسماء الضحايا في الصحف.

٢ - ينبغي تشديد العقوبة بشأن الاغتصاب.

٣ - يتعين توفير المأوى لمن ينتهك من النساء والأطفال.

٤ - يجب أن تتعلم المرأة الدفاع عن النفس.

إدارة شؤون المرأة، تقرير عن مؤتمر المنظمة المسكونية لنساء ناميبيا، ٢٤ - ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وندهوك.

١١/٧ - المرأة في المنظمات غير الحكومية والجماعات المجتمعية

تدرك كثير من المنظمات غير الحكومية في ناميبيا أهمية تشجيع المرأة على المشاركة في التشكيلات الإدارية والقيادية، وقد اعتمد بعض منها أحكام تتعلق بالإجراء الإيجابي لضمان وجود المرأة في مجالس إدارتها.

غير أنه على الرغم من هذه الجهود، مازالت أعمال المنظمات غير الحكومية يهيمن عليها الرجال. وتردد أن شروط السفر المفروضة على الموظفين الميدانيين، فضلا عن الشرط الشائع مواجهته بوجوب أن يكون لدى موظفي المنظمات غير الحكومية رخصة قيادة للسيارات، قد تكون من بين العوامل التي تعمل على استبعاد المرأة من المشاركة، وكذلك الحال بالنسبة للتأكيد على المؤهلات العلمية الرسمية بدلا من المؤهلات المكتسبة بموجب الخبرة ذات الصلة[٣٢].

ومن ناحية أخرى، يوجد عدد من المنظمات الوطنية التي تشكلت حول قضايا المرأة، مثل الأجنحة السياسية لمختلف أحزاب ناميبيا ومنها المنظمة الوطنية لنساء ناميبيا. جمعية الشابات المسيحيات. وهناك جماعات نسائية أخرى أصغر حجما تنشط في التركيز على قضايا معينة، مثل جمعية تضامن المرأة التي تعالج مشكلة العنف ضد المرأة، وجمعية الشقيقات الناميبيات التي تنشر مجلة مخصصة لعرض قضايا المرأة بشكل أوسع.

كذلك هناك منظمات أخرى للمرأة تركز على أنشطة المجتمعات المحلية، مثل رابطة النساء الناميبيات التي تمارس أعمالها في وندهوك والأجزاء الجنوبية من ناميبيا حول الأنشطة المدرة للدخل ومدارس ما قبل المرحلة الابتدائية التي تديرها المجتمعات المحلية وجمعية النساء المهتمات بمحاربة العنف ضد المرأة،

(٣٢) إدارة شؤون المرأة (الحاشية ٢٦)، الصفحتان ٤٤ و ٤٥.

وهي منظمة تركز على القضايا المجتمعية ولديها جماعات محلية مستقلة نسبيا في ثمانية مواقع. وعلى العموم، يبدو أن هناك اتجاها يتزايد ببطء نحو تنظيم النساء على مستوى القواعد الشعبية حول قضايا مثل العنف ضد المرأة وإدمان الكحول والمخدرات.

ومن شأن النشاط المتزايد من جانب المنظمات النسائية الوطنية والجماعات المجتمعية الصغيرة التي تهيمن عليها المرأة، أن تساعد المرأة على اكتساب مهارات تنظيمية متزايدة وثقة بالنفس بشأن قدرتها على القيادة - وبذلك توفر نقطة انطلاق لمشاركة المرأة في محافل أوسع.

وجدير بالذكر أيضا أن مجموعة من المنظمات غير الحكومية حشدت قواها للتحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. وعلى حين أن هذه المجموعة قد صادفت بعض المصاعب في البداية للعمل سويا، فقد تلاشت هذه المشاكل تدريجيا مما أفضى إلى روح للتعاون أكثر نضجا. وتأمل لجنة المنظمات غير الحكومية التحضيرية لمؤتمر بيجين أن تعيد تشكيل نفسها بوصفها تحالفا للمرأة يمكن أن يساعد على تنفيذ منهاج العمل العالمي الذي انبثق عن مؤتمر بيجين.

وسوف يكون تنفيذ هذا المنهاج وكذلك تنفيذ الاتفاقية، بمثابة مهمة للاضطلاع بأنشطة مشتركة ومبادرات متكاملة من جانب الحكومة والمنظمات غير الحكومية يجري التنسيق بينها من خلال آلية اللجان القطاعية المعنية بشؤون الجنسين التي أنشأتها إدارة شؤون المرأة على نحو ما ورد بيانه في الجزء الأول.

المادة ٨

التمثيل الدولي

١/٨ - التمثيل في البعثات الخارجية

للمرأة حق قانوني متساو مع الرجل للوصول إلى المناصب الدبلوماسية والدولية، ولكن هذه المساواة ليست قائمة من حيث الواقع. وتوجد حاليا ١٧ بعثة خارجية تتولى المرأة رئاسة اثنتين منها فقط. وهذا معناه أن نسبة ١١,٧٦ في المائة فقط من مجموع رؤساء البعثات الخارجية من النساء. غير أن المرأة، كما يتبين من الجدول التالي، ممثلة تمثيلا أفضل في مناصب أخرى في البعثات الخارجية.

الجدول ١ : التمثيل في الخدمة الدبلوماسية حسب الجنس

البعثات الخارجية	المرأة	الرجل	النسبة المئوية للمرأة
رؤساء البعثة	٢	١٥	١١,٧٦
وزير مستشار/ وكيل وزارة	٢	٥	٢٨,٥٧
مستشار/مدير	٢	٥	٢٨,٥٧
أمين أول/موظفو الخدمة الخارجية	٧	٢٠	٢٥,٩٢
أمين ثان/مساعدون إداريون	١١	٦	٦٤,٧٠
أمين ثالث	١٤	٠	١٠٠,٠
المجموع	٣٨	٥١	٤٢,٧٠

وزارة الخارجية (٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

ولا تتوفر بصفة عامة إمكانية جمع الزوجين في مناصب مشتركة في الخدمة الدبلوماسية، ولكن حيثما يكون الزوجان قد سبق تعيينهما في وزارة الخارجية فإنهما يلحقان معا في بعثة واحدة.

ومنذ الاستقلال توفرت لدى الوزارة فرصة للتوصية بشخص واحد فقط لإدراجه في منظومة الأمم المتحدة، وهذا الشخص امرأة. وتم في حزيران/يونيه ١٩٩٥ إعداد قائمة بالنساء المؤهلات تأهيلا مناسبا للترشيح لمناصب ملائمة في منظومة الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن الوزارة لم تأخذ ببرنامج خاص حسب الجنس، فإن الوعي يتزايد بأهمية تعزيز النهوض بالمرأة[١]. ويجري تنظيم تدريبات مكثفة على تولي القيادة من جانب اللجنة القطاعية المعنية بالمرأة واتخاذ القرار من شأنها زيادة مجموع النساء المؤهلات لتولي مناصب دولية.

---

(١) راجع أيضا الفصلين المتعلقين بالمادتين ٤ و ٧ من الاتفاقية واللذين يتناولان على التوالي الإجراء الإيجابي والمرأة في الحياة السياسية والعامة.

٢/٨ - الوفود الدولية

لا توجد تدابير خاصة لضمان المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتمثيل على صعيد دولي، ويتوقف عدد النساء المشاركات في الوفود إلى الاجتماعات والمؤتمرات الدولية في أغلب الأحيان على ما إذا كانت لديهن الخبرة اللازمة في ميادين هذه التجمعات. ولم تستطع إدارة شؤون المرأة الحصول على تكوين الوفود الدولية حسب الجنس التي تختارها مختلف الوزارات لتمثيل ناميبيا في محافل مثل مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية أو الاجتماعات المنتظمة لهيئات الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية أو اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية. وهذا يشير إلى الحاجة إلى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام الواعي إلى التوازن بين الجنسين في مثل هذه الوفود.

المادة ٩

الجنسية

١/٩ - اكتساب الجنسية الناميبية وفقدانها

تتميز قواعد ناميبيا بشأن الجنسية بأنها حيادية تماما فيما يتعلق بالجنس. والجنسية مشمولة بالدستور الذي ينص على ست طرق للمواطنة:

* المواطنون بحكم المولد: من ولد في ناميبيا لأب ناميبي أو أم ناميبية، أو لأب أو أم يقيم إقامة اعتيادية في ناميبيا وقت ولادة الطفل هو مواطن ناميبي بحكم المولد.

* المواطنون بحكم النسب: من ليس أهلا لاكتساب الجنسية الناميبية بحكم المولد، ولكنه ولد لأم أو أب من المواطنين الناميبيين، يكون مواطنا بحكم النسب.

* المواطنون بحكم الزواج: يحق للمرأة أو الرجل أن يتقدم بطلب ليصبح مواطنا ناميبيا بحكم الزواج إذا كان يقيم بعد الزواج في ناميبيا بوصفه زوجا لمواطن ناميبي لفترة لا تقل عن سنتين. ويجوز لوزير الداخلية أن يعتبر الزواج العرفي زواجا لأغراض اكتساب الجنسية إذا اقتنع الوزير أن الزواج العرفي قائم بالفعل(١). وهذا الشرط ضروري لأنه لا يشترط في ناميبيا تسجيل الزواج العرفي. وهذا الطريق إلى اكتساب الجنسية ينطبق على كل من الزواج المدني والزواج العرفي.

* المواطنون بحكم التجنس: يحق للمقيم بصفة اعتيادية في ناميبيا لخمس سنوات متصلة على الأقل أن يقدم طلبا للحصول على الجنسية بالتجنس.

* المواطنون بحكم التسجيل: لا ينطبق هذا الشكل من أشكال اكتساب الجنسية إلا خلال السنة الأولى من تاريخ الاستقلال. ويحق لأي شخص أن يقدم طلبا للحصول على الجنسية بحكم التسجيل إذا كان مقيما في ناميبيا لفترة مستمرة لا تقل عن خمس سنوات قبل الاستقلال وذلك خلال سنة من تاريخ الاستقلال.

* المواطنون الفخريون: يجوز منح هذا الشكل من أشكال الجنسية إلى "أي شخص مناسب بحكم أي مهارة أو خبرة خاصة أو إلى التزام تجاه الأمة الناميبية أو خدمات قدمها لهذه الأمة قبل الاستقلال أو في أي وقت بعد الاستقلال"(٢).

---

(١) قانون الجنسية الناميبية ١٤ لعام ١٩٩٠، المادة ٣ (٣).

(٢) دستور ناميبيا، المادة ٤.

وتشمل القواعد الدستورية والقانونية بشأن الجنسية أحكاما خاصة لمد نطاق تطبيقها على من يولد قبل تاريخ الاستقلال، أو من كان مقيما في ناميبيا قبل تاريخ الاستقلال. وهناك أيضا أحكام ترمي إلى تحويل أي شخص إلى عديم الجنسية بموجب تطبيق قواعد ناميبيا - على الرغم من أنه من الممكن بموجب أحكام قانون الجنسية الناميبية أن يتحول مواطن ناميبي بحكم التسجيل أو التجنس إلى عديم الجنسية إذا اقتنع وزير الداخلية أن استمرار الشخص المعني في التمتع بالجنسية الناميبية لا يخدم الصالح العام[٣].

لا يجوز حرمان المواطن الناميبي بحكم المولد أو النسب من جنسيته مهما كانت الأسباب. غير أنه يجوز بالنسبة للشخص الذي اكتسب الجنسية بحكم التسجيل أو التجنس أن يفقدها إذا:

* اكتسب جنسية أي بلد آخر بعمل طوعي؛ أو

* خدم في القوات المسلحة لبلد آخر في حالة حرب مع ناميبيا، أو خدم في القوات المسلحة لبلد آخر دون إذن من الحكومة الناميبية؛ أو

* جعل مكان إقامته الدائمة في بلد آخر وتغيب بعد ذلك عن ناميبيا لفترة تزيد على السنتين، دون إذن خطي من حكومة ناميبيا، أو

* تصرف أثناء وجوده خارج ناميبيا على نحو "لا ينطوي على ولاء أو تعاطف تجاه ناميبيا"، أو على نحو من شأنه "الإضرار أو احتمال الإضرار بالأمن والنظام العام"؛ أو

* أقام تجارة على نحو غير شرعي مع عدو لناميبيا خلال الحرب؛ أو

* حكم عليه في بلد آخر بالسجن لفترة لا تقل عن ١٢ سنة دون أن يقترن الحكم بخيار لدفع غرامة.

كذلك من الممكن أن يحرم شخص اكتسب الجنسية بحكم التسجيل أو التجنس من هذه الجنسية إذا قدم بيانات مضللة أو كاذبة أو إذا كان الشخص المعني مهاجرا محظورا قبل أن يتقدم بطلب للحصول على الجنسية.

ومن الممكن أيضا التخلي عن الجنسية الناميبية بالتوقيع طوعا على إعلان رسمي بهذا المعنى.

---

(٣) قانون الجنسية الناميبية ١٤ لعام ١٩٩٠، المادة ٩ (٤).

وثمة نص في قانون الجنسية الناميبية قد يكون له صلة خاصة بالمرأة في بعض الظروف ويقضي بأن اكتساب جنسية بلد آخر بموجب الزواج لا يكون سببا لفقدان الجنسية الناميبية إذا تم التخلي عن جنسية البلد الآخر في غضون سنة من الزواج(٤).

وعلى الرغم من أن تطبيق قوانين الجنسية هذه لا يتم بشكل ميسر على الدوام، فإن إدارة شؤون المرأة لا علم لديها بأي شكاوى تنطوي على نمط من أنماط التمييز ضد المرأة.

٢/٩ - الأجانب غير الشرعيين في ناميبيا

نشأت مشكلتان في عام ١٩٩٥ فيما يتعلق بإدارة قوانين ناميبيا بشأن الأجانب غير الشرعيين. ذلك أن الدستور ينص صراحة على حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين. ويحق للأشخاص المعتقلين أو المحتجزين بوصفهم مهاجرين غير شرعيين التشاور سرا مع محامين يختارونهم هم أنفسهم (مع مراعاة القيود المفروضة وفقا للقانون أو تقتضيه الضرورة في مجتمع ديمقراطي لمصلحة الأمن القومي أو السلامة العامة). وينص الدستور أيضا على عدم جواز إبعاد أي مهاجر غير شرعي عن ناميبيا إلا إذا أذنت بذلك الإبعاد محكمة مخولة بموجب القانون بإصدار إذن الإبعاد(٥).

وثمة مجموعة من القضايا المنظورة أمام المحاكم ألقت الضوء على مشكلتين فيما يتعلق بالأجانب غير الشرعيين: (١) تم احتجاز بعض الأجانب غير الشرعيين لفترات زمنية طويلة دون عرضهم على إحدى المحاكم؛ و (٢) استمر احتجاز بعض الأجانب غير الشرعيين بعد صدور الأمر بالإبعاد بسبب مسألة من يقدم الأموال اللازمة للإبعاد. وجميع الأشخاص الذين اكتشف احتجازهم في هذه الظروف كانوا من الرجال، على الرغم من أن امرأة واحدة لم تكن محتجزة قد صادفت مشكلة تتعلق بالتوقيت المناسب للإبعاد.

وقد عملت الحكومة على ضمان الإفراج السريع عن المهاجرين غير الشرعيين المعنيين في القضايا المنظورة أمام المحاكم بشأن هذا الموضوع وسوف تبحث اتخاذ تدابير لإدارة القوانين المتعلقة بالمهاجرين على نحو أفضل في المستقبل.

٣/٩ - اللاجئون في ناميبيا

ينبغي للأشخاص الذين يودون التقدم بطلب للحصول على مركز اللاجئ أن يسجلوا أسماءهم لدى كل من وزارة الداخلية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتجتمع لجنة فرعية وزارية مشتركة بشأن مركز اللاجئ كل ثلاثة أشهر تقريبا لإجراء مقابلات واتخاذ قرارات بشأن الطلبات المقدمة والاستماع إلى

---

(٤) قانون الجنسية الناميبية ١٤ لعام ١٩٩٠، المادة ٧٧ (١) (ب).

(٥) دستور ناميبيا، المادة ١١ (٤) و (٥).

الالتماسات. وتشمل هذه اللجنة الفرعية ممثلا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعمل بصفة استشارية.

وفي الوقت الحاضر، يمنح الأنغوليون الذين تتألف منهم أغلبية طالبي اللجوء - مركز اللاجئ تلقائيا، ولم ترفض في السنوات الأخيرة سوى عدد قليل نسبيا من طالبي اللجوء من أية جنسية. وفي عام ١٩٩٣، قبلت طلبات ٨٦٣ شخصا من مجموع ٨٧٣ للإقامة في ناميبيا، وقبلت طلبات ٥٣٢ من مجموع ٥٨٧ في عام ١٩٩٤. (ولا تتوفر حاليا إحصاءات تفصيلية حسب الجنسين.) ولدى الذين رفضت طلباتهم الفرصة لأن يستأنفوا.

ويتم استيعاب اللاجئين في مخيم أوزيري للاجئين، وهو يقع على بعد ٢٢٥ كيلومترا تقريبا إلى الشمال الشرقي من وندهوك. وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، بلغ عدد نزلاء هذا المخيم ٠٠٩ ١ (٥٥٧ من الذكور و ٤٥٢ من الإناث)، من بينهم ٤٥٠ طفلا دون سن الثامنة عشرة (٢٤٣ من الذكور و ٢٠٧ من الإناث).

وللاجئين أن يتنقلوا بحرية داخل المخيم وخارجه، وللذين وجدوا فرصة للعمل أو الدراسة في مكان آخر حرية الانتقال إليه. ويتم تدريجيا إحلال مساكن من الطوب قام اللاجئون ببنائها محل الخيام في المخيم. ويقدم مجلس الكنائس في ناميبيا الغذاء ولوازم المراحيض على أساس شهري، وتزود وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية عيادة توفر الرعاية الصحية وخدمات تنظيم الأسرة بالموظفين. وتفيد التقديرات أن الحالة الصحية وحالة الجرائم في مخيم اوزيري مماثلة للحالات الموجودة في المجتمعات الناميبية الأخرى.

ويشرف مجلس الكنائس في ناميبيا على تشغيل دار للحضانة كان لديها أربعة مدرسين و ٩٩ طفلا (٥٧ بنات و ٤٢ بنين) في شباط/فبراير ١٩٩٥، ومدرسة ابتدائية كان لديها ١٢ مدرسا و ٣٥٨ تلميذا (١٥٣ بنات و ٢٠٥ بنين) في شباط/فبراير ١٩٩٥. والتلاميذ الذين يتمون دراستهم الابتدائية يمكنهم الانتقال إلى المدارس الثانوية الناميبية.

وناميبيا طرف في اتفاقيات وبروتوكولات منظمة الوحدة الإفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن اللاجئين.

ومثلما هو الحال بالنسبة للجنسية والهجرة غير الشرعية، لم تلاحظ أي مشاكل تتعلق بالجنسين في مخيم اللاجئين أو عملية التماس حق اللجوء[٦].

---

(٦) تستند المعلومات إلى مقابلات مع مجلس الكنائس في ناميبيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المقيمين في اوزيري، شباط/فبراير ١٩٩٥.

المادة ١٠

التعليم

١/١٠ - الأحكام الدستورية

يتناول الدستور الناميبي التعليم في المادة ٢٠ التي تنص على ما يلي:

(١) لجميع الأشخاص الحق في التعليم.

(٢) التعليم الابتدائي إلزامي وتقوم الدولة بتوفير مرافق معقولة لإعمال هذا الحق بصورة فعّالة لكل مقيم داخل ناميبيا، وذلك بإنشاء وإدارة مدارس حكومية يقدم فيها التعليم الابتدائي مجانا.

(٣) لا يسمح بترك الطفل للدراسة حتى يكمل تعليمه الابتدائي أو يبلغ ست عشرة (١٦) سنة، أيهما أسبق، إلا بقدر ما يسمح له بذلك قانون برلماني على أساس اعتبارات صحية أو غيرها من الاعتبارات المتصلة بالمصلحة العامة.

(٤) لجميع الأشخاص الحق في أن يقوموا، على نفقتهم الخاصة، بإنشاء وإدارة مدارس خاصة أو كليات أو غيرها من مؤسسات التعليم الجامعي.

٢/١٠ - التعليم الأساسي

تنفق ناميبيا الآن ١٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي على التعليم. وعند النظر إلى الميزانية العامة (باستبعاد الإعانات المقدمة لدعم جامعة ناميبيا والمدارس الخاصة وبيوت الطلبة، والمنح الدراسية والمعونة المقدمة للطلبة في البلدان الأجنبية، والإعانات المقدمة للمنظمات الثقافية)، فإن متوسط الاعتمادات لعام ١٩٩٤ لكل تلميذ يبلغ ٧٧٢ ١ دولارا ناميبيا. غير أنه، كما يتبين من الجدول ١، فإن هذا المتوسط يخفي تفاوتات حادة بين المناطق التعليمية. وتعترف الحكومة بأن هذه الثغرات في الإنفاق تثير الانزعاج ويجري اتخاذ خطوات عاجلة لعلاج أوجه عدم المساواة هذه[١].

---

(١) وزارة التعليم والثقافة، التقرير السنوي (عن العام المنتهي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، المعروض على الجمعية الوطنية لجمهورية ناميبيا، ص ٧٠. وقد انقسمت وزارة التعليم والثقافة إلى وزارتين مستقلتين بعد الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وأصبحتا تعرفان باسم : وزارة التعليم الأساسي والثقافة ووزارة التعليم العالي والتدريب المهني والعلوم والتكنولوجيا. والمصدر الرئيسي لهذا الفصل هو التقرير السنوي لعام ١٩٩٤ للوزارة المدمجة السابقة.

الجدول ١ - الاعتمادات المخصصة لكل طالب حسب المنطقة التعليمية

المنطقة	١٩٩٥/٩٤ (دولار ناميبي)	١٩٩٤/٩٣ (دولار ناميبي)

كاتيما موليلو	١ ٣٤٨	١ ٤٨٠
روندو	١ ١٠٢	١ ١٣٨
أوندانغوا الشرقية	٨٠٨	٨٢٤
أوندانغوا الغربية	٩٢٥	
خورباس	٢ ٥٤٠	٢ ١٦٥
وندهوك	٢ ٤٢٠	٢ ٢٨٩
كيتما نشوب	٢ ٣٧٦	٢ ٣٤٥

وزارة التعليم والثقافة، التقرير السنوي (١٩٩٤)، ص ٥.

وقد ازداد عدد التلاميذ في المدارس الحكومية زيادة كبيرة منذ الاستقلال، واقترن ذلك بزيادة في عـــدد المدارس والمدرسين و على سبيل المثال، ازداد عدد الطلبة المقيدين ببرنامج التعليم النظامي من ٥٧٢ ٣٧٢ في عام ١٩٨٩ إلى ٦٣٩ ٤٥٠ في عام ١٩٩٣، وهي زيادة تبلغ ٢١ في المائة تقريبا (انظـــر الجدول ٢). ومن الواضح أن هذا النمو السريع مارس ضغطا على قدرة الحكومة على توفير خدمات تعليمية فعـّالة.

الجـــدول ٢ - عدد المتعلمين حسب الصف والسنة (١٩٨٩ إلى ١٩٩٣) مع النسبة المئوية للإناث

الصف	١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣	
	المجموع	النسبة المئوية للإناث	المجموع	النسبة المئوية للإناث	المجموع	النسبة المئوية للإناث	المجموع	النسبة المئوية للإناث	المجموع	النسبة المئوية للإناث
ما قبل المرحلة الابتدائية	٥ ٠٩٩	٥١,٠	٥ ٦٤٩	٥٢,٩	٥ ٧٨٠	٤٩,٧	٥ ٤٨٢	٤٩,٥	٤ ٩٠٠	٥٠,٥
الصف الأول	٦٩ ٠٠٩	٥٠,٠	٧٥ ٠٥٦	٤٩,٨	٨٨ ٦٩٣	٤٨,٦	٨٦ ٢٢٦	٤٨,٥	٨٠ ٤٤٢	٤٨,١
الصف الثاني	٤٩ ٩٣٩	٤٩,٠	٥٠ ١٥٧	٤٩,٤	٥٠ ٧٧٣	٤٨,٨	٦١ ٧٩٩	٤٩,٢	٦٣ ٩٣٣	٤٨,٩
الصف الثالث	٤٤ ٤٠٧	٥٩,٠	٤٤ ٠٤٠	٥٠,٢	٤٦ ٥٠٣	٤٩,٦	٤٩ ٤٤٤	٤٩,٥	٥٣ ٦٩٠	٥٠,٠
الصف الرابع	٤٤ ٥٨٠	٥٢,٠	٤٣ ٥٣٣	٥١,٩	٤٤ ٠٩١	٥٠,٨	٤٤ ٣٠٩	٥٠,٥	٤٧ ٤٨١	٥٠,٤
الصف الخامس	٣٧ ٨٨٢	٥٤,٠	٣٨ ٠٣٨	٥٤,٣	٣٩ ٦٠٨	٥٢,٦	٣٩ ٣٨٠	٥١,٦	٣٩ ٩٥٤	٥١,٨
الصف السادس	٣٥ ٧٥٨	٥٦,٠	٣٤ ٩٠٣	٥٦,٥	٣٦ ٣٨٣	٥٥,٣	٣٤ ٣٣٥	٥٣,٥	٣٣ ٧٢٥	٥٢,٦
الصف السابع	٢٥ ٨٣٢	٥٦,٨	٢٧ ٨٠١	٥٧,٤	٢٨ ٩٣٣	٥٥,٦	٣٢ ٩١٨	٥٥,١	٣٢ ٨٧٥	٥٣,٦
الصف الثامن	٢١ ٣٥٩	٥٧,٣	٢١ ٦٢١	٥٧,١	٢٤ ٣٧٣	٥٥,٨	٢٥ ٤٥٤	٥٥,٠	٢٨ ٣٤٥	٥٤,٨
الصف التاسع	١٦ ٨١٩	٥٧,٠	١٧ ٨٦٧	٥٨,١	٢٢ ١٢٩	٥٨,١	٢٣ ٥٦٧	٥٧,٦	٢١ ٨٢٠	٥٥,٣
الصف العاشر	١٢ ٨٠٣	٥٧,٥	١٤ ٥١٠	٥٦,٢	١٥ ٦٩٦	٥٦,٤	٢٢ ١١٣	٥٦,٣	٢٢ ٧١٧	٥٧,٢٥
الصف الحادي عشر	٤ ٥٠٢	٤٨,٣	٤ ٤٣٨	٤٨,٦	٦ ٤٢١	٤٩,٤	٧ ٢٧٩	٥٣,٤	١٢ ٤١٥	٥٣,٤
الصف الثاني عشر	٣ ٢٤٩	٥٠,٩	٣ ٣٠٥	٤٦,٩	٣ ٨٧٥	٤٧,٠	٥ ٤٠٦	٤٦,٩	٦ ٨٠٥	٥١,١
صنوف أخرى	١ ٣٣٤	٣٠,٦	١ ٥٢٧	٣٣,٢	١ ٧٢٢	٢٦,٨	١ ٦١٣	٣١,٤	١ ٥٣٧	٣٢,٣
المجموع	٥٧٢ ٣٧٢	٥٢,٧	٤٤٥ ٣٨٢	٥٢,٦	٤٢٠ ٩٨٠	٥١,٥	٤٣٩ ٣٢٥	٥١,٣	٤٥٠ ٦٣٩	٥١,١

وزارة التعليم والثقافة، التقرير السنوي (١٩٩٤) ، ص ٥.

ومنذ الاستقلال، زادت الحكومة بدرجة كبيرة من قدرتها على جمع البيانات المفصلة حسب الجنسين وتحليلها، مما أتاح المقارنة بين وضع البنين والبنات فيما يتعلق بعدد المؤشرات الأساسية للتطور التعليمي.

ولا يظهر تقسيم ملحوظ حسب الجنسين في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي والتعليم الخاص[٢]، نظرا لأن الافتقار إلى مرافق تعليمية كافية في المرحلة ما قبل التعليم الابتدائي وفي التعليم الخاص يؤثر على كل من الإناث والذكور في هذا الشأن (انظر الجدول ٥).

وعلى الصعيد الوطني، لا يوجد تمايز ملحوظ حسب الجنس في الالتحاق بالمدارس. وإذا نظرنا إلى الصفوف الأول إلى الثاني عشر يظهر العدد الإجمالي للإناث الملتحقات بهذه الصفوف ارتفاعا طفيفا بين الصفوف الابتدائية والثانوية. وعلى سبيل المثال، كانت نسبة الالتحاق الإجمالي للإناث في عام ١٩٩٤، ٤٩ في المائة في الصفوف المرحلة الابتدائية الدنيا مقابل ٥٥,٦ في المائة في المدارس الثانوية العليا. غير أن هذه المجاميع على الصعيد الوطني تخفي تمايزات كبيرة بين المناطق.

---

(٢) يشير مصطلح "التعليم الخاص" إلى البرامج التعليمية للأطفال الذين يعانون من إعاقة بدنية أو غيرها. ومديرية برامج التعليم الخاص في وزارة التعليم الأساسي والثقافة هي المسؤولة عن هذه البرامج (انظر أدناه للمزيد من التفاصيل).

وكما يتبين من الجدول ٣، تراوحت نسبة الإناث المقيدات بالمدارس الإقليمية في المرحلة الابتدائية (باستثناء المدارس الخاصة) بين ٤٨,٧ في المائة و ٥١,١ في المائة. وفي المرحلة الثانوية، تشتد حدة التفاوتات على صعيد المناطق. وعلى سبيل المثال، تقل نسبة الإناث في منطقة روندو التعليمية بين تلاميذ المرحلة الثانوية عن ٤٠ في المائة. وفضلا عن ذلك، وكما يتبين من الجدول ٤، فإنه على الرغم من وجود أغلبية للإناث على الصعيد الوطني (٥٢,٨ في المائة) في مجموع المقيدين بالصف الثاني عشر، فإن جميع المناطق التعليمية في كاتيما موليلو وروندو ووندهوك وكيتمانشوب والمكتب الرئيسي (يشير هذا الأخير إلى مدارس التعليم الخاص) توجد بها جميعا إقلية من الإناث في هذه المرحلة (٣٩,٣ في المائة و ٢٧,٤ في المائة و ٤٨,٣ في المائة و ٤٧,٥ في المائة و ٢٦,١ في المائة على التوالي).

وعلى وجه العموم، يتم نقل البنات إلى صف أعلى بقدر أكبر من البنين كل عام (٦٢,٧ في المائة مقابل ٥٧,٧ في المائة)، ولكن معدل الانتقال أدنى بالنسبة للبنات في الصفوف العليا (انظر الجدول ٧). والفرق كبير في معدلات الانتقال في الصفوف العليا في كثير من المناطق التعليمية. وعلى سبيل المثال، يبلغ معدل الانتقال من الصف العاشر إلى الصف الحادي عشر في روندو ٨٣,٦ في المائة للبنين و ٦٥,٧ في المائة للبنات، وفي خوريكاس ٩٧,٧ في المائة للبنين و ٨٢,٢ في المائة للبنات بالنسبة للانتقال إلى الصف نفسه.

وتطرح الأرقام الإقليمية سؤالا يتعلق بالسبب الذي من أجله تختلف المعدلات بهذه الدرجة بين المناطق - إذا ما طرحنا عامل الجنس جانبا. وقد يرجع السبب في الفوارق الإقليمية إلى حد ما إلى التفاوتات بين المناطق في اعتماد الموارد. غير أنه تبين من دراسة أجريت مؤخرا أن الفوارق في معدلات النقل إلى صف أعلى لا تعكس بالضرورة الأداء الفعلي للطالب، ولكن قد تكون نتيجة لقدرة كل من المدرسين على حساب الدرجات وتقييم ما يعلمونه وتفسير توجيهات الوزارة وسياساتها[٣].

والأطفال الذين لا ينقلون إلى صف أعلى أمامهم خياران إما الإعادة أو التسرب. ومن ثم، ترتفع معدلات الإعادة - حسب التوقعات - في الصفوف التي تشهد أدنى معدلات للانتقال إلى صف أعلى، وهما الصفان الأول والعاشر. ومعدلات الإعادة بالنسبة للبنات أدنى منها بالنسبة للبنين في هذين الصفين.

وتبلغ نسبة مجموع البنات الباقيات للإعادة في الصف العاشر ٣٥,٧ في المائة مقابل ٢٣ في المائة للبنين. وينطبق هذا النمط في جميع المناطق التعليمية، وإن كان ملحوظا في بعض المناطق بدرجة أكبر منها في مناطق أخرى. وعلى سبيل المثال، يبلغ معدل الإعادة في منطقة كاتيما موليلو التعليمية ٣٧,٧ للبنين في حين يبلغ هذا المعدل ٥٠ في المائة للبنات. وفي منطقة روندو التعليمية، يبلغ معدل الإعادة في الصف العاشر ٧,٨ في المائة للبنين مقابل ١٢,٩ للبنات. وبالمثل، يبلغ معدل الإعادة في منطقة أوندانغوا الشرقية

---

(٣) قسم العلوم الاجتماعية (جامعة ناميبيا) ومركز المساعدة القانونية واليونيسيف، "الأطفال في ناميبيا: التوصل نحو حقوق كل من الأطفال، وندهوك، ١٩٩٥، ص ١٢٠.

في الصف العاشر ٢٨,٧ في المائة للبنين مقابل ٤١,٦ في المائة للبنات، وفي أوندانغوا الغربية ٣١,٣ في المائة للبنين مقابل ٤٥,١ في المائة للبنات (انظر الجدول ٨.) ومعدلات التسرب أعلى ما تكون في الصف العاشر.

ويلزم إجراء المزيد من البحث لتحديد أسباب انخفاض معدلات الانتقال إلى صف أعلى وارتفاع معدلات الإعادة للبنات عن البنين عندما تصلن إلى الصفوف العليا.

وتقدم الجداول من ٣ إلى ٨ الواردة في الصفحات التالية إحصاءات عن التغييرات في الأعداد الإجمالية للمتعلمين من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤، ومعدل الالتحاق حسب المنطقة التعليمية والصف والجنس بالنسبة للمستجدين والباقين للإعادة والمعاد قيدهم؛ ومعدلات الانتقال إلى صف أعلى والإعادة للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ حسب الصف والجنس.

الجدول ٣ - التغييرات في أعداد المتعلمين حسب المرحلة الدراسية والمنطقة التعليمية (١٩٩٠ إلى ١٩٩٤)

المنطقة	المرحلة	السنة										متوسط المعدل السنوي للنمو
		١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		
		المجموع	الإناث ٪	المجموع	الإناث ٪	المجموع	الإناث ٪	المجموع	الإناث ٪	المجموع	الإناث ٪	
كاتيما موليلو	ابتدائي	٢١ ٤٥٣	٤٨,٧	٢٢ ٣١٠	٤٨,٣	٢٢ ٧١٥	٤٨,٦	٢٢ ٥٢٥	٤٨,٧	٢٣ ٠٦٨	٤٨,٧	٪١,٨
	ثانوي	٦ ٦٤٤	٤٤,٦	٧ ٧٤٤	٤٥,٦	٨ ٩٧٨	٤٥,٦	٩ ٨٤٢	٤٥,٨	١٠ ٧٦٧	٤٧,٢	٪١٢,٨
	أخرى	٢٢٨	٥٣,١	١٧٢	٥١,٧	١١٥	٥١,٣	١٢٦	٥٥,٦	٦١	٥٩,٠	-٪٢٨,١
	المجموع	٢٨ ٣٢٥	٤٧,٧	٣٠ ٢٢٦	٤٧,٦	٣١ ٨٠٨	٤٧,٨	٣٢ ٤٩٣	٤٧,٨	٣٣ ٨٩٦	٤٨,٣	٪٤,٦
كيتما نشوب	ابتدائي	٢٣ ٦٣٧	٥٠,٢	٢٣ ١٠٣	٥٠,١	٢٣ ٨٠٠	٤٩,٨	٢٣ ٧٨٦	٤٩,٦	٢٤ ١٤٢	٤٩,٥	٪٠,٥
	ثانوي	٧ ١٠٠	٥٢,٢	٧ ٥٣٣	٥٠,٢	٧ ٤٨٨	٥١,٤	٧ ٤٩٣	٥١,٩	٨ ١٣١	٥١,٩	٪٣,٤
	أخرى	١ ١١٥	٤٩,١	١ ٢٥٨	٤٧,٩	١ ١٨٠	٤٨,١	٩٨٥	٤٦,٥	٩٩٧	٤٤,٩	-٪٢,٨
	المجموع	٣١ ٨٥٢	٥٠,٦	٣١ ٨٩٤	٥٠,١	٣٢ ٤٦٨	٥٠,١	٣٢ ٢٦٤	٥٠,٠	٣٣ ٢٧٠	٤٩,٩	٪١,١
خوريكاس	ابتدائي	٢٠ ٣٥٧	٥١,٠	٢٠ ٩٨٨	٥١,١	٢٠ ٩٦١	٥٠,٤	٢١ ١٣٢	٥٠,٠	٢٤ ٧١٨	٥٠,٣	٪٥,٠
	ثانوي	٤ ٩١١	٥١,٠	٥ ٣١٤	٥٢,٢	٥ ٧٩٦	٥٢,٦	٦ ٦٢٦	٥٢,٦	٩ ٣٧٢	٥٢,٢	٪١٧,٥
	أخرى	٥٤٣	٥٠,٣	٥٦٦	٤٨,١	٤٢٣	٤٥,٩	٤٣٨	٤٧,٧	٦٠٣	٤٥,٤	٪٢,٧
	المجموع	٢٥ ٨١١	٥١,٠	٢٦ ٨٦٨	٥١,٢	٢٧ ١٨٠	٥٠,٨	٢٨ ١٩٦	٥٠,٦	٣٤ ٦٩٣	٥٠,٧	٪٧,٧
أوندانغوا الشرقية	ابتدائي	٧٣ ٣٧٠	٥٥,٤	٨٧ ٨١٢	٥٢,٥	٩١ ٩٠٦	٥١,٩	٩٢ ٧١٥	٥١,٦	٩٦ ٩٩٩	٥١,١	٪٧,٢
	ثانوي	٨ ١٨٨	٦٤,٢	١١ ٩٠٦	٦٢,٨	١٤ ٩٨٥	٦١,٢	١٦ ٧٠٥	٦٠,٢	١٨ ٧١٨	٥٩,٧	٪٢٣,٠
	أخرى	١٦٠	٤٨,١	١٣٥	٤٩,٦	١١٥	٤٤,٣	١١١	٤٢,٣	١٦٩	٤٣,٢	٪١,٤
	المجموع	٨١ ٧١٨	٥٦,٢	٩٩ ٨٥٣	٥٢,٨	١٠٧ ٠٠٦	٥٣,٢	١٠٩ ٥٣١	٥٢,٩	١١٥ ٨٨٦	٥٢,٥	٪٩,١
أوندانغوا الغربية	ابتدائي	٩٧ ٧٢٠	٥٢,١	١٠٦ ٨٣٤	٥٠,٥	١٠٦ ١٧٨	٥٠,١	١٠٥ ٦٩٩	٤٩,٨	١٠٧ ٣٨٢	٤٩,٤	٪٢,٤
	ثانوي	١٧ ٢١٨	٦٦,٥	٢٠ ٨٨٦	٦٤,٣	٢٥ ٩٠٤	٦٢,٤	٢٩ ٠٥٨	٦١,٢	٣٠ ٤٣٨	٦٠,١	٪١٥,٣
	أخرى	٣٩٨	٣٦,٢	٣٨١	١٦,٠	٢٧٠	٢٨,٩	١٩١	١٩,٩	٤٢	٥٤,٨	-٪٤٣,٠
	المجموع	١١٥ ٣٣٦	٥٤,٢	١٢٨ ١٠١	٥٢,٦	١٢٣ ٣٥٢	٥٢,٥	١٣٤ ٩٤٨	٥٢,٢	١٣٧ ٨٦٢	٥١,٨	٪٤,٦
روندو	ابتدائي	٢٨ ٣٩٦	٥٠,٥	٢٩ ٣٦١	٤٩,٨	٣٠ ٨٤٥	٤٩,٧	٣٢ ٩٣٩	٤٩,٦	٣٥ ٢٢٠	٤٩,٥	٪٥,٥
	ثانوي	٢ ٧١٢	٣٥,١	٣ ٤٥٦	٣٧,٤	٤ ١٠٦	٣٧,٨	٤ ٦٦٧	٣٧,٣	٥ ٢٧٠	٣٧,٥	٪١٨,١
	أخرى	١ ٦٢٠	٥٦,٩	١ ٤٠٥	٤٧,٦	١ ٣٩١	٤٨,٧	١ ٢٠٨	٥١,٦	٨٠٧	٥٣,٤	-٪١٦,٠
	المجموع	٣٢ ٧٢٨	٤٩,٥	٣٤ ٢٢٢	٤٨,٥	٣٦ ٣٤٢	٤٨,٣	٣٨ ٨١٤	٤٨,٢	٤١ ٢٩٧	٤٨,١	٪٦,٠
وندهوك	ابتدائي	٤٨ ٥٩٥	٥٠,٦	٥٠ ٥٧٦	٥٠,٥	٥٢ ٠٠٦	٥٠,٤	٥٣ ٣٠٤	٥٠,١	٥٥ ١٣٧	٥٠,١	٪٣,٢
	ثانوي	١٤ ٩٦٨	٥١,٧	١٥ ٦٥٥	٥١,٢	١٦ ٥٦٢	٥١,٨	١٧ ٧١١	٥٢,١	١٩ ٠٧٦	٥١,٨	٪٦,٣
	أخرى	٣ ١١٢	٤٥,٥	٣ ٥٨٥	٤٣,٩	٣ ٦٠١	٤٤,٢	٣ ٣٧٨	٤٥,٢	٣ ٢٢٦	٤٧,٩	٪٠,٩
	المجموع	٦٦ ٦٧٥	٥٠,٦	٦٩ ٨١٦	٥٠,٤	٧٢ ١٦٩	٥٠,٤	٧٤ ٣٩٣	٥٠,٣	٧٧ ٤٣٩	٥٠,٤	٪٣,٨
المجموع	ابتدائي	٣١٣ ٥٢٨	٥٢,٠	٣٤٠ ٩٨٤	٥٠,٨	٣٤٨ ٤١١	٥٠,٥	٣٥٢ ١٠٠	٥٠,٢	٣٦٦ ٦٦٦	٥٠,٠	٪٤,٠
	ثانوي	٦١ ٧٤١	٥٦,٠	٧٢ ٤٩٤	٥٥,٦	٨٣ ٨١٩	٥٥,٤	٩٢ ١٠٢	٥٥,٠	١٠١ ٧٧٢	٥٤,٥	٪١٣,٣
	أخرى	٧ ١٧٦	٤٨,٧	٧ ٥٠٢	٤٤,٥	٧ ٠٩٥	٤٥,٤	٦ ٤٣٧	٤٦,٢	٥ ٩٠٥	٤٧,٩	-٪٤,٨
	المجموع	٣٨٢ ٤٤٥	٥٢,٦	٤٢٠ ٩٨٠	٥١,٥	٤٣٩ ٣٢٥	٥١,٣	٤٥٠ ٦٣٩	٥١,١	٤٧٤ ٣٤٣	٥٠,٩	٪٥,٥

وزارة التعليم والثقافة، التقرير السنوي (١٩٩٤)، ص ١٢٨.

الجدول ٤ - عدد المتعلمين المقيدين من الذكور والإناث في الصفوف الأول إلى الثاني عشر (١٩٩٤)

المنطقة	ذكور/إناث ٪	الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف السادس	الصف السابع	الصف الثامن	الصف التاسع	الصف العاشر	الصف الحادي عشر	الصف الثاني عشر
المجموع	ذكور	٤١ ٠٧٥	٣٣ ٣٦٦	٢٩ ٠٤٨	٢٦ ٥٨٢	٢١ ٠٥٦	١٦ ٢٩٩	١٥ ٩١٧	١٣ ٧٩٢	١٠ ٦٤٧	١٠ ١١٨	٥ ٨٦٤	٥ ٨٤٣
	إناث	٣٧ ٦٧٣	٣١ ٧٥٢	٢٨ ٥٢٢	٢٦ ٨٠٣	٢٢ ٣٠٧	١٨ ٠١٠	١٨ ٢٥٦	١٦ ١٣٤	١٣ ١٥٦	١٣ ٩٩٥	٥ ٦٨٧	٦ ٥٣٦
	إناث ٪	٤٧,٨	٤٨,٨	٤٩,٥	٥٠,٢	٥١,٤	٥٢,٥	٥٣,٤	٥٣,٩	٥٥,٣	٥٨,٠	٤٩,٢	٥٢,٨
كاتيما موليلو	ذكور	٢ ٠٧٦	١ ٧٩٦	١ ٧٩٥	١ ٧٩٩	١ ٥٥٨	١ ٣٩٦	١ ٤٠٣	١ ٣٦٢	١ ٢٠٩	١ ٤٤٥	٧٣٢	٩٣٩
	إناث	٢ ٠١٢	١ ٨٨٢	١ ٦٧٥	١ ٦٧٤	١ ٤٣٥	١ ٢٦٩	١ ٢٩٨	١ ٢٩٥	١ ١٤٦	١ ٤٥١	٥٨١	٦٠٧
	إناث ٪	٤٩,٢	٥١,٢	٤٨,٣	٤٨,٢	٤٧,٩	٤٧,٦	٤٨,١	٤٨,٧	٤٨,٧	٥٠,١	٤٤,٢	٣٩,٣
روندو	ذكور	٤ ٨٦٤	٣ ٣٥٢	٢ ٨١٤	٢ ٢٩٩	١ ٧٧٥	١ ٣١٦	١ ٣٥٠	١ ٢٨٠	٦٨٧	٤٧٣	٤٦٠	٣٩٣
	إناث	٤ ٦٧١	٣ ٣٧١	٢ ٨٨٥	٢ ٣٦٦	١ ٧٢٦	١ ٢٠٩	١ ٢٢٢	٩٥٧	٤٢٦	٢٤٣	٢٠٣	١٤٨
	إناث ٪	٤٩,٠	٥٠,١	٥٠,٦	٥٠,٧	٤٩,٣	٤٧,٩	٤٧,٥	٤٢,٨	٣٨,٣	٣٣,٩	٣٠,٦	٢٧,٤
أوندانغوا الشرقية	ذكور	١٢ ٨٩٨	٩ ٦٨٧	٧ ٦٣٩	٦ ٤٤٨	٤ ٥٦٠	٣ ٢٤٦	٢ ٩٤٦	٢ ٤٠٥	١ ٨٣٠	١ ٨٧٣	٥٧٣	٨٦٩
	إناث	١١ ٩٠٥	٩ ٤٥٥	٧ ٩٣٦	٧ ١٥٤	٥ ٢٥٧	٤ ٠١٢	٣ ٨٥٦	٣ ٣٠٢	٢ ٨٥٢	٣ ٠٩٤	٧٤٩	١ ١٧١
	إناث ٪	٤٨,٠	٤٩,٤	٥١,٠	٥٢,٦	٥٣,٥	٥٥,٣	٥٦,٧	٥٧,٠	٦٠,٩	٦٢,٣	٥٦,٧	٥٧,٤
أوندانغوا الغربية	ذكور	١٢ ١٠٤	١٠ ٢٤٦	٨ ٦٥٧	٨ ٢٤١	٦ ٠١٨	٤ ٥٤٦	٤ ٤٠٨	٣ ٥٧٢	٢ ٨٣٤	٣ ٠٦٣	١ ٢٤٢	١ ٤٠٩
	إناث	١٠ ٤٦١	٨ ٩٦١	٨ ٣١١	٧ ٩٩٠	٦ ٤٧٤	٥ ٢٠٤	٥ ٥٨٨	٤ ٧٠٥	٤ ٠٣٣	٥ ٥٩٩	١ ٤٧٦	٢ ٤٥٧
	إناث ٪	٤٦,٤	٤٦,٧	٤٩,٠	٤٩,٢	٥١,٨	٥٣,٤	٥٥,٩	٥٦,٨	٥٨,٧	٦٤,٦	٥٤,٣	٦٣,٦
خوريكاس	ذكور	٢ ١٠١	١ ٨٩٣	١ ٩٠١	١ ٨٢٩	١ ٦٧٦	١ ٤٦٥	١ ٤٢٣	١ ٢٩٢	١ ٠٦١	٨٦٣	٧٩٩	٤٦٢
	إناث	٢ ٠٦٤	١ ٨٦٩	١ ٨٤٥	١ ٨٨٨	١ ٧٢٨	١ ٥٠٣	١ ٥٣٣	١ ٤٤٤	١ ١٦٦	٩٩١	٧٧٣	٥٢١
	إناث ٪	٤٩,٦	٤٩,٧	٤٩,٣	٥٠,٨	٥٠,٨	٥٠,٦	٥١,٩	٥٢,٨	٥٢,٤	٥٣,٥	٤٩,٢	٥٣,٠
وندهوك	ذكور	٤ ٩٨٠	٤ ٣٩٨	٤ ٢٩٤	٤ ١٦٤	٣ ٨٤١	٢ ٩١١	٢ ٩٣٢	٢ ٦٨٣	٢ ٠٩١	١ ٦٣٢	١ ٤٥٥	١ ٢٤٣
	إناث	٤ ٦١٥	٤ ٢٨٥	٤ ٠١٧	٤ ١٢٩	٤ ٠٢٧	٣ ٢٨٨	٣ ٢٥٦	٣ ٠٤٢	٢ ٤٦٦	١ ٧٦٢	١ ٣٤٥	١ ١٦٣
	إناث ٪	٤٨,١	٤٩,٣	٤٨,٣	٤٩,٨	٥١,٢	٥٣,٠	٥٢,٦	٥٣,١	٥٤,١	٥١,٩	٤٨,٠	٤٨,٣
كيتما نشوب	ذكور	٢ ٠٣١	١ ٩٧٥	١ ٩١٥	١ ٧٧٢	١ ٦١٤	١ ٣٩٩	١ ٤٤٤	١ ١٥٩	٩٠٦	٧٤٥	٥٨١	٥١١
	إناث	١ ٩٣٠	١ ٩١٧	١ ٨٣٩	١ ٥٨٨	١ ٦٥٠	١ ٥١٧	١ ٤٩٨	١ ٣٦٠	١ ٠٣٠	٨٢٢	٥٤٥	٤٦٣
	إناث ٪	٤٨,٧	٤٩,٣	٤٩,٠	٤٧,٣	٥٠,٦	٥٢,٠	٥٠,٩	٥٤,٠	٥٣,٢	٥٢,٥	٤٨,٤	٤٧,٥
المكتب الرئيسي	ذكور	٢١	١٩	٣٣	٣٠	١٤	٢٠	١١	٣٩	٢٩	٢٤	٢٢	١٧
	إناث	١٥	١٢	١٤	١٤	١٠	٨	٥	٢٩	٣٧	٣٣	١٥	٦
	إناث ٪	٤١,٧	٣٨,٧	٢٩,٨	٣١,٨	٤١,٧	٢٨,٦	٣١,٣	٤٢,٦	٥٦,١	٥٧,٩	٤٠,٥	٢٦,١

وزارة التعليم والثقافة، التقرير السنوي (١٩٩٤)، ص ١٣٢.

ملحوظة: يشير المكتب الرئيسي إلى مديري المدارس الخاصة بالمعوقين والمتعلمين الآخرين الذين يتطلبون شروطا خاصة. وتدار هذه المدارس مركزيا.

الجدول ٥ - عدد المقيدين من المتعلمين الذكور والإناث في صفوف أخرى خلاف الصفوف الأول إلى الثاني عشر

المناطق	ذكور/إناث ٪	أولي	تمهيدي	صفوف خاصة	مستوى السنة ١	مستوى السنة ٢	مستوى السنة ٣	مستوى السنة ٤	مستوى السنة ٥	صفوف أخرى	حضانة ١	حضانة ٢	حضانة ٣	معوقون	الصف ١٣
المجموع	ذكور	١ ٥٩٢	٧٠١	٣٧٠	٢٥	٥٩	٥٦	٤٥	٦٥	٣١	٢٥	١٣	١٤	٦٤	٣٦
	إناث	١ ٦٠٥	٧٠١	٢٠٩	٢٦	٣٧	٤٨	٣٢	٣١	٠	٢١	١١	٢١	٥٧	٣٠
	إناث ٪	٥٠,٢	٥٠,٠	٣٦,١	٥١,٠	٣٨,٥	٤٦,٢	٤١,٦	٣٢,٣	٠,٠	٤٥,٧	٤٥,٨	٦٠,٠	٤٧,١	٤٥,٥
كاتيما موليلو	ذكور	٢٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إناث	٣٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إناث ٪	٥٩,٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
روندو	ذكور	٣٥٦	٢٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إناث	٤٠٩	٢٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إناث ٪	٥٣,٥	٥٠,٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أوندانغوا الشرقية	ذكور	٣٩	٤٠	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إناث	٣٠	٤٠	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إناث ٪	٤٣,٥	٥٠,٠	٣٧,٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أوندانغوا الغربية	ذكور	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إناث	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إناث ٪	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خوريكاس	ذكور	٢٥٨	١٢	٤٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٢	٥	٠	٠	٠
	إناث	٢٤٤	١٢	١٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إناث ٪	٤٨,٦	٥٠,٠	٢٨,١	-	-	-	-	-	-	٠,٠	٠,٠	-	-	-
وندهوك	ذكور	٥٦٢	٥٥١	٢٠٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨	١٤	٠	٣٦
	إناث	٥٦٣	٥٥١	١١٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥	١٨	٠	٣٠
	إناث ٪	٥٠,٠	٥٠,٠	٣٦,٠	-	-	-	-	-	-	-	٣٨,٥	٥٦,٣	-	٤٥,٥
كيتما نشوب	ذكور	٣٤٨	٦٦	١٠٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إناث	٣١٧	٦٦	٦٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إناث ٪	٤٧,٧	٥٠,٠	٣٧,٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المكتب الرئيسي	ذكور	٤	١٠	٦	٢٥	٥٩	٥٦	٤٥	٦٥	٣١	١٣	٠	٠	٦٤	٠
	إناث	٦	١٠	٧	٢٦	٣٧	٤٨	٣٢	٣١	٠	٢١	٦	٣	٥٧	٠
	إناث ٪	٦٠,٠	٥٠,٠	٥٣,٨	٥١,٠	٣٨,٥	٤٦,٢	٤١,٦	٣٢,٣	٠,٠	٦١,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤٧,١	-

وزارة التعليم والثقافة، التقرير السنوي (١٩٩٤)، ص ١٣٣.

الجدول ٦ - عدد المستجدين والباقين للإعادة والمعاد قيدهم في الصفوف الأول إلى الثاني عشر

الصفوف	المستجدون			الباقون للإعادة			المعاد قيدهم		
	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
مجموع ناميبيا	٣٦٢ ٢٩٤	١٧٥ ٥٩٧	١٨٦ ٦٩٧	٩٩ ٧٤١	٥٠ ٧٨٦	٤٨ ٩٥٥	٦ ٤٠٤	٣ ٢٢٦	٣ ١٧٨
الصف الأول	٥٠ ٩٧٤	٢٥ ٧٤٦	٢٥ ٢٢٨	٢٥ ٧٩٧	١٤ ٢٢٦	١١ ٥٧١	١ ٩٧٧	١ ١٠٣	٨٧٤
الصف الثاني	٤٨ ٧٦٦	٢٤ ٢٩٣	٢٤ ٤٧٣	١٥ ٤٠٨	٨ ٥٢٠	٦ ٨٨٨	٩٤٤	٥٥٣	٣٩١
الصف الثالث	٤٦ ٠٥٠	٢٢ ٧٧٥	٢٣ ٢٧٥	١٠ ٨٧٦	٥ ٩٠٦	٤ ٩٧٠	٦٤٤	٣٦٧	٢٧٧
الصف الرابع	٤١ ٥١١	٢٠ ١٤١	٢١ ٣٧٠	١١ ٣٨٠	٦ ١٣٩	٥ ٢٤١	٤٩٤	٣٠٢	١٩٢
الصف الخامس	٣٤ ١٣٣	١٦ ٣٠٢	١٧ ٨٣١	٨ ٨٧٥	٤ ٥٦٧	٤ ٣٠٨	٣٥٦	١٨٨	١٦٨
الصف السادس	٢٨ ٩٩٥	١٣ ٧٠٤	١٥ ٢٩١	٥ ٠٤٠	٢ ٤٦١	٢ ٥٧٩	٢٧٤	١٣٤	١٤٠
الصف السابع	٢٧ ٣٦٩	١٢ ٨٨٩	١٤ ٤٨٠	٦ ٤٥٤	٢ ٨٧٤	٣ ٥٨٠	٣٥٠	١٥٥	١٩٥
الصف الثامن	٢٣ ٩٠٢	١١ ٢٠٠	١٢ ٧٠٢	٥ ٦٨٢	٢ ٤٦٨	٣ ٢١٤	٣٤٢	١٢٤	٢١٨
الصف التاسع	٢٠ ١٥٨	٩ ٢٥١	١٠ ٩٠٧	٣ ٢٩٤	١ ٣٠٧	١ ٩٨٧	٣٥١	٨٩	٢٦٢
الصف العاشر	١٧ ٢٠٧	٧ ٨٧٥	٩ ٣٣٢	٦ ٤٣٣	٢ ٠٩٤	٤ ٣٣٩	٤٧٣	١٤٩	٣٢٤
الصف الحادي عشر	١١ ٣٤٦	٥ ٧٨٨	٥ ٥٥٨	٦١	٢٩	٣٢	١٤٤	٤٧	٩٧
الصف الثاني عشر	١١ ٨٨٣	٥ ٦٣٣	٦ ٢٥٠	٤٤١	١٩٥	٢٤٦	٥٥	١٥	٤٠

وزارة التعليم والثقافة، التقرير السنوي (١٩٩٤)، ص ١٣٤.

ملحوظة:

* المستجدون هم الذين انتقلوا إلى أحد الصفوف. وبالنسبة للصف الأول، هم المتعلمون الذين يلتحقون بالمدرسة لأول مرة.
* الباقون للإعادة هم المتعلمون الذين يعيدون نفس الصف.
* المعاد قيدهم هم المتعلمون الذين عادوا إلى المدرسة بعد أن سبق لهم تركها.

الجدول ٧ - معدلات انتقال المتعلمين الذكور والإناث في الصفوف الأول إلى الحادي عشر (١٩٩٣ ← ١٩٩٤)

المنطقة		الصف ١ ← الصف ٢	الصف ٢ ← الصف ٣	الصف ٣ ← الصف ٤	الصف ٤ ← الصف ٥	الصف ٥ ← الصف ٦	الصف ٦ ← الصف ٧	الصف ٧ ← الصف ٨	الصف ٨ ← الصف ٩	الصف ٩ ← الصف ١٠	الصف ١٠ ← الصف ١١	الصف ١١ ← الصف ١٢
مجموع ناميبيا	المجموع	٦٠,١	٧١,٤	٦٧,٥	٧١,٠	٧١,٦	٨٠,١	٧١,٧	٧٠,٢	٧٧,٧	٤٩,٠	٩٤,٢
	ذكور	٥٧,٧	٦٩,٣	٧٤,٣	٦٨,٣	٧٠,١	٧٩,٦	٧٢,٥	٧١,٢	٧٩,٦	٥٨,٥	٩٥,٩
	إناث	٦٢,٧	٧٣,٧	٧٨,٧	٧٣,٦	٧٣,٠	٨٠,٧	٧١,١	٦٩,٤	٧٦,١	٤١,٨	٩٢,٨
كاتيما موليلو	المجموع	٧٢,٩	٨١,٩	٨٠,٣	٧٧,٥	٧٨,٩	٨٢,١	٧٩,٩	٧٤,٢	٨١,٣	٤٦,٥	١٠٠,٣
	ذكور	٧٠,١	٨٣,١	٧٩,٣	٧٦,٧	٧٩,٦	٨١,٥	٧٩,٤	٧٧,٥	٨١,٠	٥٠,٢	١٠٠,١
	إناث	٧٥,٧	٨٠,٧	٨١,٤	٧٨,٣	٧٨,١	٨٢,٧	٨٠,٥	٧٠,٩	٨١,٦	٤٢,٤	١٠٠,٧
روندو	المجموع	٥٣,٣	٧٣,٠	٧٣,٤	٧٠,٣	٦٩,٩	٧٩,٧	٥٩,٥	٤٢,٨	٥٩,٩	٧٧,١	٩٤,٩
	ذكور	٥٢,٦	٧٣,١	٧٢,٩	٧٢,٤	٧٣,٩	٨٢,٢	٦٥,٣	٤٧,٢	٦٤,٩	٨٣,٦	٩٥,١
	إناث	٥٤,٠	٧٢,٩	٧٣,٩	٦٨,٢	٦٥,٩	٧٧,٠	٥٢,٧	٣٦,٩	٥١,٥	٦٥,٧	٩٤,٢
أوندانغوا الشرقية	المجموع	٥٢,٧	٦٤,٨	٧٣,١	٦٦,٧	٦٩,٣	٧٨,٣	٧١,٨	٧٤,٧	٧٦,٨	٢٩,٩	٩٩,٠
	ذكور	٥٠,٢	٦٢,٥	٧٠,٢	٦٤,٠	٦٨,٣	٧٨,٠	٧٢,٥	٧٦,٤	٨١,٨	٣٤,٢	١٠٠,٨
	إناث	٥٥,٣	٦٧,٢	٧٥,٧	٦٩,١	٧٠,٢	٧٨,٥	٧١,٣	٧٣,٧	٧٣,٦	٢٧,٤	٩٧,٦
أوندانغوا الغربية	المجموع	٥٥,٢	٦٥,١	٧٢,٩	٦٤,٨	٦٧,٣	٧٦,٧	٦٩,٩	٧٢,١	٧٩,٦	٣٢,٢	٩٢,٥
	ذكور	٥٢,٨	٦١,٨	٧٠,٢	٦٠,٠	٦٣,٠	٧٥,٠	٧٠,١	٧٢,٤	٨٠,٦	٤٢,٧	٩٤,٩
	إناث	٥٧,٩	٦٨,٩	٧٥,٦	٦٩,٧	٧٠,٤	٧٨,٢	٦٩,٧	٧١,٩	٧٨,٩	٢٦,٥	٩١,١
خوريكاس	المجموع	٧٣,٣	٨٢,٢	٨٢,٧	٧٥,٣	٧٥,٤	٨٥,٠	٧٢,٨	٧٣,٣	٨٢,٩	٨٩,٦	٩١,٧
	ذكور	٧١,٦	٨٠,٧	٨٠,٥	٧٤,٤	٧٥,٤	٨٥,٩	٧٢,٨	٧٤,٧	٨٤,٤	٩٧,٧	٩٣,٨
	إناث	٧٥,٠	٨٣,٩	٨٤,٨	٧٦,١	٧٥,٣	٨٤,١	٧٢,٨	٧٢,١	٨١,٦	٨٢,٢	٨٩,٨
وندهوك	المجموع	٨٠,٤	٨٥,٦	٨٤,١	٧٩,٢	٧٣,٨	٨٢,٩	٧٦,٣	٧٠,٧	٧٧,٠	٧٩,٤	٩٢,٧
	ذكور	٧٧,٢	٨٤,٠	٨١,٦	٧٦,٤	٧٠,٩	٨٠,٧	٧٧,٥	٧٢,٥	٧٩,٩	٨٤,٢	٩٤,١
	إناث	٨٣,٩	٨٧,٤	٨٦,٧	٨١,٨	٧٦,٦	٨٥,٠	٧٥,٢	٦٩,٢	٧٤,٥	٧٤,٧	٩١,٣
كيتما نشوب	المجموع	٨٠,٤	٨٤,٥	٨٤,٤	٨٥,٠	٧٩,٧	٨٥,٤	٦٩,١	٦٧,٧	٧٥,٣	٧٣,٣	٩٠,٧
	ذكور	٧٧,٥	٨١,٣	٨٢,٢	٨٢,٣	٧٧,٢	٨٦,١	٦٧,٧	٦٩,٠	٧٦,٥	٧٦,٩	٩١,٧
	إناث	٨٣,٤	٨٧,٨	٨٦,٩	٨٧,٧	٨٢,١	٨٤,٦	٧٠,٤	٦٦,٦	٧٤,٢	٦٩,٨	٨٩,٥
المكتب الرئيسي	المجموع	٥١,٣	٨٠,٨	٨٨,٤	٤٢,٩	٥٠,٠	٦٤,٠	١٩٢,٣	٧٣,٦	١٠٨,٧	٤٠,٩	٨٢,١
	ذكور	٤٥,٨	٨٧,٩	٨٣,٣	٣٢,٠	٤٤,٨	٥٧,٩	١٧٠,٦	٥٦,٣	٩٥,٠	٣٦,٢	٨٥,٠
	إناث	٦٠,٠	٦٨,٤	١٠٠,٠	٧٠,٠	٦١,٥	٨٣,٣	٢٣٣,٣	٩٤,٩	١١٩,٢	٥٠,٠	٧٥,٠

وزارة التعليم والثقافة، التقرير السنوي (١٩٩٤)، ص ١٣٨.

ملحوظة: معدلات الانتقال هي النسب المئوية للمتعلمين في أحد الصفوف في عام ١٩٩٣ الذين انتقلوا إلى الصف الأعلى في عام ١٩٩٤. والمعلومات المتعلقة بخليج والفيس مستبعدة نظرا لأن الإحصاءات عن هذه المدارس غير متوفرة لعام ١٩٩٣. والمعدلات فوق ١٠٠٪ سببها الهجرة أو عودة المتعلمين إلى المدرسة بعد أن سبق لهم تركها.

الجدول ٨ : معدلات البقاء للإعادة بالنسبة للمتعلمين الذكور والإناث في الصفوف الأول إلى الثاني عشر (١٩٩٣ ← ١٩٩٤)

المنطقة	المجموع		الصف١	الصف٢	الصف٣	الصف٤	الصف٥	الصف٦	الصف٧	الصف٨	الصف٩	الصف١٠	الصف١١	الصف١٢
مجموع ناميبيا	المجموع	٢٣,٨	٣٤,٤	٢٥,٥	٢١,٤	٢٤,٩	٣٢,٠	١٥,٧	٢٠,٤	٢١,١	١٦,٥	٣٠,٣	١,٤	٧,٢
	ذكور	٢٤,٨	٣٦,٦	٢٧,٧	٢٣,٣	٢٧,٢	٢٤,٥	١٦,٢	١٩,٦	٢٠,٠	١٤,١	٢٣,٠	١,١	٦,٣
	إناث	٢٢,٨	٣٢,١	٢٣,٢	١٩,٥	٢٢,٦	٢١,٥	١٥,٢	٢١,١	٢٢,٠	١٨,٥	٣٥,٧	١,٧	٨,٢
كايتما موليلو	المجموع	٢١,٠	٢٢,٥	١٧,٨	١٨,٨	١٩,٦	١٨,٥	١٥,٤	١٨,٤	٢٢,٠	٢٠,٥	٤٣,٦	٠,٧	٢٧,١
	ذكور	٢٠,٨	٢٤,٩	١٨,٣	١٩,٦	٢٠,٩	١٩,٢	١٦,٦	٢٠,١	٢٠,٦	١٧,٢	٣٧,٧	٠,٥	٢٣,٣
	إناث	٢١,٤	٢٠,٢	١٧,٣	١٧,٩	١٨,٣	١٧,٨	١٤,٢	١٦,٥	٢٣,٥	٢٤,٣	٥٠,٠	١,١	٣٣,٠
روندو	المجموع	٢٦,٤	٣٤,٨	٢٤,٥	٢٤,١	٢٤,١	٢١,١	١٦,٠	٢٦,٨	٣٩,٦	٢٥,٩	٩,٧	٠,٤	١,٣
	ذكور	٢٥,٦	٣٥,٤	٢٥,٢	٢٣,٧	٢٣,٨	١٩,٣	١٤,٥	٢٣,٨	٣٦,٦	٢٢,٩	٧,٨	٠,٥	٠,٦
	إناث	٢٧,٣	٣٤,١	٢٣,٨	٢٤,٦	٢٤,٣	٢٣,٠	١٧,٥	٣٠,٢	٤٣,٨	٣١,٠	١٢,٩	٠,٠	٣,٤
أوندانغوا الشرقية	المجموع	٢٧,٩	٤٠,٢	٢٩,٩	٢٣,١	٢٧,٨	٢٣,٩	١٦,٦	٢٠,٨	١٧,٥	١٨,٥	٣٦,٧	٠,٧	٦,٠
	ذكور	٢٩,٥	٤٢,١	٣٢,٠	٢٥,٥	٣٠,٢	٢٥,٧	١٧,٨	١٩,٧	١٦,٤	١٤,١	٢٨,٧	٠,٨	٢,٠
	إناث	٢٦,٤	٣٨,٢	٢٧,٨	٢١,٠	٢٥,٦	٢٢,٦	١٥,٦	٢١,٦	١٨,٢	٢١,٣	٤١,٦	٠,٧	٩,٢
أوندانغوا الغربية	المجموع	٢٨,٢	٤١,٨	٣١,٠	٢٥,٠	٣١,٢	٢٦,٦	١٩,٥	٢٢,٣	١٩,٣	١٦,١	٤٠,٣	٢,٦	٤,٧
	ذكور	٣٠,٣	٤٤,٧	٣٤,١	٢٧,٥	٣٥,١	٢٩,١	٢٠,٦	٢١,٦	١٨,٠	١٣,٨	٣١,٣	١,٩	٣,٢
	إناث	٢٦,٣	٣٨,٦	٢٧,٧	٢٢,٣	٢٧,٢	٢٤,٢	١٨,٦	٢٢,٨	٢٠,٣	١٧,٧	٤٥,١	٣,١	٥,٨
خوريكاس	المجموع	١٨,٢	٢٢,١	١٦,٣	١٧,٥	٢٠,٠	٢١,٨	١١,٧	١٩,٣	٢٥,٦	١٤,١	١٨,٩	٢,٥	٢,٧
	ذكور	١٨,١	٢٤٣,٣	١٨,٢	١٩,١	٢٠,٨	٢٢,٩	١١,٢	١٥,٦	٢٢,٤	١١,٦	١٦,٢	٢,٠	٢,٠
	إناث	١٨,٣	٢٠,٨	١٤,٢	١٥,٩	١٩,٢	٢٠,٦	١٢,١	٢٢,٨	٢٨,٥	١٦,٣	٢١,٥	٢,٩	٣,٣
وندهوك	المجموع	١٥,٢	١٦,٨	١٤,٥	١٥,٣	١٨,١	٢١,٧	١٢,٣	١٨,٢	١٨,٩	١٢,٩	٦,٢	٠,٦	١,٤
	ذكور	١٦,١	١٨,٧	١٦,٤	١٧,٥	٢٠,٠	٢٣,٦	١٢,٦	١٨,٥	١٧,٨	١٠,٧	٤,٦	٠,٧	١,٠
	إناث	١٤,٤	١٤,٨	١٢,٤	١٣,٠	١٦,٢	١٩,٩	١٢,١	١٧,٩	١٩,٩	١٤,٨	٧,٧	٠,٥	١,٦
كيتما نشوب	المجموع	١٤,٥	١٩,٠	١٤,٨	١٤,٤	١٣,٤	١٦,٩	١٠,٣	١٥,٦	١٩,٣	١٣,٧	١٣,٢	٠,٣	٠,٥
	ذكور	١٥,٤	٢٠,٩	١٧,٦	١٦,٥	١٥,٤	١٨,٩	١٠,٥	١٤,٥	١٧,٨	١٣,٦	١١,٣	٠,٤	٠,٠
	إناث	١٣,٦	١٧,٧	١١,٨	١٢,٠	١١,٥	١٥,٠	١٠,١	١٦,٥	٢٠,٦	١٣,٨	١٥,٠	٠,٢	١,٠
المكتب الرئيسي	المجموع	١٤,٠	٢٨,٢	٢١,٢	١١,٦	١٧,٧	٢١,٤	٢٨,٠	٠,٠	٢٠,٧	٤,٣	٨,٠	٣,٦	٠,٠
	ذكور	١٦,٠	٣٣,٣	٢٤,٢	١٣,٣	٢٠,٠	٢٠,٧	٣٦,٨	٠,٠	٢٠,٨	١٠,٠	٨,٦	٥,٠	٠,٠
	إناث	١٠,٥	٢٠,٠	١٥,٨	٧,٧	١٠,٠	٢٣,١	٠,٠	٠,٠	٢٠,٥	٠,٠	٦,٧	٠,٠	٠,٠

وزارة التعليم والثقافة، التقرير السنوي (١٩٩٤)، ص ١٣٥.

ملحوظـــة: معدلات البقاء للإعادة هي النسب المئوية للمتعلمين في أحد الصفوف في عام ١٩٩٣ الذين يعيدون الصف نفسه في عام ١٩٩٤. والمعلومات المتعلقة بخليج والفيس مستبعدة نظرا لأن الإحصاءات عن هذه المدارس غير متوفرة لعام ١٩٩٣.

٣/١٠ - معدلات التسرب من المدارس وحمل المراهقات

يتبين من الجدولان ٩ و ١٠ أن معدل التسرب كبير بالنسبة للفتيات عندما يصلن إلى مرحلة البلوغ. وحتى في منطقة أوندانغوا حيث تشكل البنات أغلبية، يوجد تقصير نسبي من الصف العاشر فما فوق. والوضع بالغ الخطورة في منطقة روندو حيث يتسارع تسرب البنات من الصف الثامن فما فوق. وفي بعض الأماكن في منطقة روندو لا توجد أي بنات بالكاد في التعليم الثانوي العالي.

الجدول ٩ - معدلات التسرب من المدارس الابتدائية لتلاميذ كل مائة مدرسة حسب الصف والجنس

الصف	بنات	بنين
١	٩,١	٩,٧
٢	٤,٣	٦,٣
٣	٢,٢	٤,١
٤	٤,٦	٦,٢
٥	٦,٩	٤,٩
٦	٦,٥	٤,٩
٧	٩,٩	٨,١

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، ص ٤٥ (المصدر وزارة التعليم والثقافة، التعداد السنوي للتعليم لعام ١٩٩٣).

الجدول ١٠ - معدل التسرب من المدارس الثانوية لتلاميذ كل مائة مدرسة حسب الصف والجنس

الصف	بنات	بنين
٨	١٠,٧	٩,٦
٩	١٠,٢	٦,٨
١٠	٢٢,٣	٢٠,٤
١١	٨,٦	٥,٨

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، ص ٤٦ (المصدر وزارة التعليم والثقافة، التعداد السنوي للتعليم لعام ١٩٩٣).

أسباب التسرب

ذكر في حلقة عمل وطنية عن الأطفال المهمشين في عام ١٩٩٢ أن الأطفال مشغولون في الغالب بمساعدة أمهاتهم في تربية الأطفال وزراعة الكفاف وتدبير المعيشة الكفاف للأسرة، وأن ذلك يفسر المعدل المرتفع للرسوب وبالتالي التسرب في المناطق المجتمعية. وبعبارة أخرى، لا ترتبط المشكلة فحسب بعدم كفاية الموارد وضعف تدريب المدرسين، وإنما أيضا بعدم الانتظام في الحضور إلى المدرسة والتعب الجسماني والذهني للأطفال الذين هم عمال بالفعل وتلاميذ لبعض الوقت(٤). والضغط المجتمعي قوي من أجل بدء حياة أسرية وأداء عمل ما، ومن المحتمل أن ذلك يعود في جانب منه إلى نقص الأمن الغذائي.

ويشكل حمل المراهقات عاملا رئيسيا يسهم في المعدل المرتفع لتسرب الإناث من المدارس(٥). والمتبع حاليا في معظم المدارس هو طرد التلميذات الحاملات من نظام التعليم النظامي لفترة سنة إلى سنتين. ويمكن للتلميذة بعد ذلك أن يسمح لها مدير مدرسة أخرى مواصلة تعليمها الذي انقطع. غير أنه إذا لم يتحقق ذلك، فليس لها حق رسمي في إعادة قبولها بإحدى المدارس، ولكن عليها قبول الرفض. ويمكنها بدلا من ذلك أن تلتحق بفصول للتعليم المستمر. ومن ناحية أخرى، نادرا ما يواجه الفتيان أو التلاميذ أو المعلمين بالمدرسة الذين تسببوا في حمل المتعلمات الإناث أية عواقب، وإن كانت بعض المدارس تتخذ إجراء ما. وفي كثير من الحالات، تترك التلميذة المدرسة دون أن تعلن عن حملها أو دون التصريح باسم الأب(٦).

وتفيد مسودة دراسة بشأن حمل المراهقات أعدها مركز حقوق الإنسان والتوثيق بجامعة ناميبيا أن السبب المنطقي في هذه الممارسات التمييزية أن المدارس، أولا، لا يمكنها توفير مرافق مناسبة لرعاية الطفل، وثانيا، لوجود اعتقاد بأن المتعلمات الحوامل يمارسن تأثيرا سيئا على أخلاقيات المتعلمين الآخرين لأن وضعهن ينطوي على أن الجنس قبل الزواج أمر مقبول(٧). وفي حين أن هذا التأكيد على المثال الأخلاقي يبدو مضللا، فإنه يعكس بالفعل آراء كثير من المجتمعات المحلية في ناميبيا.

---

(٤) وزارة التعليم والثقافة، تقرير بشأن حلقة العمل الوطنية عن الأطفال المهمشين في ناميبيا، R. Pakleppa, "Conceptualisation, Manifestation and Dimensions of Educationally Marginalised Children as well as Contributory Factors", 1992, p.2 and Annexure IV.

(٥) أنظر على سبيل المثال، UNICEF/NISER, Situation, Analysis of Children and Women in Namibia, Windhoek, 1991, p.95.

(٦) C. Dieden, Draft Study on Teenage Pregnancy (unpublished), Human Rights and Documentation Centre (UNAM), 1994; H. Becker et al, Teenage Pregnancy and the Right to Education, Windhoek, November 1995, p.12-13

(٧) C. Dieden, (fn.6), pp.2-3.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، شكلت وزارة التعليم الأساسي والثقافة فرقة عمل لمعالجة مشكلة حمل المراهقات في المدارس الناميبية. وتتألف فرقة العمل حاليا من ممثلين لوزارة التعليم الأساسي والثقافة واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الوطنية لطلاب ناميبيا.

ووضعت الوزارة مؤخرا مسودة سياسة بشأن الحمل بين المتعلمات في المدارس. وتتضمن الوثيقة تغييرات اتفق عليها خلال المشاورات مع الأطراف المهتمة بالموضوع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وأجريت تغييرات أخرى بناء على نصيحة من النائب العام. وستكون بمثابة أساس يدور حوله النقاش في حلقات عمل إقليمية بشأن الموضوع. وتضع الوثيقة مدونة لقواعد السلوك بالنسبة للمدرسين الذكور الذين يمارسون الجنس مع التلميذات، وتنص على أن هذا السلوك محظور بشدة ويشكل جريمة خطيرة من جانب المدرس. وسوف ينظر بدرجة متساوية للمضايقات الجنسية أو أشكال القسر الجنسي على أنها جرائم خطيرة. وسوف ينصح المدرس الذي ينتهك هذه القواعد بتقديم استقالته وإن لم يفعل سوف يتهم بسوء السلوك ويعفى من القيام بأعماله أو أعمالها لحين صدور نتائج التحقيق التأديبي. وسوف تتقرر خطوات تأديبية قد تؤدي إلى فصل المدرس. وسوف ينظر في جميع الحالات التي تنطوي على علاقات جنسية بين المدرسين والمتعلمين في فصل المدرس. وبالإضافة إلى ذلك، لن يسمح لأي مدرس فصل بسوء السلوك الجنسي أن يعمل في مدرسة أخرى. وعلى مدير المدرسة الذي يعلم بهذه المخالفة أن يقرر اتخاذ إجراء تأديبي، وعلى عضو هيئة التدريس الذي يعلم بهذه المخالفة أن يبلغ الأمر إلى المدير. وثمة التزام آخر بإخطار شرطة ناميبيا إذا كان السلوك يشكل جريمة جنائية مثل ممارسة الجنس مع فتاة دون سن الساسة عشرة.

وتشير الوثيقة إلى أنه ينبغي أن تواجه المدارس حالة الحاملات بين المتعلمات عن طريق تقديم الدعم بدلا من معاقبة المتعلمة الحامل. وتوصي الوثيقة باتخاذ التدابير التالية:

* لا بد من توفر عضو واحد على الأقل من أعضاء هيئة التدريس يمكن للفتاة أن تناقش حالتها معه.

* ينبغي تشجيع الفتاة على الكشف عن هوية الذكر المسؤول.

* يمكن للفتاة أن تواصل تعليمها في المدرسة حتى تضع مولودها. وبعد الوضع، يحق للفتاة - بشرط توافر دليل واضح على أن الطفل سيحظى بالرعاية من جانب راشد مسؤول - أن تلتحق من جديد بالمدرسة ذاتها خلال ١٢ شهرا من وضع مولودها. وسيكون لديها أيضا الخيار بالعودة إلى مدرسة أخرى، بشرط توفر أماكن. وإذا ما قررت الفتاة عدم العودة إلى الدراسة بشكل متفرغ، سوف تنصح بما أمامها من خيارات متاحة لمواصلة تعليمها.

* يجوز للفتاة التي تركت المدرسة بسبب الحمل أن تؤدي امتحانات آخر السنة شريطة أن يكون باستطاعتها اقناع مجلس المدرسة بأن عملها يرقى إلى المستوى. ويمكنها أن تؤدي امتحاناتها مع المتعلمين الآخرين ما لم يقرر مجلس المدرسة ترتيبات أخرى. غير أنه إذا لم تشأ الفتاة أن تؤدي

امتحاناتها في القاعة نفسها مثل المتعلمين الآخرين، فسوف يكون عليها أن تتحمل تكاليف اتخاذ ترتيبات بديلة.

* إذا كان الذكر المسؤول عن الحمل من التلاميذ، فسوف يتلقى النصح بشأن مسؤوليته عن توفير النفقة للطفل.

وتذكر الوثيقة أن هذه الأحكام لا يقصد بها أن تكون شكلا من أشكال المعاقبة، مع التسليم بأن الفتاة عند حملها تكون قد اضطلعت بمسؤوليات أخرى يتعين الاعتراف بها.

وبينما تمثل هذه السياسة المقترحة تحسنا كبيرا في النهج القائم، فمازالت بحاجة إلى التنقيح. وعلى سبيل المثال، سكتت وثيقة السياسة بشكل ملحوظ عن المسؤوليات الأبوية للتلاميذ أو المدرسين الذين تسببوا في حمل المتعلمات بخلاف دفع النفقة. ومن المفروض أن تتيح المناقشات العامة المزمع إجراؤها بشأن هذا الموضوع فرصة مفيدة لاستكشاف ديناميات المشكلة بمزيد من الإمعان.

"التعليم للجميع ليس معناه التعليم للأمهات غير المراهقات فقط". (المشرف على بيت الطلبة، منطقة روندو)

"لاترى المدرسة أنه من الصواب أن يكون لديها فتيات حوامل بين متعلمين آخرين". (المدير، مدرسة روندو الثانوية)

"إن الفتاة تعاني بالفعل بسبب حملها، ومن الظلم الفادح إنزال عقوبة إضافية بوقفها عن الدراسة". (المدير، مدرسة خوماسدال الثانوية)

"إذا سمحنا للأم بالعودة فور وضع طفلها، سوف يكون لدينا قريبا عدد من الأمهات أكبر من عدد التلاميذ في المدرسة". (المدير، مدرسة جيبون الثانوية)

مقتطفات من كتاب هـ. بيكر وآخرون، حمل المراهقات والحق في التعليم، وندهوك، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

التربية الجنسية في المدارس

نظرا للتحريم الديني والثقافي المشدد والمفروض على المناقشات المفتوحة للجنس والمسائل المتصلة به، غالبا ما لا يزود الآباء والمدرسون الشباب بمعلومات عامة ومفيدة عن الجنس. وقد كشفت دراسة استقصائية أجريت في مدرسة داود بيزويدنهود العليا في وندهوك عن أن السلطات المدرسية

الوحيدة التي ناقشت القضايا الجنسية وحمل المراهقات كان هم مدرسو العلوم، ولكن ذلك كان يتم عادة أثناء عرض المسائل البيولوجية دون تناول العوامل الاجتماعية والثقافية. ويشعر الطلبة أنه يمكن للمدرسة أن تقوم بدور هام في المساعدة على منع حمل المراهقات.

ومازال يتعين استحداث وتنفيذ مواد وبرامج للمنهج الدراسي بشأن تلقين معلومات عن مرض الايدز. وثمة حاجة ملحة إلى ذلك. وقد أسهم النشاط الجنسي المبكر في انتشار أمراض تنتقل بواسطة الجنس، و ٦٣ في المائة من الحالات الإيجابية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية تقع في المرحلة العمرية ١٥ ٢٤ من الإناث[٨].

خبر أذيع بالتليفزيون

صرح مدير مدرسة في منطقة أوماهيكي في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ بأن ٢٠ من مجموع ٢٠٠ تلميذة قد تسربن في العام الماضي بسبب الحمل. وقال المدير إنه سيخصص مدرس متفرغ لتلقين معلومات عن الجنس وأنه يرى أنه ينبغي إيلاء قدر من الاهتمام لموضوع التربية الجنسية مماثل للاهتمام بالرياضيات والموضوعات "الهامة" الأخرى.

ويعمل المعهد الوطني لتطوير التعليم حاليا على إدراج التعليم بشأن السكان والحياة الأسرية، بما في ذلك التربية الجنسية، في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية، ويقول إنه قد يكون من الضروري إعادة تنقيح المواد الدراسية التي سبق تنقيحها مثل المنهج الدراسي المنقح لعلوم الحياة الذي أدى إلى تأخير دراسة علم الأحياء البشري حتى الصف العاشر ضمن برنامج دراسي مدته ثلاث سنوات. وينبغي أن يشمل التعليم في ميدان السكان والحياة الأسرية فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الايدز وغيره من الأمراض التي تنقل بواسطة الجنس ومنع الحمل. ويتعين معاملة المواد التي تدخل في تقدير درجات النجاح والانتقال من صف لآخر مثل التوجيه ومهارات الحياة والتعليم الديني والأخلاقي وعلوم المعلومات الأساسية والتربية البدنية بوصفها جزءا لا يتجزأ من المنهج الدراسي، وينبغي عدم إغفالها في المدارس.

وتعتقد وزارة التعليم الأساسي والثقافة أيضا أنه ينبغي تزويد المراهقين بمعلومات عن الجرائم الجنائية التي تشمل الاعتداء الجنسي فضلا عن معلومات عن أين وكيف يتم الإبلاغ عن جريمة والدليل

(٨) Zimba & Mostert, "The Namibia Secondary School Students' Cognitive, Attitudinal and Behavioural Risks that May Promote HIV Infection and the Spread of AIDS, in K.K. Prah (ed), Social Science Research Priorities for Namibia, Windhoek, 1993,p.57.

اللازم والدعم المتوفر. وينبغي أن توفر المكتبات المدرسية معلومات عن التعليم بشأن السكان والحياة الأسرية، ولا سيما القضايا الجنسية (بما في ذلك تدابير منع الحمل وأين وكيف يتم الحصول على مواد منع الحمل). وينبغي أن يساعد البرنامج الدراسي أيضا المتعلمين في اتخاذ نهج نقدي إزاء البرامج التليفزيونية والأفلام والروايات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الشراكة بين وزارتي التعليم الأساسي والثقافة ووزارة الصحة والخدمات الاجتماعية.

ومن شأن تعليم المدرسين قبل الخدمة تعريف المدرسين بالتعليم بشأن السكان والحياة الأسرية وكيفية إدماجه في المنهج الدراسي وسوف يتلقون تدريبا لمناقشة هذه الموضوعات مع المتعلمين. ومن المزمع أيضا توفير تدريب أثناء الخدمة للمدرسين بشأن هذه القضايا.

٤/١٠ - تطوير المناهج الدراسية

شرعت وزارة التعليم والثقافة بعد الاستقلال في عملية إصلاح بعيدة المدى للمناهج الدراسية على مستوى المدارس الثانوية الدنيا والعليا. ومن المتوقع أن تطبق التغييرات في مناهج المرحلة الإبتدائية الدنيا بحلول عام ١٩٩٦ ومن المرتقب أن يكون هناك بحلول عام ١٩٩٩ نهج متكامل جديد إزاء المناهج الدراسية في المدارس الناميبية.

ولا يوجد للأسف أي فريق عمل ينظر بالتحديد في مسألة الجنسين وتطوير المناهج الدراسية، ولكن وكما يقول نائب مدير المعهد الناميبي لتطوير التعليم، أنه جزء من سياسة وزارة التعليم الأساسي والثقافة القضاء على جميع أنواع التمييز وتعزيز المساواة على جميع المستويات. وقد شارك أيضا موظفو المعهد في حلقات العمل التي تساعد على عقدها إدارة شؤون المرأة للتوعية بأمور الجنسين.

ولا تقوم الوزارة بنفسها بوضع كتبها المدرسية ولكنها تضع المناهج وإدلاء المدرسين وتتعاقد مع ناشرين مع تزويدهم بمبادئ توجيهية. ولا توجد سياسة مستقلة بشأن الحاجة إلى القضاء على تنميط أدوار الجنسين في الكتب المدرسية، وينبغي وضع مبادئ توجيهية محددة بشأن هذه المسألة.

وقد نوقشت في الفرع أعلاه مسألة إدراج تعليم الحياة الأسرية في المناهج الدراسية. ويجري تناول المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتعلقة بالجنسين في مادة "الدراسات الاجتماعية" في المرحلة الابتدائية و "مهارات الحياة" و"تقييم الفنون" في الصفوف الدنيا من المرحلة الثانوية. وتتناول بضعة برامج خاصة تدرس في هذه الصفوف مسألة حمل المراهقات وإساءة استعمال المخدرات والمواد الكحولية ومرض الايدز وأطفال الشوارع. وثمة تأكيد على ضرورة تعزيز البرامج من هذا القبيل.

٥/١٠ - التنميط حسب الجنسين في اختيار مواد الدراسة والمهنة

يتضح التنميط حسب الجنسين في الإحصاءات الواردة في الجدول ١١ أدناه، من حيث أكثر مواد الدراسة شعبية بين البنين والبنات. ويسترعي نظر القارئ إلى التمايزات التالية: ٣٥,٥ في المائة من البنات يخترن الجغرافيا مقابل ٦٤,٥ في المائة من البنين، و ٢١,١ في المائة من البنات يخترن اللغة الكوانغالية (وهي لغة الحديث في منطقة روندو) مقابل ٧٨,٩ في المائة من البنين، و ٣٨,٢ في المائة من البنات يخترن

اللغة اللوزية (وهي لغة الحديث في منطقة كاتيما موليلو) مقابل ٦١,٨ في المائة من البنين، و ٤٨,٦ في المائة من البنات يخترن الرياضيات والعلوم مقابل ٥١,٤ في المائة من البنين، و ٢٩,٤ في المائة من البنات يخترن علوم الحاسبات مقابل ٧٠,٦ في المائة من البنين، و ٢,٩ في المائة فقط من البنات يخترن الرسم الفني مقابل ٩٧,١ في المائة من البنين. وهذه الإحصاءات تثير قدرا كبيرا من الانزعاج فيما يتعلق بالبنات في عصر يتميز في الغالب باشتراط الإلمام بالرياضيات والعلوم والخبرة الفنية في مجال الحاسبات وغير ذلك من المهارات التقنية.

وتشكل البنات أغلبية في المجالات التقليدية للإناث مثل علوم التدبير المنزلي وأشغال الإبرة والاختزال. وجدير بالملاحظة أن عددا كبيرا من البنات يفوق بكثير عدد البنين يدرس الفنون والموسيقى وربما يرجع ذلك إلى النظرة إلى هذه المواد على أنها "سهلة" ولا تنطوي على قيمة اقتصادية فعلية[٩]. ومن المقترح أن تحاول المدارس وقف هذا النمط عن طريق إرشاد البنات بتوجيهات مناسبة فيما يتعلق بالمستقبل المهني على سبيل المثال.

ويتبين من الجدول ١٢ أن ٢١,٨ في المائة فقط من النساء يسجلن أسمائهن في مؤسسات تقنية مقابل ٧٨,٢ في المائة من الرجال، ويتبين من التوزيع حسب اختيار مادة الدراسة أن المرأة تتجه نحو الموضوعات "النسائية" مثل تصفيف الشعر والطباعة في حين يتجه الرجل نحو موضوعات مثل السباكة ورص الطوب، الخ.

ومن المشجع أن يلاحظ من الجدول ١٣ أن عدد النساء اللاتي يلتحقن بجامعة ناميبيا أكبر من عدد الرجال (٦١,١ في المائة مقابل ٣٨,٩ في المائة). غير أنه يتبين وجود تنميط حسب الجنسين على هذا المستوى أيضا في اختيار مواد الدراسة. ذلك أن عددا من النساء أكبر من عدد الرجال يلتحقن بالجامعة للحصول على درجة علمية في الخدمة الاجتماعية والتمريض في حين يلتحق عدد أكبر من الرجال للحصول على درجة علمية في التجارة والعلوم.

وقد نظمت الوزارة حملة على الصعيد الوطني لتوعية مديري المدارس بالحاجة إلى القضاء على التنميط بين الجنسين.

وترد في الفصل المتعلق بالمادة ٧ من الاتفاقية التي تتناول المرأة في الحياة السياسية والعامة إحصاءات حسب الجنسين عن خريجي المدارس الذين يلتحقون بمهن في قوات الدفاع وقوات الشرطة والسلك الكنسي.

ويرد في الجداول ١١ و ١٢ و ١٣ على الصفحات التالية التوزيع في عام ١٩٩٣ لأعداد المقيدين بالصف ١٢ والبرامج التقنية والجامعية حسب الجنس ومادة الاختيار.

---

(٩) انظر أيضا المناقشة بشأن الحياة الثقافية في الفصل المتعلق بالمادة ١٣ من الاتفاقية.

الجدول ١١ : توزيع التلاميذ في الصف الثاني عشر حسب الجنس ومادة الاختيار

المادة	البنات		البنين		النسبة المئوية		
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	بنات	بنين	نسبة مئوية
جميع المواد	٢٠ ٦٠٧	١٠٠,٠	١٩ ٦٦٩	١٠٠,٠	٥١,٢	٤٨,٨	١٠٠,٠
الدراسات الاقتصادية والاجتماعية	٥ ٧٣٣	٢٧,٨	٥ ٣٣٧	٢٧,١	٥١,٨	٤٨,٢٣	١٠٠,٠
المحاسبة	٥٧٢	٢,٨	٤٤٣	٢,٣	٥٦,٤	٤٣,٦	١٠٠,٠
اقتصاد أعمال	٢ ١١٧	١٠,٣	١ ٧٩٩	٩,١	٥٤,١	٤٥,٩	١٠٠,٠
إدارة أعمال	٧٦	٠,٤	٧٣	٠,٤	٥١,٠	٤٩,٠	١٠٠,٠
الاقتصاد	١ ٠٥٨	٥,١	١ ١٢٩	٥,٧	٤٨,٤	٥١,٦	١٠٠,٠
الجغرافيا	٣٥٧	١,٧	٦٤٩	٣,٣	٣٥,٥	٦٤,٥	١٠٠,٠
التاريخ	١ ٥٥٣	٧,٥	١ ٢٤٤	٦,٣	٥٥,٥	٤٤,٥	١٠٠,٠
اللغات والآداب	٧ ٠١٤	٣٤,٠	٦ ٦٤٢	٣٣,٨	٥١,٤	٤٨,٦	١٠٠,٠
لغة الأفريكان	١ ٤٥٧	٧,١	١ ٤٣٦	٧,٣	٥٠,٤	٤٩,٦	١٠٠,٠
اللغة الانكليزية	٣ ٤٧٧	١٦,٩	٣ ٣١٣	١٦,٨	٥١,٢	٤٨,٨	١٠٠,٠
اللغة الفرنسية	٢	٠,٠	٣	٠,٠	٤٠,٠	٦٠,٠	١٠٠,٠
اللغة الألمانية	١٤٦	٠,٧	١٠٢	٠,٥	٥٨,٩	٤١,١	١٠٠,٠
اللغة الكوانغالية	٢٠	٠,١	٥٧	٠,٤	٢١,١	٧٨,٩	١٠٠,٠
لغة الأوشيكوانياما	٣٣٣	١,٦	٢٨٦	١,٥	٥٣,٨	٤٦,٢	١٠٠,٠
اللغة اللوزية	٣٨٨	١,٩	٦٢٧	٣,٢	٣٨,٢	٦١,٨	١٠٠,٠
لغة الأوشيندونغا	١ ١٩١	٥,٨	٨٠٠	٤,١	٥٩,٨	٤٠,٢	١٠٠,٠
الرياضيات والعلوم	٦ ٤٣٢	٣١,٢	٦ ٨٠٥	٣٤,٦	٤٨,٦	٥١,٤	١٠٠,٠
العلوم الزراعية	١ ٧٣٩	٨,٤	١ ٩٦١	١٠,٠	٤٧,٠	٥٣,٠	١٠٠,٠
الأحياء	٣ ٢٤٨	١٥,٨	٢ ٩٥٣	١٥,٠	٥٢,٤	٤٧,٦	١٠٠,٠
دراسات الحاسب	١٠	٠,٠	٢٤	٠,١	٢٩,٤	٧٠,٦	١٠٠,٠
الرياضيات	٩٣٣	٤,٥	١ ١٥٩	٥,٩	٤٤,٦	٥٥,٤	١٠٠,٠
العلوم الفزيائية	٥٠٢	٢,٤	٧٠٨	٣,٦	٤١,٥	٥٨,٥	١٠٠,٠
الدراسات التقنية	٣	٠,٠	٢٦٤	١,٣	١,١	٩٨,٩	١٠٠,٠
الأعمال الكهربائية	٠	٠,٠	٣	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الالكترونيات	٠	٠,٠	٤	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الرسم الهندسي							
العلوم الهندسية							
التركيب والخراطة	٠	٠,٠	٥	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
إصلاح هياكل السيارات	٠	٠,٠	١٠	٠,١	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
ميكانيكا المحركات	٠	٠,٠	٢٢	٠,١	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
تركيب الألواح والرش							
السباكة والسمكرة	٠	٠,٠	٤	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الرسم التقني	٣	٠,٠	٩٩	٠,٥	٢,٩	٩٧,١	١٠٠,٠
اللحام وأشغال المعادن	٠	٠,٠	٤	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الأشغال الخشبية	٠	٠,٠	١١٣	٠,٦	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الدراسات المهنية	٨٠٤	٣,٩	١١٤	٠,٧	٨٤,٨	١٥,٢	١٠٠,٠
الإنتاج الزراعي والفلاحة	٧٧	٠,٤	١٠١	٠,٥	٤٣,٣	٥٦,٧	١٠٠,٠
علوم التدبير المنزلي	٢٥٩	١,٣	٥	٠,٠	٩٨,١	١,٩	١٠٠,٠
أشغال الإبرة والحياكة	٤٤	٠,٢	٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
الزراعة العملية	٠	٠,٠	٢٠	٠,١	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الطباعة بالاختزال	٤٢٤	٢,١	١٨	٠,١	٩٥,٩	٤,١	١٠٠,٠
مواد أخرى	٦٢١	٣,٠	٤٧٧	٢,٤	٥٦,٦	٤٣,٤	١٠٠,٠
الفنون	٣٤	٠,٢	١٣	٠,١	٧٢,٣	٢٧,٧	١٠٠,٠
الدراسات الانجيلية	٥٨٢	٢,٨	٤٦٣	٢,٤	٥٥,٧	٤٤,٣	١٠٠,٠
الموسيقى	٥	٠,٠	١	٠,٠	٨٣,٣	١٦,٧	١٠٠,٠

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، الصفحتان ٤٧ و٤٨ (المصدر: وزارة التعليم والثقافة، التعداد السنوي للتعليم لعام ١٩٩٣).

الجدول ١٢ - توزيع التلاميذ المقيدين بالمؤسسات التقنية حسب مادة الاختيار والجنس (١٩٩٣)

المادة	امرأة		رجل		النسبة المئوية		
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	بنات	بنين	نسبة مئوية
جميع المواد	٤٣٨	١٠٠,٠	١ ٥٧٤	١٠٠,٠	٢١,٨	٧٨,٢	١٠٠,٠
اللغات							
لغة الأفريكان	٤٧	١٠,٧	٩٦	٦,١	٣٢,٩	٦٧,١	١٠٠,٠
اللغة الانكليزية	٤٧	١٠,٧	٩٦	٦,١	٣٢,٩	٦٧,١	١٠٠,٠
الأعمال والدراسات الاجتماعية							
المحاسبة	٢٣	٥,٣	٥	٠,٣	٨٢,١	١٧,٩	١٠٠,٠
إدارة الأعمال	٩	٢,١	٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
إدارة المكاتب	٧	١,٦	٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
الاتصال والسلوك	٥٥	١٢,٦	٤٩	٣,١	٥٢,٩	٤٧,١	١٠٠,٠
دراسات البيئة	١١	٢,٥	٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
الرياضيات والعلوم							
الرياضيات	١٦	٣,٧	٢٨٨	١٨,٣	٥,٣	٩٤,٧	١٠٠,٠
رياضيات الدوال	٠	٠,٠	١١	٠,٧	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
علوم الحاسب	٧	١,٦	٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
علم الأحياء	٧	١,٦	٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
علم البيئة	٠	٠,٠	١٠	٠,٦	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
العلوم العامة							
فن الترفيه	٢٢	٥,٠	٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
رص الطوب والتمليط	٥	١,١	٤٦	٢,٩	٩,٨	٩٠,٢	١٠٠,٠
النجارة ونجارة التركيب							
التربية	٧	١,٦	٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
الكهرباء	٠	٠,٠	٦	٠,٤	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
العلوم الهندسية	١٦	٣,٧	٢٧٥	١٧,٥	٥,٥	٩٤,٥	١٠٠,٠
الطرز والأقمشة							
التركيب والخراطة	٠	٠,٠	٣	٠,٢	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
تصفيف الشعر	١٨	٤,١	٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
الأشغال المعدنية	٠	٠,٠	٧	٠,٤	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
إصلاح هياكل السيارات	٠	٠,٠	٣	٠,٢	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
ميكانيكا المحركات	٠	٠,٠	١٠٢	٦,٥	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أشغال الإبرة والحياكة	١٨	٤,١	٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
التطبيقات المكتبية	٤٢	٩,٦	٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
ترتيب الألواح والرش	٠	٠,٠	٣	٠,٢	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
السباكة والصرف الصحي							
السباكة والسمكرة	٠	٠,٠	٥٠	٣,٢	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الرسم التقني	١٦	٣,٧	٢٩٩	١٩,٠	٥,١	٩٤,٩	١٠٠,٠
تطبيق النظريات التقنية	١٦	٣,٧	١٥٢	٩,٧	٩,٥	٩٠,٥	١٠٠,٠
الطباعة	٤٩	١١,٢	٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
اللحام والأشغال المعدنية	٠	٠,٠	٤٠	٢,٥	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الأشغال الخشبية	٠	٠,٠	٣٣	٢,١	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، الصفحتان ٤٩ و ٥٠ (المصدر: وزارة التعليم والثقافة، التعداد السنوي للتعليم لعام ١٩٩٣).

الجـــدول ١٣ - التوزيع بالنسب المئوية للمقيدين المنتظمين بجامعة ناميبيا حسب الجنس والمقرر التعليمي (١٩٩٣)

المقرر	امرأة	رجل	امرأة	رجل	المجموع
مجموع أعداد المقيدين	١ ٥٥٦	١ ٠٣٩	٦١,١	٣٨,٩	١٠٠,٠
جميع المقررات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	-	-	-
الآداب	١٢,١	١٥,٧	٥٣,٦	٤٦,٤	١٠٠,٠
بكالوريوس في الآداب	٨,٠	١٣,٨	٤٦,٤	٥٣,٦	١٠٠,٠
بكالوريوس في الآداب (خدمة اجتماعية)	٢,٣	٠,٩	٨٠,٠	٢٠,٠	١٠٠,٠
دبلوم في الخدمة الاجتماعية	١,٢	٠,٣	٨٥,٧	١٤,٣	١٠٠,٠
بكالوريوس في الآداب (فخري)	٠,٦	٠,٨	٥٥,٦	٤٤,٤	١٠٠,٠
الاقتصاد وعلوم الإدارة	٧,٦	٢١,٢	٣٤,٩	٦٥,١	١٠٠,٠
بكالوريوس في التجارة	٤,٠	١٠,٠	٣٧,٣	٦٢,٧	١٠٠,٠
بكالوريوس في الاقتصاد	٢,٢	٥,٩	٣٥,٨	٦٤,٢	١٠٠,٠
بكالوريوس في الإدارة	١,٤	٥,٣	٢٨,٦	٧١,٤	١٠٠,٠
التربية	٣٩,١	٤٤,٩	٥٩,٩	٤٠,١	١٠٠,٠
بكالوريوس في التربية	١,٧	٤,٢	٣٧,١	٦٢,٩	١٠٠,٠
دبلوم التعليم العالي (ثانوي)	٦,١	١٢,٤	٤٢,٤	٥٧,٦	١٠٠,٠
دبلوم التعليم العالي (ابتدائي)	٠,٨	٠,٨	٦٠,٠	٤٠,٠	١٠٠,٠
دبلوم التعليم العالي (دراسات عليا)	١,٤	٣,٢	٤٠,٠	٦٠,٠	١٠٠,٠
دبلوم التعليم العالي (تقني)	٠,٠	٠,٥	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
دبلوم التعليم العالي (دبلوم عال)	٠,٢	٠,١	٥٧,٠	٢٥,٠	١٠٠,٠
دبلوم التعليم (ابتدائي)	٢,١	٠,٧	١١٠,٠	-١٠,٠	١٠٠,٠
دبلوم التعليم الابتدائي (أكاديمي)	٣,٤	٢,٨	٦٤,٦	٣٥,٤	١٠٠,٠
شهادة التعليم الابتدائي العليا	٢٣,٥	٢٠,٣	٦٩,٤	٣٠,٦	١٠٠,٠
علوم الصحة	٣٨,٢	٨,١	٨٧,٦	١٢,٤	١٠٠,٠
دبلومات جامعية					
دبلوم علوم التمريض	٢٨,٨	٥,٥	٨٨,٧	١١,٣	١٠٠,٠
علوم التمريض والتوليد	٣,٥	١,٧	٧٥,٣	٢٤,٧	١٠٠,٠
علوم التوليد	٠,٦	٠,١	٩٠,٠	١٠,٠	١٠٠,٠
دبلوم وطني في التصوير بالأشعة	٠,٣	٠,٤	٥٠,٠	٥٠,٠	١٠٠,٠
دبلومات عالية في علوم التمريض					
الرعاية الحرجة	٠,٤	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
تعليم التمريض	٠,٤	٠,١	٨٥,٧	١٤,٣	١٠٠,٠
الرعاية الصحية الأولية	٠,٦	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
بكالوريوس في علوم التمريض	٣,٠	٠,٢	٩٥,٩	٤,١	١٠٠,٠
بكالوريوس في علوم التمريض (فخري)	٠,٥	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
ماجستير في علوم التمريض	٠,٢	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
دكتوراه في علوم التمريض	٠,٠	٠,١	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
العلوم	٢,٢	٨,٠	٢٦,٨	٧٣,٢	١٠٠,٠
بكالوريوس في العلوم	٢,٢	٨,٠	٢٦,٨	٧٣,٢	١٠٠,٠
مدرسة الفنون	٠,٨	٢,١	٣٥,٣	٦٤,٧	١٠٠,٠
شهادة عملية (موسيقى)	٠,٨	٢,١	٣٥,٣	٦٤,٧	١٠٠,٠

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، الصفحتان ٥١ و ٥٢ (المصدر : جامعة ناميبيا)

٦/١٠ - مدارس وبرامج خاصة

يعكس الجدول ١٤ الالتحاق بجميع المدارس الخاصة التي تشمل مدارس للأطفال من ذوي الصعوبات في التعلم والإعاقات البدنية. وهذه المدارس من مسؤولية شعبة المدارس والبرامج الخاصة في مديرية البرامج التعليمية الخاصة. ولم تظهر أي مشاكل تتعلق بالجنسين بالنسبة لهذه المدارس الخاصة.

الجدول ٤ - الالتحاق بالمدارس الخاصة حسب الجنس (١٩٩٣)

	بنات		بنين		المجموع ٪	
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية
جميع المدارس الخاصة	٣٥٤	١٠٠,٠	٥٦٠	١٠٠,٠	٣٨,٧	٦١,٣
مدارس خاصة	١٣٨	٣٩,٠	١٩٨	٣٥,٤	٤١,١	٥٨,٩
فصول خاصة	١٦٣	٤٦,٠	٣٠١	٥٣,٨	٣٥,١	٦٤,٩
تعليم متخصص	٥٣	١٥,٠	٦١	١٠,٩	٤٦,٥	٥٣,٥

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ٥٠ والمصدر : وزارة التعليم والثقافة، التعداد السنوي للتعليم لعام ١٩٩٣).

وتوجد مجموعة متنوعة من البرامج الخاصة ذات أبعاد تتعلق بالجنسين وعلى سبيل المثال، تضطلع شعبة الخدمات التشخيصية والاستشارية والتدريبية في مديرية البرامج التعليمية الخاصة، بالعلاج في مراكز إساءة معاملة المرأة والطفل[١٠]. (وترد مناقشة لشبكة مراكز إساءة معاملة المرأة والطفل في هذا التقرير في إطار المادة ٣).

وتم وضع برنامج تجريبي يشمل المهارات الاجتماعية والتعليم في ميادين فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز والجنس (بما في ذلك مسألة حمل المراهقات) من أجل "تعزيز اختيار أساليب الحياة الصحية ومكافحة المشاكل المتعلقة بالسلوك الجنسي غير المسؤول والتي ينجم عنها حمل المراهقات والأمراض المنقولة عن طريق الجنس"[١١]. وكما لوحظ أعلاه، فإن الوزارة في سبيلها للتوسع في الجهود التي تبذلها في هذا المجال.

وقد اعترفت الوزارة بحاجتها إلى مزيد من المدرسين المتفرغين لتعليم مهارات الحياة، نظرا لوجود اتجاه في المدارس حاليا لاعتبار تعليم مهارات الحياة على أنه أقل أهمية. كما أن مدرسي مادة مهارات الحياة يجدون أنفسهم مثقلين بمهام لا تتعلق بمهارات الحياة وإسداء المشورة، وتعتزم الوزارة

(١٠) وزارة التعليم الأساسي والثقافة، التقرير السنوي (الحاشية ١) ، ص ١٥.

(١١) المرجع السابق، ص ١٧.

علاج هذه الحالة[١٢]. وأعد مركز المساعدة القانونية مؤخرا مشروع دليل للتدريب من أجل مدرسي مادة مهارات الحياة، يشمل المبادئ الأساسية للقانون وحقوق الإنسان، من المقرر تقديمه إلى الوزارة لدراسته وإدراجه في نهاية الأمر في منهج تعليم مهارات الحياة.

وتوجد حاليا مدرسة للصناعة للبنين فقط، ولكن الوزارة تجري حاليا دراسة استقصائية تتعلق بإمكانية إنشاء مدرسة مماثلة للبنات[١٣].

٧/١٠ - برامج محو الأمية

بذلت وزارة التعليم الأساسي والثقافة جهودا متضافرة لتحسين الإلمام بالقراءة والكتابة في ناميبيا، ومن المشجع ملاحظة أن هذا هو واحد من المجالات الأكثر حساسية بشؤون الجنسين في التعليم الناميبي[١٤]. ويعكس الجدول ١٥ الالتحاق بالبرنامج الوطني لمحو الأمية في تموز/يوليه ١٩٩٤ حسب المنطقة والجنس. ومن مجموع ٣٩١ ٣٣ شخصا التحقوا بالبرنامج كان من بينهم ٢٥٨ ٢٦ امرأة (٧٩ في المائة).

ويشمل البرنامج ثلاثة مراحل، كل منها يستغرق نحو العام لإتمامها. وتحقق المرحلة الثانية القدرة على القراءة والكتابة بطلاقة - ولكن باللغات المحلية - من خلال دراسات في مجالات الصحة والشؤون المدنية والتدبير المنزلي، الخ. والمرحلة الثالثة عبارة عن مقرر لتعليم أساسيات اللغة الانكليزية يتم تعزيزه بمجموعة من البرامج الإذاعية من وضع مديرية الإذاعة بالوزارة. وسوف يتلقى منظمو برنامج محو الأمية في الأقاليم تدريبا في عام ١٩٩٦ على استخدام المواد التعليمية القانونية التي وضعها مركز المساعدة القانونية، وكثير من هذه المواد يهتم بحقوق المرأة.

---

(١٢) المرجع السابق، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(١٣) المرجع السابق، ص ١٦.

(١٤) المرجع السابق، ص ٣٧.

الجـــدول ١٥ - الالتحاق بالبرنامج الوطني لمحو الأمية في ناميبيا حسب الجنس والمنطقة التعليمية (تموز/يوليه ١٩٩٤)

المنطقة	المشتركون							
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المرحلة الرابعة	
	عـــدد الذكور	عـــدد الإناث	عـــدد الذكور	عـــدد الإناث	عـــدد الذكور	عـــدد الإناث	عـــدد الذكور	عـــدد الإناث
كاتيما موليلو	٢٥٧	٦٧٩	٣٣٣	٨١٧	١٧٢	٣٢٥	٧٦٢	١ ٨٢١
كيتما نشوب	١٨٤	٣١٩	٧٦	١٨١	١١٧	١٩٧	٣٧٧	٦٩٧
خوريكاس	٢٠٥	٢٤٣	٢١٨	٣٠٣	١٩٨	٢٠٧	٦٢١	٧٥٣
أوندانغوا الشرقية	١ ٣٢٤	٥ ٨٤٦	٤٣٦	١ ٧٨٦	١٧٤	٩٤٧	١ ٩٣٤	٨ ٥٧٩
أوندانغوا الغربية	٥٩٩	٥ ٠٥٠	٢٢٦	٢ ٦٥١	٢٥٤	١ ٤٦٧	١ ٠٧٩	٩ ١٦٨
روندو	٤٧٥	١ ٩٨٥	٣١٣	١ ٤١٥	١٨٦	٢٩٩	٩٧٤	٣ ٦٩٩
وندهوك	٦٧٧	٨٣٢	٣٢٢	٣٨٤	٣٨٧	٣٢٥	١ ٣٨٦	١ ٥٤١
المجموع	٣ ٧٢١	١٤ ٩٥٤	١ ٩٢٤	٧ ٥٣٧	١ ٤٨٨	٣ ٧٦٧	٧ ١٣٣	٢٦ ٢٥٨
مجموع المرحلة	١٨ ٦٧٥		٩ ٤٦١		٥ ٢٥٥		٣٣ ٣٩١	

المكتب المركزي للإحصاء، التقرير السنوي (١٩٩٤)، ص ٣٨.

وقد كشف الاختبار الطوعي الذي أجري في عام ١٩٩٤ وشمل ٦٩ في المائة من مجموع الملتحقين بالبرنامج الوطني لمحو الأمية أن ٨٠ في المائة من الناجحين كانوا من النساء وأن ٢٠ في المائة كانوا من الرجال. (وهذا الرقم يتناسب مع مجموع أرقام الملتحقين.) وترتفع معدلات التسرب بين الرجال عنها بين النساء.

ومع إنشاء مديرية التعليم الأساسي للكبار في عام ١٩٩٥، من المتوقع إعطاء مركز أوضح لبرامج محو الأمية والبرامج المتصلة بها. وفي حين يبعث المعدل المرتفع للنساء في كل من برامج محو الأمية والتعليم المستمر على الارتياح، فإنه عندما يتم التوسع في هذه البرامج سوف تبذل محاولة لإلحاق المزيد من الرجال نظرا لأن البيانات الوطنية تفيد أن الرجال يتساوون في الحاجة إلى تعليم الكبار. وينبغي أيضا الوصول إليهم لتحقيق الهدف الوطني"[١٥].

٨/١٠ - المرأة في المناصب التعليمية

تمثل وزارة التعليم الأساسي والثقافة ووزارة التعليم العالي والتدريب المهني والعلوم والتكنولوجيا أكبر الجهات التي تعمل لديها المرأة في ناميبيا، غير أن الإدارة فيهما يهيمن عليها الرجل. وتمثل النساء في مجموعهن نسبة ٣٠,٦ في المائة من الموظفين في إدارة التعليم، في حين يمثل الرجـــال ٦٩,٤ في

---

(١٥) المرجع السابق، ص ٤٢. والبرنامج الوطني لمحو الأمية موضع تقييم في كتاب A. Lind, Free to Speak Up, Windhoek, 1994.

المائة وكل من الوزيرين ونائب للوزير في هاتين الوزارتين من الرجال، في حين أن اثنين من المديرين فقط ولا أحد من نواب المدير من النساء. وعدد النساء من رؤساء القطاعات (٦٣,٢ في المائة) أكبر من عدد الرجال (٣٦,٨ في المائة). وغالبية مديري المدارس الابتدائية من الرجال (٦٦,٧ في المائة)، وتسرد الحالة نفسها على مستوى كل من المدارس الثانوية المشتركة والعليا. وتفيد هذه الإحصاءات أن كلا من وزارتي التعليم بحاجة إلى اتخاذ إجراء إيجابي لإشراك عدد أكبر من النساء في تخطيط السياسة التعليمية وتنفيذها.

وبغض النظر عن التمثيل الناقص للمرأة على المستوى الإداري، فإن المرأة تشكل غالبية المدرسين في ناميبيا بنسبة ٦٠,٦ في المائة. ومن مجموع نسبة المدرسات، ٥٥,٢ في المائة منهن لم يحصلوا على أي تدريب للتدريس.

ولا توجد أية امرأة في المناصب العليا في جامعة ناميبيا، وتمثل ٢٣,٧ في المائة فقط من مجموع الموظفين في المستوى المتوسط. و ١٣,٦ في المائة فقط من الأساتذة في جامعة ناميبيا من النساء، في حين أن النساء تشكلن أغلبية المعيدين بنسبة ٦٧,١ في المائة. وتعكس الجداول ١٦ و ١٧ و ١٨ أدناه توزيع العاملين في إدارة التعليم حسب الجنس، وتوزيع المدرسين حسب المؤهلات العلمية، وتوزيع العاملين في جامعة ناميبيا.

الجدول ١٦ - عدد الأشخاص في إدارة التعليم حسب المنصب والجنس (١٩٩٤)

المنصب	المرأة		الرجل		النسبة المئوية		
	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية	امرأة	رجل	المجموع
جميع المناصب	٤٩١	١٠٠,٠	١ ١١٥	١٠٠,٠	٣٠,٦	٦٩,٤	١٠٠,٠
المقر الرئيسي	١٥	٣,١	٣٨	٣,٤	٢٨,٣	٧١,٧	١٠٠,٠
وكيل وزارة	٠	٠,٠	٢	٠,٢	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
مدير	٣	٠,٦	١٦	١,٤	١٥,٨	٨٤,٢	١٠٠,٠
نائب مدير	٠	٠,٠	١٣	١,٢	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
رئيس قطاع	١٢	٢,	٧	٠,٦	٦٣,٢	٣٦,٨	١٠٠,٠
المناطق	٠	٠,٠	٧	٠,٦	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
مديرون	٠	٠,٠	٧	٠,٦	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المدارس	٤٧٦	٩٦,٩	١ ٠٧٠	٩٦,٠	٣٠,٨	٦٩,٢	١٠٠,٠
ابتدائية							
مدير	٣٠٣	٦١,٧	٦٠٨	٥٤,٥	٣٣,٣	٦٦,٧	١٠٠,٠
نائب مدير	٣٧	٧,٥	٥٤	٤,٨	٤٠,٧	٥٩,٣	١٠٠,٠
مدارس مشتركة							
مدير	٨١	١٦,٥	٢٢٨	٢٠,٤	٢٦,٢	٧٣,٨	١٠٠,٠
نائب مدير	٣٤	٦,٩	٤٠	٣,٦	٤٥,٩	٥٤,١	١٠٠,٠
مدارس ثانوية عليا							
مدير	٦	١,٢	٩٦	٨,٦	٥,٩	٩٤,١	١٠٠,٠
نائب مدير	١٠	٢,٠	٣٥	٣,١	٢٢,٢	٧٧,٨	١٠٠,٠
مدارس خاصة							
مدير	٣	٠,٦	٣	٠,٣	٥٠,٠	٥٠,٠	١٠٠,٠
نائب مدير	١	٠,٢	١	٠,١	٥٠,٠	٥٠,٠	١٠٠,٠
كليات المعلمين							
مدير	١	٠,٢	٣	٠,٣	٢٥,٠	٧٥,٠	١٠٠,٠
نائب مدير	٠	٠,٠	٢	٠,٢	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ٣ (المصدر : وزارة التعليم الأساسي والثقافة).

الجدول ١٧ - توزيع المدرسين حسب المؤهلات العلمية والجنس (١٩٩٣)

مؤهلات المعلمين	المرأة		الرجل		النسبة المئوية		
	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية	امرأة	رجل	المجموع
مجموع المدرسين	٩ ٢٦٣	١٠٠,٠٠	٦ ٠١٧	١٠٠,٠٠	٦٠,٦	٣٩,٤	١٠٠,٠
معلمون بدون تدريب	٢ ٧٥٨	٢٩,٧٧	٢ ٢٣٥	٣٧,١٤	٥٥,٢	٤٤,٨	١٠٠,٠
الصف العاشر/أدنى للالتحاق	٣ ١١٣	٣٣,٦١	١ ٨٥١	٣٠,٧٦	٦٢,٧	٣٧,٣	١٠٠,٠
١ - ٢ سنة بعد الصف ١٢	١ ٣٨١	١٤,٩١	٧٧٢	١٢,٨٣	٦٤,١	٣٥,٩	١٠٠,٠
٣ - ٤ سنوات بعد الصف ١٢	١ ٣٣٣	١٤,٣٩	٧٠٩	١١,٧٨	٦٥,٣	٣٤,٧	١٠٠,٠
دبلوم دراسات عليا	٥٤٦	٥,٨٩	٢٩٤	٤,٨٩	٦٥,٠	٣٥,٠	١٠٠,٠
فنيون ذوو دراسات عليا	١٣٢	١,٤٣	١٥٦	٢,٥٩	٤٥,٨	٥٤,٢	١٠٠,٠
درجة تربوية							

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ٥٤ (المصدر : وزارة التعليم الأساسي والثقافة، التعداد السنوي للتعليم لعام ١٩٩٣).

الجدول ١٨ - العاملون في جامعة ناميبيا حسب المنصب والجنس (١٩٩٣)

المنصب	المرأة		الرجل		النسبة المئوية		
	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية	امرأة	رجل	المجموع
مجموع الإدارة	١٥٥	١٠٠,٠	١٩٢	١٠٠,٠	٤٤,٧	٥٥,٣	١٠٠,٠
عليا	٠	٠,٠	٧	٣,٦	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
مستوى متوسط	٩	٥,٨	٢٩	١٥,١	٢٣,٧	٧٦,٣	١٠٠,٠
الأكاديميون							
أساتذة	٣	١,٩	١٩	٩,٩	١٣,٦	٨٦,٤	١٠٠,٠
مدرسون	٩٢	٥٩,٤	١١٢	٥٨,٣	٤٥,١	٥٤,٩	١٠٠,٠
معيدون	٥١	٣٢,٩	٢٥	١٣,٠	٦٧,١	٣٢,٩	١٠٠,٠

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ٥٤ (المصدر : جامعة ناميبيا).

٩/١٠ - قضايا الجنسين في منظمة الطلبة

كانت قضايا تحرير المرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تشكيل أولويات لدى المنظمة الوطنية لطلاب ناميبيا منذ نشأتها في عام ١٩٨٤. وجاء في وثيقة السياسة العامة للمنظمة أن التنمية التامة والكاملة لناميبيا تعتمد على المشاركة القصوى للمرأة على قدم المساواة مع نظيرها الرجل في جميع الميادين. وأنشأت المنظمة أيضا لجنة فرعية وطنية للمرأة تعقد سنويا مؤتمرا للمرأة حيث تناقش قضايا حول تمكين المرأة ووضعها الاجتماعي والسياسي. وناقشت اللجنة مشكلة حمل المراهقات في قرار اتخذ في مؤتمر ١٩٩٣، بأن أعلنت أن حق التلميذة الحامل في مواصلة تعليمها هو حق ثابت لجميع الطالبات وينبغي الاعتراف به في جميع أنحاء البلد.

المادة ١١

تنمية العمالة[١]

١/١١ - حجم قوة العمل

تمشيا مع القاعدة المتبعة دوليا، سوف تقدم البيانات الإحصائية في هذه المادة بالنسبة لمجموع القوى العاملة من سن ١٥ فما فوق فقط. ويستبعد هذا النهج نحو ٣ في المائة من مجموع قوة العمل التي دون سن ١٥. ذلك أن نحو ٨٠١ ١٣ أو ٨ في المائة من جميع الأطفال في الفئة العمرية ١٠ - ١٤ سنة ينتمون لقوة العمل وما يقرب من ٩٠ في المائة من هؤلاء الأطفال يعملون في القطاع الزراعي، بوصفهم عاملين لحساب الأسرة بدون أجر بصفة رئيسية[٢]. وهذا يدل على مدى عمالة الطفل في البلد، دون اعتبار للمادة ٤٢ (أ) من قانون العمل لعام ١٩٩٢ الذي يحظر تشغيل الطفل دون سن ١٤ [٣].

ونحو ٧٧٩ ٤٧٩ شخصا (٥٨,٤ في المائة) من مجموع سكان ناميبيا نشطون اقتصاديا ومن ثم ينتمون إلى قوة العمل. ومن هؤلاء، نحو ٠١٤ ٣٨٨ شخصا (٨١ في المائة) عاملون ونحو ٧٦٥ ٩١ (١٩ في المائة) متعطلون. ومجموع عدد الذين يحققون دخلا هو ١٠١ ٣٠٥ أي ٦٥,٦ في المائة من مجموع قوة العمل. ومن بين المتعطلين حاليا، واحد من كل أربعة سبق له العمل. ويمكن أن ترجع هذه الحالة إلى واقع أن القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل التعدين شهدت تقلصا كبيرا في العمالة نتيجة لكل من الركود العالمي وميكنة العمليات.

٢/١١ - العمالة حسب المناطق الحضرية/الريفية والسن

يكشف تحليل حسب المناطق الحضرية والريفية عن أن ٦٤ في المائة من الأشخاص في المناطق الحضرية ينتمون إلى قوة العمل، أي أنهم نشيطون اقتصاديا. وهذا الرقم أعلى بنسبة ٨ في المائة عن رقم المناطق الريفية الذي يبلغ ٥٦ في المائة. ولدى النساء في المناطق الريفية أدنى معدل للنشاط الاقتصادي بالمقارنة بنظرائهن في المناطق الحضرية وبالرجال عموما. غير أن المعدل المنخفض للنشاط بالنسبة للمرأة في المناطق الريفية ربما شابه نقص في التقدير نظرا لأن غالبية النساء يقمن بواجبات منزلية تم تصنيفها في بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١ على أنها نشاط غير فعـّال".

---

(١) ما لم ينص على خلاف ذلك، فإن البيانات الواردة في هذا المقال مصدرها المكتب المركزي للإحصاء، تعداد السكان والمسكن لعام ١٩٩١ : تحليلات أساسية مع نقاط رئيسية.

(٢) "العامل لحساب الأسرة بدون أجر" هو شخص يعمل لحساب قريب له دون أجر.

(٣) قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢، ص ٥٢.

الجـــدول ١ - معدل المشاركة في قوة العمل : ١٥ سنة فما فوق، حسب الجنس والمناطق الحضرية/الريفية

	حضر ٪	ريف ٪	مجموع البلد ٪
ذكور	٧٥٪	٦٥٪	٦٩٪
إناث	٥٣٪	٤٨٪	٤٩٪
كلا الجنسين	٦٤٪	٥٦٪	٥٨٪

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، الصفحتان ١٦ و ١٧. (المصدر : تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١).

ويبلغ معدل المشاركة في قوة العمل بالنسبة للرجل نحو ٩٠ في المائة من سن ٢٥ - ٥٩ سنة ويصل إلى الذروة (٩٣ في المائة) بالنسبة للفئة العمرية ٣٥ - ٣٩. ومن ناحية أخرى، يبلغ المعدل بالنسبة للمرأة في سن ٢٥ -٥٩، ٦٠ في المائة فقط ويصل إلى الذروة (٦٧ في المائة) بالنسبة للفئة العمرية ٢٥ - ٢٩. وكل من الرجل والمرأة في هذه الفئات العمرية من غير النشطين اقتصاديا يكون نشاطهما الرئيسي هو الواجبات المنزلية. وهنا أيضا يتجه تصنيف الواجبات المنزلية على أنها نشاط اقتصادي غير فعـّال إلى وضع تقدير ناقص لمعدل مشاركة المرأة في قوة العمل.

٣/١١ - العمالة حسب الوضع والصناعة

يشكل العاملون في القطاعين الخاص والحكومي قرابة ٤٠ في المائة و ٢٠ في المائة من جميع العاملين على التوالي. وتمثل المرأة نحو شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص يعملون لدى الحكومة. وتنطبق النسبة ذاتها تقريبا على القطاع الخاص. وما يزيد قليلا عن ٢١ في المائة من جميع العاملين هم عاملون لحساب الأسرة بدون أجر. ومن هؤلاء ٧٠ في المائة من النساء منهن ٨٠ في المائة يعملن في القطاع الزراعي. ونحو ٢٠ في المائة من جميع العاملين هم مشتغلون لحسابهم[٤] وحوالي ٥٠ في المائة من المشتغلين لحسابهم هم من النساء منهن ٨٠ في المائة يقمن بأنشطة زراعية. وأصحاب العمل[٥] يشكلون ٢ في المائة من جميع العاملين و ١٥ في المائة فقط منهم من النساء.

---

(٤) "المشتغل لحسابه" لا يستأجر أو ليس لديه عاملون بأجر ولكن لديه عاملون لحساب الأسرة بدون أجر .

(٥) "صاحب العمل" هو شخص يدير مشروعه بعاملين بأجر.

ويشكل عدد النساء العاملات في الزراعة ٥١ في المائة من جميع النساء العاملات مقابل نحو ٤٣ في المائة من جميع الرجال العاملين. وتتألف العاملات في الزراعة مما يلي: عاملات لحساب الأسرة بدون أجر - ٦٠ في المائة، ومشتغلات لحسابهن - ٣٥ في المائة. وهذا يدل مرة أخرى على أن قليلا جدا من النساء يعملن في القطاع الاقتصادي المنظم. والرجال العاملون في القطاع الزراعي يتألفون بصفة رئيسية من عاملين في القطاع الخاص - ٣٧ في المائة، وتشتغلن لحسابهم - ٣٢ في المائة، وعاملين لحساب الأسرة بدون أجر- ٢٥ في المائة. وهذا يدل على أن العمالة المنظمة تحابي الرجل على المرأة. وثانية الصناعات الكبرى من حيث تشغيل المرأة في الأسر المعيشية الخاصة، التي تستخدم ١٠ في المائة من جميع النساء العاملات، تليها التجارة والتعليم بنسبة ٨ في المائة لكل منهما والصناعة التحويلية بنسبة ٧ في المائة.

٤/١١ - العمالة حسب المهنة والتعليم

يشكل العاملون في زراعة الكشفاف وفي مصائد الأسماك أكبر مجموعة مهنية يبلغ عددها نحو ٠٠٠ ١٣٨ شخص، منهم نحو ٦٠ في المائة من النساء. وثانية أكبر مجموعة مهنية تتألف من العاملين في الحرف والتجارة ويبلغ مجموعهم ٠٠٠ ٤٥ شخص منهم ٢٥ في المائة من النساء، وتشمل المجموعة الثالثة العاملين البسطاء في المبيعات والخدمات وعددهم ٠٠٠ ٣٨ منهم ٦٣ في المائة من النساء. ومعظم العاملين في المكاتب والجمارك من النساء. ويتفاوت التوازن بين أعداد الرجال والنساء في مختلف الميادين الفنية مثل التعليم والتسويق. ومن أمثلة المهن التي يهيمن عليها الرجال هي تشغيل الآلات والمصانع (٩٩ في المائة رجال)، والقوات المسلحة (٩٦ في المائة)، والمناجم (٩٢ في المائة)، والإدارة وكبار موظفي الحكومة (نحو ٨٠ في المائة)[٦].

وتتركز غالبية النساء بدون أي تعليم مدرسي في الزراعة والقنص والحراجة ويبلغ مجموعهن نحو ٧٧ في المائة. وثاني أكبر تجمع للنساء بدون مؤهلات دراسية هو في مجال الأسر المعيشية الخاصة التي تستخدم مشتغلين بالمنازل. ونحو ٦٥ في المائة من النساء ذوات التعليم الابتدائي يتركزن أيضا في القطاع الزراعي، يليه قطاع الأر المعيشية الخاصة بنسبة ١١,٥ في المائة. وينتشر الحاصلات على تعليم ثانوي بين مختلف الأنشطة كما يلي: الزراعة - ٢٤,٩ في المائة، تجارة الجملة والتجزئة - ١٦,٩ في المائة، التعليم - ١٢ في المائة، الكهرباء والغاز وإمدادات المياه - ٥,٨ في المائة، ثم ١٣,٦٤ في المائة يعملن في الأنشطة المتبقية[٧].

أما النساء ذوات الثقافة العالية - أي الحاصلات على تعليم بعد المرحلة الثانوية، فإنهن يعملن بصفة رئيسية في التعليم، ومنهن نحو ٣٤,٨ في المائة حاصلات على تدريب تقني/مهني، و ٨٨,٩ في المائة حاصلات على تدريب في مجال التدريس، ونحو ٣٤,٧ في المائة حاصلات على درجات جامعية مختلفة. وأكبر مجالين تاليين تعمل فيهما النساء الحاصلات على تعليم بعد المرحلة الثانوية هما الصحة والخدمة الاجتماعية، والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية. ومن ثم، تتركز النساء الحاصلات على تعليم ثانوي وأدنى تركيزا كبيرا في القطاع الزراعي وقطاع الأسر المعيشية الخاصة، في حين تتركز الحاصلات على تعليم بعد المرحلة الثانوية في القطاعات التعليمية والاجتماعية والصحية والخدمات الشخصية[٨].

---

(٦) المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ٢٥.

(٧) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٨) المرجع السابق، ص ٢٦.

٥/١١ - لمحة عن المتعطلين[٩]

ترتفع البطالة في المناطق الحضرية حيث تبلغ ٢٦ في المائة عنها في المناطق الريفية ونسبتها ١٥ في المائة. ويرجع ذلك إلى أن الشخاص ينشطون بدرجة أكبر في العادة في البحث عن عمل في المناطق الحضرية وإلى توفر فرص أكبر للعمل في المناطق الحضرية. ويرتفع معدل البطالة بين النساء في المناطق الحضرية حيث يبلغ ٣٠ في المائة عنه بالنسبة للرجال حيث يبلغ ٢٤ في المائة. غير أن العكس صحيح في المناطق الريفية حيث تبلغ نسبة المتعطلات ١٣ في المائة خارج الأسرة المعيشية مقابل ١٧ في المائة للمتعطلين.

الجدول ٢ - البطالة حسب الجنس والمناطق الحضرية/الريفية

	المناطق الحضرية		المناطق الريفية		المجموع	
	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية
ذكور	٢٥ ٢٧٤	٢٤	٢٧ ٤٩٨	١٧	٥٢ ٧٧٢	٢٠
إناث	٢٠ ٤٧٨	٣٠	١٨ ٥١٥	١٣	٣٨ ٩٩٣	١٩
المجموع	٤٥ ٧٥٢	٢٦	٤٦ ٠٠٨	١٥	٩١ ٧٦٥	١٩

المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، الصفحتان ١٩ و ٢٠ (المصدر : تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١).

ولدى النساء في المناطق الحضرية في الفئة العمرية ١٥ - ١٩ أكبر معدل للبطالة يبلغ ٦٦ في المائة. وبالنسبة للبلد كله يرتفع المعدل بشكل طفيف للنساء في الفئات العمرية الأصغر ويرتفع بالنسبة للرجال فوق سن ٣٠. ونحو ٥٥ في المائة من جميع النساء المتعطلات حاصلات على أعلى مستوى تعليمي في مرحلة الدراسة الثانوية. ونحو ٣٣ في المائة أتممن الدراسة الابتدائية، بينما لم تتلق نحو ١١ في المائة أي تعليم مدرسي[١٠]. وهذا يدل على أن النساء غير الحاصلات على مؤهلات علمية يجدن من الصعوبة العثور على عمل خارج القطاعين التقليديين للزراعة والأسر المعيشية الخاصة. ويبدو أن أصحاب العمل يمارسون تمييزا فعليا ضد النساء الباحثات عن عمل حتى عند حصولهن على مؤهلات عالية.

---

(٩) تعرف البطالة بأنها تشمل "الأشخاص الذين لا يشتركون في أي شكل من أشكال العمالة أو العمالة لحساب الذات خلال الفترة المرجعية، أو الذين يبحثون بنشاط عن عمل، أو الذين هم جاهزون للعمل إذا عرضت عليهم وظيفة. ويميز التعداد أيضا بين الذين سبق لهم العمل وبين الباحثين عن عمل لأول مرة.

(١٠) المرجع السابق، ص ٢٩.

وتضيق الفجوة بين النشطين اقتصاديا من الرجال والنساء في شمال ناميبيا حيث زراعة الكفاف هي المصدر الرئيسي لفرص العمل. وفي منطقة أوموساتي الشمالية تكون المرأة أنشط اقتصاديا من نظيرها الرجل. ويبدو أن أحد أسباب ذلك هو أن العاملين لحساب الأسرة بدون أجر هم الغالبون في أوموساتي حيث يتواجد ٣٠ في المائة من جميع العاملين لحساب الأسرة بدون أجر في البلد وأغلبهم من النساء. غير أن معدل البطالة على الصعيد الوطني هو نفسه تقريبا للرجل (٢٠ في المائة) والمرأة (١٩ في المائة).

وعلى الصعيد الإقليمي توجد فوارق كبيرة في معدلات البطالة بالنسبة للرجل والمرأة. إذ تميل العمالة في القطاع الحضري أو المنظم إلى اختيار الرجل بينما تميل في القطاع الريفي أو غير المنظم إلى اختيار المرأة.

٦/١١ - التفاوت في الأجور

يتعذر في الوقت الحالي وضع تقييم شامل ودقيق لمستويات الأجور والمرتبات نظرا لندرة البيانات الموثوق بها. وعلى سبيل المثال لم يتمكن البحث الوحيد الموثوق به والأكثر حداثة عن مستويات الأجور والذي أجرته وزارة العمل والموارد البشرية من جمع معلومات على صعيد الجنسين. وحتى مع توافر البيانات فإنها تخلو من التفصيل حسب الجنس. غير أنه من الممكن القيام ببعض الاستدلالات والتقديرات باعتبار ما لدينا من معلومات عن الأنشطة المختلفة التي تهيمن عليها المرأة.

ويوجد في ناميبيا أوجه اختلاف واسعة وأوجه ملحوظة لعدم المساواة في مستويات الأجور والمرتبات، وهذا الأمر قائم على مختلف المستويات بين، على سبيل المثال، المجموعات السكانية المختلفة (وخاصة البيض والسود)، وبين المناطق، وبين مختلف القطاعات الاقتصادية وداخلها. وأكدت الدراسة الاستقصائية للمنشآت للفترة ١٩٩٣/٩٢ التي أجريت تحت إشراف وزارة العمل والموارد البشرية أن الأجور تتفاوت حسب النشاط والمهنة وحجم المؤسسة وغير ذلك من خصائص[١١].

ويتميز هيكل الأجور في ناميبيا بتفاوتات كبيرة داخل الفئات الصناعية والمهنية وغيرها. وتفيد دراسة مقارنة لجداول الأجور عبر القطاعات الرئيسية للاقتصاد المنظم أن قطاعي التعدين والمالية يدفعان أعلى الأجور وأن القطاع الزراعي يدفع أدناها. ومن حيث مستويات الأجور المهنية، يتقاضى العمال الزراعيون، على سبيل المثال، ٣٦٦ دولارا ناميبيا في الشهر - وهو أقل من نصف أجر العمال في المهن البسيطة حيث يبلغ ٦٥٦ دولارا ناميبيا. وبالمثل، يتقاضى كبار المديرين في قطاع التعدين ضعف المتوسط الشامل الذي تتقاضاه الفئة المهنية في هذا القطاع[١٢].

---

(١١) وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية، هيكل العمالة ومستويات الأجور في ناميبيا: تقرير يستند إلى الدراسة الاستقصائية للمنشآت للفترة ١٩٩٣/٩٢، ١٩٩٤، ص ٥٧.

(١٢) المرجع السابق، ص ٧٩.

ويبدو أن النساء يتركزن في الصناعات والمهن وأنواع المؤسسات وشرائح الأجور التي تتميز بمستويات منخفضة للدفع. وقد ثبت بالفعل أن غالبية النساء يعملن في الأغلب في زراعة الكفاف والأعمال المنزلية والخدمات الاجتماعية، وكلها في أدنى درجات سلم توزيع الأجور. ومن حيث المهن الأخرى ذات المهارة، تهيمن المرأة على الأعمال الكتابية وأعمال المبيعات في حين أن أعدادها لا تذكر في الفئات التي تدفع أجورا أفضل. ونسبة تمثيل المرأة في الفئتين المهنيتين اللتين تحققان أعلى كسب وهما الفنيون وكبار المديرين، تبلغ ٤٤ في المائة و ٢٢ في المائة على التوالي[١٣]. وداخل كل من هاتين الفئتين، تتركز المرأة في الشرائح الدنيا للأجور.

ويمكن رصد ملاحظات شيقة لدى تحليل فئات المرتبات وتوزيعها حسب الجنس وذلك فيما بين موظفي الخدمة العامة في ناميبيا. فقد حصل نحو ٨٩,٨ في المائة من جميع النساء ونحو ٨٨,٣ في المائة من جميع الرجال على مرتب سنوي لا يقل عن ٠٠٠ ٣٠ دولار ناميبي خلال عام ١٩٩٤. كما أن ٩,٦ في المائة من جميع النساء و ٩,٧ في المائة من جميع الرجال يدخلون ضمن فئة المرتبات ٠٠٠ ٣٠ - ٤٥٤ ٧٣ دولارا ناميبيا. وأن نحو ٠,٧ في المائة من جميع النساء وحوالي ١,٩ في المائة من جميع الرجال يدخلون في الشريحة العليا للمرتبات البالغة أعلى من ٤٥٥ ٧٣ دولارا ناميبيا، وهي الفئة التي ترتبط عادة بالإدارة العليا[١٤].

غير أنه يمكن ملاحظة فوارق كبيرة لدى المقارنة بين مرتبات النساء والرجال لكل شريحة من شرائح المرتبات كنسبة مئوية من المجموع. ومن الناحية النسبية، يتركز قدر أكبر من الرجال (٦٧,٧ في المائة) من النساء (٣٢,٣ في المائة) في أدنى فئات المرتبات - أقل من ٠٠٠ ١٠ دولار ناميبي. ويوجد توازن معقول في فئتي الدخل ٠٠٠ ١٠ - ٩٩٩ ١٩ دولارا ناميبيا - و ٠٠٠ ٣٠ - ٩٩٩ ٤٩ دولارا ناميبيا لكل من المرأة (٥٠,١ في المائة و ٤٣,٦ في المائة) والرجل (٤٩,٩ في المائة و ٥٦,٤ في المائة) على التوالي. وتمثل المرأة واحدا من كل ثلاثة أشخاص في فئة المرتبات ٠٠٠ ٢٠ - ٩٩٩ ٢٩ دولارا ناميبيا.

غير أن تمثيل المرأة منخفض للغاية في فئتي المرتبات العليا، أي ٠٠٠ ٥٠ - ٤٥٤ ٧٣ دولارا ناميبيا. وتمثل المرأة فقط بنحو ٣٠ في المائة و ٢٠ في المائة في الفئتين الأولى والأخيرة على التوالي. وهذا يتمشى مع النمط العام للعمالة من حيث أن ثلث جميع موظفي الحكومة فقط هم من النساء. وعلى الرغم من أن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا بصفة عامة في شرائح الأجور العليا ومواقع السلطة، فإن حالتها قد تحسنت كثيرا منذ الاستقلال، ويرجع ذلك بالدرجة الرئيسية إلى تنفيذ سياسة الإجراء الإيجابي.

---

(١٣) المرجع السابق، ص ٥٧.

(١٤) المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ٣٢.

٧/١١ - التدابير الدستورية والتشريعية

الدستور

على نحو ما هو مفصل في المادة ١ من هذا التقرير، يحظر دستور ناميبيا التمييز بسبب الجنس، من جملة أمور أخرى. وينص الدستور أيضا على سن تشريعات واعتماد سياسات، ترمي إلى إصلاح أوجه الظلم التاريخي الذي عانته المرأة. ويحددالفصل المتعلق بمبادئ سياسة الدولة القضايا التي يتعين معالجتها لتحسين رفاه الناميبيين وتعزيزه. ومن بين هذه عدد من حقوق الإنسان من الجيلين الثاني والثالث، مثل مساواة المرأة، والارتقاء بالمستويات الصحية، وتشجيع النقابات العمالية، وأجر يكفل المعيشة للعمال، ومحنة المواطنين المسنين، والمتعطلين والمعوقين والمحرومين(١٥).

وتنص المادة ٩٥ من الدستور على أن تقوم الدولة بما يلي:

(١) ... تكفل الحكومة تنفيذ مبدأ عدم التمييز بين الرجال والنساء في الأجور، ... وتقدم للمرأة استحقاقات أمومة وغيرها من الاستحقاقات ذات الصلة؛

(٢) تكفل عدم سوء استغلال صحة وقوة العمال، رجالا ونساء، والسن الغض للأطفال ...؛

(٣) ... [تشجع على] تكوين نقابات عمال مستقلة لحماية حقوق العمال ومصالحهم ...؛

(٤) ... تكفل منح العاطلين والعاجزين والمعوزين والمحرومين الاستحقاقات والمنافع الاجتماعية التي تقرر أنها عادلة ويمكن للدولة أن تتحملها ...

(٥) ... [تكفل] حصول العمال على أجر معيشي مناسب للحفاظ على مستوى معيشة لائق ..."(١٦).

قانون العمل لعام ١٩٩٢

كانت الدولة قبل الاستقلال تقمع المنظمات العمالية. غير أنه بعد الاستقلال التزمت الحكومة الجديدة بتعزيز النهوض بعلاات عمل سليمة وممارسات عادلة بشأن العمالة تقوم على مبدأ الفرقاء الثلاثة. وتحقيقا لهذا الغرض، أصدرت الجمعية الوطنية قانون العمل في عام ١٩٩٢. ويضع القانون شروطا دنيا للعمل ويتيح لأصحاب الأعمال والعاملين التفاوض من أجل التوصل إلى شروط أفضل من الشروط الدنيا. ومن ثم، تتجه الأجور إلى الارتفاع في القطاعات التي يمثل فيها العمال بواسطة نقابات أو اتحادات.

---

(١٥) D. van Wyk et al, Namibia: Constitutional and International Law Issues, p.56.

(١٦) دستور ناميبيا، المادة ٩٥.

وينص القانون على قيام التشكيلات التالية: مفوض العمل، ومفتشو العمل، والمجلس الاستشاري للعمل، والمحكمة العمالية والمحاكم العمالية الجزئية، ولجنة الأجور. ومهمة اللجنة بحث مسألة الأجر الأدنى وخاصة بالنسبة لأنشطة مثل الزراعة والأسر المعيشية الخاصة حيث الممثلون النقابيون للعاملين في مركز ضعيف وحيث مستويات الأجور هي الأدنى.

ويحظر قانون العمل على أصحاب الأعمال ممارسة تمييز غير عادل أو مضايقات في مكان العمل. وتنص المادة ١٠٧ من القانون على وجوب عدم ممارسة التمييز ضد أي شخص أو تعريضه لأي مضايقات بسبب الجنس أو الحالة الزواجية أو المسؤوليات الأسرية أو التوجه الجنسي أو العرق أو اللون أو العجز، الخ ... فيما يتعلق بتشغيله. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر على أي شخص وضع أعلان أو إشعار يقصد به التمييز غير العادل في تشغيل الأشخاص أو امتهانهم للعمل استنادا إلى الأسباب المذكورة أعلاه.

وخلال عام ١٩٩٥، قام رئيس ناميبيا بتعيين لجنة للتحقيق في الأمور المتعلقة بالعمل التي تمس العاملين الزراعيين والعاملين في المنازل، وطلب منها أن تنتهي من وضع تقريرها بحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وللأسف، تم إرجاء عمل اللجنة إلى أجل غير مسمى بسبب الجفاف الحالي. غير أن المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية تواصل إجراء البحث في ظروف المعيشة والعمل بالنسبة لهاتين الفئتين الضعيفتين، بغية التقدم بتوصيات إلى اللجنة عندما تبدأ جلساتها.

قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٩٤

قبل صدور قانون الضمان الاجتماعي، لم يكن العمال الناميبيون مشمولين بأي نظام شامل وفعّال للضمان الاجتماعي. ولم توجد أبدا حماية اجتماعية ضد البطالة ولم تكن المعاشات التقاعدية تقدم إلا موظفي القطاع العام والموظفين في بضع شركات كبرى. وكانت المعاشات التقاعدية تقدم للذين تجاوزت أعمارهم ٦٥ سنة. وكانت تعويضات العمال التي لم تكن تقدم إلا إلى موظفي القطاع المنظم، غير كافية أيضا ولم تكن السلامة أثناء العمل متوفرة أيضا بقدر كاف[١٧].

وأدى قانون الضمان الاجتماعي إلى عكس اتجاه هذه الحالة بأن أتاح إطار عمل يمكن من خلاله تحقيق الأحكام المتعلقة بالرفاه والواردة في الدستور. ويقضي القانون بإنشاء لجنة للضمان الاجتماعي يناط بها إدارة عدد من الصناديق لصالح العاملين. وهذه الصناديق هي: (١) صندوق الاستحقاقات المتعلقة بإجازة الأمومة والإجازة المرضية والوفاة؛ (٢) الصندوق الوطني للاستحقاقات الطبية؛ (٣) الصندوق الوطني لمعاشات العاملين المتقاعدين، (٤) صندوق التنمية الذي يقدم أموالا لمشاريع التدريب لصالح المتعطلين والمحرومين[١٨]. كما نقل صندوق الحوادث المنصوص عليه بموجب قانون تعديل تعويضات العاملين لعام ١٩٩٥ إلى لجنة الضمان الاجتماعي لأغراض الإدارة.

---

(١٧) M. Korner-Dammann, Labour in Namibia at Independence, ILO, Windkoek, 1990,pp.125-126.

(١٨) قانون الضمان الاجتماعي ٣٤ لعام ١٩٩٤.

تعويضات العاملين

يقدم المجلس الاستشاري للعمل، في تقريره السنوي الأول للفترة من ٦ أيار/مايو إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، بيانات معينة عن مدى الشمول بقانون تعويضات العاملين لعام ١٩٤١، من حيث عدد المؤسسات والعاملين المشمولين. وترد أيضا معلومات عن عدد وأنواع الحوادث وأمراض المهنة، وتوزيعها الجغرافي والصناعي. وللأسف، لا يوجد تحليل للبيانات حسب الجنس.

وخلال الفترة من آذار/مارس ١٩٩٠ إلى شباط/فبراير ١٩٩١، تم تسجيل نحو ٢٨٢ ٥ مؤسسة فردية تشمل نحو ١٤٩ ٨١ من العاملين في صندوق تعويضات العاملين. وخلال هذه الفترة، سجل نحو ٩٩٨ ٤ حادثا - منها ٣٧ أفضت إلى وفاة. وحدثت غالبية أمراض المهنة في قطاع التعدين (٢٩ في المائة) يليه كل من القطاع الحكومي (٢١ في المائة) وصناعة البناء (٢١ في المائة)[١٩].

وتم تعديل قانون تعويضات العاملين لعام ١٩٤١ بقانون تعديل تعويضات العاملين لعام ١٩٩٥. ويقصد من القانون المعدل تنقيح أحكام القانون القديم لجعله يتمشى مع الدستور، ومد نطاق أحكام القانون ليشمل المشتغلين بالمنازل وغيرهم من الفئات المهنية الضعيفة.

إجازة الأمومة واستحقاقات الأمومة

قبل الاستقلال لم تكن هناك حماية للأمومة بالنسبة لمعظم العاملات الناميبيات. وقد نصت شروط قانون العمالة ١٢ لعام ١٩٨٦ على أن ما من امرأة يطلب منها أو يسمح لها بالعمل في مصنع من الفترة التي تبدأ قبل أربعة أسابيع من التاريخ المتوقع للولادة وتنتهي بعد ثمانية أسابيع من الولادة، ولكن لم يكن هناك أي اشتراط قانوني بمنح أي إجازة أمومة للمرأة التي تعمل في أماكن غير المصانع. كذلك لم يتعين لإجازة الأمومة المنصوص عليها أن تكون إجازة بأجر، ولم تكن هناك حماية ضد الفصل.

وقد ألزم دستور ناميبيا الحكومة بهدف سن تشريع يكفل "للمرأة استحقاقات أمومة وغيرها من الاستحقاقات ذات الصلة"[٢٠]، وقد تحقق هذا الهدف مؤخرا وإن كانت لا تزال بعض المشاكل المتعلقة بالإطار القانوني القائم بحاجة إلى المعالجة.

ويكفل قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢ لجميع العاملات اللاتي يعملن مع صاحب العمل ذاته لسنة واحدة على الأقل الحق في إجازة أمومة مدتها ١٢ أسبوعا - منها أربعة أسابيع على الأقل قبل التاريخ المتوقع للوضع وثمانية أسابيع على الأقل بعد تاريخ الولادة. وفي عام ١٩٩٤، استكمل قانون العمل بصندوق للاستحقاقات المتعلقة بإجازة الأمومة والإجازة المرضية والوفاة، الذي أنشئ بموجب قانون الضمان الاجتماعي لكفالة استحقاقات تتعلق بالأمومة للمرأة في إجازة أمومة.

---

(١٩) المجلس الاستشاري للعمل (وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية)، التقرير السنوي الأول للفترة ١٦ أيار/مايو ١٩٩٣ - ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، ١٩٩٥.

(٢٠) دستور ناميبيا، المادة ٩٥.

ولا بد أن يكون جميع العاملين بالفعل ، رجالا ونساء، أعضاء في هذا الصندوق، ويتعين تقديم اشتراكات متناسبة في الصندوق من جانب صاحب العمل والعامل. وتحدد هذه الاشتراكات حاليا بنسبة ٩ في المائة من مرتب العامل بحد أدنى من الاشتراك قدره ٢,٧ دولار ناميبي في الشهر وحد أقصى قدره ٢٧ دولارا ناميبيا في الشهر من كل طرف. وكل امرأة عضو في الصندوق لمدة ستة أشهر على الأقل يحق لها أن تحصل على ٨٠ في المائة من أجرها الأساسي خلال إجازة أمومتها بحد أقصى قدره ٣ ٠٠٠ دولار ناميبي في الشهر. وهذا الدعم للدخل الذي بدأ تنفيذه خلال كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، سوف يطبق لتحويل إجازة الأمومة المنصوص عليها في قانون العمل إلى حق مجسد بدرجة أكبر. ومن شأن هذا النهج إزاء استحقاقات الأمومة أن يساعد على منع التمييز ضد المرأة في سوق العمل.

وقد تشاورت وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية مع إدارة شؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية من أجل حثها على تقديم إسهاماتها في مسودة وثيقة السياسة بشأن استحقاقات الأمومة. وعلى سبيل المثال، اقترحت الوزارة مقياسا ينخفض تدريجيا للاستحقاقات التي سوف تخفض بالنسبة لكل ولادة إضافية - ٨٠ في المائة من الأجر الأساسي للطفل الأول، تهبط إلى ٧٠ في المائة من الأجر الأساسي للطفل الثاني، وإلى ٥٠ في المائة للطفل الثالث و ٤٥ في المائة للطفل الرابع وما بعده من أطفال. غير أن الوزارة، بعد قيام نساء من طائفة واسعة من الجماعات النسائية بتسجيل اعتراضاتهن القوية على هذا النهج، وافقت على مبدأ المستوى الموحد لاستحقاقات الأمومة بالنسبة لجميع المواليد.

وأشارت الجماعات النسائية ومنظمات غير حكومية أخرى إلى عدة مشاكل بالنسبة للقانون بحاجة إلى الاعتناء بها. وعلى سبيل المثال، بينما يضع قانون العمل تعريفا شاملا للعامل، يحد قانون الضمان الاجتماعي من تعريف العامل ويقصره على الشخص الذي يعمل لحساب صاحب عمل لأكثر من يومين في الأسبوع - وهو تحديد يمكن أن يكون له أثر ضار بالذات على المرأة في الخدمة المنزلية، التي تمثل أحد القطاعات الكبرى لتشغيل النساء. وتستند السياسة الحالية إلى شواغل تتعلق بصعوبة إنفاذ القانون بالنسبة للعاملين العارضين. وتعتزم الوزارة تنفيذ القانون فيما يتعلق بالمشتغلين بالمنازل عن طريق جمع الاشتراكات المطلوبة مع الحسابات البلدية في المناطق الحضرية. وما أن يتم تشغيل الصندوق لفترة من الوقت، سوف يكون من الممكن وضع تقدير أكثر دقة بالنسبة لصعوبات الإنفاذ وكيف يمكن التغلب عليها.

وثمة تضارب آخر بين قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي يتعلق بالاختلاف بين الإستحقاقات في أجازة الأمومة وبين استحقاقات الأمومة. ذلك أن للمرأة حقا في استحقاقات الأمومة إذا كانت قد اشتركت في الصندوق لمدة ستة أشهر على الأقل بغض النظر عن عدد أصحاب العمل الذين عملت لديهم خلال هذه الفترة، غير أن الاستحقاق في أجازة الأمومة بموجب قانون العمل يتوقف على إتمام ١٢ شهرا على الأقل من المدة المتواصلة في العمل لدى صاحب عمل واحد. وتستند السياسة الجارية في هذا الصدد الى حلول وسط يتم التوصل إليها خلال المشاورات الثلاثية بين الحكومة والنقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل. وعلى الرغم من إدراك الحكومة لهذا التضارب، فمن غير المرجح أن يتم تعديل قانون العمل بشأن هـــذه النقطة مالم يتم التوصل إلى اتفاقات جديدة بين الشركاء الاجتماعيين للحكومة في قطاع العمل.

وقد اشارت بعض المنظمات غير الحكومية إلى الحاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن معاملة حالات الوضع التي تأتي مبكرة أو متأخرة عن المتوقع[٢١]. واقترحت جماعات اخرى أن تستمر الاستحقاقات فيما يتعلق بالطفل الذى يموت اثناء الولادة أو في غضون الأسبوعين التاليين لمدة ستة أسابيع من تاريخ الوفاة بدلا من أربعة أسابيع فقط حسبما ينص القانون حاليا، وقد ينظر في هذه المسائل في المستقبل إذا ثبت أنها تثير مشاكل من الناحية العملية.

ويشرف على إدارة قانون الضمان الإجتماعي لجنة للضمان الإجتماعي تضم ممثلين عن الحكومة والنقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل. وتقضي اللائحة أن يكون ثلاثة أعضاء على الأقل من بين أعضاء اللجنة العشرة من النساء، وتضم اللجنة الحالية أربع نساء بين أعضائها. وتشغل إمراة منصب كبير الموظفين التنفيذيين في أمانة اللجنة.

ويتعزز الحق في استحقاقات أجازة الأمومة واستحقاقات الأمومة بحماية قوية من قانون العمل للأمومة. ولا يجوز حرمان إمرأة في أجازة أمومة من أي حقوق كانت تستحقها قبل بدء فترة الأجازة، بمافي ذلك الحقوق المتعلقة بالأقدمية أو الترقية. ويتطلب قانون العمل أيضا أن تستمر دون انقطاع خلال أجازة الأمومة أي استحقاقات في معونة طبية أو معاش تقاعدى[٢٢].

وينص الدستور على أن من أهداف سياسة الدولة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل الدولية[٢٣]. ولم تصبح ناميبيا بعد طرفا في أى اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأمومة، ولكنها من المحتمل أن تفعل ذلك في الوقت المناسب.

أجازة الأبوة

لا يتضمن قانون العمل أى نص بشأن أجازة الأبوة، وقليل جدا من شركات الأعمال والمنظمات غير الحكومية تعرض باختيارها على موظفيها أن يقوموا بأجازة أبوة إذا شاءوا وعلى الرغم من أن بعض

(٢١) انظر قانون الضمان الإجتماعي ٣٤ لعام ١٩٩٤، المادة ٢٩(٢).
(٢٢) قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢، الفقرة ٤١.
(٢٣) دستور ناميبيا، المادة ٩٥.

النقابات العمالية قد دعت إلى تطبيق الحق في أجازة أبوة لفترة قصيرة عقب ولادة الطفل مباشرة، فإن الرأي العام منقسم بشأن هذه المسألة. وبعض الرجال والنساء قد أعربوا عن شكوكهم في استخدام هذه الأجازة في الغرض المخصصة له في الإطار الاجتماعي القائم في ناميبيا (حيث ينظر الي رعاية الطفل من جانب كثيرين على أنها مسئولية الأم وحدها) في حين قال البعض الآخر إن إحتمال إساءة إستخدام حق لا يمثل حجة سليمة لانكاره بالنسبة لمن سيمارسونه بمسؤولية. وهذا مجال يحتاج الى مزيد من المناقشة والحوار لتوجيه سياسة الحكومة.

"أوصى المشتركون في مؤتمر وطني للأمومة الآمنة عقد في عام ١٩٩١ بأن تنظر الحكومة في تطبيق إجازة أبوة بأجر لمدة خمسة أيام بالنسبة للمتزوجين من الرجال لتمكينهم من المساعدة في رعاية الأسرة".

وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية
وقائع المؤتمر الوطني للأمومة الآمنة، وندهوك، ٢٦ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، ص ٥.

الحماية من الفصل

تتوفر للمرأة حماية ضد الفصل بموجب قانون العمل الذى يحظر التمييز بسبب الجنس أو الحالة الزواجية أو المسؤوليات الأسرية في جميع جوانب العمل. وثمة استثناء من هذا المبدأ فيما يتعلق بالحامل التي لا تستطيع القيام بمهامها أو التي يحظر عليها بموجب القانون أداء العمل المذكور[٢٤]

غير أنه لا يجوز توفير موظفة حامل أو فصلها خلال أجازة الأمومة أو عقب عودتها إلى العمل بدعوى أنها غير قادرة على الاستمرار في أداء العمل، ما لم يكن صاحب العمل قد اتخذ جميع الخطوات المسؤولة ليعرض عليها عملا بديلا مناسبا[٢٥]. وأي فصل آخر لأمرأة ينجم عن حملها أو عن حقها في أجازة أمومة من المحتمل أن يشكل فصلا تعسفيا في نظر قانون العمل في ناميبيا[٢٦].

وتنطبق الحماية ضد التمييز بسبب المسؤوليات الأسرية على مسؤوليات أي شخص تجاه الأطفال الذين يعولهم والذين هم في حاجة الى رعايته ومساندته، مما يضر باستعداده للالتحاق بعمل أو الالتحاق به أو المشاركة أو الترقي فيه[٢٧]. وأحد جوانب الضعف في هذا التعريف هو أنه يستبعد المسؤوليات إزاء أعضاء الأسرة بخلاف الأطفال، مثل الأقارب المسنين أو الكبار الذين قد يكونون في حاجة إلى رعاية خاصة بسبب المرض أو الإعاقة.

---

(٢٤) قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢، المادة ١٠٧.
(٢٥) قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢، المادتان ١٠٧ و ٤١.
(٢٦) قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢، المادة ٤٥.
(٢٧) قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢، المادة ١٠٧ (٥) (ج).

وعند حدوث تمييز محظور بموجب قانون العمل، فإن المحكمة العمالية مخولة بأن تأمر بوقف الإجراء التمييزي، أو إصدار أي أمر آخر تقتضيه الظروف[٢٨]. ولا يعد هذا التمييز جريمة جنائية.

مرافق رعاية الطفل وخدمات الدعم الأخرى للطفل

يتميز التحدي الماثل في الاهتداء إلى وسائل للجمع بين مسؤوليات الأسرة وبين العمل بأنه صعب بالنسبة لكثير من النساء الناميبيات. وقليل جدا من أصحاب العمل هم الذين يوفرون مرافق لرعاية الطفل

في مكان العمل، كما أن الحكومة اضطرت بسبب قيود الميزانية إلى إغلاق آخر مدارسها لما قبل المرحلة الابتدائية في عام ١٩٩٤. وتوجد أنواع مختلفة من دور الحضانة ومراكز الرعاية النهارية ورياض الأطفال تديرها الكنائس والمنظمات غير الحكومية ونساء من أفراد القطاع الخاص بوصفها نشاطا مدرا للدخل، ولكن تكاليف هذا الشكل من أشكال رعاية الطفل كبيرة وفوق طاقة كثير من العاملات. وتوجد هذه الخدمات بصفة رئيسية أيضا في المراكز الحضرية الكبرى، مما يترك الريفيات يواجهن أعباء كبيرة في الاعتناء بالطفل مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب سلبية بالنسبة للمرأة في سوق العمل.

ونتيجة لذلك، يلجأ كل من الأمهات الحضريات والريفيات إلى أعضاء الأسرة الموسعة أو الأصدقاء للمساعدة في رعاية الطفل. وتبين من المسح الديموغرافي والصحي لعام ١٩٩٢، أن ٣٧ في المائة من الأسر المعيشية الناميبية تضم أطفالا دون سن ١٥ ويقيمون بعيدا عن كلا الأبوين[٢٩]. وغالبا ما تتولى الجدة في المقام الأول رعاية أحفادها وخاصة في حالة الأطفال المولودين لأم وحيدة. وفي حالة عدم إرسال الأطفال إلى أسرة معيشية أخرى، يمكن للأولاد الكبار في الأسرة أن ينهضوا بقدر كبير من المسؤولية في رعاية الأطفال الصغار، وقد يقضي الأطفال في سن الدراسة ساعات من اليوم دون إشراف من جانب الكبار. وقد استجابت كل من وزارة التعليم والثقافة ووزارة الشباب والرياضة مؤخرا لمشكلة الأطفال بدون إشراف وذلك بأن افتتحت مراكز للنشاط بعد المدرسة في بعض المناطق.

وعندما تستطيع الأم الاستفادة من دور الحضانة أو رياض الأطفال أو أي برامج أخرى قبل المدرسة فإن نوعية الخدمات المتوفرة تختلف اختلافا كبيرا من حيث التسهيلات وتوافر عاملين مدربين تدريبا مناسبا ونطاق الأنشطة المقدمة - وهي اختلافات تنشأ غالبا من واقع الموارد المتوفرة في المجتمع المحلي المتوخى خدمته.

والحكومة في سبيلها إلى تحويل تركيزها نحو التدريب ودعم المبادرات الرامية إلى إنماء الطفولة المبكرة، بدلا من محاولة توفير برامج لما قبل مرحلة الدراسة الابتدائية مباشرة، ومن شأن هذه السياسة أن تساعد في تحسين العنصر التربوي في خدمات رعاية الطفل في المستقبل. ولدى اللجنة القطاعية

---

(٢٨) قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢، المادة ١٠٧ (١).

(٢٩) وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، المسح الديموغرافي والصحي لعام ١٩٩٢، أيار/مايو ١٩٩٣، ص ٩. أنظر أيضا قسم العلوم الاجتماعية (جامعة ناميبيا) ومركز المساعدة القانونية واليونيسيف، الأطفال في ناميبيا: الوصول إلى حقوق كل طفل (المسودة النهائية)، ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥، ص ٥٢.
لشؤون الجنسين للتدريب والعمالة بمساعدة إدارة شؤون المرأة خطط لتسهيل عقد حلقات عمل لمدرسي المرحلة قبل المدرسية تتعلق بإنماء الطفولة المبكرة، وتنظيم تدريب أثناء الخدمة للقائمين على شؤون الرعاية النهارية، قد تتضمن برنامجا للتبادل بين مختلف مراكز الرعاية قبل المرحلة المدرسية.

وينتظر من جميع أماكن الرعاية التي تضم أكثر من ستة أطفال أن تسجل أسماءها لدى وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية بموجب قانون الطفل، ولكن هذا الشرط لا يراعى على نطاق واسع. والنظم المطبقة موروثة من جنوب افريقيا، والمستويات المنطوية عليها ليست في مقدور معظم المجتمعات المحلية الناميبية. والوزارة في سبيلها إلى تنقيح التشريعات ذات الصلة، ومن شأن صدور مشروع تنظيمي جديد أن يساعد في توفير مستوى أدنى أساسي للرعاية في جميع مرافق رعاية الطفل.

ومازال هناك مجال لوضع سياسات إضافية لدعم الآباء العاملين دون الإضرار بهم في التنافس على الوظائف. وعلى سبيل المثال، ثمة مجال يستدعي المزيد من البحث وهو الأخذ بنظام الحوافز لتشجيع أصحاب العمل على توفير مرافق لرعاية الطفل في أماكن العمل. وتشمل المجالات الأخرى التي يمكن استكشافها إمكانية السماح للعاملين باستخدام الأجازة المرضية المكفولة بموجب قانون العمل لرعاية الأطفال المرضى، أو الأخذ بمبدأ "الأجازة الأبوية" التي يمكن استخدامها لرعاية احتياجات الطفل أو غيره من المعالين من أعضاء الأسرة. ويمكن النظر في المستقبل في خيارات من هذا القبيل، وإن كان لا بد من أخذ القيود المفروضة على الوضع الاقتصادي في ناميبيا في الاعتبار.

الرضاعة الطبيعية والأمهات العاملات

من الصعب للأم العاملة أن تستمر في الرضاعة الطبيعية لطفلها مع عدم توفر خيارات في المتناول لرعاية الطفل (مما يسفر غالبا عن إرسال الأطفال للإقامة مع أعضاء الأسرة الموسعة) ومع عدم توفر مرافق لرعاية الطفل في أماكن العمل بصفة خاصة. ويفيد المسح الديموغرافي والصحي لعام ١٩٩٢ أن الرضاعة الطبيعية تستمر لفترة ١٧,٣ شهر من الناحية النموذجية مع التجاء الأمهات الحضريات - اللاتي يلتحقن على الأرجح بعمل رسمي - إلى الرضاعة الطبيعية بشكل أقل وقوعا وإلى وقف الرضاعة الطبيعية في وقت أكثر تبكيرا من الأمهات الريفيات. ومن الناحية النموذجية تمارس الأمهات الريفيات الرضاعة الطبيعية لفترة ١٨,٥ شهر، والأمهات الحضريات لفترة ١٢,٩ شهر. ونحو ٧٢ في المائة من الأمهات الحضريات اللاتي لديهن أطفال أقل في العمر من ستة أشهر يرضعن أطفالهن رضاعة طبيعية أكثر من ست مرات في فترة ٢٤ ساعة، مقابل نحو ٨٦ في المائة من الأمهات الريفيات. ولا تمارس الرضاعة الطبيعية الكاملة (وهي حصرا رضاعة ثدية أو مع استكمال لبن الثدي بالماء فقط) من الناحية النموذجية من جانب جميع الأمهات إلا لمدة ١,٧ شهر[٣٠].

وقد أدخلت وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية مبادرة صديقة للأم - الطفل في أوائل التسعينات لتعزيز الرضاعة الطبيعية. وتلقى الموظفون في المرافق الصحية تدريبا في مجال الممارسات التي

(٣٠) وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، المسح الديموغرافي والصحي لعام ١٩٩٢، أيار/مايو ١٩٩٣، الصفحتان ١١٨ و ١١٩.

تعزز الرضاعة الطبيعية، واعتمد ١٧ من ٣٦ مرفقا صحيا بأنها مرافق صديقة للطفل والأم. ومن بين عناصر هذا البرنامج تشجيع أصحاب الأعمال على تسهيل الرضاعة الطبيعية المستمرة من جانب الأمهات العاملات،

عن طريق توفير أوقات وأماكن مناسبة لعصر لبن الثدي. ولا يتضمن قانون العمل حاليا إشارة إلى مسألة الرضاعة الطبيعية، ومن المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف هو نوع الترتيبات المفيدة لتعزيز رعاية الطفل - مثل فترات راحة دورية أثناء العمل أو ساعات عمل مرنة.

"لصاحب العمل دور هام في تعزيز [المبادرة الصديقة للأم - الطفل] نظرا لأن الأم العاملة تقضي جانبا لا بأس به من يومها في العمل. ويمكن توفير فرص للرضاعة الطبيعية أثناء العمل وتشجيع الأمهات على الرضاعة الطبيعية خلال فترات تناول الشاي أو ساعات الغداء. كذلك ينبغي توفر تسهيلات أمام الأمهات المرضعات اللاتي يردن عصر لبنهن وتخزينه لاستعماله فيما بعد في البيت. وينبغي للعاملين أن يتفهموا وأن يدعموا زميلاتهن من القائمات بالرضاعة الطبيعية في مكان العمل".

جمهورية ناميبيا، نحو أمومة صديقة للأم - الطفل: المبادئ العامة للمبادرة الصديقة للأم - الطفل، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ص ١٦.

وتعكف الآن وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية بالتشاور مع مركز المساعدة القانونية وجمعية ناميبيا للرضاعة الطبيعية، على إعداد مشروع قانون يعزز الرضاعة الطبيعية وينظم الإعلان عن بدائل للبن الأم.

حماية صحة وسلامة الحوامل

هناك نصان قانونيان نافذان على الأقل يعالجان مسألة حماية صحة وسلامة الحوامل.

وينص قانون العمل على عدم جواز تشغيل المرأة في أعمال ليلية قبل ولادة الطفل بثمانية أسابيع وبعد ولادة الطفل بثمانية أسابيع، أو لأية فترة إضافية تكون ضرورية من الناحية الطبية لصحة الأم أو الطفل[٣١].

وتقتضي اللوائح المنظمة لمرسوم المواد الخطرة وجوب استبعاد أي عاملة أشعة (بما في ذلك اللاتي يعملن بمعدات الأشعة السينية) تصبح حاملا، على الرغم من أن قانون العمل قد يتطلب وجوب أن يعرض على مثل هذه المرأة عمل بديل معقول[٣٢].

(٣١) قانون العمل ٦ لعام ١٩٩٢، المادة ٣٤.

(٣٢) مرسوم المواد الخطرة ١٤ لعام ١٩٧٤.

ولم تحل بعد فقرات قانون العمل المتعلقة بصحة وسلامة العاملين محل التشريعات القديمة قبل الاستقلال. ولابد من معالجة احتياجات الصحة والسلامة للمرأة الحامل وكذلك لكل من الرجل والمرأة فيما يتعلق بالقدرة الإنجابية في اللوائح المرتقبة للصحة والسلامة.

الإجراء الإيجابي

تأذن المادة ٢٣ (٣) من دستور ناميبيا للبرلمان بأن يسن تشريعا ينص على الإجراء الإيجابي:

(١) تحظر ممارسة التمييز العنصري وممارسة وايديولوجية الفصل العنصري التي طالما عانت منها أغلبية شعب ناميبيا، ويجوز بقانون برلماني جعل هذه الممارسات ونشرها أمورا يعاقب عليها عقوبة جنائية في المحاكم العادية وذلك بالعقوبة التي يراها البرلمان ضرورية لأغراض الإعراب عن مقت الشعب الناميبي لهذه الممارسات.

(٢) لا تمنع أحكام المادة ١٠ من هذا الدستور البرلمان من سن تشريع ينص بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النهوض في داخل ناميبيا بالأشخاص الذين كانوا محرومين اجتماعيا أو اقتصاديا أو تعليميا بسبب القوانين أو الممارسات التمييزية في الماضي، أو على تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى إصلاح اختلالات التوازن الاجتماعي أو الاقتصادي أو التعليمي في المجتمع الناميبي الناشئة عن القوانين أو الممارسات التمييزية في الماضي، أو إلى تحقيق هيكل متوازن لجهاز الخدمة العامة، وقوة الشرطة، وقوة الدفاع، ودائرة السجون.

(٣) في سن التشريع وتطبيق أية سياسات وممارسات متوخاة في المادة الفرعية (٣) من هذه المادة، يجوز أن يؤخذ في الاعتبار كون المرأة في ناميبيا قد عانت تقليديا من تمييز خاص وكونها بحاجة إلى التشجيع والتمكين من القيام بدور كامل وفعّال وقائم على المساواة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأمة.

وكما وصف بالتفصيل في الفصل المتعلق بالمادة ٤ من الاتفاقية، فإن وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية في سبيلها لإجراء مشاورات بشأن مسودة سياسة تتعلق بالإجراء الإيجابي وتتعزز بتشريع. ومن المرجح أن يكون لهذا التطور أثر حاسم بالنسبة للمرأة في قطاع العمل وسوف يجري تقييمه في التقارير القطرية في المستقبل.

المادة ١٢

الرعاية الصحية

١/١٢ - السياسة والنظم الصحية

كان توفير الرعاية الصحية في ناميبيا قبل الاستقلال يتميز بالسمتين التاليتين: التوفير غير المتناسب للموارد بالنسبة للسكان البيض والتأكيد على الطب العلاجي على حساب الخدمات الوقائية. (بالإضافة إلى ذلك، كانت الخدمات الصحية تقدم في المناطق الريفية وتدار اعتبارا من ١٩٨٠ وحتى الاستقلال في ١٩٩٠ بواسطة ١٠ "سلطات تمثيلية" اثنية الأساس[١]. ومن ثم، كان النظام الصحي قبل الاستقلال علاجيا في طبيعته، وشديد التجزؤ وغير منصف. وتعمل الحكومة منذ الاستقلال على تحويل النظام الصحي الناميبي حتى يتمشى مع الأهداف والغايات الدولية الجديدة.

وتحقيقا لذلك، تلتزم الحكومة بعدد من الأهداف مثل التوزيع المنصف للموارد وتحقيق العدل من حيث إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية بالنسبة للأغلبية من السكان المحرومين والمعوزين والمتخلفين. وأعادت الحكومة تشكيل النظام الصحي عن طريق توحيد مختلف الوحدات المتجزئة تحت سلطة مركزية واحدة وأعطت الأولوية لإنشاء برنامج للرعاية الصحية الأولية كدعامة من دعامات عملية إعادة التشكيل.

والهدف الرئيسي للحكومة في إيصال الرعاية الصحية هو "تحسين صحة السكان الناميبيين من خلال توفير الخدمات الصحية الوقائية والتعزيزية والعلاجية والتأهيلية المناسبة والتي هي في مقدور ومتناول جميع الناميبيين"[٢]. وثمة مبادئ إضافية يسترشد بها في رسم وتنفيذ السياسة الصحية هي الإنصاف والمشاركة المجتمعية. وتلتزم الحكومة أيضا بتحقيق هدف "الصحة لجميع الناميبيين بحلول عام ٢٠٠٠" وقد وضعت أهداف محددة تحقيقا لهذه الغاية.

ويتميز النظام الصحي الناميبي بالتعددية ويدار بواسطة كل من القطاعين العام والخاص. ويتألف القطاع العام من تسع مديريات مقرها وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في وندهوك. ويتألف الهيكل الإداري للوزارة كذلك من أربع مديريات إقليمية للصحة و ١٣ مكتبا إقليميا للعمليات الصحية - مكتب واحد لكل منطقة من مناطق البلد. ومن المقرر إنشاء لجان تنسيق صحية على صعيد الأقسام الإدارية.

وقد ازداد إنفاق الوزارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٩ في المائة عند الاستقلال في ١٩٩١/٩٠ إلى ٦ في المائة في ١٩٩٣/٩٢ بالقيم الفعلية. غير أن إنفاق الوزارة، كنسبة من مجموع الإنفاق الحكومي، قد انخفض من ١٧,٧ في المائة إلى ١٥,٣ في المائة للفترة نفسها. ومن مجموع الإنفـــاق على

---

(١) The Economic Intelligence Unit, Country Profile: Namibia, 1986, p.11.

(٢) لجنة التخطيط الوطني، خطة التنمية الوطنية الأولى لناميبيا (مسودة)، ١٩٩٥، ص ٢٣٠.

الصحة، ازدادت نسبة شعبة الخدمات الصحية المجتمعية بالوزارة من ٤٦,٤ في المائة إلى ٤٩,٨ في المائة للفترة نفسها[٣].

٢/١٢ - توفر المرافق وتوزيعها

يفيد المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢ [٤]، أنه كان يوجد ٤٧ مستشفى و ٢١٥ مستوصفا و ٦٠ عيادة للرعاية الصحية الأولية و ١٩ مركزا صحيا في ناميبيا. ويوجد مستشفى واحد لكل ٠٠٠ ١٧ شخص في المنطقتين الجنوبية والمركزية، ومستشفى واحد لكل ٠٠٠ ٣٩ في الشمال الشرقي، ومستشفى واحد لكل ٠٠٠ ٧١ في الشمال الغربي. وبينما نقص عدد المستشفيات منذ الاستقلال (بسبب إغلاق المستشفيات "الإثنية")، أخذ عدد المستوصفات والمراكز الصحية يزداد باطراد. والمراكز الصحية أكثر شيوعا في الشمال الشرقي، في حين أن مراكز الرعاية الصحية الأولية موزعة توزيعا حسنا في أنحاء المناطق جميعا. ولدى المنطقة الشمالية الغربية عدد قليل جدا من مرافق الرعاية الصحية بالنسبة لحجم سكانها.

الجدول ١ - عدد المرافق الصحية ونوع المرفق حسب المنطقة والسكان الذين يخدمهم

المنطقة	المستشفيات	المراكز الصحية	المستوصفات	عيادات الرعاية الصحية الأولية	مجموع السكان	عدد السكان لكل مستشفى
شمالية غربية	٩	١	٦٦	١٧	٦٤٢ ٦٠٠	٧١ ٤٠٠
شمالية شرقية	٥	١٠	٦١	١٥	١٩٤ ١٠٠	٣٨ ٨٢٠
مركزية	١٠	٢	٣٢	١١	١٦٩ ٢٥١	١٦ ٩٢٥
جنوبية	٢٣	٦	٥٦	١٧	٣٨٣ ٩٤٠	١٦ ٦٩٣
المجموع	٤٧	١٩	٢١٥	٦٠	١٣٨ ٨٩١	٢٩ ٥٧٢

المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢، ص ١٢٩.

وتكشف البيانات الأولية المستمدة من المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا عن تصور المرأة لأقرب مرفق للرعاية الصحية من حيث المسافة والوقت. وأقرب مرفق على الأرجح هو عيادة الرعاية الصحية الأولية (٦٠ في المائة من النساء، يليها المستشفى (٣٠ في المائة)، ثم المستوصف أو المركز الصحي (٩ في المائة). والمستشفيات هي الأكثر شيوعا في المناطق الحضرية حيث يمثل المستشفى أقرب مرفق صحي لنحو ٤٢ في المائة من النساء. وفي المنطقة المركزية تمثل المستشفيات أقرب مرفق صحي لنحو ٥٢ في المائة من النساء، في حين أن عيادات الرعاية الصحية الأولية في المنطقتين الشمالية الشرقية والشمالية الغربية هي الأقرب بالنسبة لأكثر من ٦٠ في المائة من النساء.

ويستغرق انتقال المرأة إلى مرفق صحي في المتوسط نحو ٤٠ دقيقة في ناميبيا. غير أن انتقال المرأة في المنطقة الشمالية الغربية للوصول إلى أقرب مرفق يستغرق أكثر من ساعة. وتقطع نحو ٥٦ في

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٤) .P. Katjiuanjo et al, Namibia Demographic and Health Survey (NDHS) of 1992, 1993, p.129

المائة من النساء مسافة تقل عن ١٠ كيلومترات للوصول إلى خدمات الرعاية السابقة للولادة، و ٤٨ في المائة من النساء للوصول إلى خدمات الأمومة، و ٧٢ في المائة للوصول إلى خدمات التحصين، و ٤٩ في المائة للوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة. وفي حدود ساعة يستغرقها زمن الانتقال، تصل نحو ٧٥ في المائة من النساء إلى خدمات الرعاية السابقة للولادة، و ٨٢,٣ في المائة إلى خدمات الولادة، و ٨٩ في المائة إلى خدمات التحصين، و ٧١ في المائة إلى خدمات تنظيم الأسرة[٥]. وعلى العكس من الخدمات الأخرى، فإن توفر خدمات التوليد وتنظيم الأسرة أقل شيوعا بالنسبة للنساء في أقرب مرفق صحي.

الجدول ٢ - قرب المرأة من أقرب مرفق صحي حسب الإقامة والمنطقة

الإقامة/المنطقة	المستشفى	المركز الصحي	عيادة الرعاية الصحية الأولية	المجموع ٪
الإقامة				
حضر	٪٤١,٨	٪٩,٢	٪٤٨,٩	٪١٠٠
ريف	٪٢٣,٢	٪٩,٤	٪٦٧,٤	٪١٠٠
المنطقة				
شمالية غربية	٪٢٥,٠	٪١١,٨	٪٦٣,٢	٪١٠٠
شمالية شرقية	٪١٨,١	٪٤,٧	٪٧٧,١	٪١٠٠
مركزية	٪٥٢,٦	٪١,٢	٪٤٦,٠	٪١٠٠
جنوبية	٪٣٥,٠	٪١١,٨	٪٥٣,١	٪١٠٠
المجموع	٪٣٠,٣	٪٩,٣	٪٦٠,٣	٪١٠٠

المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢، ص ١٣٠.

واستخدام الخدمات السابقة للولادة وخدمات التوليد مرتفع في ناميبيا. وقد أثبت المسح الصحي لعام ١٩٩٢ أن نحو ٩٠ في المائة من النساء كان لديهن إمكانية الوصول إلى الخدمات السابقة للولادة، ومنهن ١٥ في المائة كان يشرف عليهم طبيب؛ وأن نحو ٦١ في المائة من الحوامل أعطيت حقنة واحدة على الأقل من توكسيد الكزاز قبل الولادة؛ وأن نحو ثلثي الأطفال قد أجريت ولادتهم في مرافق صحية؛ وإن الممرضات والقابلات هن أكثر المصادر شيوعا للمساعدة على الولادة، ومسؤولات عن ٥٤ في المائة من جميع حالات الولادة. وقد ساعد الأطباء والمشرفات التقليديات على الولادة في توليد ١٤ في المائة و ٦ في المائة من الأطفال على التوالي[٦].

وتؤثر المسافة التي يتعين أن تقطعها المرأة لكي تحصل على خدمات خاصة على اتجاههن للاستفادة من هذه الخدمات. وفي مسح أجري عام ١٩٩٤ وشمل تصورات المجتمع المحلي، تم تحديد

(٥) المرجع السابق، الصفحات ١٣٦ - ١٣٩. قد لا تعرف بعض النساء أن خدمات معينة متوفرة في مستوصفات معينة. وقد استندت أسئلة المسح إلى تصورات النساء اللاتي شملتهن المقابلة.

(٦) المرجع السابق، ص ١٣.

تصورات الوصول إلى الخدمات الصحية على أنها مصدر مشترك للشكوى. واقترحت المستجيبات أن يقام المزيد من المرافق الصحية في مجتمعاتهن المحلية وأن تفتح المرافق القائمة أبوابها لساعات أطول. كما أوصى بزيادة تكرار الزيارات من جانب المستوصفات الصحية المتنقلة[٧].

٣/١٢- الخصوبة ومعدلات وفيات الرضع والأطفال

يفيد تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١ أن متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء لكل امرأة خلال سنوات حياتها الإنجابية (١٥ - ٤٩ سنة) في ناميبيا هو ٦,١. ومعدل الخصوبة في المناطق الحضرية (٤,٧) أدنى منه في المناطق الريفية (٦,٨). وهناك فوارق إقليمية كبيرة في معدلات الخصوبة تتراوح من ٣,٨ في كاراس إلى ٧,٧ في أوهانغوينا. وعلى العموم، هناك هبوط ملحوظ في معدلات الخصوبة من الشمال إلى الجنوب. ويرتفع المعدل بالنسبة للمرأة التي تزوجت (٧,٤) على عكس المرأة التي لم تتزوج على الإطلاق (٤,٧)[٨].

ويهبط معدل الخصوبة مع الزيادة في التحصيل العلمي. وعلى سبيل المثال، يبلغ المعدل بالنسبة للمرأة التي لم تحصل على أي تعليم نحو ٨,٨ في حين يبلغ بالنسبة للتي أتمت الصف الثاني عشر ٣,١. وأعلى معدل للخصوبة يوجد لدى المشتغلات لحسابهن (٨,٤) والعاملات لحساب الأسرة دون أجر (٧,٣) بينما يوجد أدنى معدل للخصوبة لدى الموظفات في الحكومة (٣,٤) والموظفات في القطاع الخاص (٥,٧).

ويعد المستوى الإجمالي للخصوبة في ناميبيا من أعلى المستويات في العالم. وسوف تتركز سياسة الحكومة بدرجة كبيرة على خفض معدل النمو السكاني من خلال تخفيض معدلات الخصوبة. وبالإضافة إلى تكثيف برامج تنظيم الأسرة على الصعيد الوطني، تعتزم الحكومة أيضا وضع استراتيجية شاملة للإعلام والتعليم والاتصال لإبراز الارتباط بين السكان والتنمية والنهوض بتنظيم الأسرة[٩].

تشمل العوامل التي تسهم في ارتفاع الخصوبة لدى غالبية النساء الناميبيات الانخفاض العام في مستوى التعليم والانتشار الواسع للفقر وممارسة النشاط الجنسي في سن مبكرة وانخفاض مستوى البقاء بين الأطفال، والأهم من ذلك الاستعمال المحدود للوسائل الحديثة لمنع الحمل فيما بين النشطين جنسيا من الرجال والنساء".

خطة التنمية الوطنية الأولى ، المجلد الأول ، ص ١٢١ .

(٧) لجنة التخطيط الوطني/قسم العلوم الاجتماعية (جامعة ناميبيا)، تصورات المجتمع المحلي للخدمات الاجتماعية في ناميبيا، دراسة لجنة التخطيط الوطني رقم ٣، ١٩٩٤، الصفحتان (٤) ١٣ و ١٤.

(٨) المكتب المركزي للإحصاء، تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١: تحليل أساسي مع إبراز بعض الجوانب، ١٩٩٥، الصفحات ٦٩ - ٧٤.

(٩) خطة التنمية الوطنية الأولى ، المجلد الأول ، ص ١٢٦ وما بعدها .

ويبلغ معدل وفيات الرضع لكل ألف من المواليد الأحياء في ناميبيا ٦٧، وتبلغ نسبة الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة ٨٧ لكل ألف. ويبلغ معدل الوفيات دون سن العاشرة في ناميبيا ٧٩ لكل ألف. ويبلغ معدل وفيات الرضع ٥٥ في المناطق الحضرية و ٧٢ في المناطق الريفية لكل ألف. ويظهر نمط مماثل في معدلات الوفيات دون سن الخامسة ودون سن العاشرة في المناطق الحضرية والريفية. والمعدلات في المناطق الحضرية أدنى منها بكثير في المناطق الريفية. وأعلى معدل لوفيات الرضع يوجد في كابريفي (١٠٦)، وأوكافانغو (٨٤)، وأوماهيكي (٧٨)، في حين يوجد أدنى معدل في ايرونغو (٥١)، وأوموساتي (٤٩)، وخوماس (٣٩). وهناك انخفاض ملحوظ من الشمال إلى الجنوب في معدلات وفيات الرضع مثلما هو الحال في معدلات الخصوبة. وبالنسبة لكل معدل للوفيات، تقل المعدلات في المناطق الحضرية عن المتوسط الناميبي.

وهناك علاقة واضحة بين الحالة الزواجية للأمهات وبين وفيات الرضع: وبالنسبة للأطفال المولودين لأمهات وحيدات يبلغ معدل الوفيات ٥٥، في حين يبلغ ٧٣ للأطفال المولودين لأمهات متزوجات شرعيا أو تقليديا، و ٧٨ للأطفال المولودين لأمهات في اقتران غير شرعي. ومعدل وفيات الرضع بين الأطفال المولودين لأمهات غير متزوجات أدنى منه بين الأطفال المولودين لأمهات متزوجات. ومن المفترض أن هذه الاختلافات الملحوظة ترجع إلى الأعداد الكبيرة من الأطفال المولودين لأمهات متزوجات وما ينجم عن ذلك من قصر الفترات الفاصلة بين الولادات[١٠].

ويوجد هبوط واضح على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي في معدل وفيات الرضع مع زيادة التحصيل العلمي للأمهات. فعلى الصعيد الوطني، يبلغ معدل وفيات الرضع بالنسبة للأمهات اللاتي لم تحصلن على أي تعليم ٩٠، مقابل ١٨ فقط بالنسبة للأمهات اللاتي أتممن الصف الثاني عشر. ويوجد أدنى معدل لوفيات الرضع بين أطفال الأمهات العاملات لدى الحكومة (٣٦) والقطاع الخاص (٥٥)، ويوجد أعلى معدل بين الأطفال المولودين لأمهات مشتغلات لحسابهن (٨٢) وعاملات لحساب الأسرة دون أجر (٧٧). ويبلغ معدل وفيات الرضع نحو ٣١ بالنسبة للأطفال المولودين لطالبات ونحو ٦٥ للأطفال المولودين لربات المنازل. وتفيد البيانات أن من المرجح أن يؤدي التحسن العام في وضع المرأة إلى خفض الوفيات بين الرضع.

وتفيد البيانات التراكمية لشبكة المعلومات الصحية بوزارة الصحة والخدمات الاجتماعية للفترة من كانون الثاني/يناير حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ أن العوامل التالية تشكل الأسباب الرئيسية للوفيات في عنابر الأطفال: أمراض الإسهال (١٣,٩ في المائة)، الملاريا (١٣,٧ في المائة)، سوء التغذية الحاد (١٢,٢ في المائة)، الإسهال المصحوب بنزيف (٩,٨ في المائة)، الربو/الالتهاب الشعبي (٩ في المائة). وكانت الإصابة بمرض الكزاز بالنسبة للمواليد هي السبب في ١٦ حالة وفاة فقط أو ١,٥ في المائة من مجموع الوفيات، في حين كانت الإصابة بايدز الأطفال هي السبب في ٣٧ حالة وفاة أو ٣,٥ في المائة من جميع الوفيات.

---

(١٠) تبين من المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢ وجود علاقة واضحة بين طول الفترة الفاصلة بين المواليد ومعدلات الوفيات. ذلك أن الأطفال الذين يولدون بعد أقل من سنتين من الولادة السابقة لديهم معدل لوفيات الرضع أعلى منه بالنسبة للمولودين بعد سنتين أو ثلاث سنوات من الولادة السابقة.

ويتكرر هذا النمط لدى تحليل البيانات الخاصة بتشخيص حالات الخروج في عنابر الأطفال للفترة نفسها-حيث كانت أمراض الإسهال تشكل نحو ٢٤,٩ في المائة والملاريا نحو ٢٧,٢ في المائة من بين جميع الحالات[١١]. وبلغ معدل الوفيات بين الأمهات حسب دراسة المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢، ٢٢٥ لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء.

ويبلغ العمر المتوقع عند الولادة ٥٩,١ سنة للرجل و ٦٢,٨ سنة للمرأة. ويوجد أدنى عمر متوقع في منطقة كابريفي حيث يبلغ ٥١,٤ سنة للرجل و ٥٤,٨ سنة للمرأة، في حين يوجد أعلى عمر متوقع في منطقة خوماس حيث يبلغ ٦٥,٥ للرجل و ٦٩,٥ للمرأة. وبالتالي يرتفع العمر المتوقع للمرأة في خوماس بنحو ١٥ سنة عن مثيله في كابريفي. وتفيد البيانات التراكمية لشبكة المعلومات الصحية للفترة من كانون الثاني/يناير حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ أن العوامل التالية كانت هي الأسباب الرئيسية للوفيات في عنابر الكبار: السل الرئوي (١٣,٩ في المائة) أمراض الجهاز الدوري (٩,٤ في المائة)، النماء الخبيث (نمو شاذ في الأنسجة مثل الأورام) (٦,٤ في المائة)، إصابات الجهاز التنفسي الحادة (الالتهاب الرئيسي، الخ) (٦,٣ في المائة)، الملاريا (٥,٨ في المائة) ، ارتفاع ضغط الدم (٤,٧ في المائة).

ويمثل الايدز مشكلة صحية كبيرة في ناميبيا. وفي عام ١٩٨٦، لم تكن توجد سوى أربع حالات مسجلة فقط للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وارتفع هذا الرقم إلى نحو ٥٤٣ في عام ١٩٩٠، وإلى نحو ٢٦١ ١ في عام ١٩٩١ [١٢]، وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٩٤ سجل رقم تراكمي يبلغ نحو ٠١٤ ٨ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية[١٣]. وعلى العكس من الحالة في كثير من البلدان النامية الأخرى يزداد عدد المصابين من الرجال بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز (٥٤,٥ في المائة) عن عدد المصابين من النساء (٤٥,٥ في المائة). وتجميع غالبية حالات الإصابة بهذا المرض (٨٦,٣ في المائة) في الفئة العمرية١٥ - ٤٤ - وهي أكبر فئة عمرية منتجة اقتصاديا من فئات قوة العمل. ولا تمثل حالات الإصابة بهذا المرض التي تشمل الأطفال دون سن ١٥ سوى نحو ٧,٨ في المائة. ويقع نصف جميع المصابات من النساء تقريبا (٤٨ في المائة) في الفئة العمرية ٢٥ - ٣٤ ونحو الثلث (٢٧,٨ في المائة) في الفئة العمرية ١٥ - ٢٤. ولا تمثل حالات الإصابة في الفئتين ٣٥ - ٤٤ و ٤٥ فما فوق سوى نحو ١٣,٤ في المائة و ٢,٣ في المائة من جميع النساء المصابات على التوالي[١٤]. وهذا التوزيع العمري معناه أن هناك فرصة عالية لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الحمل أو الرضاعة الطبيعية.

---

(١١) وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، شبكة المعلومات الصحية (بيانات غير منشورة)، ١٩٩٥.

(١٢) جمهورية ناميبيا، التزام نحو أطفالنا، التقرير القطري لناميبيا المقدم بموجب اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٩٢، ص ٥٣.

(١٣) المكتب المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في ناميبيا، آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ٧٣.

(١٤) المرجع السابق.

٤/١٢- حالات الحمل بين المراهقات وتنظيم الأسرة

أسفر المسح الصحي لعام ١٩٩٢ عن بيانات تتعلق بسن النساء الحوامل، وبالتالي حدد معدل الحمل بين المراهقات. وتبين من المسح أن نحو ٣٦ في المائة من المراهقات في سن الثامنة عشرة و ١٩ في المائة في سن السابعة عشرة هن حوامل أو وضعن أطفالا بالفعل. والرقم الخاص بالإناث في سن التاسعة عشرة هو ٤٥,٤ في المائة، أي نصف العدد الكلي للإناث في هذه الفئة العمرية تقريبا. والحمل/الأمومة بين المراهقات أكثر شيوعا في المناطق الحضرية (٢٤,١ في المائة) عنه في المناطق الريفية (٢٠,٤ في المائة). وهناك أيضا ارتباط إيجابي بين الحمل والمستويات التعليمية للمراهقات. ويبلغ الحمل المبكر أعلى معدل بين المراهقات ذوات المستوى الضعيف من التعليم أو اللاتي لم يحصلن على أي تعليم على الإطلاق، وهو أكثر شيوعا في المنطقة الشمالية الشرقية (٣٥,٣ في المائة) والجنوبية (٢٨,٨ في المائة) والمنطقة المركزية (٢٧ في المائة). ولا يوجد سوى ١٢ في المائة فقط من الحوامل أو اللاتي وضعن أطفالا في المنطقة الشمالية الغربية[١٥]. ومن المتوقع أن يساعد إدخال التعليم المتعلق بالحياة الأسرية في مختلف المرافق الصحية والمدارس في خفض حالات الحمل بين المراهقات[١٦].

ولدى نحو ٩٠ في المائة من النساء علم بوسيلة من وسائل منع الحمل وأكثر الوسائل المعلومة على أوسع نطاق هي الحقن والأقراص والواقي الذكري وتعقيم المرأة. ونحو ٤١ في المائة من جميع النساء و ٥٢ في المائة تقريبا من المتزوجات سبق لهن استخدام وسيلة من وسائل منع الحمل، و ٢٣,٣ في المائة من جميع النساء ونحو ٣ في المائة من المتزوجات حاليا يستخدمن وسيلة تقليدية[١٧].

ويرتفع استخدام وسائل منع الحمل في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية. ونحو ٥٢ في المائة من المتزوجات في المنطقة الجنوبية و ٣٢ في المائة في المنطقة المركزية و ٢٢ في المائة في المنطقة الشمالية الشرقية و ٩ في المائة في المنطقة الشمالية الغربية يستخدمن وسائل منع الحمل. ويرتفع استخدام وسائل منع الحمل أيضا بين المتعلمات. وتبلغ نسبة استخدام النساء اللاتي لديهن تعليم أفضل لوسائل منع الحمل ٤٨ في المائة أي بارتفاع قدره ثلاث مرات عن النساء اللاتي لم يحصلن على أي تعليم. ونحو ٢٤ في المائة من المتزوجات حاليا لديهن حاجة لم تتحقق إلى خدمات تنظيم الأسرة[١٨]، مما يدل على أن الوصول إلى هذه الخدمات مازال بحاجة إلى تحسين.

---

(١٥) المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢، (الحاشية ٤)، ص ٢٧.

(١٦) أنظر أيضا المناقشة المتعلقة بالمادة ١٠ من الاتفاقية التي تتناول التعليم وأسباب التسرب من المدارس.

(١٧) المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢، الصفحات ٣٠ - ٣٣.

(١٨) المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢، تقرير موجز، الصفحتان ٩ و ١٠.

٥/١٢- الإجهاض

ينظم الإجهاض في ناميبيا قانون الإجهاض والتعقيم، وهو تشريع جنوب افريقي كان مطبقا على ناميبيا قبل استقلالها. وبموجب هذا التشريع، يعتبر الإجهاض غير شرعي ما عدا في حالات محددة تحديدا ضيقا.

ويجوز أن يسمح بالإجهاض:

(أ) إذا كان استمرار الحمل يهدد حياة المرأة أو يشكل تهديدا خطيرا لصحتها البدنية؛

(ب) إذا كان استمرار الحمل يشكل تهديدا خطيرا بإلحاق ضرر دائم بالصحة العقلية للمرأة؛

(ج) إذا كان هناك خطر جسيم بأن الطفل سوف يعاني تشوها عقليا أو بدنيا مما يصيب الطفل بإعاقة خطيرة ولا يمكن إصلاحها؛

(د) إذا كان الحمل نتيجة اتصال جنسي غير شرعي، في شكل اغتصاب، أو مواقعة محارم أو اتصال جنسي مع امرأة ذات اضطراب عقلي خطير.

وينص التشريع على إجراءات محددة ينبغي اتباعها للحصول على تصريح بالإجهاض في هذه الحالات. وعلى العموم، ينبغي الحصول على شهادتين من طبيبين. وإذا كان الأمر يتعلق بالصحة العقلية للمرأة، لابد أن يكون أحد هذين الطبيبين طبيبا في الأمراض العقلية. وإذا كان الأمر يتعلق باتصال جنسي غير شرعي، ينبغي أن يكون أحد الطبيبين جراحا على صعيد المنطقة ولابد للمرأة أيضا أن تحصل على شهادة من قاض جزئي. وليس من الضروري صدور حكم للحصول على موافقة على الإجهاض في حالة الاغتصاب أو أي شكل آخر من أشكال الاتصال الجنسي غير الشرعي - ولكن إذا لم يسجل اتهام لدى الشرطة فعلى الطالبة أن تبين سببا وجيها لذلك. وينبغي أيضا أن تتمكن المرأة من تحديد طبيب على استعداد لأداء الإجهاض، ولا يجوز أن يكون أحد الطبيبين اللذين يقدمان شهادات الإذن بإجراء الإجهاض[١٩].

ومن نتائج الإجراءات المعقدة للحصول على تصريح بإجراء إجهاض قانوني هو أن الإجهاض القانوني غير متوفر من الناحية العملية إلا بالنسبة للنساء المتعلمات والمتميزات، مما يطيل أمد التمييز حسب العرق والطبقة. ذلك أن الاشتراطات الإجرائية القائمة غير مواتية بصفة خاصة للريفيات اللاتي ليست لديهن فرص سهلة للوصول إلى أطباء متعددين أو إلى طبيب في الأمراض العقلية. وفضلا عن ذلك ، تبدي بعض النساء الناميبيات اعتراضا على أن قرارات الإجهاض حتى في هذه الظروف المحدودة بالدرجة الأولى في أيدي الأطباء والقانونيين، ومعظم هؤلاء من الرجال.

---

(١٩) قانون الإجهاض والتعقيم رقم ٢ لعام ١٩٧٥.

وقد اقترحت وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية تعديلا على قانون الإجهاض والتعقيم في عام ١٩٩٢. وكانت هذه التعديلات إدارية في طابعها ولم يكن من شأنها التوسع في أسباب الحصول على إجهاض قانوني. وقد قدمت التعديلات المقترحة بناء على طلب منظمات نسائية مختلفة، وذلك لإفساح الوقت لإجراء مزيد من المناقشة حول مسألة الإجهاض.

وتجري غالبية عمليات الإجهاض القانوني في الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل. وأكثر الأسس شيوعا للإجهاض القانوني بموجب القانون القائم هو الحالة العقلية للمرأة - وربما يكون ذلك بسبب أن هذا الاختبار ينطوي على تفسيرات أكثر مرونة. والسبب الثاني الأكثر شيوعا هو الخطر الذي يتهدد الصحة البدنية للجنين، والناجم عادة عن الإهمال في استعمال العقاقير التي قد تضر بنمو الجنين. والسبب الثالث الأكثر شيوعا هو الخطر الذي يتهدد الصحة البدنية للمرأة، مثل إخطار ارتفاع ضغط الدم أو مشاكل الكلى. والأسباب الأخرى - مثل الاغتصاب أو مواقعة المحارم أو الاتصال الجنسي غير الشرعي بامرأة بلهاء - نادرا ما تستخدم كأساس للإجهاض القانوني بسبب صعوبة إثباتها، ولأن عملية الحصول على تصريح استنادا إلى هذه الأسس تستغرق وقتا طويلا للغاية. ونتيجة لذلك، فإنه حيثما يكون الحمل ناجما عن ادعاء بالاغتصاب، قد يكون الأساس الفعلي للإجهاض هو الحالة العقلية للمرأة.

وتشير السجلات أيضا إلى أنه كثيرا ما يلجأ إلى الإجهاض القانوني عندما يحدث الحمل نتيجة لفشل منع الحمل أو حتى لفشل التعقيم، ومن ثم يفيد ذلك أن الإجهاض لا يساء استخدامه كدليل لتنظيم الأسرة ولا يوجد حاليا في ناميبيا سوى مرفقين طبيين يلبيان المعايير المبينة في القانون لإجراء عمليات الإجهاض، وهما - مستشفى وندهوك الحكومي ومستشفى أوشاكاتي الحكومي. غير أن جميع حالات الإجهاض القانوني التي تجري في ناميبيا يتم إجراؤها من الناحية الفعلية في مستشفى وندهوك الحكومي. ويعتقد بعض الأطباء أن إمكانية الوصول إلى الإجراءات القائمة متاحة بالدرجة الأولى لدى المتعلمات، وأن الاتجاه في معظم عمليات الإجهاض القانوني هو أن يطلبها المقيمات في وندهوك بسبب تيسر وصولهن إلى المرافق اللازمة.

كما أن الاعتماد على الخطر الذي يتهدد الصحة العقلية كأساس للإجهاض محدود نوعا ما نظرا لوجود طبيب واحد متخصص حاليا في الأمراض العقلية، ومقره مستشفى وندهوك الحكومي[٢٠].

ولا تتوفر سوى معلومات ضئيلة يعول عليها عن حالات الإجهاض غير القانوني في ناميبيا. غير أن تقارير الصحف تشير إلى أن المرأة الناميبية عرضة لاتخاذ إجراء قانوني ضدها إذا ما حاولت أن تجهض نفسها، وأن حالات وفاة من الإجهاض غير القانوني تحدث في ناميبيا. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد كبير

---

(٢٠) المعلومات المتعلقة بالممارسات الحالية مستمدة من المقابلات والأطباء العاملين لدى وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية.

من حالات قتـــل الأطفال على الصعيد الوطني، وأن الشرطة سجلت ٢١ من هذه الحالات في عام ١٩٩٢ و ٣٤ حالة في عام ١٩٩٣ [٢١].

وقد ترتبط حوادث الإجهاض غير القانوني وقتل الأطفال بارتفاع معدل الحمل بين المراهقات في ناميبيا. وعلى سبيل المثال، أفادت التقديرات أن امرأة ناميبية واحدة من كل ١٠ نساء تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة تضع مولودا كل عام، مما يعني أن عددا كبيرا من النساء الناميبيات يصل إلى ٥٠ في المائة ينجبن طفلا وهن مازلن في سنوات المراهقة[٢٢]. كذلك فإن مناقشة الأمور الجنسية مازالت من المحرمات في كثير من المجتمعات المحلية الناميبية - الأمر الذي يعني أن كثيرا من الفتيات والنساء الناميبيات لا تتوفر لديهن فرصة سهلة للحصول على معلومات دقيقة عن تنظيم الأسرة ومعرفة ما بداخل أجسامهن.

مأساة الإجهاض غير القانوني في ناميبيا

أجري تحقيق بمعرفة الشرطة إثر وفاة ممرضة عمرها ٣٢ عاما من تسوميب من "عملية إجهاض سرية" قام خلالها صاحب متجر محلي بحقنها في الرحم بمادة مجهولة (مجلة سيستر، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)

حققت الشرطة في حالة إجهاض بعد أن عثر على جنين في الشهر الرابع تقريبا في أوشاكاتي (صحيفة الناميبيان، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣)

حققت الشرطة في حالة إجهاض بعد أن تناولت فتاة عمرها ١٦ سنة "دواء مجهولا لتجهض نفسها" في قرية أومولوكيلا (صحيفة الناميبيان، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣

(٢١) معلومات مستمدة من شرطة ناميبيا، ٩ شباط/فبراير ١٩٩٣. انظر أيضا، على سبيل المثال، صحيفة وندهوك أوبزرفر، ٢ آذار/مارس ١٩٩١؛ وصحيفة الناميبيان ٧ و ٨ و ١٠ و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛ وصحيفة الناميبيان، ١٧ آذار/مارس ١٩٩٤؛ وصحيفة الناميبيان؛ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ وصحيفة الناميبيان، ٩ أيار/مايو ١٩٩٤ (انظر الصفحات ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ من هذا التقرير).

(٢٢) صحيفة الناميبيان، ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥، نقلا عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير عن حالة السكان في العالم.

حققت الشرطة في حالة إجهاض إثر اكتشاف جنين في اسبوعه ١٣ - ١٤ في بالوعة مسدودة في وندهوك (صحيفة نيوايرا، ٣ - ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣).

ذكرت الأنباء أن امرأة في أوشاكاتي حكم عليها بالسجن ثمانية أشهر، منها أربعة أشهر مع الإيقاف، لإقدامها على إجهاض نفسها (صحيفة دي الجمانيه تسايتونج، ٣ آذار/مارس ١٩٩٣).

اتهمت امرأتان بجريمة قتل بعد أن قامتا بإعطاء بنت إحداهن مزيجا من شراب قصد به الإجهاض ولكنه أدى إلى مقتل المرأة الحامل بدلا من ذلك. (معلومات من مكتب المدعي العام، ١٩٩٤)

وتفيد دراسة أجريت في عام ١٩٩٣ عن مراهقات تتراوح أعمارهن بين ١٣ و ١٩ سنة، أن كثيرا من بنات المدارس يحاولن الإجهاض بعد حملهن، وأن بضع فتيات توفين من محاولات إجهاض غير قانوني. وكان من بين الوسائل المذكورة للإجهاض المبكر تناول مادة كيميائية للتبييض أو تناول بعض الأدوية المعروضة. وكانت الاتجاهات إزاء الإجهاض متضاربة بين المجموعة التي شملتها الدراسة، وتتراوح بين من يعتقدن أن الإجهاض يشكل جريمة قتل وبين من يؤيدن إضفاء صفة الشرعية على الإجهاض للحيلولة دون وفاة المرأة في محاولة إجهاض سرية[٢٣]. ووردت نتائج مماثلة في دراسة أجريت عام ١٩٩٤ لمنطقة أوكافانغو وفي تقرير صدر في عام ١٩٩٥ عن حمل المراهقات في مناطق مختارة من ناميبيا[٢٤].

"يتعين إضفاء صفة الشرعية على الإجهاض لأن الإجهاض السري مستمر والناس يموتون بسببه".

"إذا أضفي طابع الشرعية على الإجهاض سوف يسيئ الشباب استخدامه وعلى سبيل المثال، يعرفون أنهم إذا ناموا سويا يمكنهم أن يتوجهوا إلى المستشفى للإجهاض. ولن يعملوا على الاعتناء بأنفسهم".

تعليقات من مراهقين ناميبيين من P. Hailonga
A study to Identify Adolescents' Knowledge, Attitudes and Beliefs towards Teenage Pregnancy, Windhoek, March 1993, pp.23-24

(٢٣) P. Hailonga, A Study to Identify Adolescents' Knowledge, Attitudes and Beliefs Towards Teenage Pregnancy, Windhoek, March 1993, pp.23-24.

(٢٤) أنظر H. Becker et al, Teenage Pregnancy and the Right to Education, CASS, Windhoek, November 1995, pp. 7, 48 and 79; H. Voeten, Teenage Pregnancy: Problems, Causes and Policy Recommendations, Utrecht University, 1994.

"الإجهاض قاتل، ومن الأفضل ولادة الطفل وعرضه للتبني". (إحدى الدارسات من خوماسدال)

"أعتقد أنه يتعين إضفاء طابع الشرعية على الإجهاض حتى لا تحتاج المرأة إلى اللجوء لعمليات الإجهاض السرية بعد ذلك". (مدرس من جيبون)

تعليقات مسجلة في H. Becker et, Teenage Pregnancy and the Right to Education

مركز الدراسات الاجتماعية التطبيقية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ص ٧٩

وهناك دلائل تفيد بأن المناقشة العامة تشتد بشأن الإجهاض في ناميبيا. وعلى سبيل المثال، حدثت مظاهرات عامة صغيرة مؤيدة للحق في الحياة ومؤيدة لحق الاختيار في وندهوك في ١٩٩٤ و ١٩٩٥. كذلك برزت مسألة الإجهاض نحو هذا الوقت في وسائط الإعلام الناميبية[٢٥].

ويحتاج الأمر إلى مزيد من المناقشة حول هذه القضية. وإحجام كثير من المجتمعات المحلية عن الحديث عن هذه القضية صراحة قد انعكس أحيانا في إحجام مماثل عن مناقشة الموضوع في وثائق رسمية. وعلى سبيل المثال، لم يتضمن التقرير الوطني لناميبيا إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة أي ذكر للإجهاض، كما قام المكتب المركزي للإحصاء بحذف الإحصاءات المتعلقة بالإجهاض من كتيب صدر مؤخرا عن شؤون الجنسين وتضمن فصلا عن المسائل الصحية، على الرغم من توفر مثل هذه البيانات والاقتراحات من بضع منظمات غير حكومية بوجوب إدراج هذه الإحصاءات. وتعتقد إدارة شؤون المرأة أن إجراء المزيد من المناقشات العامة على نطاق واسع أمر ضروري لتوجيه سياسة الحكومة وإصلاح القانون في هذا المجال.

(٢٥) أفادت تقديرات أحد المشتركين اشتراك قرابة ٣٠ شخصا في كل من المظاهرتين المتعارضتين اللتين نظمتا في ٥ أذار/مارس ١٩٩٤. انظر صحيفة الناميبيان، ٧ آذار/مارس ١٩٩٤. انظر أيضا "الخلاف الكبير بشأن الإجهاض"، صحيفة الناميبيان، ١١ آذار/مارس ١٩٩٤. وكان الإجهاض محور برنامج تليفزيوني خلافي قدم ثلاثة مشتركين من البيض (أحدهم أمريكي) ولقطات سافرة عن تمزق أوصال أجنة في مرحلة متقدمة من النمو، "نقطة حوار"، هيئة الإذاعة الناميبية، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٣.

٦/١٢- التدابير المتخذة لتحسين الرعاية الصحية

حددت وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية الأهداف الفورية التالية للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠:

١ - زيادة العمر المتوقع حتى سن السبعين.

٢ - خفض معدل وفيات الرضع إلى ٤٠ في الألف.

٣ - خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٤٢ في الألف.

٤ - خفض معدل وفيات الأمومة إلى ١١٢ في كل ٠٠٠ ١٠٠.

٥ - خفض معدل الخصوبة الكلية إلى ٤,٥ لكل امرأة.

٦ - تحسين الصحة ونوعية الحياة عن طريق النهوض بالصحة البيئية.

٧ - تحسين توافر الأدوية واللوازم الأساسية واستهلاكها والحصول عليها.

مديرية الرعاية الصحية الأولية ووحدة صحة الأسرة والمجتمع

تمشيا مع الأهداف المعلنة لجعل قطاع الرعاية الصحية يمكن الوصول إليه ويستجيب لاحتياجات السكان، أنشأت وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية مديرية الرعاية الصحية الأولية للتنسيق بين عدد من الأنشطة والمبادرات في هذا الميدان. وتقع ضمن المديرية وحدة لصحة الأسرة والمجتمع وأسندت إليها مهمة تخطيط برامج الرعاية الصحية الأولية وتنفيذها ورصدها. وتم البدء في تنفيذ برنامج للرعاية الصحية الأولية في شباط/فبراير ١٩٩١. ويرد أدناه عدد من المبادرات والبرامج التي شرع في تنفيذها في إطار الرعاية الصحية الأولية. ومن الضروري إجراء تقييم لإثرها على السكان المستهدفين وخاصة المرأة. غير أنه لم تجر أي دراسة شاملة تتيح لنا القيام بذلك ومن ثم ينبغي أن يحظى هذا الأمر باهتمام فوري في الأشهر المقبلة. وسوف تستقى المعلومات المنطبقة في هذا الشأن من تقرير معنون "تصورات المجتمع للخدمات الاجتماعية لعام ١٩٩٤" - وهو التقرير الذي يتضمن مسحا لاتجاهات المجتمعات الريفية إزاء توفير الخدمات منذ الاستقلال في مناطق مختارة مختلفة.

خطة العمل لبقاء الطفل وحمايته ونمائه

كان رئيس الجمهورية من بين الموقعين على خطة العمل هذه في قمة عالمية عقدت في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وعلى أساس هذه الخطة اعتمدت حكومة ناميبيا برنامج عمل وطني من أجل أطفال ناميبيا يؤكد على حماية الطفل من حيث مجموعة واسعة من القضايا مثل المياه والمرافق الصحية، والأمن الغذائي والتغذية، والتعليم والمرأة في ميدان التنمية.

مكافحة أمراض الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة

يقصد من المبادرة المتعلقة بمكافحة أمراض الإسهال خفض حالات الوفاة والاعتلال المرضي من الضعف الصحي الناجم عن أمراض الإسهال في الرُضَّع والأطفال. وينصب التركيز على الإدارة السليمة لحالات الإسهال. وقد سجل المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢ أن نحو طفل من كل خمسة أطفال كان مصابا بالإسهال قبل أسبوعين من إجراء المسح. وعلى الرغم من أن نحو ثلثي هؤلاء الأطفال أخذوا إلى مرفق صحي, فإن الأطفال الذين تقيم أمهاتهم على بعد ٣٠ كيلومترا من مرفق صحي هم أقل الأطفال احتمالا لأن يؤخذون إلى المرفق للعلاج[٢٦]. ويفيد تقرير ١٩٩٤ عن تصورات المجتمع أن علاج الأطفال المصابين بأمراض الإسهال قد تحسن بشكل بالغ في جميع المناطق.

وتعد التهابات الجهاز التنفسي الحادة من الأسباب الرئيسية لوفاة واعتلال صحة الأطفال دون سن الخامسة. وكان نحو ١٨ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة مرضى بالكحة وسرعة التنفس - وكلاهما من أعراض التهابات الجهاز التنفسي الحادة - قبل أسبوعين من إجراء المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا في عام ١٩٩٢ [٢٧]. ولوحظ وجود اختلافات كبيرة بين المناطق تتراوح بين ٣٩ في المائة في المنطقة الشمالية والشرقية و ٣ في المائة في المنطقة المركزية. وتركز المبادرة المتعلقة بالتهابات الجهاز التنفسي الحادة على الإدارة السليمة لهذا المرض من أجل تخفيض مستويات الاعتلال والوفاة للأطفال دون سن الخامسة والنهوض بصحة الطفل.

برنامج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة

تستهدف الخدمات المقدمة بموجب هذا البرنامج معالجة المشاكل الصحية للأطفال دون سن الخامسة والنساء في سن الحمل. وتشكل برامج الأمومة الآمنة وتنظيم الأسرة التي بدأ تنفيذها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ برامج فرعية من هذا البرنامج. وفيما يتعلق بتوفير خدمات صحة الأم وتنظيم الأسرة، يبدو أن أثر هذين البرنامجين لم يكن موحدا في جميع المناطق. وعلى العموم، فقد تم تسجيل درجات نجاح تتراوح بين الإيجابية والحيادية بشأن هاتين المسألتين، مما يعني أن بعض المناطق حققت تحسنا في حين لم يتحقق ذلك في مناطق أخرى[٢٨].

برنامج التحصين الموسع

أطلق الرئيس إشارة البدء في تنفيذ هذا البرنامج في حزيران/يونيه ١٩٩٠ بهدف تحقيق تحصين شامل للأطفال في ناميبيا. وتم تحصين نحو ٧٠ في المائة من جميع الأطفال بالكامل في ١٩٩١، ووضع هدف

---

(٢٦) المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢ (تقرير موجز)، ص ١٤.

(٢٧) المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢، ص ١٠٤.

(٢٨) المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢ (تقرير موجز)، ص ١٤.

٩٠ في المائة للعام ٢٠٠٠. ويفيد المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا أن التغطية بالتطعيم قد ازدادت بشكل هائل منذ الاستقلال. وعلى سبيل المثال، تم تطعيم ٩١ في المائة من الأطفال في سن ١٥ - ٢٣ شهرا بلقاح بي سي جي المضاد للسل و ٩٢ في المائة حصلوا على جرعة واحدة على الأقل من اللقاح الثلاثي (الخناق والشهاق والكزاز) واللقاح المضاد لشلل الأطفال. كما تم تطعيم ٧٦ في المائة من هؤلاء الأطفال بلقاح ضد الحصبة. ويلقى تحصين الأطفال تقديرا عاليا أيضا لدى جميع المناطق التي شملها المسح. ويفيد هذا الإدراك أن برنامج التحصين أدخل بنجاح منذ الاستقلال.

الصحة المدرسية وصحة المراهقين

تهدف هذه المبادرة الشاملة لعدة قطاعات إلى توفير الخدمات الصحية الوقائية والتعزيزية لمدارس المرحلة قبل الابتدائية والمرحلة الابتدائية. ويركز هذا البرنامج على فرز التلاميذ من حيث الأمراض والتحصين والاكتشاف المبكر للحالات الشاذة. وثمة حاجة لإجراء تقييم لأثر هذا البرنامج على المجتمعات المستهدفة.

المبادرة الصديقة للأم والطفل

يشكل هذا البرنامج جزءا من حركة شاملة لتعزيز الرضاعة الطبيعية. وقد حققت ناميبيا نجاحا خاصا في تطبيق المعايير الدولية بعد أن سجل الآن ١٧ مرفقا من مجموع ٣٦ مرفقا صحيا على أنها صديقة للأم والطفل - وهو أعلى إنجاز في افريقيا. ووزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في سبيلها لوضع مشروع قانون لتعزيز الرضاعة الطبيعية وتشجيع الأمهات على إرضاع أطفالهن من الثدي فضلا عن تنظيم الإعلان عن البدائل التجارية للبن الأم التي تملأ الأسواق وتوزيعها[٢٩].

٧/١٢- خاتمة

إلى جانب البرامج التي تضطلع بتنفيذها وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، بدأت إدارة شؤون المرأة في تنفيذ مشروع للسكان والتنمية يراعي شؤون الجنسين بهدف زيادة وترويج وتعزيز أهمية القضايا المتعلقة بالجنسين في ديناميات السكان وعلاقتها بالتنمية المستدامة. وعليه يركز هذا البرنامج على الحاجة إلى مواصلة وضع وتعزيز المزيد من السياسات والبرامج القطاعية التي تراعي قضايا الجنسين (بما في ذلك السكان والصحة العامة وإصلاح القوانين وسياسات العمالة وبرامجها). ويتألف المشروع من ثلاثة عناصر مختلفة هي:

١ - بناء المؤسسات والقدرة في هذه المجالات بالنسبة للوكالات المشتركة في عملية تنفيذ المشروع.

(٢٩) أنظر أيضا المناقشة المتعلقة بالرضاعة الطبيعية والأمهات العاملات في الفرع ٧/١١ من الفصل المتعلق بتنمية العمالة الذي يتناول المادة ١١ من الاتفاقية.

٢ - عنصر المنظمات غير الحكومية حيث يتم تعزيز قدرة شبكة المرأة والصحة على أن تعالج بكفاءة القضايا المتعلقة بالمرأة والصحة وخاصة الصحة الإنجابية.

٣ - عنصر البحث الذي يقوم بإجرائه قسم العلوم الاجتماعية بجامعة ناميبيا بموجب عقد من الباطن لبحث العلاقات داخل الأسر المعيشية بقدر ما يتعلق الأمر باتخاذ القرار في مجال الممارسات المتعلقة بشعائر التنصيب.

ومن الواضح أن وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية قد نجحت في إعادة توجيه قطاع الرعاية الصحية في ناميبيا من خلال تحويل التركيز من الرعاية العلاجية إلى الرعاية الوقائية. وتحقيقا لذلك، شرع في تنفيذ عدة برامج منذ الاستقلال تتولى تنسيقها مديرية الرعاية الصحية الأولية. وعلى الرغم من أنه مايزال من المبكر تقييم أثر هذه البرامج على المجتمعات المستهدفة، فمن المفيد ملاحظة مدى التقدير لدى المجتمعات الريفية فيما يتعلق بالتغيير في إيصال الرعاية الصحية منذ الاستقلال. وقد حظي برنامج التحصين وعلاج أمراض الإسهال لدى الأطفال بتقديرات إيجابية من هذه المجتمعات. غير أن الحكومة أخذت علما بالمقترحات المقدمة من معظم المجتمعات المحلية بأنه مازالت هناك حاجة إلى مزيد من فرص الوصول إلى المرافق والخدمات الصحية. ويحتاج توفير خدمات الأمومة وتنظيم الأسرة بالذات إلى تنقيح وخاصة في المناطق التي لم تبلغ المجتمعات المحلية فيها عن حدوث تغير ملحوظ منذ الاستقلال.

المادة ١٣

الحياة الاقتصادية والاجتماعية

١/١٣- استحقاقات الأسرة

مازالت بعض استحقاقات الأسرة التي تدفعها الحكومة تتضمن قدرا من التمييز بسبب الجنس. غير أن ثمة مشكلة أكثر إلحاحا وهي القضاء على كل أشكال التمييز المتبقية والموروثة من نظام جنوب افريقيا عند الاستقلال.

المعاشات التقاعدية

تمثل المعاشات التقاعدية التي تدفعها الدولة دعما هاما للدخل بالنسبة للأسر المعيشية الفقيرة في ناميبيا. وقد تم القضاء على كل من التمييز بسبب الجنس أو العرق من نظام المعاشات التقاعدية بعد الاستقلال.

وعندما أصبحت ناميبيا مستقلة في عام ١٩٩٠، كان من حق الرجل عند بلوغه سن الخامسة والستين والمرأة عند بلوغها سن الستين، الحصول على معاش تقاعدي. غير أنه منذ الاستقلال أصبح من حق جميع الناميبيين الحصول على معاش تقاعدي عند بلوغ سن الستين.

وقبل الاستقلال، كانت مستويات المعاشات التقاعدية تتحدد بموجب معايير إثنية وفقا لقانون المعاشات الاجتماعية الموروث عن جنوب افريقيا. وتراوح مبلغ المعاش التقاعدي بين مستوى مرتفع قدره ٣٨٢ راند في الشهر بالنسبة للبيض ومستوى منخفض قدره ٥٥ راند في الشهر بالنسبة للسود في مناطق أووامبو وكافانغو وكابريفي. وحدثت محاولة في بداية الأمر لإصلاح هذا الخلل عن طريق الإبقاء على المعاشات التقاعدية العليا عند معدلات ما قبل الاستقلال مع الزيادة التدريجية للمبالغ الدنيا[1]. غير أنه تم بعد ذلك معادلة جميع مدفوعات المعاشات التقاعدية عند مبلغ ١٢٠ دولارا ناميبيا في الشهر، وهو المبلغ الذي رفع فيما بعد إلى ١٣٥ دولارا ناميبيا في الشهر.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ تم تنظيم المعاشات التقاعدية بموجب قانون جديد، هو قانون المعاشات التقاعدية الوطنية. وبموجب هذا القانون، تتوفر المعاشات التقاعدية للمواطنين والمقيمين الدائمين البالغين من العمر ٦٠ عاما فما فوق. وفوضت وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية بأن تشترط

(١) أنظر UNICEF/NISER, Situation Analysis of Children and women in Namibia, March 1991, pp.110-111.

لحصول المقيمين الدائمين الذين من حقهم الحصول على معاشات تقاعدية أن يقيموا بصفة مستمرة لمدة محددة[٢].

وإمكانية إجراء استقصاء للدخل موضع مناقشة الآن. ويأذن القانون الحالي باستخدام هذه الآلية التي تتيح استخدام الموارد الموجودة بقدر أكبر من الفعالية. وإذا طبق استقصاء الدخل في المستقبل، فقد يكون من المفيد دراسة أثره العملي على المرأة والرجل.

صندوق الاستحقاقات الخاصة بأجازة الأمومة والأجازة المرضية والوفاة

كما نوقش في الفصل المتعلق بالمادة ١١ من الاتفاقية، أنشأ قانون الضمان الاجتماعي الصادر مؤخرا صندوقا للاستحقاقات الخاصة بأجازة الأمومة والأجازة المرضية والوفاة الذي تم تشغيله مؤخرا فقط. وبالإضافة إلى استحقاقات الأمومة التي تناولها النقاش في الفصل السابق، يقضي الصندوق أيضا بتقديم استحقاقات تتعلق بالمرض للموظفين من الرجال والنساء الذين استنفدوا الأجازة المرضية المنصوص عليها في قانون العمل. وتدفع هذه الاستحقاقات بمعدل ٦٠ في المائة من الأجر المعتاد للموظف عن فترة الأشهر الستة الأولى و ٥٠ في المائة من الأجر المعتاد عن فترة الأشهر الستة التالية بحد أقصى سنتان. وكما هو الحال في استحقاقات الأمومة، تدفع هذه المبالغ على أساس حد أقصى من الدخل قدره ٠٠٠ ٣ دولار ناميبي في الشهر. ويدفع مبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٢ دولار ناميبي في حالة الوفاة أو التقاعد أو الإعاقة الدائمة للموظفين من الرجال والنساء[٣].

ويقترح قانون الضمان الاجتماعي أيضا إنشاء صندوق وطني للاستحقاقات الطبية وصندوق وطني للمعاشات التقاعدية ولكن هذه الأجزاء من التشريع لم تصبح سارية بعد.

وجميع الاستحقاقات المقترحة في قانون الضمان الاجتماعي متوفرة للرجل والمرأة بشروط متماثلة، والاشتراك في عضوية الصندوق إلزامية لكل الموظفين. غير أنه كما لوحظ في الفصل المتعلق بالعمل، يستبعد من التغطية الموظفون الذين لا يعملون لحساب صاحب العمل نفسه لأكثر من يومين في الأسبوع بسبب صعوبة التنفيذ. ومن شأن الجمع بين استحقاقات الأمومة والاستحقاقات الأخرى المتوفرة لكل من الرجل والمرأة أن تساعد على ضمان عدم التمييز ضد المرأة في سوق العمل. وسيكون من المهم تقييم عمليات تشغيل مختلف الصناديق في الواقع العملي ما أن يتم توطيد إقامتها.

---

(٢) قانون المعاشات التقاعدية الوطنية ١٠ لعام ١٩٩٢ الذي أصبح نافذا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

(٣) قانون الضمان الاجتماعي ٣٤ لعام ١٩٤٤، الجـــزء الخامس، الإشعار الحكومي ١٩٨ المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥.

منح النفقة

يتوفر قدر محدود من المساعدة المالية للأسر المحتاجة بموجب قانون الطفل[٤]. غير أن معايير الحصول على المساعدة المالية ومبالغ المنح مازال يحكمها لوائح أساسها عنصري وموروثة من جنوب افريقيا، وتنطوي معايير المنح على تمييز بسبب الجنس - ضد الرجل أكثر من ضد المرأة.

وبالنسبة لجميع الفئات العرقية بخلاف البيض، توجه منح النفقة الحكومية للأمهات العازبات، بمن فيهن الأمهات غير المتزوجات والأرامل والمرأة المسجون زوجها أو المعوق. وفي حالة البيض، حل محل هذا النظام في عام ١٩٨٨ "علاوة عائلية" تستند إلى نهج أكثر إنصافا. والعلاوة العائلية هذه، على العكس من المنح المتوفرة للجماعات العرقية الأخرى، يمكن دفعها لزوج وزوجة يرعيان طفلا ولد لأحدهما أو كليهما، أو لأب أو أم يؤدي وظيفة الوالد الأوحد.

وتدفع المنح وفق مقياس متدرج حسب دخل الأسرة، ويختلف الحد الفاصل للدخل حسب "الجماعات العرقية" المختلفة، ويتراوح بين حد أدنى قدره ٦٥٠ دولارا ناميبيا في السنة لأسرة من "الناما" وحد أقصى قدره ١٣٦ ١١ دولارا ناميبيا في السنة لأسرة من "الباستر" أو لأسرة من البيض لديها أربعة أطفال. والأسر التي يزيد دخلها على الحد الأقصى لا يحق لها الحصول على مساعدة مالية. وتدفع المنح أيضا لأعداد مختلفة من الأطفال فيما يتعلق بجماعات عرقية مختلفة: ويمكن لجماعات السود والباستر والناما والبيض أن يحصلوا على منح لأربعة أطفال كحد أقصى، وستة أطفال كحد أقصى لجماعة الهيريرو و ١٠ أطفال كحد أقصى للملونين[٥].

الجدول ١ - المستفيدون من منح النفقة الحكومية

الجماعة العرقية	آذار/مارس ١٩٩٢	آذار/مارس ١٩٩٣	آب/أغسطس ١٩٩٤
الملونون	٥٨٢	٥٧٣	٤٤٠
الباستر	٥٠٣	٥٦١	٦٠٦
الناما	٢١٢	١٩٩	٥٣٢
السود	٩١٥	١ ٢٤٤	٩٢٧
البيض	٢٠	٧٩	٩
جماعات عرقية غير معروفة	٠	٠	٧٤
المجموع	٢ ٢٣٢	٢ ٦٥٦	٢ ٥٨٨

وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية.

(٤) قانون الطفل ٣٣ لعام ١٩٦٠.

(٥) معلومات مقدمة من وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، ١٩٩٤.

وأوصى المشتركون في حلقة عمل بشأن قانون الطفل عقدتها وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في تموز/يوليه ١٩٩٤، بالقضاء على التمييز العنصري في نظام المنح على سبيل الاستعجال. كما أوصوا أن توجه المنح إلى الأسر المعيشية ذات الدخل الأدنى بغض النظر عن تكوين الأسرة، وأن تعامل المعايير المتبعة في المنح الأمهات والآباء على قدم المساواة من جميع الاعتبارات.

وتم إعداد مشروع قوانين ولوائح من شأنها إنفاذ هذه التوصيات من جانب مركز المساعدة القانونية ومركز حقوق الإنسان والتوثيق بقسم الحقوق بجامعة ناميبيا وذلك بناء على طلب من وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية. وكانت هذه المشاريع مازالت قيد المناقشة وقت كتابة هذا التقرير (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

٢/١٣- الائتمان المالي

كما تلاحظ خطة التنمية الوطنية، فإن القطاع المالي في ناميبيا صغير وثنائي. "ومثلما هو الحال في كثير من البلدان النامية، يوجد من ناحية نظام مالي متطور ويخدم المراكز الحضرية بصفة رئيسية، بينما من ناحية أخرى لا تتاح أمام قطاعات كبيرة من المناطق الريفية سوى فرصة ضئيلة أو لا تتاح أية فرصة للحصول على خدمات مالية"[٦]. ومن الواضح أن توزيع المؤسسات الائتمانية يشكل عقبة كبيرة لحصول المرأة الريفية على الائتمان.

وتشمل المصادر الرسمية للائتمان خمسة مصارف تجارية واثنتين من جمعيات البناء، وعدة شركات شبه حكومية (مؤسسة التنمية الناميبية والمؤسسة الوطنية للإسكان والمصرف الزراعي لناميبيا)، وبرنامج البناء سويا الذي تديره وزارة الحكم الإقليمي والمحلي والإسكان، ومنظمات غير حكومية، وعدد من الاتحادات الائتمانية، ومشاريع الإدخار الريفية. وفي حين أن إدارة شؤون المرأة ليست في ذاتها مصدرا للائتمان، فإنها تقدم دعما ماليا لبضعة مشاريع معينة مدرة للدخل تملكها وتديرها المرأة.

ولا يوجد أي تمييز ضد المرأة من جانب المؤسسات المالية التجارية . ويعامل جميع العملاء على قدم المساواة. ولا يحتفظ بإحصاءات تميز بين العملاء بسبب الجنس. وتفيد تجارب المؤسسات المالية أن سجل المرأة في السداد بالنسبة لقروض الإسكان (الرهونات العقارية) أفضل من سجل الرجل. ولا توجد برامج موجهة بالتحديد للمرأة. ولا يوجد لدى المؤسسات التجارية مثل المصارف أي برامج أو أنشطة هامة في ميدان تنمية مشاريع الاقتصاد الجزئي.

وفي المقابل، فإن بعض المصادر الأخرى للائتمان المالي لها تأثير كبير على المرأة. وعلى سبيل المثال، سجل برنامج البناء سويا نجاحا خاصا في الوصول إلى المرأة كمستفيدة من الائتمان. وتقدم هذه المبادرة قروضا تتراوح قيمتها بين ١ ٠٠٠ دولار ناميبي و ٢٢ ٥٠٠ دولار ناميبي لبناء مساكن جديدة، وشراء

(٦) مشروع خطة التنمية الوطنية الأولى، ص ١٨٣.

قطع أراضي، وتطوير وتوسيع المساكن القديمة، وخدمة مواقع السكن. وقد بدأت في العام المالي ١٩٩٣/٩٢ ووصلت إلى ٣٧٩ ٣ أسرة في السنوات الثلاث الأولى من تشغيلها. وتبلغ متوسط قيمة القرض ٦٠٠ ١٢ دولار ناميبي. وفي العام المالي ١٩٩٣/٩٢، كان ٤٥ في المائة من المنتفعين بالبرنامج أسر معيشية تترأسها امرأة، وارتفعت النسبة إلى ٤٧ في المائة في العام المالي ١٩٩٤/٩٣. وهذه الدرجة من المشاركة من جانب المرأة غير عادية بالمقارنة بمثيلتها في برامج الإسكان في البلدان النامية الأخرى. وجدير بالملاحظة أيضا أن برنامج البناء سويا يشهد معدل استرداد للقروض يبلغ نحو ٨٠ في المائة. ويعتزم برنامج البناء سويا تشجيع المزيد من النساء على المشاركة. وعلى سبيل المثال، ساعد البرنامج ٢٢ امرأة على تشكيل مشروع إدخار خاص يعرف باسم الساحة الشعبية. وقد استكملت هؤلاء النساء جميعا أعمال بناء مساكنهن بقروض قيمتها ٠٠٠ ٧ دولار ناميبي لكل منهن مع ١٠٠ في المائة معدل سداد للقروض(٧).

ولدى المنظمات غير الحكومية المشتركة في تقديم ائتمانات إلى المرأة تجربة مماثلة. وعلى سبيل المثال، يفيد اتحاد وكالات الدعم والإنماء التعاوني الذي يقدم قروضا تبلغ في المتوسط ٢٠٠ دولار أمريكي لصغار منظمي المشاريع، أن ٨٥ - ٩٠ في المائة من المنتفعين بقروضه من النساء ولم يحدث أي تقصير في السداد منذ أن بدأ البرنامج في آذار/مارس ١٩٩٥. ويدعم هذا البرنامج الائتماني مشاريع مثل التجارة غير المنظمة والبيع غير المنظم للأغذية وتوفير خدمات من جانب خياطين. ويرى الاتحاد أن ارتفاع مستوى مشاركة المرأة في برنامجه يرجع إلى أن المرأة تتجه إلى تنظيم المشاريع بدرجة أكبر من الرجل أو أنها مضطرة إلى أن تكون أكثر تنظيما للمشاريع نظرا لأن كثيرا من المنتفعين بالقروض من الأمهات الوحيدات.

وتشمل المنظمات غير الحكومية الأخرى التي قدمت قروضا على نطاق ضيق للمرأة في القطاع غير المنظم مؤسسة روسينغ ومؤسسة القطاع الخاص، في حين أن جماعات مثل معهد القرويين للتمكين الاجتماعي والرابطة الناميبية للاتحاد الائتماني، قدمت دعما لجماعات محلية ترغب في تنظيم مشاريع جماعية للإدخار. وتفيد التقديرات أن ما يقرب من ٧٥ في المائة من أعضاء مؤسسات الادخار والاتحادات الائتمانية الناميبية من النساء(٨).

وثمة عجز خطير يواجه المرأة الناميبية فيما يتعلق بالائتمان يتمثل في السلطة الزواجية للزوج. ذلك أنه بموجب القانون العام الموروث من جنوب افريقيا عند الاستقلال، تتطلب المرأة المتزوجة التي تخضع للسلطة الزواجية - التي تنطبـــق على جميع الزيجات المدنية ما لم تستبعد بالتحديد بموجب عقد قبل الزواج - موافقة زوجها على عقد اتفاق قرض. غير أن التشريع الذي سيلغي السلطة الزواجية معروض

---

(٧) مشروع خطة التنمية الوطنية الأولى، الصفحات ٢٤٨ و ٢٥١ و ٢٥٥.

(٨) جمهورية ناميبيا، التقرير الوطني لناميبيا إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ص ٤٩.

على البرلمان وقت كتابة هذا التقرير (وترد مناقشة للتشريع المقترح بمزيد من التفصيل في إطار المادة ١٥ من الاتفاقية).

وثمة حاجز آخر أمام توفر الائتمان للمرأة هو نقص الوعي بشؤون الجنسين لدى كثير من مؤسسات الإقراض الرسمية. وعلى سبيل المثال، يمكن للمصارف التجارية والمؤسسات شبه الحكومية أن تبذل المزيد من الجهد للوصول إلى المرأة كعميلة، وأن تحتفظ بإحصاءات مفصلة حسب الجنس. وسوف تكون هذه الخطوات هامة بصفة خاصة عندما يتم إلغاء السلطة الزواجية، من أجل إدراك الأثر العملي لهذا الإصلاح القانوني.

وهناك دلائل أيضا على أن المرأة قد تحتاج إلى مزيد من المعلومات عن مؤسسات الإدخار. وتبين من مسح لمنطقة ريفية أن احتمالات الإدخار لدى الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة أقل من مثيلاتها لدى الأسر المعيشية التي يترأسها رجل، وأن المبالغ التي تدخرها المرأة تميل إلى أن تكون أصغر من المبالغ التي يدخرها الرجل (متوسط قدره ٢٢٧ دولارا ناميبيا في السنة بالنسبة للمرأة مقابل متوسط قدره ٩٦٦ دولارا ناميبيا في السنة بالنسبة للرجل)، وأن المرأة أكثر احتمالا بأن تحتفظ بأموالها في البيت في حين أن الرجل يميل إلى إيداع مدخراته في المصارف[٩]. وقد يدل هذا على الحاجة إلى حملة توعية عامة بشأن الخيارات المالية الموجهة للمرأة. وتتمثل أحدى المشاكل في الوصول إلى مؤسسات الادخار وفي عدم وجود مصارف متنقلة في المناطق الريفية.

٣/١٣- الرياضة

مازالت الرياضة في ناميبيا حديثة النشأة وفي مرحلة نمو. وتتركز الأنشطة الرياضية حاليا في المناطق الحضرية نظرا للتوافر المحدود للمرافق الرياضية والمعاونين الرياضيين. وعلى الرغم من أن وزارة الشباب والرياضة تترأسها واحدة من الوزيرات القليلات في ناميبيا، مازال الاشتراك في النشاط الرياضي في المدرسة وعلى الصعيد الوطني غير متكافئ بين الرجل والمرأة.

وتتوفر حاليا ١١ لعبة رياضية مختلفة في المدارس الحكومية، وأربع منها - وهي الكريكيت والرجبي وكرة القدم والملاكمة - متوفرة للبنين فقط. وواحدة من الإحدى عشرة لعبة - وهي كرة الشبكة - متوفرة للبنات فقط. واللعبات الست المتبقيات - وهي ألعاب القوى والهوكي والسباحة والشطرنج والتنس والكرة الطائرة -متوفرة للبنين والبنات. وبينما قد يكون للاختلافات في الاهتمام بين تلاميذ المدارس بعض الأثر على هذا التقسيم، فإن تفضيل لعبة على أخرى يتشكل إلى حد ما بالأدوار النمطية للجنسين وأي من اللعبات هي "المناسبة" للبنين والبنات.

---

(٩) المرجع السابق، ص ٣٧.

وعلى الصعيد الوطني، يهيمن الرجال على اللعبات الرياضية بخلاف كرة الشبكة، كما يتضح من الجدول ٢ أدناه.

وإذا ما نظرنا إلى التوزيع الأكثر تفصيلا للأنشطة الرياضية التي تشترك فيها المرأة، نرى أن الرجل يهيمن على معظم اللعبات الرياضية التي تنشط فيها المرأة - باستثناء كرة الشبكة والكرة اللينة وهوكي الملاعب.

الجدول ٢ - اللعبة الرياضية الغالبة حسب الجنس

اللعبة الرياضية	التكوين حسب الجنس					
	ذكور		إناث		المجموع	
	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية
ألعاب القوى	٣٥٠	٨٢	٧٦	١٨	٤٢٦	١٠٠
الغولف	١ ٩٥٠	٩٣	١٥٥	٧	٢ ١٠٥	١٠٠
الكريكيت	٣٩٠	١٠٠	٠	٠	٣٩٠	١٠٠
كرة القدم	٧٤٠	١٠٠	٠	٠	٧٤٠	١٠٠
كرة الشبكة	٠	٠	٥ ٢٤٠	١٠٠	٥ ٢٤٠	١٠٠
الرجبي	١ ٥٢٢	١٠٠	٠	٠	١ ٥٢٢	١٠٠
التنس	٥٤٦	٦٠	٣٧٠	٤٠	٩١٦	١٠٠
المجموع	٥ ٤٩٨	٤٨	٥ ٨٤١	٥٢	١١ ٣٣٩	١٠٠

التقرير السنوي للمجلس الوطني للألعاب الرياضية (١٩٩٤)

الجدول ٣ - اللعبة الرياضية الغالبة حسب الجنس

اللعبة الرياضية	التكوين حسب الجنس					
	ذكور		إناث		المجموع	
	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية
البولينغ	٣٣٠	٧٣	١٢٣	٢٧	٤٥٣	١٠٠
الهوكي	١٦٧	٤٨	١٨٤	٥٢	٣٥١	١٠٠
كرة اليد	٢٣٠	٧٢	٩٠	٢٨	٣٢٠	١٠٠
كرة الشبكة	٠	٠	٥ ٢٤٠	١٠٠	٥ ٢٤٠	١٠٠
الكرة اللينة	٢٣	٨	٢٨٠	٩٢	٣٠٣	١٠٠
الكرة الطائرة	١٩٠	٥٩	١٣٠	٤١	٣٢٠	١٠٠
الانزلاق على الماء	١٢٠	٥٣	١٠٥	٤٧	٢٢٥	١٠٠
المجموع	١ ٠٦٠	١٥	٦ ١٥٢	٨٥	٧ ٢١٢	١٠٠

التقرير السنوي للمجلس الوطني للألعاب الرياضية (١٩٩٤)

وفضلا عن ذلك، وكما يتبين من الجدول ٤، لا يبدو كثير من التنوع بين النساء المشتركات في الألعاب الرياضية. ومعظم النساء المشتركات في الألعاب الوطنية يشتركن في كرة الشبكة (٨٥ في المائة)، في حين تتميز أنشطة الألعاب الوطنية بقدر كبير من التنوع بين الرجال.

الجدول ٤ - اللعبة الرياضية الغالبة بالنسبة للمرأة فقط

اللعبة الرياضية	إناث - عدد	إناث - نسبة مئوية
البولينغ	١٢٣	٢
الهوكي	١٨٤	٣
كرة اليد	٩٠	١
كرة الشبكة	٥ ٢٤٠	٨٥
الكرة اللينة	٢٨٠	٥
الكرة الطائرة	١٣٠	٢
الإنزلاق على الماء	١٠٥	٢
المجموع	٦ ١٥٢	١٠٠

التقرير السنوي للمجلس الوطني للألعاب الرياضية (١٩٩٤)

وكان المجلس الوطني الناميبي للألعاب الرياضية في ١٩٩٤/٩٣ يتألف من تسعة رجال وامرأتين فقط، وجميع أعضاء هيئة المكتب من الرجال. بل أن الهيئات الرياضية الأخرى في ناميبيا - مثل الاتحاد الناميبي للألعاب الرياضية المدرسية والاتحاد الناميبي لكرة القدم وهيئات أخرى تعنى بلعبات فردية - يهيمن عليها الرجل بدرجة أشمل، ما عدا الاتحاد الناميبي لكرة الشبكة الذي تهيمن عليه المرأة.

وقد صادفت الحكومة صعوبة في الحصول على رعاية "للألعاب الرياضية النسائية" مثل كرة الشبكة، لتمكين المرأة من المشاركة في المسابقات الدولية. وعلى سبيل المثال، لم تتمكن لعبة كرة الشبكة في السنوات الماضية من تأمين الرعاية إلا من شركة واحدة ومن ثم فلا يقام لها سوى دوري واحد في السنة، في حين أن كثيرا من "الألعاب الرياضية للرجال" لديها رعاة متعددون يقدمون أموالا كافية لإقامة مسابقات بقدر أكبر من التواتر. وتقول الجهات الراعية أن "الألعاب الرياضية النسائية" لا تجذب قدرا كبيرا من اهتمام الجمهور مثل الألعاب التي يهيمن عليها الرجال.

وهذه الاتجاهات نفسها هي المسؤولة أيضا عن أن معظم المدربين ذوي الكفاءة العالية يرجح وجودهم في "الألعاب الرياضية للرجال" أكثر منهم في لعبة كرة الشبكة "النسائية". ومع ذلك، يمثل الوضع الراهن تحسنا كبيرا عن الماضي. إذ يجري تشجيع البنات في المدارس على الاشتراك في الألعاب الرياضية، وعلى الصعيد الوطني للمرأة حرية الاشتراك في أية لعبة تريدها. وتبذل الجهود أيضا لمواصلة تطوير كرة الشبكة عن طريق إنشاء فرق في الأقاليم والحصول على جهات راعية أكثر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، سافر فريق ناميبيا الوطني لكرة الشبكة إلى زمبابوي للاشتراك في مسابقة "كوسانا"، وفي

تموز/يوليه ذهب إلى انكلترا للاشتراك في البطولة العالمية التاسعة. وبالتالي، تبذل الجهود لإيلاء مزيد من الاهتمام إلى الألعاب الرياضية التي تهتم بها الفتيات والنساء[١٠].

وفضلا عن ذلك، وكما لوحظ أعلاه في الفصل المتعلق بالمادة ٤ من الاتفاقية، يقتضي القانون الناميبي للألعاب الرياضية الذي صدر مؤخرا أن يكون ثلاثة على الأقل من الأعضاء الأربعة عشر في اللجنة الوطنية للألعاب الرياضية من النساء، وينص على أن يستخدم صندوق التنمية الرياضية الذي أنشئ لتعزيز الرياضة في ناميبيا، في "النهوض بالألعاب الرياضية للأشخاص في ناميبيا الذين كانوا محرومين اجتماعيا واقتصاديا وتربويا بموجب القوانين والممارسات التمييزية السابقة"[١١]. وينبغي إجراء تقييم في المستقبل لأثر هذه السياسة على اشتراك المرأة في الألعاب الرياضية المدرسية وفي الفرق الوطنية.

١٣/٤- الحياة الثقافية [١٢]

معلومات أساسية

يتميزالتراث الثقافي لناميبيا بالخصوبة والتنوع نظرا لأنها تضم ١٠ مجتمعات أصلية كبيرة على الأقل وآلافا من المهاجرين من مختلف الجنسيات. وكانت الأنشطة الثقافية لمختلف المجتمعات في افريقيا الجنوبية الغربية المستعمرة، تؤدى بصفة عامة بمعزل عن المجتمع الأكثر اتساعا، ولكن التأكيد انصب بقدر أكبر منذ الاستقلال على بناء "ثقافة وطنية". وعلى الرغم من سقوط كثير من الحواجز الثقافية اليوم، فمازالت التمايزات التاريخية قائمة. وفي حين يعتقد البعض أن الهدف المتمثل في إقامة "ثقافة وطنية" ممكن التحقيق، يرى البعض الآخر وجوب الحفاظ على الاختلافات الإثنية في إطار من "التراث الثقافي المشترك" الذي يمكن تعزيزه من خلال التعليم والمعرفة بالتراث الثقافي لمختلف شعوب ناميبيا.

---

(١٠) معلومات مستقاة من مقابلات مع المسؤولين في وزارة الشباب ومع الأعضاء من الذكور والإناث في الفرق الوطنية.

(١١) القانون الناميبي للألعاب الرياضية ٧ لعام ١٩٩٥.

(١٢) جميع المعلومات الواردة في هذا الفرع مستقاة من مقابلات مع مدير الثقافة في وزارة التعليم الأساسي والثقافة ومع أمين جمعية ناميبيا للفنون، وهو كبير محاضرين في قسم الفنون المرئية والتمثيلية بجامعة ناميبيا، ومع سلطات أخرى تشرف على الحياة الثقافية في ناميبيا.

قبل الاستقلال، كانت الثقافة تستخدم لاتباع سياسة فرق تسد بين المجتمعات العرقية والإثنية. وكانت الوحدة الوطنية تشكل تهديدا للإدارة الاستعمارية وليس من السهل تغيير هذا النظام المشتت. وبالنسبة لأمة حديثة النشأة مثل ناميبيا، يقوم النهوض بالثقافة وتطويرها بدور هام في تعزيز الوحدة الوطنية والهوية الوطنية فضلا عن النهوض بالفرص الترفيهية.

خطة التنمية الوطنية الأولى، ١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الثاني، الجزء ٢٦٠.

تمضي خطة التنمية الوطنية معتبرة هدفها الرئيسي هو "الوحدة من خلال التنوع". وسيكون من بين البرامج الموضوعة لتحقيق هذا الهدف هو النهوض بالتراث الثقافي وأشكال التعبير الإقليمية من خلال المهرجانات والمعارض والمسابقات، وإنتاج المواد السمعية والبصرية وإصدار الصحف. ومن شأن هذه الأنشطة أن تساعد على أن تجعل مختلف أشكال الفنون ميسرة للمرأة في أنحاء البلاد بدرجة أكبر.

والمناقشة الجارية بشأن التمييز بين "الفنون" و "الحرف" تنطوي على آثار بالنسبة للمرأة الناميبية بوجه خاص. إذ ينظر في بعض الأحيان إلى مسمى "الحرفة" بأنه ينطوي على تمييز نظرا لأن من شأنه تقويض الأشكال التقليدية للفنون من خلال معاملتها على أنها أقل قيمة من "الفنون". وقد ألهمت هذه المناقشة الفنانين التقليديين بزيادة قدراتهم الإبداعية ومهاراتهم، نظرا لأن المكافآت المالية المناسبة وغيرها من المكافآت التي تمنح لقاء الجهود المضنية غير مضمونة إذا ما أطلق مسمى "الحرف" على ما ينتجونه من أعمال. وقد خرج البعض عن الأعمال التقليدية لينتجوا أعمالا ليست مجرد أعمال ذات صبغة نفعية وإنما يمكن النظر إليها أيضا على أنها من قبيل "الفن للفن".

ولدى المرأة من أصل أوروبي امتياز في الفنون المرئية والتمثيلية والأدبية نظرا لتفوقها التعليمي والمناهج الغربية لتدريس الفنون، وعلى الرغم من أنها مازالت أكثر بروزا من المرأة السوداء في هذه الفنون فقد بدأت بضع نساء سود يلفتن النظر على الصعيد الوطني. ومنذ الاستقلال، أخذت تبرز مواهب جديدة في جميع الفنون وفي المقدمة منها كثير من النساء من مختلف البيئات الثقافية، فضلا عن الحماسة والدعم والتشجيع القوي من جانب الجمهور. ولا يبدو أن هناك أي تمييز ضد المرأة في أي مجال من مجالات الفنون.

وحتى عهد قريب، كانت المرأة تميل إلى الاشتراك في مجال الفنون على المستوى الإداري وليس على مستوى المشاركة. والآن تشكل النساء أغلبية بين طلبة الفنون، بينما تساعد سياسة الإجراء الإيجابي التي تنتهجها وزارة التعليم الأساسي والثقافة على إبقاء المرأة في المناصب الإدارية. وتشغل المرأة عدة مناصب إدارية عليا مثل مديرة الثقافة بالوزارة وأمينة جمعية الفنون. وفي حين مازال الاتجاه السائد هو هيمنة الرجل على إدارة المتاحف والآثار في ناميبيا، تهيمن المرأة على إدارة لجان تعليم الفنون ودار المحفوظات الوطنية والمكتبات العامة.

التعليم النظامي

تلتحق حاليا أعداد من النساء أكبر من أعداد الرجال ببرامج دراسية نظامية في مؤسسات تضطلع بتعليم الفنون، وإن كان ذلك للأسف بسبب النظرة إلى الفن على أنه ميدان هامشي من ميادين السعي الإنساني[١٣].

وكانت نسبة الالتحاق بكلية الفنون في عام ١٩٩٤ ٧٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة لصالح المرأة. وتتلقى الكلية إعانة من وزارة التعليم الأساسي والثقافة وتقدم التعليم بتكلفة زهيدة للغاية. ويتميز الالتحاق بجامعة ناميبيا بقدر أكبر من التوازن بين الجنسين في أقسام الفنون المرئية والتمثيلية، ولكن المرأة مازالت تشكل أغلبية بين الطلبة في هذه الأقسام.

التدريب غير النظامي وتنظيم الأعمال

وفي القطاع غير النظامي، يجري الآن تدريب الفنانين الذين كانت أعمالهم تنسب إلى عالم "الحرف" والنهوض بهم من خلال جهد مشترك على الصعيد الوطني من جانب الحكومة والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية ومنظمي الأعمال وغيرهم من الأفراد المعنيين مثل الفنانين الراسخين. وقد أسفر هذا المجهود عن تأسيس مراكز للفنون وتعاونيات وغير ذلك من المشاريع المدرة للربح والمشاريع التي لا تستهدف الربح على الصعيد الوطني. ويعتقد أحد الثقات في هذا الميدان ممن استشيروا في إعداد هذا التقرير أن مشاريع المرأة يسيطر عليها "النساء البيض" ولا تمكن دخول مشتركات أخريات. ومع ذلك، يكسب كثير من النساء عيشهن من أعمالهن ويتلقين تدريبا وتعليما في فنون الإدارة.

وفيما بين التعاونيات مازال يوجد بعض التميز بسبب الجنس في التقسيم التقليدي للعمل. وعلى سبيل المثال، يهيمن الرجل على تعاونيات الحفر على الخشب. غير أن مشاريع وتعاونيات الفنون في كابريفي واجوزوندوبا (بوشمانلاند سابقا) تتميز تقليديا بنسبة متوازنة بين الجنسين.

ويجري الآن تصدير الفنون التقليدية لناميبيا بفضل المبادرات التنظيمية للأعمال. واقيمت الأسواق وخاصة في أوروبا، ويساعد الوكلاء الفنانين على الموازنة بين العرض والطلب. ويقع اثنان من هذه المشاريع في هوكاناس في الجنوب واوتيوارونغو في الشمال ويشكلان معا مصدرا للدخل لنحو ٥٠٠ امرأة تنتج أعمالا مطرزة وموشاة من الكتان تباع في الأسواق الأوروبية. والمنتجات من نوعية عالية الجودة، ويعمل الجيل القديم من النساء على نقل خبراتهن ومهاراتهن إلى الجيل الجديد.

وقد زودت مؤسسة روسينغ في وندهوك مئات من النساء بمهارات في التفصيل والتطريز وغير ذلك من أشغال الإبرة لاستخدامها في توليد الدخل، وتشارك المؤسسة بدور كبير في المشاريع الثقافية في المناطق.

---

(١٣) انظر أيضا الفصلين المتعلقين بالمادتين ٥ و ١٠ من الاتفاقية واللذين يتناولان التعليم والأدوار النمطية للجنسين على التوالي.

الفنون المرئية والتمثيلية

تخصص جمعية الفنون قدرا كبيرا من مواردها للنهوض بالمرأة في مجال الفنون المرئية. وقامت الجمعية بدور قيادي في تنويع قاعات العرض لتشمل أشكال الفنون التقليدية مثل السلال والفخاريات وأشغال الإبرة ومنتجات الجلود وأعمال الزخرفة بالخرز. وهذه القاعات عززت بدرجة كبيرة من دور المرأة كفنانة، فضلا عن تهيئة الفرص أمامها لتحقيق الدخل. وعلى الرغم من أن قاعات العرض تدار في الأغلب بواسطة النساء، فما زال هؤلاء نساء ذوات خلفيات أوروبية . ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى التحيز الأوروبي في تعليم الفنون في الماضي.

وتتعاون جمعية الفنون مع مؤسسات أخرى وأفراد لتسهيل عقد حلقات عمل ومعارض ومسابقات فنية في أنحاء البلد. ومن أكبر الأحداث من هذا القبيل معرض/مسابقة بينالي استاندارد بانك ناميبيا، وهو يجمع بين أعمال أكثر الفنانين الموهوبين في ناميبيا اليوم، وينتقل المعرض إلى عدة مدن كبرى. والمرأة ممثلة تمثيلا جيدا في هذا المعرض وحازت على كثير من الجوائز.

وتقدم مدرسة الفنون المرئية والتمثيلية بجامعة ناميبيا دورات دراسية مسائية خارج المقرر، في عدد من الفروع مثل الرسم والتصوير والخزفيات والنسجيات. وتقدم الدراسة بتكاليف منخفضة للغاية. وتلتحق كثير من النساء بهذه الدورات.

وفي مجال الفنون التمثيلية، قدم عدد من "الفرق الثقافية" (مجموعات للغناء والرقص) عروضا في أنحاء البلاد في كثير من المناسبات، مثل الاحتفالات الوطنية في وندهوك. ومعظم أعضاء الفرق من النساء والفتيات. وينشط كل من المسرح الوطني لناميبيا ومسرح وورهاوس في وندهوك - وهو ملكية خاصة وله شعبية كبيرة - في النهوض بالفنانين التمثيليين من الرجال والنساء.

وقد قدم مشروع مجتمع "بريكس" الشعبي إسهاما هاما في الفنون التمثيلية. ويقدم المشروع من بين خدمات أخرى التدريب في مجال التمثيليات التي تمتزج امتزاجا بارعا بالتربية والنصائح الاجتماعية والقانونية، مثل برنامج الإصلاح القانوني في الشمال حيث تعرض النساء من خلال التمثيل تجاربهن بشأن مسائل مثل العنف المنزلي.

ويرى أحد الثقات في الفنون التمثيلية أن هناك بصفة عامة نقصا في دعم المسرح في ناميبيا وأن المسرح "لن يكتب له البقاء" ما لم يتطور مسرح الهواة. غير أن للمرأة حضورا قويا بين الفرق المسرحية القائمة، ومن رأي سيدة أسست فرقة مشهورة أن المرأة هي "القوة المحركة" للفرقة، فهي ممثلة ومنتجة ومديرة ومصممة ديكور وتقوم بأدوار تنظيمية.

الفنون الأدبية

كان إنتاج المرأة والرجل كليهما أقل في ميدان الفنون الأدبية منه في الميادين الأخرى، وكان عدد الرجال الذي تنشر أعمالهم في هذه المرحلة أكبر من عدد النساء. ويقول أحد الثقات في هذا المجال أن "الأدب الناميبي لا يزيد عمره عن خمس سنوات"، وذلك لأن الأعمال الأدبية الوحيدة التي كانت تنشر قبل الاستقلال من إنتاج أشخاص من أصل أوروبي. وابتداء من عام ١٩٩٠ حدث قدر كبير من النشاط الأدبي،

وأخذ عدد كبير من الكتاب في الظهور بدعم وتشجيع من دور النشر وجماعات الدعم الأدبي والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية التي تتعاقد على إعداد دراسات أدبية.

وإحدى دور النشر التي أسستها وتديرها امرأة، تعمل حاليا على تشجيع الأدب النسائي بالذات، وأصدرت مؤخرا مجموعة منتجات من الأدب النسائي الناميبي تحتوي على قصص قصيرة ومقالات غير قصصية وسير وأشعار. وقامت جمعية سستر مؤخرا بنشر منتجات من قصص قصيرة وأشعار للمرأة الناميبية، وهذه الجمعية ومقرها وندهوك تعمل في ميدان النشر وتصدر أيضا مجلة "سستر" التي تصدر كل شهرين وتضم أنباء عن التطورات الجديدة بشأن المرأة. وعلى الرغم من أنه لم تنشر حتى اليوم أي رواية من إنتاج امرأة، فقد قامت نساء من مختلف الخلفيات الثقافية بإنتاج سير ذاتية وحكايات عن حرب التحرير والمنفى وعدد كبير من الدراسات الأكاديمية.

وقد لا تزدهر الفنون الأدبية في ناميبيا إلا إذا أتقن الجيل الجديد اللغة الإنكليزية، وذلك لأن سوق الأدب باللغات الناميبية الأصلية محدود جدا.

٥/١٣- المرأة والإعاقة

كما لوحظ أعلاه، فإن نحو ٤٦ في المائة من المعوقين في ناميبيا من النساء. ويشكل المعوقون قرابة ٣ في المائة من مجموع سكان ناميبيا. غير أن نحو ٨٠ في المائة من جميع المعوقين يقيمون في المناطق الريفية، ومعظمهم في مناطق أوموساتي وأوشانا واوهانغوينا واوشيكوتو - وهي أكثر المناطق التي تأثرت مباشرة بكفاح التحرير الذي سبق استقلال ناميبيا. ويفيد تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١ أن ٥٧ في المائة من المعوقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٥ سنة يعانون من البطالة وأن النسبة المتبقية يعملون لحساب أنفسهم بالدرجة الأولى.

وتبين من تعداد ١٩٩١ أن ٥٢ في المائة من الأطفال المعوقين فوق سن السادسة لم يلتحقوا بأي مدرسة، مقابل ٢٢ في المائة فقط من مجموع السكان. وتوجد ثلاث مدارس للمعوقين، واحدة للأطفال المعوقين في السمع والبصر في منطقة أوشانا، واثنتان في وندهوك للأطفال الذين يعانون إعاقة شديدة في التعليم.

والتمييز ضد المعوقين يمثل مشكلة في ناميبيا - وهي مشكلة لا يلتفت إليها في الأغلب لأنها حرجة ولا ينظمها قانون. وبعض الأشخاص يخفون أولادهم المعوقين لاعتقادهم أن مثل هؤلاء الأطفال لعنة على الأسرة، في حين يخجل البعض الآخر من أطفالهم المعوقين. ويواجه المعوقون في الأغلب صعوبة خاصة في العثور على عمل لأن غير المعوقين لا يعلمون أن كثيرا من المعوقين قادرون على بلوغ مستويات عالية من التعليم ويقومون بنفس الأعمال مثل أي شخص آخر - حتى إذا كان ذلك قد يتطلب منهم قدرا أكبر من الجهود والإصرار.

ويحدث التمييز أيضا في مجالات أخرى. وعلى سبيل المثال، لا تقدم كثير من شركات التأمين على الحياة التأمين على أشخاص معوقين، أو تحملهم أقساط باهظة، وبعض مشاريع المعونة الطبية لا تدفع

تكاليف تتعلق بالإعاقة. وبعض شركات الطيران تقيد انتفاع المعوقين بخدماتها، ومن الصعب أحيانا على شخص معوق أن يلتحق بقاعات الجمباز.

وبعض أشكال الإعاقة يتطلب أجهزة خاصة وتكاليفها فوق الطاقة. وعلى سبيل المثال، يحتاج الكفيف إلى حاسوب شخصي مزود بجهاز توليف وباحث للتعامل مع الحروف العادية. وهذه مشكلة خاصة في بلد مثل ناميبيا حيث كثير من الناس يعيشون قريبا من خط الفقر.

وتواجه المرأة المعوقة - وخاصة في الإطار الإفريقي - مشكلة مزدوجة: فمازال ينظر إلى المرأة في كثير من مجتمعات ناميبيا على أن دورها هو إنجاب الأطفال وأن عملها في البيت والزراعة؛ والمرأة المعوقة التي لا يمكنها القيام بهذه الأدوار تواجه العزلة. كما أن المرأة المعوقة تعاني حرمانا خاصا في سوق العمل حيث تواجه على الأغلب تمييزا مزدوجا. وتقول المعوقات في ناميبيا أن من الأسهل للرجل المعوق أحيانا التكيُّف مع المجتمع، وأن الرجل المعوق أكثر قدرة على الحركة من المرأة التي تعاني إعاقة مماثلة. وسوف تستغرق إزالة العقبات التي تواجه المرأة المعوقة فترة من الوقت حيث أنه يتعين معالجة شكلين مختلفين من أشكال التمييز على جهتين منفصلتين.

ولدى الحكومة عدة مبادرات تستهدف المعوقين. وعلى سبيل المثال، فإن وزارة التعليم الأساسي والثقافة في سبيلها لإنشاء معهد للتعليم الخاص سوف يوفر تدريبا للمدرسين في تشخيص الإعاقة وتقديم المساعدة للمعوقين. وتدير وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية برنامجا تجريبيا يشمل "مساعدي تأهيل طبي" يربطون المجتمع المحلي بخدمات دعم متوفرة لدى المرافق الطبية للدولة. وتقدم وزارة الأراضي والتوطين والتأهيل المساعدة لعدة مشاريع للمساعدة الذاتية لأشخاص معوقين وتقوم بدور تنسيقي.

وينص قانون المعاشات الوطنية على دفع معاشات شهرية للمعوقين مع معاملة المرأة والرجل معاملة واحدة لهذا الغرض. وفي نهاية عام ١٩٩٥، كانت الحكومة تدفع ٦ ٧٠٩ معاش إعاقة و ١٧٥ معاشا للأكفاء. ولا تتوفر إحصاءات مفصلة حسب الجنسين(١٤). وبالإضافة إلى ذلك، يقترح مشروع قانون لرعاية الطفل وحمايته تنظر فيه حاليا وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، تقديم منحة للأطفال المعوقين يمكن أن تساعد الأسرة في تحمل تكاليف التعليم الخاص أو الأجهزة الخاصة.

وناميبيا من الدول الموقّعة على الإعلان المتعلق بسنة المعوقين وصدَّقت على برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين. وفي عام ١٩٩٥، عقدت الحكومة حلقة عمل للتشاور حول قضية الإعاقة. وسوف تشكل التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع في نهاية الأمر الأساس الذي تستند إليه سياسة وطنية بشأن الإعاقة والتشريع المصاحب لهذه السياسة. ويمنع قانون العمل التمييز بسبب الإعاقة، ويشكل المعوقون أحدى الجماعات المستهدفة في مشروع وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية للسياسة المتعلقة بالإجراء الإيجابي.

وقد لوحظ أن هناك مجالا في حاجة إلى اهتمام خاص وهو إتاحة فرص الوصول إلى المباني الحكومية أمام المعوقين.

وعلى العموم، فمن المهم العمل على توعية الجمهور بحقوق المعوقين وقدراتهم في الأعوام المقبلة.

---

(١٤) معلومات جمعتها وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية.

المرأة الريفية

١/١٤- مقدمة

تشكل المرأة الريفية أكبر جماعة ديموغرافية في البلد، وتضم أكثر من ثلث سكان ناميبيا. وعلى الرغم من أن ناميبيا حققت قدرا كبيرا من التقدم في تحسين ظروف المعيشة لسكانها الريفيين منذ الاستقلال في عام ١٩٩٠، فإن قدر النساء الريفيات مازال يشكل مجالا بحاجة شديدة إلى التحسين[١].

وقد ورثت الحكومة الناميبية نظاما أنشأ بموجبه المستعمرون الألمان والجنوب افريقيون معازل على أساس ما يعرف باسم "الإثنية" وقد أدت هذه المعازل إلى ظهور نظام من العمالة الرخيصة عن طريق تقييد الانتقال إلى المناطق المتميزة في البلد، ومازالت سمات نظام لهجرة الأيدي العاملة بادية في ناميبيا ما بعد الاستقلال. وقد أسفر ذلك عن أعداد وفيرة من الأسرة المعيشية الريفية الفقيرة التي تتألف من عجائز ونساء وأطفال.

تقوم المرأة الريفية بأدوار متعددة فهي مزارعة متكسبة وأم وراعية. ومن ثم فهي تسهم بشكل محوري في صحة ورفاهية سكان البلد. ومع ذلك يتعين على المرأة أن تكافح عدم الأمن الغذائي وأعباء العمل الثقيلة وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد الإنتاجية. وفرص انتفاع المرأة المزارعة بالإرشاد الزراعي والمستلزمات الزراعية أقل احتمالا. وعلى الرغم من الالتزام الوطني بالمساواة بين الجنسين، فمازال يتعين إدراج احتياجات المرأة الريفية وأولوياتها في السياسات والبرامج الإنمائية لناميبيا.

منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، نشرة الأمم المتحدة كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ص ١٦، تحتوي على ملخص لبعض النتائج المتعلقة بالمرأة والزراعة والتنمية الريفية تقرير قطاعي وطني لناميبيا

٢/١٤- وضع المرأة الريفية

وعلى الرغم من العدد الكبير من النساء الريفيات في ناميبيا (أنظر الجدول ١)، فأنهن محرومات حرمانا شديدا من الحصول على الأرض والخدمات والأصول الزراعية والموارد الطبيعية وفرص العمل. والمرأة الريفية لا وجود لها بالفعل في عملية اتخاذ القرار وفي التشكيلات القيادية[٢].

---

(١) منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، "المرأة والزراعة والتنمية الريفية" (تقرير قطاعي وطني لناميبيا)، روما، ١٩٩٥، ص ١.

(٢) المرجع السابق، ص ١.

الجدول ١ - السكان حسب الجنس والمنطقة الحضرية/الريفية

المجموعة الديموغرافية	السكان	النسبة المئوية من مجموع السكان
ذكور حضريون	٢٣١ ٤٣٥	٪١٦,٤
إناث حضريون	٢٢٤ ٤٠٥	٪١٥,٩
ذكور ريفيون	٤٥٤ ٨٩٢	٪٣٢,٣
إناث ريفيون	٤٩٩ ١٨٨	٪٣٥,٤
المجموع	١ ٤٠٩ ٩٢٠	٪١٠٠,٠

منظمة الأغذية والزراعة، أنظر الحاشية (١) (المصدر: تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١).

ويوجد في ناميبيا ١٣ مجلسا إقليميا مسؤولة بصفة عامة عن تخصيص الموارد والمرأة ممثلة في هذه المجالس تمثيلا ناقصا للغاية. ولا توجد سوى ثلاثة نساء فقط من بين مجموع أعضاء المجالس الإقليمية البالغ ٩٥، ولا توجد سوى امرأة واحدة في المجلس الوطني المؤلف من ٢٦ عضوا[٣]. (أنظر أيضا المناقشة المتعلقة بالمادة ٧ من الاتفاقية والواردة في هذا التقرير).

ولا توجد أي امرأة في المناصب الإدارية في وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية. والمرأة ممثلة تمثيلا ناقصا أيضا في اللجان الرئيسية التي تقوم الحكومة بتعيينها. وعلى سبيل المثال، يوجد لدى اللجنة التقنية المعنية بالأرض الزراعية التجارية امرأة واحدة بين أعضائها التسعة، ولا توجد أي امرأة في عضوية لجنة التحقيق في الزعامات التقليدية. وتوجد امرأة واحدة فقط في عضوية فرقة العمل الوطنية المعنية بالسياسة الزراعية والمؤلفة من ستة أعضاء[٤].

وعلى الرغم من وجود بضع نساء رئيسات، فإنهن مستبعدات من مراكز السلطة في النظم التقليدية لاتخاذ القرار[٥].

---

(٣) المرجع السابق، ص ٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠.

(٥) المرجع السابق، ص ١١. لمزيد من المعلومات عن المرأة في أدوار الزعامة التقليدية، أنظر المناقشة المتعلقة بالمادة ٧ من الاتفاقية والواردة في هذا التقرير.

ومازالت كثير من قوانين ما قبل الاستقلال التي تمارس تمييزا ضد المرأة تقوم بعملها، ومنها القوانين المتعلقة بالزواج - وهي أشد القوانين التي تحد من وضع المرأة. وتعتمد المرأة في الزواج العرفي

بصفة عامة على سلطة زوجها في بيع الممتلكات أو إبرام العقود. ومازال نظام اللوبولا (مهر العروس) شائعا في بعض مناطق ناميبيا[٦].

وحتى في المناطق التي "تترأس" فيها المرأة الأسر المعيشية في المناطق الريفية، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن للمرأة المعنية وضعا أو سلطة أكبر. وقد تتخذ القرارات الهامة بواسطة الأعضاء الذكور في الأسرة الموسعة، وقد تعاني الأسرة المعيشية بكاملها من أثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي الضعيف للمرأة الريفية. وعلى سبيل المثال، انتهت دراسة أجريت في المجتمعات المحلية في منطقتي هارداب وكاراس في جنوب ناميبيا، إلى أن أكثر الأشكال شيوعا للأسر المعيشية التي تترأسها امرأة هي الأسر التي تترأسها امرأة غير متزوجة أو أرملة. ومن بين النساء اللاتي يترأسن أسرا معيشية، ٢٣ في المائة لم يحصلن على أي تعليم، و ٤٨ في المائة حصلن على تعليم في المرحلة الابتدائية، و ٢٦ في المائة أتممن دراستهن الثانوية، و ٥٣ في المائة من الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة لا يوجد بين أفرادها شخص عامل وليس لديها أي دخل نقدي منتظم بخلاف المعاش التقاعدي[٧].

٣/١٤- الهياكل والبرامج الرامية إلى تعزيز النهوض بالمرأة الريفية

انتشرت الجماعات النسائية منذ الاستقلال، هي والمنظمات غير الحكومية والشبكات التي أنشأتها الحكومة لمعالجة أوجه الاختلال بين الجنسين، ولكن المناطق الريفية مازالت ممثلة تمثيلا ناقصا. غير أن هناك عدة مبادرات حكومية تستهدف المرأة الريفية بالتحديد.

---

(٦) المرجع السابق، ص ١٥.

(٧) A. Iken, M. Maasdorp, C. Solomon, Socio-Economic Conditions of Mothers in Namibia's Southern Communal Areas, Social Sciences Division (UNAM) and UNICEF, Windhoek, December 1994, pp.72 .73

وعلى الرغم من أن أعمال اللجان القطاعية التسع المعنية بشؤون الجنسين والتي ساعدت إدارة شؤون المرأة على إنشائها تباشر تأثيرا على المرأة الريفية، فإن اللجنة المعنية ببرامج وبيئة المجتمعات المحلية الريفية توجه جهودها نحو المرأة الريفية مباشرة.

ويهدف هذا البرنامج إلى:

* إنشاء مرافق أو خدمات ريفية فعـّالة للمياه والتنسيق بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والوكالات المانحة فيما يتعلق بإمدادات المياه؛

* تعزيز البرنامج القائم لإعانات الدعم وتوسيعه؛

* إقرار الهياكل المجتمعية وتعزيزها لكفالة المشاركة المحلية في برامج التنمية الريفية والنهوض بلجان تنمية المجتمعات المحلية؛

* تعبئة وتوعية الموظفين الميدانيين بالحكومة والمنظمات غير الحكومية للعمل كمصادر إعلامية؛

* الأخذ بتكنولوجيا مناسبة لضمان الأمن الغذائي الأسري للأسر المعيشية التي تترأسها امرأة؛

* توسيع برامج الرعاية الصحية الأولية؛

* استعراض نظام الائتمان القائم؛

* تكثيف برامج التنمية المجتمعية؛

* تشجيع المشاركة المجتمعية في البيئة؛
* رسم برامج تعنى بشؤون الجنسين من أجل الموظفين الميدانيين والمديرين ومقرري السياسات.

وقد شكلت وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية لجنة توجيهية تعنى بشؤون الجنسين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ للإشراف على قيام منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذ برنامج وضع بمساعدة المنظمة من أجل دفع التخطيط المعني بشؤون الجنسين. وشملت المشاريع المحددة حتى اليوم جمع بيانات عن المرأة الريفية وعقد حلقات عمل للتوعية من أجل مقرري السياسات والتقنيين. وعلى سبيل المثال، حضر أكثر من ٢٠ مرشدا زراعيا حلقة عمل استمرت ١٠ أيام حول "تحليل الاختلافات" وألقت الضوء على أهمية إدماج المزارعات في جهود الإرشاد مع شرح كيفية اتباع نهج يعنى بشؤون الجنسين إزاء تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإرشادية. وأدت حلقات عمل لاحقة إلى تجهيز بعض المرشدين لتنظيم تدريب إقليمي بشأن مسائل الجنسين.

وعقدت الوزارة أيضا سلسلة من حلقات العمل الإقليمية الرامية إلى استحداث استراتيجيات تعنى بشؤون الجنسين لتنفيذ السياسة الزراعية الوطنية. ومن المتوقع أن تتوج هذه العملية بعقد حلقة عمل وطنية سوف تضع اللمسات الأخيرة لإعداد خطة عمل تعالج احتياجات المزارعات.

وثمة تطور مهم آخر يتمثل في وضع عدة برامج ترمي إلى تحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية، وخاصة أثناء أوضاع الجفاف المتكررة في ناميبيا. وهذه البرامج جوهرية بالنسبة للنساء الريفيات من حيث دورهن في زراعة الكفاف.

وتتمثل إحدى هذه المبادرات في برنامج الأمن الغذائي للأسر المعيشية الذي أعدته شعبة التنمية الريفية بوزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية والذي تدعمه اليونيسيف. ويركز هذا البرنامج بصفة خاصة على تحسين الأمن الغذائي الأسري للأسر المعيشية التي تترأسها امرأة. وتلقى حتى الآن مرشدون في التنمية الريفية تدريبا في مفاهيم الأمن الغذائي الأسري وشؤون الجنسين. وتقوم منظمة "اكورد" وهي منظمة شبه حكومية بإجراء تدريب مماثل وشكلت مؤخرا مجلسا استشاريا للتدبير المنزلي يستكشف طرقا للمساعدة في توليد الدخل وإدارة موارد الأسر المعيشية[٨].

وثمة مجهود رئيسي آخر بذل في هذا المجال ويتمثل في المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذية الذي أنشئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ولهذا المجلس الذي تتولى رئاسته وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية ويتألف من الأمناء الدائمين لسبع وزارات إلى جانب لجنة التخطيط الوطني، ولاية واسعة في معالجة قضايا السياسة العامة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في ناميبيا، ويطلب منه ضمان الربط الصحيح بين هذه المسائل وحسن التنسيق بينها. ويوجه المجلس أنشطة اللجنة التقنية للأمن الغذائي والتغذية ويسدي المشورة إلى الحكومة ويرفع تقاريره إليها مباشرة.

كذلك أنشأت الحكومة وحدة لإدارة حالات الطوارئ وذلك للتنسيق بين جميع الأنشطة في أوقات الطوارئ. وقد أنيطت بها مهمة اتخاذ قرارات سريعة والاضطلاع بإجراءات فورية. وقد تركزت جهود هذه الهيئة على برنامج الإغاثة في حالات الجفاف الذي أنشئ خلال موسم الجفاف ١٩٩٢/٩١، والذي يستهدف الأسر المعيشية التي تترأسها المرأة. وتعمل الوحدة مباشرة تحت إشراف الحكومة وتتخذ من مكتب رئيس الوزراء مقرا لها.

وسوف تحظى المرأة الريفية أيضا بمساعدة من الأحكام المتعلقة بالإجراء الإيجابي في قانون التعاونيات الذي تقوم الحكومة باستعراضه حاليا. وينبغي لكل تعاونية مسجلة تمثل النساء أكثر من ثلث أعضائها أن تضم امرأة واحدة على الأقل في كل من اللجان واللجان الفرعية الخاصة بالإدارة[٩]. ومن شأن

---

(٨) منظمة الأغذية والزراعة (الحاشية ١)، ص ٤٣.

(٩) المرجع السابق، ص ١٤.

هذا النص أن يكفل للمرأة الحصول على خبرات إدارية في التعاونيات. ويشمل قانون السلطات التقليدية أيضا أحكاما ترمي إلى تمكين المرأة(١٠).

وتستكمل مبادرات الحكومة هذه بجهود من جانب المنظمات غير الحكومية. وعلى سبيل المثال، تنشط كثير من النساء الريفيات في الكنائس والجماعات الكنسية. ويتحقق الاتصال بشأن قضايا الجنسين من خلال قنوات الكنيسة وعبر جهود المنظمات المرتبطة بالكنيسة والتي تندمج في شبكات وطنية لشؤون الجنسين مثل مكتب المرأة بمجلس الكنائس في ناميبيا(١١).

وتعمل منظمات غير حكومية مثل المعهد الشعبي الريفي للتمكين الاجتماعي ورابطة الاتحاد الائتماني لناميبيا على دعم الجماعات المحلية في تنظيم وإدارة البرامج الجماعية للإدخار والائتمان التي يمكن للمرأة الوصول إليها بقدر أكبر من الوصول إلى المؤسسات المالية التجارية(١٢).

وتحاول منظمات غير حكومية أخرى أن تجعل القانون أيسر في وصول المرأة الريفية إليه. وعلى سبيل المثال، يوجد لدى مركز المساعدة القانونية مساعدون قانونيون في شؤون الجنسين في مكاتب المشورة المنتشرة في أنحاء البلد، ويقوم مركز الدراسات الاجتماعية التطبيقية بتدريب "فعاليات قانونية للمجتمعات المحلية" في عدد من المناطق الريفية.

ويجري تشجيع النساء الريفيات على المشاركة في اتخاذ القرار وغير ذلك من جوانب القيادة وذلك من خلال مشاركتهن في مبادرات معينة. ومثال ذلك برنامج اليونيسيف المتكامل للمناطق المحلية الذي تمثل فيه المرأة على جميع مستويات اتخاذ القرار. ومن بين البرامج الأخرى التي تولي اهتماما واعيا للنهوض بدور المرأة في اتخاذ القرار، البرنامج الإقليمي للتنمية الريفية في أوكافانغو وبرنامج التنمية المستدامة لمراعي الحيوانات الذي ينفذ في ست قرى في شرق ناميبيا وجنوبها تحت إشراف المؤسسة الكندية الناميبية.

أما الاتحاد الوطني الناميبي للمزارع المنشأ في حزيران/يونيه ١٩٩٢ لتوحيد المزارعين في المجتمعات المحلية بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك، فإنه لا يعطي أولوية للمرأة وإن كانت التقديرات تفيد أن المرأة تشكل ٣٠ إلى ٦٠ في المائة من المنظمات المنتسبة إليه. وينصب تركيزه حتى اليوم على التدريب من أجل الإنتاج التجاري للأغذية، ولا توجد لديه أي برامج موجهة إلى المزارعات واحتياجاتهن(١٣).

---

(١٠) أنظر أيضا الفصل المتعلق بالمادة ٤ من الاتفاقية، ص ٨٠.

(١١) منظمة الأغذية والزراعة (الحاشية ١)، ص ١٤.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) المرجع السابق، ص ١٣.

وتعكف حاليا لجنة المنظمات غير الحكومية التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة في بيجين على بذل جهود من أجل إقامة حركة للنساء الريفيات عقب المقررات المتخذة في بيجين، وذلك استجابة للحاجة إلى مزيد من المنظمات في المناطق الريفية يمكنها المواءمة بين الجهود الإنمائية والتنسيق بينها.

١٤/٤- الوصول إلى الخدمات

يقوم ٢٥ موظف إرشاد زراعي يعملون في مناطق اوامبو بخدمة مجتمع سكاني يزيد تعداده على ٠٠٠ ٨٤ مزارع، أي موظف واحد لأكثر من ٠٠٠ ٣ مزارع. وواقع أن موظفي الإرشاد يعملون عادة من مراكز إقليمية يجعل فرص الحصول على خدماتهم أقل بالنسبة للمرأة التي تتميز في العادة بأنها أقل حركة من الرجل في المناطق الريفية. وفضلا عن ذلك، فإن معظم موظفي الإرشاد من الرجال وينصب التركيز بصفة رئيسية على تربية الحيوان والإنتاج التجاري[١٤].

وتقوم وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية باتخاذ خطوات لتحسين الوصول إلى خدماتها في المناطق الريفية. وقد أوشك العمل على الانتهاء في أكثر من ١٢ مركزا جديدا للتنمية الزراعية والريفية، ومن خلال هذه اللامركزية سوف يتحسن الاتصال بين المزارعات وخدمات الإرشاد[١٥]. ومن شأن برنامج الوزارة المكثف لتوعية موظفي الإرشاد بشؤون الجنسين (الوارد وصفه أعلاه) أن يساعد أيضا على تحسين فرص الوصول إلى المرأة الريفية.

ويستخدم موظفو الإرشاد الريفيون أيضا من جانب البرنامج الوطني لمحو الأمية (بوصفهم منظمين لمحو الأمية في المناطق)، ومن جانب وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية (بوصفهم اخصائيين في الصحة المجتمعية)، ومن جانب المجلس التقليدي الوطني، وإدارة التنمية المجتمعية بوزارة الحكم المحلي والإقليمي والسكان، وبرنامج الإغاثة في حالات الجفاف. وقد تلقى موظفو محو الأمية في المناطق تدريبا خاصا للتوعية بشؤون الجنسين، وقد حقق هذا البرنامج نجاحا بصفة خاصة في الوصول إلى المرأة.

ومن الأهمية بمكان رصد أثر البرامج الحكومية للانتشار في الريف على المرأة على أساس متواصل. ومن الخطوات الأولى الهامة في هذا الصدد، الدراسة التي أجريت مؤخرا تحت عنوان "تصورات المجتمع المحلي للخدمات الاجتماعية في ناميبيا" برعاية لجنة التخطيط الوطني[١٦].

---

(١٤) المرجع السابق، ص ٣١.

(١٥) المرجع السابق، ص ٤٢.

(١٦) لجنة التخطيط الوطني، تصورات المجتمع المحلي للخدمات الاجتماعية في ناميبيا، الدراسة رقم ٣، ١٩٩٤.

وقد سبقت الإشارة إلى بعض نتائج هذه الدراسة في الفصلين المتعلقين بالتعليم والصحة. ومن المهم بصفة خاصة بالنسبة للمرأة الريفية أن جميع المناطق التي شملتها الدراسة أبلغت عن تحسينات في إمداداتها بالمياه منذ الاستقلال. وتم ثقب حفر جديدة ومد مواسير جديدة والارتقاء بمستوى آليات توصيل المياه. وكان من نتيجة ذلك أن تم خفض الوقت الذي تقضيه المرأة والطفل في جلب الماء فضلا عن التحسن في نوعية المياه. غير أن المجتمعات الريفية تطالب بمزيد من الرقابة على نقاط المياه عن طريق عدة أمور مثل إقامة لجان تشرف على هذه النقاط[١٧]. وسوف يكون من الضروري ضمان أن تنتفع المرأة الريفية بالذات من زيادة التمكين فيما يتعلق بخدمات المياه.

١٤/٥- تكنولوجيا مناسبة للمرأة الريفية

تتسم التكنولوجيات الرامية إلى مساعدة المرأة في الاضطلاع بمهام الغرس وإزالة الأعشاب الضارة والحصاد بالندرة. وعلى سبيل المثال تقضي المرأة والفتاة نحو ٥٠ ساعة في الشهر في تجهيز الدخن في بعض المناطق[١٨].

ومن شأن التكنولوجيا المناسبة لخفض الوقت المبذول في العمليات الزراعية مثل تجهيز الدخن أن يؤدي إلى تخفيض كبير في حجم العمل الذي تقوم به المرأة الريفية، وخاصة إذا اقترنت بمستلزمات مثل التقاوي والآلات والمبيدات بأسعار معقولة.

واقترح أيضا أن من الممكن زيادة إنتاجية المرأة عن طريق توفير المزيد من فرص الحصول على حيوانات الجر والمحاريث، بدلا من استعمال خدمات الجرارات الأكثر تكلفة وتعقيدا من الناحية التقنية[١٩].

وقد وصلت كهربة الريف إلى مناطق ريفية في شمال ناميبيا، ولكن قلة من الأسر المعيشية هي التي يمكنها تحمل تكاليف توصيل الكهرباء إلى بيوتهم. ويعكف الآن مركز التنمية الريفية في منطقة أوشانا في شمال ناميبيا على تجريب مصادر بديلة للطاقة مثل الغاز الحيوي وقوالب الفحم المصنعة محليا والطاقة الشمسية ومبردات البخر.

وأدخل مركز التنمية الريفية أيضا ما يعرف باسم "الأسطوانة المائية" - وهي برميل من المياه يمكن دفعه -التي أثبتت أنها ذات فعالية قصوى خلال موسم الجفاف عام ١٩٩٢. ويجري أيضا النهوض بوسائل أكثر كفاءة لجمع مياه الأمطار[٢٠].

---

(١٧) المرجع السابق، ص ٥.
(١٨) منظمة الأغذية والزراعة (الحاشية ١)، ص ٣٤.
(١٩) المرجع السابق، ص ٣١.
(٢٠) المرجع السابق، ص ٣٤.

وثمة مبادرة تدعمها اليونيسيف للبحث عن التكنولوجيات الأكثر فائدة للمرأة الناميبية، وشرع برنامج الأمن الغذائي للأسر المعيشية ومركز التنمية الريفية ومجلس الكنائس في ناميبيا ومؤسسة التعاون الكندي الناميبي في تجريب تكنولوجيات ملائمة في قرى معينة[٢١]. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مؤخرا دراسة استقصائية عن التكنولوجيا المناسبة، ولم تكن نتائج الدراسة قد استكملت وقت كتابة هذا التقرير (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥). وينبغي أخذ المعلومات المستمدة من هذه المصادر بعين الاعتبار لدى النظر في مواصلة تطوير السياسة الحكومية في هذا المجال.

٦/١٤- الوضع الاقتصادي والحصول على الموارد الإنتاجية

يسود حاليا التخصيص العرفي للأرض من جانب السلطات التقليدية وليس للمرأة في بعض المناطق أي حقوق مباشرة في الأرض. كذلك تفتقر الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة إلى الموارد اللازمة لزراعة الأرض التي في حوزتها[٢٢].

وتتفاقم المشكلة بسبب القوانين التمييزية المتعلقة بالزواج والوراثة. وعلى سبيل المثال، مازالت المرأة المتزوجة بموجب القانون المدني بحاجة إلى موافقة الزوج على عقد اتفاقات ائتمانية وأن كان هذا العائق القانوني سوف يزال في القريب العاجل.

ولدى مؤسسة القطاع الخاص برنامج معين لإقراض المرأة، وتشكل المرأة ما نسبته ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من عضوية تعاونيات الائتمان في المناطق المجتمعية الجنوبية والمناطق الشمالية. غير أنه لابد من ذكر أن تعاونيات الائتمان تفترض وجود دخل يُعوَّل عليه وبالتالي فهي تتركز في المراكز الريفية الأكثر سكانا.

كما أن المؤسسة الإنمائية الناميبية شبه الحكومية تدير برامج للإقراض موجهة إلى المزارعين، ولكن مازال يتعين التحقق عما إذا كانت المرأة تستفيد من هذه البرامج.

وفي عام ١٩٩٢، قامت وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية بتنفيذ مشروع يمكن بموجبه للمزارعين في المجتمعات المحلية الحصول على قروض، ولكن غالبية مجموع المبالغ المقدمة كقروض وجهت نحو شراء الماشية، ومن المشكوك فيه أن تكون المرأة قد استفادت من هذا المشروع نظرا لأن شراء الماشية هو مجال تقليدي للرجل. والوزارة في سبيلها لإنشاء مصرف زراعي لإدارة القروض المقدمة لصغار المزارعين، ولكن لم يذكر شيء ينص على اتخاذ إجراء إيجابي لصالح المرأة[٢٣].

---

(٢١) المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٢٩.

وقد تبين من نتائج دراسات استقصائية مختلفة أن المرأة في المناطق الريفية تدخر في المتوسط مبالغ أقل بكثير مما يدخره الرجل. وتفيد دراسة استقصائية أجريت في اوامبولاند سابقا أن المرأة تدخر ٢٢٧ دولارا ناميبيا في السنة في المتوسط، وعادة ما تحتفظ بأموالها في البيت، بينما يدخر الرجل ٩٦٦ دولارا ناميبيا في السنة ويستثمر مدخراته في المصارف[٢٤]. ويوضح ذلك الحاجة إلى تنظيم حملات لتوعية المرأة بشأن إدارة الأموال.

وعلى الرغم من أن الزراعة توفر معظم فرص العمالة، فإنها لا توفر المصدر الرئيسي للدخل، ولابد أن تعتمد الأسر المعيشية على دخول نقدية من مصادر أخرى لتغطية احتياجات أساسية مثل الغذاء[٢٥]. ومن ثم، سوف تستمر المرأة الريفية في أن تكون تابعة للرجل في كسب الأجور إذا لم تتوفر لديها فرص أكبر للحصول على دخل نقدي تسيطر عليه.

والحكومة هي صاحب العمل الرئيسي في المناطق الريفية. وتقتصر العمالة في القطاع الخاص على العمال الذين يتقاضون أجورا زهيدة في المتاجر الصغيرة أو في المزارع التجارية وأعمال التشييد[٢٦]. والمرأة غير ممثلة تمثيلا كافيا في القطاع المنظم. وحتى مع بلوغ كثير من النساء في المناطق الريفية مستويات عالية من الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم، فلا يبدو أن هذا يساعدهن على الحصول على وظائف، كما أنه لا وجود لهن في الأعمال التي تتطلب جهدا بدنيا مثل أعمال التشييد. ومن الصعب أيضا بالنسبة للمرأة الريفية أن تشغل وظائف فنية لأنها عادة أقل تعليما من المرأة في المناطق الحضرية[٢٧].

---

(٢٤) المرجع السابق، ص ٣٠.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٣٧.

(٢٧) المرجع السابق

الجدول ٢ - السكان فوق سن الخامسة عشرة حسب الجنس وحالة النشاط والمنطقة

حالة النشاط	حضر		ريف		المجموع	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
نشيطون اقتصاديا	٧٤,٧٪	٥٠,٨٪	٦٤,١٪	٤٨,١٪	٦٨,٦٪	٤٩,٠٪
غير نشطين اقتصاديا	٢٥,٢٪	٤٩,١٪	٣٥,٥٪	٥١,٨٪	٣١,٣٪	٥٠,٩٪
المجموع	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

منظمة الأغذية والزراعة، أنظر الحاشية ١ (المصدر: تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١).

الجدول ٣ - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة حسب الجنس والحضر/الريف

حالة الإلمام بالقراءة والكتابة	ريف		حضر		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
غير أميين	٧٠,٠٪	٦٨,٤٪	٩٠,٣٪	٨٩,٩٪	٧٦,٦٪
أميين	٣٠,٠٪	٣١,٦٪	٩,٧٪	١٠,١٪	٢٣,٤٪

منظمة الأغذية والزراعة، أنظر الحاشية ١ (المصدر: تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١).

وثمة مشكلة إضافية على المرأة أن تتصدى لها وهي الافتقار إلى دور التعليم قبل الابتدائي ودور الحضانة في المناطق الريفية. وعلى المرأة التي تنجح في الحصول على عمل أن تعتمد على أسرتها لرعاية أطفالها[٢٨].

وقد ركز مشروعان للطرق شرع مؤخرا في تنفيذهما في شمال البلاد على المساواة في المشاركة بين المرأة والرجل[٢٩]، ولكن هذا النوع من الاهتمام بالمرأة الريفية يمثل الاستثناء وليس القاعدة.

وعلى الرغم من ظهور قطاع نشيط غير منظم منذ الاستقلال، فإن الرجل يهيمن على أنشطة تحقق دخلا عاليا مثل قيادة سيارات الأجرة في حين تتجه المرأة إلى بيع الأغذية أو البيرة أو منتجات

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) المرجع السابق.

الحرف اليدوية (أنظر أيضا المناقشة المتعلقة بالثقافة تحت المادة ١٣ من هذا التقرير بشأن "الحرف اليدوية"). غير أن بعض النساء يديرن أعمالا تجارية مربحة، وتهيمن المرأة في منطقة كابريفي على سوق الأسماك، وبعض النساء يمتلكن قوارب ويستأجرن صيادي أسماك ويقدمن ائتمانات[٣٠].

وتضطلع المرأة أيضا بمشاريع مجتمعية بمبادرة من الكنائس والمنظمات غير الحكومية والإدارات الحكومية، ولكن المشاريع المدرة للدخل تتركز في المراكز الريفية نظرا لوجود قوة شرائية في هذه المراكز[٣١]. وتضطلع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وإدارة شؤون المرأة حاليا بعملية تقييم مشتركة للأنشطة المدرة للدخل، وهي العملية التي قد تؤدي إلى تدخلات أكثر فعالية في هذا المجال.

١٤/٧- سياسة الحكومة فيما يتعلق بالزراعة والتنمية الريفية

يسلم مشروع السياسة الزراعية الوطنية المطروح للمشاورات العامة والذي أعدته فرقة العمل الوزارية المعنية بالسياسات ومديرية التخطيط في وندهوك في عام ١٩٩٤، بأن المرأة تشكل أغلبية سكان الريف (٥٢ في المائة) ويؤكد دورها المركزي في الزراعة. ويبرز المشروع الحاجة إلى تأمين مشاركة المرأة في التنمية الزراعية ويؤكد أن المرأة بحاجة إلى الاعتراف بها كمزارعة عن جدارة واستحقاق[٣٢].

وتقر وثيقة السياسة هذه أن حصول المرأة على موارد أسرية والسيطرة عليها مازال هامشيا، وتقول إن الحكومة سوف تكفل عدم التخلي عن هذه المجموعة الضعيفة وذلك من خلال استراتيجية توفر الحاجات الأساسية لكل الناميبيين[٣٣]. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم الاضطلاع بتحليل تفصيلي حسب الجنسين للأسر المعيشية الزراعية لتسهيل وضع استراتيجيات تختلف حسب الجنس من أجل المزيد من الأمن الغذائي للأسرة المعيشية[٣٤].

وتقول الوثيقة أيضا إن دور المرأة في التنمية الزراعية بحاجة إلى إعادة تأكيد مع ضمان مشاركتها في المنظمات الزراعية والمؤسسات المرتبطة بها. وأنه لابد من تغيير المعايير والقيم الاجتماعية القائمة

---

(٣٠) المرجع السابق، ص ٣٨.

(٣١) المرجع السابق، ص ٣٩.

(٣٢) وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية، فرقة العمل المعنية بالسياسة الوزارية ومديرية التخطيط، السياسة الزراعية الوطنية، مشروع للمشاورات العامة، وندهوك، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ص ٢.

(٣٣) المرجع السابق، ص ٣.

(٣٤) المرجع السابق، ص ٥.

والمتعلقة بالمرأة، فضلا عن مساعدة المرأة في التغلب على القيود المفروضة على مشاركتها في جهود التنمية والمتعلقة بنقص المعرفة وقلة فرص العمل وضعف إمكانيات الوصول إلى الخدمات والتمويل[٣٥].

وفيما يتعلق بخدمات الإرشاد، تفيد السياسة أن الحكومة سوف تسعى إلى توفير وتوجيه موظفي الإرشاد إلى الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة وسوف تتغير نسبة موظفي الإرشاد لصالح المرشدات من أجل معالجة احتياجات المرأة في الزراعة[٣٦].

وتدعم الحكومة توفير الائتمان لكل من المزارعين رجالا ونساء في المناطق المجتمعية والتجارية في أنحاء البلد. وسوف تدعم الحكومة إجراء تغييرات في التشريعات المتعلقة بالزواج لتمكين المرأة المتزوجة من الحصول على الإئتمان (والتشريع الخاص بتحقيق ذلك معروض بالفعل على البرلمان حسبما يتناوله النقاش في إطار المادة ١٥ أدناه). وفضلا عن ذلك، يتجه الرأي إلى أنه يمكن للمؤسسات المصرفية في هذه المرحلة أن تقوم بالجزء الأكبر من عمليات الإئتمان الزراعى على نحو أكثر فعالية. وسيتم أيضا تعزيز التعاونيات الإئتمانية وغيرها من جمعيات الإئتمان والإدخار. وإذا تبين أن بعض الأسر المعيشية الريفية الفقيرة غير مؤهلة للحصول على قروض، فسوف تهيئ الحكومة أهدافا أخرى للدعم من أجل تلبية احتياجاتها في شكل مشاريع ائتمانية لا ترتبط بضمانات وتخضع للرقابة وترتبط تكنولوجيا الإنتاج بالإئتمان والأسواق.

وفي حين أن الحاجة أوسع إلى الإئتمان في المناطق الريفية، فسوف يعالج البرنامج الوطني للإئتمان الزراعي في البداية الحاجة إلى تمويل الاستثمارات الزراعية والتصنيع الزراعي وفرص الاستثمار المرتبط بالزراعة فقط. ولن تقدم ائتمانات للمشاريع الريفية غير المرتبطة بالزراعة بموجب هذا المشروع إلا إذا كانت مؤسسة على نحو جيد وتعمل بسلاسة ـ ثم بالتعاون الوثيق فقط مع المؤسسات الأخرى التي تضطلع بتقديم ائتمانات في المناطق الريفية[٣٧].

وتسلم الحكومة بالحاجة إلى النظر في مسألة حصول المرأة الريفية على الأرض، وفي هذا الإطار سوف تستعرض الحكومة النظام الحالي للوراثة الذي مازال يتجه نحو التمييز ضد المرأة.

وسوف تزيل الحكومة الحواجز غير الضرورية أمام تطوير أنشطة القطاع غير المنظم عن طريق تخفيف أو تعديل اللوائح التي تفرض تقييدات مفرطة فعالية على الأعمال والخدمات الصغيرة مثل بيع

---

(٣٥) المرجع السابق، ص ٩.

(٣٦) المرجع السابق، ص ١١.

(٣٧) المرجع السابق، ص١٦.

الأغذية والنقل. ومن أجل حماية الصحة العامة، سوف يرتبط إزالة الحواجز غير الضرورية ببرامج توعية تهدف إلى تحسين المستويات الصحية لمنافذ التسويق غير المنظم.

وكما لوحظ أعلاه، فإن وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية في سبيلها لإعداد خطة عمل سوف تركز بمزيد من التحديد على آثار السياسة الزراعية الوطنية على الجنسين.

وعلى العموم، تلزم خطة التنمية الوطنية الحكومة بوضع سياسة وطنية للتنمية الريفية سوف تشمل "دعم المزارعات والأسر المعيشية التي تترأسها امرأة في التنمية الريفية، بما في ذلك توفير تقنيات للتدريب والمشاركة تراعي شؤون الجنسين وإقامة مشاريع مدرة للدخل من أجل المراة"[٣٨].

٨/١٤ ـ خاتمة

مازالت المرأة الريفية تشكل فئه ضعيفة ومحرومة داخل المجتمع الناميبي ويحتاج الأمر إلى الإضطلاع بجهود مكثفة من جانب كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتمكين المرأة من تحسين قدراتها.

(٣٨) خطة التنمية الوطنية الأولى، المجلد الثانى، برنامج الاستثمارفي القطاع العام، ص ٣٦.

المادة ١٥
الأهلية القانونية ومحل الإقامة

١/١٥ـ مقدمة

كما نوقش في الفصل المتعلق بالمادة ١ من الاتفاقية، ينص دستور ناميبيا على أن "الناس جميعا سواسية أمام القانون، ويمنع بصراحة التمييز بسبب الجنس[١]. وكان البرلمان، وقت كتابة هذا التقرير (كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٥)، ينظر في مشروع قانون يكفل وضع هذه الضمانة الرسمية بالمساواة أمام القانون موضع التطبيق العملي فيما يتعلق بالأهلية القانونية ومحل الإقامة للمرأة المتزوجة.

٢/١٥ـ الزواج المدني

يبلغ كل من الرجل والمرأة سن الرشد في الحادية والعشرين من العمر ويتمتع الأفراد البالغين من كلا الجنسين بأهلية قانونية متساوية[٢]. غير أنه يتضح من تقرير صدر مؤخرا عن لجنة إصلاح وتطوير القوانين أن "السلطة الزواجية المكفولة للزوج في القانون العام على مال وشخص زوجته تنكر المساواة في الحقوق بين المرأة المتزوجة وزوجها أثناء الزواج ويحد من أهليتها للمشاركة في المجتمع المدني. وتنطوي السلطة الزواجية على تمييز ضد المرأة وتتنافى مع مبدأ المساواة المكرس في دستور ناميبيا ومختلف الالتزامات التعاهدية الدولية التي ترتبط بها ناميبيا"[٣].

وبموجب القانون العام الروماني ـ الهولندي الموروث من جنوب افريقيا عند الاستقلال، تخضع جميع الزيجات المدنية في ناميبيا لمفهوم القانون العام عن السلطة الزواجية ما لم يبرم طرفا الزواج عقدا قبل الزواج ينص بالتحديد على استبعاد ذلك. ومعنى ذلك أن الزوج هو "رب الأسرة المعيشية" وله القول الفصل في جميع الشؤون المتعلقة بالحياة المشتركة بين الزوجين، وعلى سبيل المثال يمكنه أن يقرر أين وكيف يعيش الزوجان وأنه "الولي الطبيعي" لأي طفل يولد من الزواج.

---

(١) دستور ناميبيا، المادة ١٠.

(٢) قانون سن الرشد ٥٧ لعام ١٩٧٢.

(٣) لجنة إصلاح وتطوير القوانين، جوانب قانون الأسرة: الغاء السلطة الزواجية والمساواة في الحقوق بين الزوجين (التقرير رقم ١)، تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٤، ص ٣.

وثمة نتيجة أخرى للسلطة الزواجية هى أنه لا يمكن للزوجة أن ترفع دعوى مدنية أو تبرم عقدا (بخلاف عقود الضرورات الأسرية) دون "مساعدة" زوجها. وللزوج من الناحية التقنية سلطة على شخص زوجته، ولكن ذلك لا يفسر في الأزمنة الحديثة على أنه يتيح للزوج التحكم في تحركات زوجته أو أنشتطها اليومية.

وتعطي السلطة الزواجية للزوج أيضا السيطرة على مال زوجته. وإذا كان الزواج ينص على الإشتراك في المال، فله السيطرة على المال المشترك، وإذا كان الزواج لا ينص على الإشتراك في المال فإن السلطة الزواجية تمنحه السيطرة على المال المستقل للزوجة. وثمة استثناءات قانونية قليلة من هذه القاعدة العامة[٤]، ومنها على سبيل المثال أنه يمكن للمرأة المتزوجة أن تفتح حسابا مصرفيا بإسمها ولها سيطرة معينة على المال الذي يرتبط بعملها أو تجارتها ـ ولكن السيطرة الأولى على مال الزواج تظل للزوج ما لم تستبعد السلطة الزواجية. وله السلطة الوحيدة لبيع أصول الزواج أو الاقتراض بضمانها، وليس عليه أي التزام باستشارة زوجته أو حتى إبلاغها بما يعقده من معاملات.

وقد أدى مفهوم القانون العام للسلطة الزواجية إلى عدد من العوائق القانونية المرتبطة به بالنسبة للمرأة المتزوجة الخاضعة للسلطة الزواجية. وعلى سبيل المثال، لا يمكن للمرأة المتزوجة باشتراك في المال أن تسجل أرضا بإسمها، ولا يمكن للمرأة المتزوجة بغير اشتراك في المال أن تسجل الأرض دون موافقة زوجها ما لم تكن السلطة الزواجية قد استبعدت[٥]. ولا يمكن للمرأة الخاضعة للسلطة الزواجية أن تكون مديرة لشركة أو متصرفة في مال دون موافقة زوجها[٦].

وفضلا عن ذلك، تكتسب المرأة تلقائيا محل إقامة زوجها عند الزواج، في حين يكون للأطفال المولودين من الزواج محل إقامة والدهم[٧].

---

(٤) انظر مرسوم الشؤون الزواجية ٢٥ لعام ١٩٥٥.

(٥) قانون تسجيل السندات ٣٧ لعام ١٩٣٩، المادة ١٧؛ قانون تسجيل السندات في ريموبوت ٩٣ لعام ١٩٧٦، المادة ١٠.

(٦) قانون الشركات ٦١ لعام ١٩٧٣، المادة ٢١٨؛ قانون إدارة الأصول ٦٦ لعام ١٩٦٥، المادة ١٧.

(٧) لمزيد من التفاصيل عن السلطة الزواجية، أنظر لجنة إصلاح وتطوير القوانين (الحاشية ٣). وانظر أيضا D. Hubbard, Women and Children in Namibia: The Legal Context, NISER, University of Namibia, 1991.

يقال في أغلب الأحيان في الأحاديث العامة في ناميبيا أن للمرأة المتزوجة التي تخضع للسلطة الزواجية وضعا مماثلا لوضع القاصر. وفي الواقع، فإن المرأة المتزوجة هذه، كما تلاحظ لجنة إصلاح وتطوير القوانين هي بالفعل في وضع أسوأ من وضع القاصر:

"توجد أوجه تماثل بين الوضع القانوني للقاصر والوضع القانوني للمرأة المتزوجة الخاضعة للسلطة الزواجية. ولكن بينما تخدم ولاية القاصر مصالحه، فإن السلطة الزواجية تخدم وضع الزوج بالدرجة الأولى. وقليل من الضمانات لصالح القاصر بموجب الولاية تنطبق في حالة المرأة المتزوجة."

لجنة إصلاح وتطوير القواني (الحاشية ٣)، ص ٨، نقلا عن Hahlo, The South African Law of Husband and Wife, Fourth Edition, p.161.

٣/١٥- إصلاح القوانين فيما يتعلق بالزواج المدني

من الواضح أن مفهوم السلطة الزواجية غير دستوري وبالتالي احتل مكانة متقدمة في جدول أعمال لجنة إصلاح وتطوير القوانين. غير أن التغير تميز بالبطء. وعقدت لجنة المرأة والقانون المنبثقة عن لجنة إصلاح وتطوير القوانين مشاورات في وندهوك في آذار/مارس ١٩٩٤ بشأن إلغاء السلطة الزواجية، والتمست فيه آراء الفنيين مثل القانونيين والمصرفيين ومديري شركات التأمين والمسؤولين الحكوميين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أذيع تقرير رسمي مشفوع بمشروع قانون. وفي أواخر ١٩٩٥، قدم إلى البرلمان مشروع قانون بشأن المساواة بين المتزوجين وكان لا يزال مطروحا للنقاش حتى وقت كتابة هذا التقرير (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

وجاءت النداءات من أجل تغيير القوانين المتعلقة بالزواج - وخاصة إلغاء السلطة الزواجية - من عدد من محافل المرأة منذ الاستقلال. ويعزى البطء في التغيير القانوني في جانب منه إلى عدم التوازن بين صغر عدد المحررين المتوفرين للمسودات القانونية والعدد الكبير من القوانين الجديدة التي يتوزع بينها الاهتمام. يضاف إلى ذلك أن لجنة إصلاح وتطوير القوانين تتألف من أشخاص متفرغين لأعمال أخرى ولم تدعم حتى الآن بعدد كاف من الموظفين المساعدين. وثمة عامل آخر يتمثل في عدم وجود جماعات للضغط وعدم توفر مهارات بين النساء الناميبيات اللاتي لم يصادفهن التوفيق بعد في تعبئة سلطتهن ككتلة انتخابية أو في الاهتداء إلى استراتيجيات للضغط على نحو فعّال من أجل تحقيق مطالبهن.

ومن شأن مشروع قانون المساواة بين المتزوجين المعروض حاليا على البرلمان أن يقضي بالكامل على السلطة الزواجية بالنسبة للزيجات القائمة والمقبلة، ومن ثم يزيل العوائق القانونية التي تعاني منها النساء المتزوجات حاليا.

وبموجب مشروع القانون، يطلب من الزوجين المتزوجين باشتراك في المال من الآن فصاعدا التشاور أحدهما مع الآخر بشأن المعاملات الكبرى، ويكون الزوج والزوجة طرفا في سلطات وقيود متماثلة. وسوف تتوفر سبل للإنصاف إذا امتنع أي من الزوجين دون سبب معقول عن الموافقة على معاملة ما. وإذا حدث تجاهل لشرط الموافقة من أي من الزوجين، يكون باستطاعة الزوج المتضرر أن يلتمس حق الرجوع أثناء قيام الزواج وليس بعد فسخه.

وجاء في الاقتراح الأولي للجنة إصلاح وتطوير القوانين أنه ينبغي أن تكون للزوج والزوجة ولاية مشتركة على أطفالهما، ولكن مشروع القانون الحالي يدعو إلى المساواة في الولاية التي يمكن لأحد الزوجين أن يمارسها مستقلا عن الآخر بدلا من خلال التشاور أحدهما مع الآخر فقط - وهو نهج أملاه في بعض جوانبه واقع أن الزوج والزوجة في كثير من الأسر الناميبية يقيمان الواحد بعيدا عن الآخر في جزء كبير من السنة بسبب أنماط العمل السائدة. غير أنه سيكون من المطلوب موافقة كل من الوالدين بالنسبة للقرارات الهامة، مثل الموافقة على زواج الإبن أو التبني أو انتقال الإبن من ناميبيا.

وسوف يجعل المشروع محل إقامة الزوجة مستقلا عن محل إقامة زوجها، ويكون محل إقامة الأبناء المولودين من الزواج هو المحل الذي ارتبطوا به أوثق ارتباط.

وقد أثار مشروع قانون المساواة بين المتزوجين نقاشا حاميا في البرلمان، وإن كان معظم الخلاف بين أعضاء البرلمان يتعلق بتفاصيل التشريع وليس باتجاهه العام. وتشير بعض جوانب سوء الفهم التي ظهرت على السطح في البرلمان إلى اللبس الذي يمكن توقعه من جانب أفراد الجمهور بعد إقرار المشروع. وتعتزم اللجنة القطاعية المختصة بشؤون الجنسين والمعنية بالمرأة والقانون والتي أنشئت بمعرفة إدارة شؤون المرأة تنظيم حملة توعية بشأن القانون الجديد تتقدمها لجنة إصلاح وتطوير القوانين.

تعطي المقتطفات التالية من المناقشة البرلمانية بشأن مشروع قانون المساواة بين المتزوجين مؤشراً على مدى الآراء والشواغل التي تم الإعراب عنها:

"تتألف الأمم من نساء ورجال. ومن المنطقي أنه ينبغي لاتخاذ القرارات الصائبة أن يقوم كل من الرجل والمرأة بدور متساو. وهكذا يصعب على المرء أن يحقق الكثير إذا كان نصف جسمه مشلولا. وقد عانت الأسر والشعوب كثيرا من عدم الاستفادة من المرأة والرجل استفادة كاملة."

لسيدة نيتومبو ندايتوا نائبة وزير لخارجية (عضو لبرلمان لمنظمة لشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية).

"إن موقف القانون العام أو فكرته القائلة بأن الزوج يتولى رئاسة الوحدة الأسرية ليس أمرا نشأ عن حادثة تاريخية. إنه ظاهرة طبيعية مشتركة لدى كل من البشر والحيوانات. والواقع أنه لا يمكن لبقرتين أن يكون لديهما ثوران كزوجين في وقت واحد. وإذا كان المراد لهذه الخاصية أن تستبعد بموجب تشريع لا لشيء إلا لتحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين، فمن الممكن أن ينشأ خلاف بعيد المدى لأنه لن يكون هناك قائمة لشيء مثل البلد أو المدرسة أو حتى المنزل بدون رئيس لمثل هذه الدولة أو المؤسسة. ولم نسمع أبدا عن قطار بدون قاطرة!"

السيد فيليمون مونغو (عضو البرلمان، تحالف تيرنهال الديموقراطي).

"بصفتي متزوجا ... أعجز عن إدراك كيف يمكن لأسرة معيشية أن يسمح لها بأن تكون بلا رب أو تكون لها قيادة مزدوجة في الوقت نفسه. ومما يخالف جميع معايير الحضارة والتقاليد أن يقام ترتيب كهذا في الأسرة. إن التقاليد والثقافة والحضارة والدين تؤكد على ضرورة وجود قيم على شؤون الأسرة المتماسكة وبالنسبة لكم، يا أعضاء المجلس الموقرين الذين يؤمنون بالكتاب المقدس، أود أن استشهد بالآتي من سفر التكوين ٢ : ١٨ : قال الرب ليس من الخير أن يكون الرجل وحيدا. وسوف أصنع معاونا مناسبا له." وأيضا يورد سفر التكوين ٣ : ١٦ هذا القول نفسه. وإذا كنا نعتزم تعديل دستور الرب الذي هو الكتاب المقدس، فلا أود أن أكون جزءا من هذه النخبة الخاصة."

السيد كيمبا (عضو البرلمان، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية).

"إن التمييز والاضطهاد ضد المرأة سرطان في جسد البشرية. والرجال جزء من البشرية، لذلك فهذا المرض القاتل يوثر علينا جميعا، رجالا ونساء. وبعض الناس يحاولون تبرير هذا السرطان بأنه تقليد وأسلوب حياة بل وتراث ينبغي الحفاظ عليه. ومهما يقال، فلا يمكننا من أجل غد أفضل

لأطفالنا وأطفال أطفالنا أن نسمح لهذا المرض بأن ينقل إلى القرن الحادي والعشرين. كذلك لا يمكننا التحدث عنه إلى الأبد، بل ينبغي القضاء عليه الآن لذلك أعلن تأييدي لمشروع قانون المساواة بين المتزوجين بوصفه خطوة هامة نحو.تحرير المرأة والرجل في ناميبيا."

الدكتورة زيفانيا كاميتا (عضو البرلمان، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية).

إن البند الوحيد الذي يسبب لي مشكلة هو البند ١٦. فهو يقول: "إن أحكام الجزءين الأول والثاني لن تنطبق على الزيجات بموجب القانون العرفي". وكثيرون جدا من الناس في هذا البلد مازالوا يتزوجون بموجب القانون العرفي. ويقول دستورنا أن الناس في ناميبيا سواسية أمام القانون. وهذا ينطوي على تمييز بموجب دستورنا. وينبغي أن يكون لكل امرأة تتزوج حقوق مماثلة سواء تزوجن زواجا مدنيا أو بموجب القانون العام أو بموجب القانون العرفي.

السيد هارتموث رابيل (عضو البرلمان، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية).

"أعلن تأييدي لمشروع القانون من حيث المبدأ لأنه يعمل كل الإعمال النص المتعلق بالمساواة والوارد في دستور ناميبيا ... وأوافق تماما على وجوب أن يكون للأسرة رب، ولكني اختلف بأن يكون إلزاميا بموجب القانون من يكون هذا الرب، ولنترك ذلك لاختيار المتزوجين لكي يبتوا فيه فيما بينهم ... إلا أن الجانب المؤسف من جوانب هذا المشروع المطروح للمناقشة أنه ينهي التمييز ضد المرأة في الزيجات المدنية فقط. وبموجب القانون العرفي سوف تستمر معاناة المرأة ويستمر التمييز ضدها."

السيد نيكوكيامو (عضو البرلمان، المجلس الوطني، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية).

"... أعلنت عن تأييدي لمشروع القانون من حيث المبدأ. غير أنني أختلف جزئيا مع القيد المفروض على السلطة الزواجية حيث يقترح المشروع إلغاء موقف القانون العام من الزوج واعتباره رب الأسرة. ولا يمكن قبول ذلك. وينبغي الابقاء على الزوج كرب للأسرة. ومن الطبيعي قبول وضع الزوج كرب للأسرة، ومن الطبيعي بالتالي أن يقبل الزوج هذه المسؤولية الطبيعية. وقد جعلت الطبيعة من الزوج ربا للأسرة. وكل أسرة تحتاج إلى قائد، وهو الزوج في هذه الحالة."

السيد ياكسيتا (عضو البرلمان، المجلس الوطني، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية).

"الرجل عندي هو رب الأسرة، هذا هو مبدئي ... وأود أن أثبت حجتي بالمثل التالي: لقد

أعطى الخالق أول زوجين الحرية. وكان بوسعهما التمتع بها كيفما شاءا، واتخاذ ما يخصهما من قرارات، وكان للمرأة الأولى الخيرة في اتخاذ قراراتها. ثم اتخذت القرار الخاطئ وأجبرت الرجل على قبول هذا القرار على أنه صحيح. وقد اختيرت لأن تنجب أطفالا بمشقة كبيرة ولم تعد تقيم في أجمل مكان فوق الأرض ... وإني أسلم بأن بعض الرجال مازالوا يعاملون المرأة معاملة الرقيق. وهي تشعر بأنها في منزلة أدنى ولابد لنا أن نتصدى لهذا الظلم، ولكن مازلت أعجز عن معرفة السبب الذي من أجله نحتاج إلى تشريع لإنفاذ ذلك. وفي رأيي أنه يمكن بلوغ المزيد من النجاح في تحقيق المساواة في الزواج من خلال عملية توعية وتعليم."

لسيد اس كلوتي (عضو لبرلمان لمجلس لوطني لمنظمة لشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية).

"منذ عرض هذا المشروع على المجلس استمعت إلى حجج ساقها زملائي المشرعون ... وبعض الحجج كانت خارجة عن الموضوع وتفتقر إلى الحساسية وجاءت بعكس المطلوب. وأدخلت لديّ ظلالا عديدة من الشك في أن يكون الزملاء قد كلفوا أنفسهم مشقة قراءة المشروع وإدراك مقاصده ... وبعض الزملاء استشهدوا بالكتاب المقدس ... وكانت حجتهم التي أبرزوها أن الرب جعل الرجل والمرأة غير متساويين، وجعل المرأة تابعة للرجل. إن ناميبيا دولة علمانية ... ونحن هنا نعكف على إصدار قوانين لا للدعوة وإلقاء المواعظ ... إن المشروع يجسد الحق الدستوري لجميع الأشخاص في أن يكونوا سواسية أمام القانون... لقد حاربنا جنبا إلى جنب لتحرير هذا البلد آملين في اقتسام ثمار هذا التحرير. والآن بعد أن حققنا الاستقلال، تريدون أيها الزملاء أن تعيدوا عقارب الساعة إلى الوراء وتقوموا بدور المستعمرين من خلال اضطهاد المرأة والتمييز ضدها ..."

لسيدة هلموتوى (عضو لبرلمان لمجلس لوطني لمنظمة لشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية).

"... إن الزواج مقدس وأعتقد أن المشرعين إذا عبثوا به دون ضرورة فقد تشيع الفوضى في أمتنا ... ولا يمكن قيام مساواة بين الرجل والمرأة . بل إن الرب الخالق نفسه لم يقل بذلك... والله خلق الإنسان على صورته وفي صلاتنا نقول "يا أبانا الذي في السموات" ولكن لم نقل يا أمنا التي في السماوات". وهذا معناه أن الرجل أقوى من المرأة. وهذا هو السبب الذي من أجله لا سبيل لحرمانه من سلطته ومن وضعه. وفي كثير من مجتمعات السود في ناميبيا إن لم يكن في افريقيا كلها، على الرجل أن يدفع مهرا بأشكال مختلفة لأسرة زوجته. ولماذا لا تفعل المرأة الشيء نفسه إذا كانت تتمتع بالمساواة؟ وبوسع الرجال شق الحفر والعمل في المناجم تحت الأرض مما يعني أن الرجل يؤتمن على

القيام بأعمال شاقة. وهل نتوقع أيضا من المرأة أن تفعل مثل ما يفعله الرجل؟ إن الدجاجة لا يمكن أن تصبح ديكا وسوف تظل دجاجة."

السيد شيابو (عضو البرلمان، المجلس الوطني، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية).

ووقت كتابة هذا التقرير، أحال المجلس الوطني مشروع القانون إلى لجنة برلمانية تعتزم تنظيم جلسات استماع على الصعيد الوطني للوقوف على اتجاهات الرأي العام. وكان من المتوقع أن يصبح المشروع قانونا في أوائل ١٩٩٦. ويبقى بالطبع أن نعرف مدى فعالية القانون في تغيير أنماط اتخاذ القرار داخل الأسر المعيشية. وسوف يضطلع بتحليل أثر القانون مع مرور الوقت من أجل محاولة إدراك تأثير الإصلاح القانوني على الممارسات الأسرية.

٤/١٥- الزواج العرفي

إن مسألة الأهلية القانونية للمرأة بمقتضى القانون العرفي أقل وضوحا إلى درجة بعيدة. وقد انتهت دراسة أجريت مؤخرا عن الزواج والقانون العرفي إلى أنه على الرغم من أن للمرأة في جميع المجتمعات التي شملها البحث قدرا من سلطات اتخاذ القرار ودرجة متفاوتة من التحكم في مالها من حيث الأمر الواقع، فإنها مع ذلك تابعة للرجل بصفة عامة في مجالات مثل اتخاذ القرار في شؤون الأسرة والتحكم في المال(٨).

وعلى سبيل المثال، تناولت هذه الدراسة بالبحث الأهلية القانونية للمرأة في المجتمعات التي يكون فيها النسب للأم في منطقتي أوامبو وكافانغو، وفي نظام النسب المزدوج في هيريرو، وفي نظام القرابة من حيث الأم في منطقة كابريفي. ومن الصعب تلخيص نتائج البحث فيما يتعلق بأي من هذه المجتمعات نظرا لأن المرأة التي تتمتع بأهلية قانونية كاملة في مجال ما من مجالات الحياة قد تفتقر إليها في مجال آخر.

وعلى سبيل المثال، تفيد الدراسة بأنه لا يوجد عمر محدد لبلوغ سن الرشد سواء للرجل أو للمرأة في المجتمعات التي يكون النسب فيها للأم في منطقتي أوامبو وكافانغو. وتكتسب الفتاة وضع البالغ بعد أن تمر بعدة طقوس للتنصيب فردية وجماعية. ويبلغ الفتى في بعض مجتمعات كافانغو مرحلة البلوغ من

(٨) H. Becker and M.O. Hinz Marriage and Customary Law in Namibia, Centre for Applied Social Sciences, Windhoek, February 1995, p.121.

خلال طقوس معينة، في حين أن الفتى في مجتمعات أوامبو المشمولة بالدراسة لا يعتبر في عداد البالغين إلا بعد أن يتزوج ويقيم بيته الأسري.

ويبدو أن للرجل في كل من هاتين المنطقتين درجة من الاستقلال أكبر من درجة المرأة فيما يتعلق بالمعاملات المالية، ولكن تبين أن سلطة كل من الرجل والمرأة على المال تخضع للعشيرة أو السلالة. وتختلف سلطة المرأة على المال أيضا باختلاف نوع المال، حيث أن لكل من الرجل والمرأة درجة متفاوتة من الاستقلال تبعا لما إذا كان المال ماشية أو منتجا زراعيا أو سلعة استهلاكية حديثة مثل السيارة.

وفي المجتمعات التي النسب فيها للأم، ينتمي الطفل لسلالة أمه وعشيرتها. غير أن السلطة الفعلية يمارسها في العادة الذكر من أعضاء أسرة الأم، وهو أخوها في أغلب الأحيان، ولا يمنع نظام النسب للأم أبناء الأب من أن تكون لهم درجة كبيرة من السلطة والنفوذ.

وللمرأة في مناطق كافانغو تمثيل على جميع المستويات في الزعامة التقليدية، بما في ذلك مستوى الرئيس، ولديها صلاحيات كاملة للإدلاء بأقوالها أمام المحاكم التقليدية. ومن ناحية أخرى، يتسم هذا الجانب من جوانب الأهلية القانونية بقدر أكبر من الغموض في مجتمعات أوامبو التي شملتها الدراسة. ولا يوجد رؤساء أو كبار من النساء، على الرغم من أن الزعماء التقليديين الحاليين يقولون أنه لا يوجد ما يمنع من اشتراك النساء في هذه المستويات - وهم على استعداد في بعض الحالات لتنفيذ إجراء إيجابي لمساعدة المرأة على تولي أدوار الزعامة [٩]. وفضلا عن ذلك، فإنه على الرغم من أن الزعماء التقليديين في جميع مجتمعات أوامبو يقولون أن للرجل والمرأة حقوقا متساوية في الذهاب إلى المحاكم التقليدية والإدلاء بأقوالهما أمامها، فإن المرأة في هذه المجتمعات تؤكد أنها مستبعدة من المشاركة في هذه المنابر[١٠].

وهذا المثل يوضح مدى تعقيد مفهوم الأهلية القانونية في ظل القانون العرفي. وعلى العموم، فإن كان للمرأة درجة متفاوتة من السلطة والاستقلال بموجب القانون العرفي، فإن اتخاذ القرار والتحكم في المال داخل الزواج يهيمن عليه الزوج والذكر من أفراد الأسرة الموسعة بصفة عامة[١١]. وواضح أن هناك حاجة للتأكد من أن للرجل والمرأة درجة أكبر من المساواة بموجب القانون العرفي، ولكن هذا مجال يحتاج إلى قدر أكبر من البحث التفصيلي لتوجيه عملية رسم السياسات.

---

(٩) أنظر الفصل من هذا التقرير المتعلق بالمادة ٤ من الاتفاقية بشأن الإجراء الإيجابي.

(١٠) Becker & Hinz (fn.9), p.53-ff.

(١١) تقدم مجتمعات جوهوان مثالا يدل على نمط مختلف. فعلى الرغم من أن المرأة تشغل وضعا يتميز بقدر أكبر من المساواة داخل الأسرة، فإن الجماعة كلها لا حول لها نتيجة لشدة تهميشها.

ولدى لجنة إصلاح وتطوير القوانين لجنة للقانون العرفي شرعت مؤخرا في إجراء مشروع للبحث طويل الأجل في العلاقة بين القانون العام والقانون العرفي ولا سيما في إطار الأسرة. ويتناول البحث أيضا الممارسات المتعلقة بالإرث بموجب القانون التقليدي. ومن المتوقع لهذه الجهود البحثية أن تستمر وتتوسع في السنوات القادمة. وفي الوقت نفسه، أصبحت الأجزاء الواردة في مشروع قانون المساواة بين المتزوجين والمتعلقة بإعطاء المرأة المتزوجة محل إقامة مستقلا عن محل إقامة الزوج، والأحكام التي تجعل كلا من الزوج والزوجة وليا متساويا للأطفال المولودين من الزواج، تنطبق على الزواج المدني والزواج العرفي على السواء.

المادة ١٦

الزواج والعلاقات الأسرية

١/١٦- مقدمة

يكفل دستور ناميبيا حماية قوية للمساواة بين الرجل والمرأة في الشؤون المتعلقة بالزواج. وتنص المادة ١٤ (الواردة بالنص الكامل في الفصل المتعلق بالمادة ١ من الاتفاقية)على أن الزواج وتأسيس أسرة حق للرجال والنساء البالغين و "يتمتع الرجال والنساء البالغون بحقوق متساوية فيما يتعلق بالزواج وأثناء الزواج وعند فسخ الزواج". ولا يمكن عقد الزواج "بين شخصين عازمين على الزواج إلا بكامل حريتهما ورضاهما". غير أن هذه النصوص الدستورية في كثير من الاعتبارات لا تتسق مع القوانين والممارسات القائمة. وسوف يتناول هذا الفصل بالبحث الممارسات المتبعة بمقتضى الزواج المدني والعرفي كليهما.

الزواج المدني

يحكم الزواج المدني الذي يتعين تسجيله بالدرجة الأولى القانون العام الروماني ـ الهولندي الذي يمنح المرأة مركزا أدنى بصفة عامة. وما لم يكن هناك عقد قبل الزواج ينص على خلاف ذلك، فإن جميع الزيجات المدنية ذات أموال مشتركة ـ ما عدا الزيجات المعقودة بين السود في المناطق الشمالية من البلاد التي هي تلقائيا غير ذات أموال مشتركة إذا عقدت بعد أول آب/أغسطس ١٩٥٠.

وجميع الزيجات المدنية، سواء ذات أو غير ذات أموال مشتركة، تخضع الزوجة للسلطة الزواجية للزوج ما لم يكن هناك عقد قبل الزواج ينص على استبعاد ذلك. ومن المتوقع أن يلغي البرلمان خلال عام ١٩٩٦ هذا الشكل من أشكال التمييز ضد المرأة، الذي نوقش بالكامل في الفصل السابق.

وفي الفترة من ٩٠ ـ ١٩٩٣، سجل نحو ٦ ٠٠٠ عقد زواج مدني في المتوسط في السنة على الصعيد الوطني[١].

الزواج العرفي

من العسير إصدار أحكام عامة بشأن الزواج العرفي في مختلف مجتمعات ناميبيا. ومع ذلك، يمكن أن يقال أن الزواج العرفي ينظر إليه بصفة عامة على أنه رباط بين مجموعتين من الأقرباء أكثر منه بين

فردين. ويشيع وجود "مهر للعروس" أو "تعويض عن الزواج" وينطوي ذلك على دلالات مختلفة لدى مختلف المجتمعات. ومثلما هو الحال في الزواج المدني، غالبا ما تكون علاقات السلطة غير متساوية بين الزوج والزوجة، ولكن الوضع يتعقد من واقع أن السلطة بشأن مختلف شؤون الأسرة قد تتوزع بين مختلف أعضاء مجموعتى الأقرباء.

والزيجات العرفية هى في القليل تنطوي على تعدد الزوجات بصفة عامة.

---

(١) المكتب المركزي للاحصاء، الخلاصة الاحصائية ١٩٩٤، ص٢٧.

ولا يوجد شرط قانوني لتسجيل الزيجات العرفية مما يزيد من صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة عنها.

أنماط الزواج

يفيد المسح الديموغرافي والصحي لعام ١٩٩٢، أن ٤٢ في المائة من المستجيبات من سن الخامسة عشرة فما فوق كن متزوجات (بمافي ذلك ١٥ في المائة من المستجيبات أبلغن أنهم يقمن مع شخص ما في اتحاد غير رسمي)، في حين أن ٧ في المائة سبق لهن الزواج وهن الآن أرامل أو مطلقات أو منفصلات. وكشف المسح عن أن السن الوسيط عند أول زواج هو ٢٥ للمرأة في الفئة العمرية ٣٠ ـ ٣٤ وقت إجراء المسح، مقابل ٢٣ للمرأة في الفئة العمرية ٤٥ ـ ٤٩ وقت إجراء المسح، مما يدل على أن المرأة تتجه تدريجيا إلى الزواج في سن متأخرة قليلا من عمرها. وتوجد تفاوتات كبيرة في السن النموذجي في أول زواج وأن السن الأدني هو ١٨,٩ في المائة بالنسبة للمرأة في الشمال الشرقي(٢).

ويبدو أن الزواج المدني يزداد شيوعا، وينجم ذلك في جانب منه عن نفوذ المسيحية. غير أن هناك دلائل تشير إلى أنه ليس من غير الشائع بالنسبة لزوجين أن يتزوجا بموجب كل من القانون المدني والقانون العرفي، والاعتماد على قواعد قانونية واجتماعية مختلفة حسب الحالة القائمة.

وعلى سبيل المثال، ارتفعت حالات الزواج المدني في منطقة كاتوتورا الحضرية، من نحو ٢٤ في المائة من جميع الأسر المعيشية حيث يقيم الزوجان معا في علاقة زوجية في الفترة ٦٨ ـ ١٩٧٠ إلى نحو ٤٧ في المائة من جميع هذه الأسر في فترة ما بعد الاستقلال. ووجد أن الزيجات التقليدية نادرة في كاتاتورا خلال هاتين الفترتين اللتين تناولتهما الدراسة. غير أن هذا الواقع مضلل إلى حد ما، نظرا لأن الزيجات المدنية غالبا ما تتضمن عادات ترتبط في العادة بالزواج التقليدي مثل مهر العروس، ومن ثم ينتج عن ذلك تضافر بين النظامين(٣)

ويمكن ملاحظة نمط مماثل في بعض المناطق الريفية. وقد تبين من دراسة أجريت مؤخرا وشملت ثلاثة مجتمعات تتحدث باللغة الأوشيوامبوية في شمال ناميبيا أن نحو ٥ في المائة من المستجبين تزوجوا وفقا للقانون العرفي، بينما تزوج ٣٣ في المائة من المستجبين في الكنيسة أو أمام محكمة جزئية. غير أنه

لوحظ في حالات كثيرة ارتباط التقاليد المتصلة بالزواج بموجب القانون العرفي بزيجات عقدت رسميا وفقا للقانون المدني. ولكن العادات تختلف باختلاف المناطق. ففي حين توجد زيجات تعقد وفقا لكل من

---

(٢) وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية المسح الديموغرافي والصحي لعام ١٩٩٢ آيار/ مايو ١٩٩٣، ص٤٧.

(٣) W.C. Pendleton, Katutura: A Place Where We Stay, Windhoek, 1994, pp. 82, 90.

القانون المدني والقانون العرفي في كل من مجتمعي اوامبو وهيريرو، تفيد التقارير أن الزواج العرفي يسود بدرجة أكبر بكثير من الزواج المدني في المجتمعات المحلية في كابريفي[٤]

خصائص الأسرة

يتعين أن يؤخذ في الاعتبار، كخلفية للمناقشة التالية، أن مفهوم الأسرة لدى معظم النامبيين يتجاوز بكثير الأسرة النواة ليتعداها إلى الأسرة التي تضم الأجداد والأعمام والعمات والأخوال والخالات وأبناء العم والخال وغير ذلك من أعضاء الأسرة الموسعة. ومن ثم فإن الترتيبات الأسرية معقدة ومتعددة الأوجة، ويمكن أن تتأثر المرأة المتزوجة بقرارات يتخذها الرجال والنساء في أسرة زوجها الموسعة مثلما في أسرتها.

وليس من غير الشائع للرجل والمرأة أن يقيما معا كرجل وزوجته دون أي رسميات بموجب أي من القانون المدني أو القانون العرفي. وهذا النوع من المعاشرة لايعترف به من الناحية القانونية. وهناك أيضا علاقات "البيت الثاني" حيث يقيم الرجل المتزوج من امرأة "بيتا ثانيا" مع امرأة أخرى. وهذه الممارسة توجد عادة في المناطق الحضرية، حيث يترك الرجل من منطقة ريفية أسرة وراءه بحثا عن فرصة عمل. ولا يعترف بعلاقات "البيت الثاني" في القانون المدني أو العرفي [٥]

٢/١٦ الحق في عقد الزواج

يكفل الدستور في مادته الرابعة عشرة حقوقا متساوية للرجل والمرأة "فيما يتعلق بالزواج". غير أن سن الموافقة على عقد زواج مدني، وقت كتابة هذا التقرير (كانون الأول/ ديسمبر١٩٩٥)، يختلف بالنسبة للفتى عنه بالنسبة للفتاة. ذلك أن الزواج المدني محظور على الفتى دون سن ١٨، وعلى الفتاة دون سن ١٥، ما لم يتم الحصول على تصريح من مسؤول حكومي مختص.وسوف يتم إصلاح عدم المساواة هذا في مشروع قانون المساواة بين المتزوجين المعروض حاليا على البرلمان، والذي سيحدد السن القانونية للزواج بأنها ١٨ لكل من الفتى والفتاة. أما القصر (الأطفال دون سن ٢١) الذين يرغبون في الزواج فمازالوا يحتاجون في الوقت الحاضر إلى موافقة آبائهم أو أوليائهم.

ويتمتع الرجل والمرأة أيضا بحقوق غير متساوية في عقد الزواج العرفي بسبب ممارسة تعدد الزوجات. وفي المسح الديموغرافي والصحي لعام ١٩٩٢، أفادت واحدة من كل ثماني نساء متزوجات أن لدى أزواجهن زوجات أخريات(٦). وتعدد الزوجات أكثر شيوعا في الشمال الشرقي، ومعظم النساء في

---

(٤) H. Becker & M.O. Hinz, Marriage and Customary Law in Namibia, Centre for Applied Social Sciences, Windhoek, February 1995.

(٥) قسم العلوم الاجتماعية (جامعة ناميبيا) ومركز المساعدة القانونية واليونيسيف، "الأطفال في ناميبيا: نحو حقوق الطفل"، وندهوك، ١٩٩٥، الصفحتان ٣٤ و٣٥.

(٦) وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية (الحاشية ٢)، ص ٤٨.

الاقتران القائم على تعدد الزوجات أكبر سنا وأقل تعليما نسبيا. كما أن تعدد الزوجات أعلى أكثر من مرتين في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية. ولا تتوفر معلومات كثيرة عن أثر هذه العلاقات المتعددة على المرأة والأطفال الذين يتأثرون بها.

وثمة قانون موروث من العهد الاستعماري ينص على أن للرجل الأسود المتزوج بموجب القانون العرفي عقد زواج مدني بشرط أن يعلن رسميا عن المال الذي يخص الزوجة والأطفال من الزواج العرفي(٧). وهكذا، يصدق القانون المدني على الحق غير المتساوي للرجل في أن يعقد زيجات متعددة تحت ظروف معينة.

ومسألة تعدد الزوجات مسألة حساسة وموضع خلاف. فعلى سبيل المثال، تقول دراسة توصي بالقضاء النهائي على تعدد الزوجات بوجوب الاعتراف بالزيجات القائمة المتعددة الزوجات من أجل حماية المرأة التي ليس أمامها خيار آخر وحماية الأطفال المولودين من هذا النوع من الاقتران(٨). وتقتضي هذه المسألة المزيد من الدراسة قبل اتخاذ إجراء ما.

وبالنسبة لكل من المرأة والرجل في ناميبيا، يتسم الحق في عقد الزواج دون قيد بنقص في المعلومات عن النتائج القانونية المترتبة على الزواج. وبدون فهم واضح للآثار المتشعبة لمختلف نظم الملكية الزواجية أو آثار عقد اتفاق قبل الزواج، من الصعب على المرأة أو الرجل أن يختار عن وعي. وهذه مشكلة يمكن حلها على أفضل وجه من خلال حملات لتوعية الجمهور.

٣/١٦- حرية اختيار الزوج والرضا عن الزواج

كما لوحظ أعلاه، تنص المادة ١٤ من دستور ناميبيا على عدم عقد الزواج "بين زوجين عازمين على الزواج إلا بكامل حريتهما ورضاهما".

وهناك دلائل تفيد أن الزيجات العرفية في الماضي كانت في بعض المجتمعات عبارة عن ترتيبات بين الأسر ولا تنطوي بالضرورة على رضا الزوجين اللذين يعتزمان الزواج. غير أن التقارير الحالية تفيد أن رضا كل من العروس والعريس المرتقبين أمر يتطلبه الآن الزواج العرفي[٩].

(٧) الإعلان المتعلق بإدارة شؤون الوطنيين ١٩ لعام ١٩٢٨، المادة ١٧.

(٨) Becker & Hinz (fn.4), p.119.

(٩) المرجع السابق. أنظر أيضا وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، "فريق العمل الوطني المعني بالأمومة الآمنة: تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون القانونية"، ايلول/سبتمبر ١٩٩٢.

وربما تحتاج هذه النقطة إلى مزيد من المعلومات، على الرغم من أن الزواج بالإكراه لم يبرز كمشكلة خاصة في ناميبيا منذ الاستقلال.

٤/١٦- الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه

المساواة أثناء الزواج

تناول النقاش في الفصل السابق وضع التبعية القانونية للمرأة أثناء كل من الزواج المدني والعرفي. ويتمثل العائق الرئيسي الذي يواجه المرأة أثناء الزواج في عدم الأهلية القانونية بمختلف مظاهرها، وثمة تغيير في الأفق بالنسبة للزواج المدني على الأقل.

غير أن ذلك ليس من شأنه أن يصلح كثيرا من العلاقات المتأصلة بين الجنسين. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن الشريك الذكري في الزواج هو الطرف الرئيسي الذي يتخذ القرار بصفة عامة، وإن كان يتم اتخاذ قرارات مشتركة وخاصة فيما يتعلق بأمور مثل شراء الأغذية والملبوسات وتعليم الأطفال، ويتم ذلك بدرجة أقل شيوعا في مسائل مثل الأمور المالية المتعلقة ببيع الحيوانات. وللمرأة في المناطق الريفية في بعض الأحيان سلطة يومية في إدارة شؤون المزرعة والأسرة المعيشية في حالة غياب زوجها، ولكنها مازالت تابعة لسلطة الزوج أو أي فرد آخر من الأعضاء الذكور في الأسرة بالنسبة للقرارات الهامة المتعلقة بدخل الأسرة أو أصولها.

وطبيعي أن ديناميات الأسرة على درجة من التعقيد في أغلب الأحيان بحيث لا يصلح معها التحليل البسيط. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون للمرأة المتزوجة استقلالية في اتخاذ القرار في مجالات معينة ضمن إطار التبعية العام[١٠]. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يتقوض وضع المرأة داخل الزواج كلية بسبب العنف المنزلي، وتلك مشكلة لا يتوفر عنها إلا أدلة مرسلة في الوقت الحالي.

وسوف يتطلب إجراء تغيير جاد في علاقات السلطة داخل الأسر تحولا اجتماعيا فضلا عن الإصلاح القانوني. ومن السبل الممكنة لإحداث تأثير اجتماعي، وسائط الإعلام والصورة التي تبدو عليها أدوار الجنسين في المناهج الدراسية والمثل الذي يضربه الناميبيون البارزون في السياسة والرياضة والفن.

الطلاق

لا تتوفر معلومات كثيرة عن أدوار الجنسين وعن المساواة بين الجنسين عند فسخ الزواج. وبالنسبة للزواج المدني، فإن قانون الطلاق قد عفا عليه الزمن ويحتاج بشدة إلى مراجعة، ولكنه لا ينطوي على أي شكل من أشكال التمييز الرسمي بسبب الجنس.

---

(١٠) على سبيل المثال، غالبا ما تكون المرأة المتزوجة في الأسر المعيشية في كاتاتورا مسؤولة عن إدارة المال (بندلتون، الحاشية ٣، ص ٩٧). وبالمثل يمكن للمرأة في المناطق الريفية التي وإن كان وضعها تابعا بصفة عامة لوضع الرجل، إن يكون لها تحكم في مال معين مثل المنتجات الزراعية من حقولها أو أصولها التي اشترتها بنفسها. (انظر بصفة عامة بيكر وهينز، الحاشية ٤).

وأسباب الطلاق محدودة فيما يلي:

* الزنا؛

* الهجر العمدي (ويشمل الهجر المادي الفعلي، أو جعل الحياة خطرة ولا تطاق حتى أن الطرف الآخر يضطر إلى الرحيل، أو رفض الحقوق الجنسية لأحد الزوجين؛

* السجن مدى الحياة؛

* الجنون الذي يستمر سبع سنوات مع إعلان عدم الشفاء منه؛

* السجن خمس سنوات على الأقل لأحد الزوجين الذي تعلن المحكمة أنه من معتادي الإجرام.

وتقام دعوى الطلاق دائما على أساس "طرف مذنب" و "طرف بريء". وبالنسبة للنفقة، قد تأمر المحكمة "الطرف المذنب" بالإنفاق على "الطرف البريء" لحين وفاته أو زواجه مرة أخرى، أو يمكنها أن تجعل اتفاق نفقة بين الطرفين بأمر من المحكمة. ويمكن لأي من الزوجين أن يتقدم بطلب إلى المحكمة ليكون الولي الوحيد أو الحاضن الوحيد للأبناء القصر، وللمحكمة أن تتخذ أي قرار تراه مناسبا حسب تقديرها لنفقة الأبناء. وحيثما يكون الزواج على أساس الاشتراك في المال، يقسم في العادة المال المشترك مناصفة بين الزوجين عقب الطلاق.

وعلى الرغم من أن قانون الطلاق يأخذ موقفا محايدا من الجنسين، فإن المحكمة في حالة عدم توفر ظروف غير عادية تميل بصفة عامة إلى منح حضانة الأطفال الصغار للأم مع السماح ببعض الصلة المستمرة بالأب - ومن ثم توفر أساسا للادعاء بأن المحاكم تمارس تمييزا ضد الرجل في هذا الأمر.

ولا يمنح الطلاق إلا بأمر من المحكمة العليا في ناميبيا، وهي تنعقد في وندهوك مما يعني أن الوصول إليها يسبب مشكلة لكثير من السكان. ويبدو في المناطق الريفية بصفة خاصة أن كثيرا من الأشخاص الذين يقولون عن أنفسهم أنهم "مطلقون" إنما يقصدون أنهم اتفقوا على انفصال غير رسمي أو على انفصال بموجب القانون العرفي للمجتمع المحلي. وقد نجحت بعض النساء في طلب معونة قانونية في قضايا الطلاق، وقد شملت نحو ٤٠ في المائة من ٥٢٥ قضية تقرر فيها منح معونة قانونية في الفترة بين نيسان/أبريل ١٩٩٤ وآذار/مارس ١٩٥٥، أمورا عائلية معظمها مساعدة قدمت للمرأة في إجراءات الطلاق.

ولا تتوفر من الناحية الفعلية معلومات عن فسخ الزيجات العرفية، وهو مجال يتطلب المزيد من الاستكشاف.

الوراثة

لا ينطوي نظام الوراثة بموجب القانون المدني على أي تمييز بسبب الجنس. وعندما يتوفى أحد الزوجين، فإن نصيب الزوج الآخر من أصول الزواج يظل خارج تركة المتوفي. ولكل من الزوجين الحق في أن يهب ماله على سبيل الوصية لمن يشاء؛ ولا يوجد شرط قانوني يفرض تجنيب أي جزء من التركة للزوج الباقي على قيد الحياة أو الأطفال. وإذا توفى أحد الزوجين دون وصية، يقسم مال الزوج بين الزوج الباقي على قيد الحياة والأطفال، أو بين الزوج الباقي على قيد الحياة وأي أقارب آخرين يدخلون في عداد الورثة[١١].

غير أن هناك أشكال من التمييز العرقي في إدارة التركات موروثة من عهد الفصل العنصري. ويتعين القضاء على هذه التناقضات لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

وينظم الوراثة في الزواج العرفي القوانين العرفية في المجتمع المحلي المعني، ما لم تكن هناك وصية. ولتطبيق القانون العرفي بشأن الوراثة في بعض المجتمعات الناميبية عواقب وخيمة بالنسبة للأرامل اللاتي يفاجأن بأن أسرة الزوج تطالب بالمنزل وجميع أصول الأسرة المعيشية. وفي بعض المناطق، تجد الأرملة أن عليها أن تدفع رسوما لأسرة الزوج أو للسلطات التقليدية (في القانون المدني يمكن دفع هذه الرسوم بنفس الطريقة التي تدفع بها المرأة رسوم نقل ملكية منزل مسجل باسم الزوج لكي يسجل باسم الزوجة بعد وفاة الزوج)، وذلك من أجل البقاء في منزل الأسرة أو الاستمرار في زراعة الأرض المشاع المخصصة للأسرة المعيشية. وقد أصدر البرلمان قرارا يطلب فيه من الزعماء التقليديين السماح للأرامل

بالبقاء في أراضيهن في عام ١٩٩٢، ولكن مازالت هناك ممارسات تمييزية في بعض المناطق. وهناك أيضا تقارير تفيد باقتران الاستيلاء على المال من الأرامل بأعمال عنف.

اقتراح بشأن حقوق المرأة واليتيم

"إنه -

١ - مع استمرار حالة الجفاف، ينبغي عدم انتزاع الأموال العقارية وخاصة الحقول والمساكن المقامة فوقها والخاصة بالأشخاص المتوفين، من الأرملة أو الأرمل والأيتام؛

٢ - ينبغي التوقف عن دفع رسوم إلى الرؤساء من جانب الأرملة والأبناء لنقل ملكية الأرض الموروثة.

٣ - ينبغي عدم انتزاع أي أصناف تتعلق بالأغذية من الزوج الباقي على قيد الحياة والأبناء.

٦ آب/أغسطس ١٩٩٢، مقدم من السيدة بندوكين ايثانا وزيرة الشباب والرياضة (عضو البرلمان، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية).

(١١) مرسوم الميراث بلا وصية ١٢ لعام ١٩٤٦.

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أشعلت النيران في مسكن بقرية أوشانويا يخص أرملة عجوز وأم لستة أبناء بواسطة أفراد أسرة زوجها المتوفي. وألقت الشرطة القبض على ١٢ شخصا لهم صلة بالحادث. وهذه المأساة، للأسف، ليست حادثة منعزلة.

ووضعت لجنة إصلاح وتطوير القوانين مؤخرا مشروعا للتحقيق في الممارسات المتعلقة بالوراثة بموجب القانون العرفي، بغية إصلاح القانون في المستقبل. وسوف يجري بحث استقرائي عن الوراثة وغير ذلك من ديناميات الأسرة خلال السنوات القادمة لتسترشد به الاقتراحات الخاصة بإجراء تغييرات قانونية في هذا المجال.

٥/١٦- حقوق ومسؤوليات الآباء بما في ذلك الولاية وسلطة الموافقة على التبني

تتسم حقوق ومسؤوليات الآباء تجاه أبنائهم بالتمييز ضد المرأة داخل الزواج والتمييز ضد الرجل خارج الزواج. غير أن الدستور يقدم أساسا للانصراف عن وجهة نظر الآباء بأن أعطى للطفل الحق في "أن يعرف، بقدر الإمكان، والديه وأن يحظى برعايتهما، رهنا بالتشريعات التي تسن لحماية المصالح المثلى للطفل"(١٢).

الأطفال المولودون داخل الزواج

كما لوحظ في الفصل السابق، فإن الزوج هو "الولي الطبيعي" لأي أبناء من الزواج وله القول الفصل بشأن معظم القرارات التي تتعلق بالأبناء. غير أن القانون القائم يتطلب موافقة كل من الأبوين على تبني طفل[١٣]. وكما نوقش أعلاه، سوف يتم إصلاح الوضع غير المتساوي للزوج والزوجة فيما يتعلق بأطفالهما بموجب مشروع قانون المساواة بين المتزوجين المعروض حاليا على البرلمان. وسوف يمنح هذا المشروع الزوج والزوجة ولاية متساوية مع الاستمرار في اشتراط موافقة كلا الأبوين بالنسبة للقرارات الهامة مثل الزواج والتبني طالما لا يتعارض ذلك مع المصالح المثلى للطفل.

الأطفال المولودون خارج الزواج

إذا لم يسبق لوالدة الطفل ووالده الزواج، يعتبر الطفل جزءا من أسرة الأم وحدها. والأم هي عادة الولي القانوني والحاضنة للطفل، وليس للأب حق خاص في الوصول إلى الطفل. والأم الوحيدة ليست بحاجة إلى استشارة والد الطفل للحصول على موافقته قبل عرض الطفل للتبني.

---

(١٢) دستور ناميبيا، المادة ١٥ (١).

(١٣) قانون الطفل ٣٣ لعام ١٩٩٠.

والطفل المولود خارج الزواج يحمل عادة أسم الأم وإن كان من الممكن تسجيل الولادة باسم الأب إذا اعترف الأب بالأبوة وأعلنت الأم موافقتها. ويتقاسم الأبوان واجب إعالة الطفل بالتناسب مع إيرادات كل منهما. وحتى إذا تم الاعتراف بالأبوة أو إثباتها بخلاف ذلك، لن يرث الطفل شيئا من والده أو أسرة والده ما لم ينص على ذلك بالتحديد في وصية.

وعلى حين أن تلك القواعد تبدو منحازة إلى المرأة، فإنها تعمل بالفعل على حرمان الطفل من التفاعل مع كلا الوالدين، ومن ثم لا تشجع الأب الوحيد على المشاركة في المسؤولية العاطفية أو المالية من أجل تنشئة الطفل.

وسوف يؤدي مشروع قانون بشأن وضع الطفل تنظر فيه وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية إلى إزالة جميع أشكال التمييز القائمة ضد الآباء والأطفال المولودين خارج الزواج. ويقترح المشروع، بالاتساق مع الدستور، الانصراف عن التركيز على تنازع الحقوق بين الأم والأب، والاتجاه نحو اتباع نهج يتعلق بحقوق الطفل.

وسوف يمنح مشروع القانون لوالد طفل مولود خارج الزواج حقا أساسيا في الوصول إلى الطفل ما لم تقرر محكمة أن هذا الوصول يتعارض مع المصالح المثلى للطفل. وسوف يمنح المشروع الأم والأب أيضا ولاية متساوية للطفل المولود خارج الزواج، مثلما اقترح بالنسبة للأبوين المتزوجين. وسوف تتطلب القرارات الهامة التي تتعلق بالطفل مثل الموافقة على زواج الإبن أو تبنيه موافقة كلا الأبوين، مع ضمانات لحماية المصالح المثلى للطفل في الحالات التي لا يمكن فيها تحديد مكان الوالد أو يمتنع فيها عن الموافقة لأسباب غير معقولة. ولأي من الوالدين الحق في التقدم بطلب إلى المحكمة يلتمس فيه أن يكون الولي الوحيد إذا كان ذلك يتمشى مع المصالح المثلى للطفل.

وتبقى حضانة الطفل المولود خارج الزواج للأم كنقطة بداية، لأن الأم هي وحدها التي من المؤكد وجودها لدى ولادة الطفل وبسبب مزايا الرضاعة الطبيعية. غير أنه يمكن للأب أن يطلب من المحكمة حضانة الطفل في أي وقت حتى قبل ولادة الطفل إذا أمكن إثبات الأبوة بشكل كاف في هذه المرحلة. ومرة أخرى سوف تسترشد المحكمة في قرارها بالمصالح المثلى للطفل. وسوف يقضي مشروع القانون بأن يكون للطفل المولود خارج الزواج نفس الوضع بالضبط الذي لجميع الأطفال الآخرين فيما يتعلق بالوراثة.

ومن المؤكد أن هذه المقترحات سوف تثير قدرا كبيرا من المناقشة. ولا جدال في أن كثيرا من الرجال في ناميبيا لا يتحملون أي مسؤولية عن الطفل الذي أنجبوه. غير أن من شأن التغييرات القانونية التي تشجع قيام علاقة أوثق بين الأب الوحيد وبين طفله أن يكون من نتيجتها تحقيق قدر أكبر من قبول المسؤوليات الأبوية. ومن شأن إزالة التمييز القانوني القائم ضد الأب الوحيد القضاء على الأعذار التي يقدمها الرجل أحيانا لتبرير عدم مساهمته في إعالة الطفل من الناحية المالية، مما يخفف من أعباء الأم الوحيدة ويحقق للطفل قدرا أكبر من الأمن.

النفقة

بغض النظر عن ولادة الطفل داخل الزواج أو خارجه، من المنتظر من كلا الأبوين الإسهام في نفقة الطفل بالتناسب مع مواردهما المالية.

ومنذ عام ١٩٦٣، كان لدى ناميبيا قانون للنفقة ينص على إجراء بسيط ومنخفض التكلفة لضمان النفقة. وعلى الرغم من أن القانون يتخذ موقفا حياديا إزاء الجنسين، فواقع الأمر أن محاكم النفقة تستخدم حصرا من جانب المرأة التماسا للحصول على نفقة لأبنائها من والدهم.

ويمكن لكل محكمة جزئية أن تعمل كمحكمة لتقرير النفقة. والمرأة التي تسعى إلى الحصول على نفقة لطفلها تتقدم بدعوى بعد حلف اليمين إلى المسؤول المختص بالنفقة - وهو مسؤول حكومي مهمته مساعدتها. ومن ثم، فلا حاجة بصفة عامة لأن تتحمل تكاليف الحصول على مستشار قانوني. وواجب المسؤول هو التحقيق في الدعوى. وإذا لم يستطع الطرفان التوصل إلى اتفاق بشأن مساهمة الأب في نفقة الطفل، بوسع المسؤول المختص بالنفقة أن يقرر فتح تحقيق أمام المحكمة.

ويأخذ اتفاق النفقة الذي يوقعه الطرفان أو أمر المحكمة شكل أمر بدفع النفقة. وعلى الرجل الذي يصدر في حقه أمر محكمة بدفع النفقة أن يدفع المبلغ المقرر إلى المحكمة شهريا، حيث يمكن للمرأة أن تقوم بتحصيله. وعدم الامتثال للأمر بدفع النفقة يشكل جريمة جنائية. وحيثما لا يكون هناك امتثال، فإن المحكمة مخولة أيضا بأن تأمر بخصم المبلغ الشهري من أجر الرجل وسداده مباشرة إلى المحكمة.

ويبدو أن عدد دعاوى النفقة التي تبحثها المحاكم في زيادة مطردة. وعلى سبيل المثال، نظرت محكمة النفقة في وندهوك في قرابة ٤٠٠ قضية في عام ١٩٨٧. وفي عام ١٩٩٠ نظرت في ٧٥٠ قضية، وفي ١٨٨ ١ قضية في فترة السنة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣.

وبناء على اقتراح من لجنة إصلاح وتطوير القوانين، أجرى مركز المساعدة القانونية دراسة لمدة سنتين عن عمل هذه المحاكم على الصعيد الوطني (انظر الصندوق أدناه). وتنظر وزارة العدل في توصيات بإصلاح القانون على أساس نتائج هذه الدراسة. وتعمل الوزارة أيضا بالتشاور مع شرطة ناميبيا على تحسين إجراءات استدعاء الآباء إلى المحكمة في قضايا النفقة. وبناء على طلب الوزارة، أصدر مركز المساعدة القانونية دليلا للنفقة سوف يتم توزيعه على جميع محاكم النفقة لضمان تنفيذ قانون النفقة بشكل متسق في أنحاء البلد.

ملف لقضية نفقة نموذجية

قام مركز المساعدة القانونية خلال عام ١٩٩٤ ببحث عينة عشوائية لأكثر من ٦٠٠ ملف قضية من محاكم النفقة في ٩ أماكن في شمال وجنوب وشرق وغرب ووسط ناميبيا. وللأسف، تعذر استخدام أي ملف قضية من المناطق الناطقة باللغة الأوامبوية في الدراسة بسبب المشاكل المتعلقة بحفظ السجلات . وقضية النفقة النموذجية في الأماكن التي تم تجميع بيانات منها هي على النحو التالي:

"من الناحية النموذجية، تطلب الأم نفقة مقدارها ١٥٠ دولارا ناميبيا للطفل الواحد - مما يفجر الأسطورة التي لاتزال شائعة في بعض الأوساط من أن المرأة تريد الكثير من الأطفال لزيادة دخلها.

"ويكون عمر الطفل على الأرجح نحو ست سنوات عندما تتوجه الأم إلى محكمة النفقة لأول مرة، ومن المحتمل أن يكون الأب قد توقف عن توفير النفقة قبل أن يبلغ الطفل سن الرابعة، أو حتى قبل عيد الميلاد الأول للطفل في أكثر من نصف القضايا موضع الدراسة.

"وما أن ترفع الدعوى حتى يصدر أمر إلى الأب بالمثول أمام المحكمة في تاريخ معين عن طريق إعلان دعوى أو أمر حضور. وتبلغ فرصة النجاح في تنفيذ أمر الحضور الذي يصدر لأول مرة نحو ٧٥ في المائة. وإذا لم ينفذ ينجاح فمن المحتمل أن يكون سبب ذلك هو عدم إمكان معرفة مكان الأب، على الرغم من أنه يبدو في عدد من الحالات أن الشرطة لا تقوم بمهمتها في تنفيذ أمر الحضور على نحو فعـّال. والغالبية العظمى من قضايا النفقة تحل باتفاق تراض بين الأم والأب ينعكس في أمر يصدر عن المحكمة. وإذا تعذر الوصول إلى اتفاق، سوف تصدر محكمة النفقة قرارا في ختام تحقيقاتها.

"ومن المرجح أن تنجح الأم في الحصول على نفقة للطفل، وكانت هذه هي النتيجة في نحو ٧٣ في المائة من جميع دعاوى النفقة التي شملها المسح. وفي معظم الحالات، سوف تحصل الأم على ٧٨ دولارا ناميبيا للطفل الواحد بموجب أمر النفقة. ويبدأ الدفع على الأرجح في غضون ثلاثة أشهر أو أقل من التاريخ الذي توجهت فيه لأول مرة إلى محكمة النفقة لالتماس المساعدة.

"وإذا تراكمت متأخرات في دفع النفقة على الأب - وهو الأمر الذي حدث في نحو ٢٦ في المائة من الحالات المشمولة بالمسح - فمن المحتمل أن يحدث ذلك في خلال سنة من تاريخ صدور الأمر بدفع النفقة. ذلك أن الإنفاذ مسألة تتسم بالصعوبة.

"وفي الوقت الذي تعرض فيه قضية المتأخرات على المحكمة، تكون المتأخرات قد بلغت نحو ٧٥٠ دولارا ناميبيا. وتراكم المتأخرات على الأب تمثل ممارسة معتادة لدى بعض الآباء. وليس من

غير المألوف بالنسبة للأب الذي تتراكم عليه متأخرات أن يكون قد تأخر في الدفع في سبع مناسبات مختلفة، ويوجد عدد كبير من القضايا التي تأخر فيها الأب عشر مرات، مما يدل على أن آليات التعامل مع المشكلة غير كافية.

"ولا يحدث أن تقام دعوى جنائية إلا في نحو نصف الحالات التي يتراكم فيها متأخرات على الأب. وفي بعض الحالات يتعذر السير في الدعوى أمام المحكمة بسبب عدم معرفة مكان الأب. وقد يستأنف الدفع في بعض الحالات، الأمر الذي لا يستوجب إقامة دعوى جنائية.

"ويعترف معظم الرجال الذين يمثلون أمام المحكمة بتهمة عدم دفع النفقة بأنهم مذنبون. ونادرا ما تكون العقوبة قاسية بالنسبة لعدم الامتثال لأمر دفع النفقة. والعقوبة الأكثر شيوعا هي حكم بالحبس مع الإيقاف لمدة شهرين إلى ستة أشهر مع وقف التنفيذ لسنة إلى خمس سنوات. (وتفضل المحاكم الأمر بالحبس مع الإيقاف لأنه إذا حبس رجل بسبب عدم الدفع يصبح في العادة غير قادر على سداد أي مدفوعات أخرى.)

"وإذا ثبت أن الأب مذنب لعدم الدفع، من المرجح أن تصدر المحكمة أمرا بسداد المتأخرات المستحقة. وتتطلب هذه الأوامر السداد التدريجي للمبلغ المتأخر على أقساط شهرية صغيرة، مما يعني أنه سيكون على الأم في الأرجح أن تنتظر لنحو عام قبل أن يتم السداد بالكامل.

"ويمكن للمحكمة أن تصدر أوامر بإرفاق كشوف الأجور في أي وقت يثبت فيه أن المتهم مذنب بعدم الدفع حسب المطلوب. ومعنى ذلك أن تأمر المحكمة بأن يقتطع صاحب العمل مبلغ النفقة المطلوب من أجور الرجل وأن يودع المبلغ في المحكمة مباشرة. وأصحاب الأعمال ملزمون بموجب القانون بالامتثال لأمر المحكمة. ويحتمل أن يكون ذلك هو أكثر الطرق فعالية لضمان الامتثال للأمر الصادر بدفع النفقة، ولكنه قلما يستخدم. ولم تصدر أوامر إرفاق كشوف المرتبات إلا في نحو ١٠ في المائة من جميع الحالات في العينة المشمولة بالبحث والتي ثبت فيها أن المتهم مذنب بعدم الدفع."

مركز المساعدة القانونية، النفقة: دراسة لأعمال محاكم النفقة في ناميبيا، وندهوك، ١٩٩٥، ص ٨.

تعديلات مقترحة لقانون النفقة

من بين إصلاحات القانون التي اقترحها مركز المساعدة القانونية ما يلي:

* **الأخذ بآليات للحصول على معلومات عن أماكن تواجد الآباء الذين لا يعرف لهم مكان؛**

* **إمكان صدور أمر غيابي بدفع النفقة في حالة تجاهل الأب لأمر الإحضار الذي يأمره بالمثول أمام المحكمة؛**

* **إجراء تعديلات من شأنها تسهيل الحصول على دليل عن دخل الأب وأصوله؛**

* **تفويض محاكم النفقة بجعل أوامر دفع النفقة بأثر رجعي؛**

* **إجراء تعديلات تتيح إيداع المبالغ المدفوعة في حسابات مصرفية مباشرة، وذلك لتجنيب المرأة متاعب تحصيل مبالغ النفقة بنفسها؛**

* **تفويض محاكم النفقة بالأمر بإجراء تعديلات تلقائية لمبلغ النفقة حسب التضخم؛**

* **التمكين من استرداد المتأخرات مع الفائدة؛**

* **تفويض محاكم النفقة في إصدار أوامر بإرفاق كشوف الأجور في أي مرحلة، دون اشتراط وجود إدانة سابقة بعدم الدفع.**

مركز لمساعدة لقانونية، لنفقة: دراسة لأعمال محاكم لنفقة في ناميبيا، وندهوك، ١٩٩٥، لصفحات ١٤٣ - ١٥٢.

وينص قانون المعاملة بالمثل في إنفاذ أوامر النفقة على الإنفاذ المتبادل لأوامر النفقة بين ناميبيا وبلدان يحددها وزير العدل. ذلك أن كثيرا من النساء تضررن في السنوات التي أعقبت الاستقلال مباشرة من صعوبة التوصل إلى اتفاق مع جنوب افريقيا حول الإنفاذ المتبادل لأوامر النفقة بين البلدين. غير أنه تم إصلاح هذا الوضع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كما تم تعديل نظام الإنفاذ المتبادل مؤخرا من أجل توحيد وتبسيط إجراءات الإنفاذ[١٤].

(١٤) قانون المعاملة بالمثل في إنفاذ أوامر النفقة ٣ لعام ١٩٩٥.

٦/١٦- تنظيم الأسرة

وردت في الفصل المتعلق بصحة المرأة مناقشة للخصوبة ومنع الحمل والإجهاض[١٥].

تبين من المسح الديموغرافي والصحي لعام ١٩٩٢ أن الغالبية العظمى من الولادات في ناميبيا مرغوبة؛ وأبلغت المرأة عن أن الحجم الأمثل للأسرة هو خمسة أطفال، وهو يقل بدرجة طفيفة عن المعدل الإجمالي للخصوبة البالغ ٥,٤ طفل. وعندما سئل المستجيبات عن الولادات التي حدثت خلال السنوات الخمس السابقة للمسح، أبلغن عن أن ثلثي الولادات كانت "مرغوبة" وقت الحمل[١٦]. وفضلا عن ذلك، فإن ٩٠ في المائة من جميع النساء اللاتي شملهن المسح كن على علم بوسيلة واحدة على الأقل من وسائل منع الحمل الحديثة، على الرغم من أن ٢٩ في المائة من النساء المتزوجات و ٢٣ في المائة فقط من جميع النساء أبلغن أنهن يستخدمن حاليا إحدى وسائل منع الحمل[١٧].

وأبلغ عن أن الحكومة كانت أهم المقدمين لخدمات تنظيم الأسرة. وعلى الرغم من التفضيل المرتفع للخصوبة وارتفاع مستوى المعرفة بوسائل منع الحمل بين النساء الناميبيات، فقد تبين من الدراسة أن هناك حاجة إلى تنظيم الأسرة لم تتحقق. وصرح نحو ٢٤ في المائة من النساء المتزوجات حاليا بأنهن لا يردن المزيد من الأطفال أو أنهن يردن الانتظار سنتين أو أكثر قبل الحصول على طفل جديد، ومع ذلك لا يستخدمن حاليا أي وسيلة من وسائل منع الحمل. وفضلا عن ذلك، لم تستطع سوى واحدة فقط من كل خمس نساء شملهن المسح ذكر إسم المكان الذي يقدم خدمات تنظيم الأسرة، الأمر الذي يمكن أن يعزى إلى نقص الخدمات أو إلى نقص المعرفة بتوفر هذه الخدمات. وتبين من الدراسة أن هناك حاجة ملحوظة إلى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام إلى توفير خدمات تنظيم الأسرة للمرأة الريفية، وخاصة للمرأة في المناطق الشمالية الغربية من ناميبيا[١٨].

---

(١٥) انظر الفصل المتعلق بالرعاية الصحية أعلاه.

(١٦) وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، المسح الديموغرافي والصحي لناميبيا لعام ١٩٩٢، تقرير موجز، الصفحتان ٦ و ٧، والتقرير الكامل، الصفحة ٥٧ وما بعدها. وتلاحظ الدراسة أنه ينبغي توخي الحذر في معاملة هذه الاستجابات، حيث أنه يطلب من المستجيب تذكر مشاعر سابقة والإبلاغ عنها بأمانة. وقد تعمد المرأة التي حدثت لديها ولادات لم يخطط لها أو غير مرغوبة إلى القول فيها بعد بأنها لم تكن كذلك وتبلغ عن أنها كانت مرغوبة حتى وإن كان ذلك غير دقيق. (التقرير الكامل، ص ٦٣).

(١٧) انظر موجز التقرير، ص ٨.

(١٨) انظر التقرير الكامل، الصفحات ٦٠ وما بعدها، و ١٣٥.

وتفيد معلومات أخرى أن بعض النساء يصادفن مشاكل في الحصول على وسائل منع الحمل بسبب المعلومات الخاطئة أو مشاكل تتعلق بالاتجاهات. وعلى سبيل المثال، فإن إدارة شؤون المرأة على علم بتقارير تفيد أن بعض المستوصفات لا تقدم وسائل منع الحمل للمرأة التي لم تنجب بعد اعتقادا منها أن القدرة على الحمل قد تتأثر سلبيا بذلك. وفي بعض المناطق، لا تشجع المستوصفات التي تديرها الكنائس على استخدام وسائل منع الحمل أو ترفض توزيعها بين النساء غير المتزوجات. وبعض المستوصفات ترفض أيضا تقديم وسائل منع الحمل للمراهقات دون سن ١٦ بدون تصريح من الأبوين[١٩].

"إذا كنت محظوظة سوف تحصلين على وسائل منع الحمل في المستوصف، أما إذا كنت غير محظوظة فعليك أن تصطحب معك والديك أو عمتك أو اختك لتحصلين على تصريح بذلك."

جمعية "المرأة المثقفة"، نانكودو، منطقة أوكافانغو.

نقله هـ. بيكر وآخرون، "حمل المراهقات والحق في التعليم"، شعبة العلوم الاجتماعية، مركز الدراسات الاجتماعية التطبيقية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ص ٣٠.

وثمة عائق آخر يحول دون استخدام وسائل منع الحمل ويتمثل في الحاجة إلى توعية الجمهور للقضاء على شائعات واسعة الانتشار بأنها تشجع على الإباحية أو تؤدي إلى فقدان الخصوبة.

أدلت طالبات معاهد التمريض بالتعليقات التالية خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٠:

"الواقي الذكري يلحق ضررا بالأعضاء الجنسية للمرأة."
"الواقي الذكري يسبب سرطان عنق الرحم."
"وسائل منع الحمل تزيد من حالات الإصابة بسرطان المهبل." (وهو رأي شاركت فيه سبع طالبات.)
"معظم وسائل منع الحمل تسبب السرطان." رأي شاركت فيه ١٠ طالبات.)
"وسائل منع الحمل تسبب عقما دائما." رأي شاركت فيه ثلاث طالبات.)
"وسائل منع الحمل ينتج عنها أطفال مشوهون."

(١٩) SSD (UNAM), LAC & UNICEF, Children in Namibia: Reaching Towards the Rights of Every Child, Windhoek, 1995, p.86; H. Becker et al, Teenage Pregnancy and the Right to Education, SSD/CASS, November 1995, pp.30, 78.

وقد حققت مبادرة الأمومة الآمنة من جانب وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية نجاحا ملحوظا في زيادة استخدام خدمات تنظيم الأسرة، ولا سيما في المناطق الريفية. وعلى سبيل المثال، ازداد عدد المستخدمين الجدد لخدمات تنظيم الأسرة أكثر من عشرة أضعاف في الشمال الشرقي ونحو ثلاثة أضعاف في الشمال الغربي منذ بدء البرنامج. وازداد أيضا عدد زيارات الاستشارة. وتقوم الوزارة أيضا بتدريب العاملين الصحيين على تقنيات تنظيم الأسرة وتقديم المشورة[٢٠].

غير أن هذه الحقائق لا تعالج مباشرة مسألة المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في اتخاذ قرارات تنظيم الأسرة. وهناك بعض القيود على حرية المرأة في تنظيم خصوبتها الأمر الذي يتطلب المزيد من البحث واتخاذ إجراءات.

ومن بين أوجه التحديد الأولي لقدرة المرأة على تقرير ما إذا كانت تريد الحمل من عدمه هو القانون الذي يجعل الإجهاض غير شرعي ما عدا في ظروف محددة تحديدا ضيقا[٢١]. وإذا كان من الصحيح أن كثيرا من النساء الناميبيات لا يوافقن على الإجهاض، فإن بعض النساء اللاتي يجدن أنفسهن قد حملن رغم إرادتهن يلجأن إلى وسائل غير مشروعة وخطرة للإجهاض أو حتى إلى التخلي عن الطفل أو إزهاق روحه. وحتى المرأة التي يصرح لها بإجهاض قانوني استنادا إلى أحد الأسس المبينة في القانون (مثل خطورة الحمل على صحة الأم أو الجنين، أو الحمل الناجم عن الاغتصاب أو مواقعة المحارم) لا يمكنها أن تحصل على موافقة على الإجهاض إلا بعد الحصول على تصريح بذلك من طبيبين اثنين (وفي حالة الاغتصاب أو مواقعة المحارم) من قاض جزئي، الأمر الذي يجعل القرار في أيدي فنيين من الرجال على الأرجح. ويعتقد بعض النساء بوجوب إضفاء صفة الشرعية على الأجهاض، بينما يعتقد البعض الآخر ضرورة تشديد القانون المتعلق بالإجهاض. ومن المحتمل أن تتطلب هذه القضية الخلافية إعادة بحث في المستقبل.

وتتمثل كثير من العوامل الأخرى التي تحد من قدرة المرأة على تنظيم خصوبتها في قضايا اجتماعية يصعب تناولها. ففي ناميبيا، مازالت التنشئة الاجتماعية للمرأة تؤكد على ذاتيتها التي تنحصر في الإنجاب والأمومة، الأمر الذي يضع قيودا على مدى الخيارات التي تنشدها. والمرأة التي لا تريد الإنجاب قد تواجه استنكارا اجتماعيا قويا. وثمة ضغط مباشر بدرجة أكبر يمارس أيضا في هذا الشأن: ذلك أن المرأة تدعى في أغلب الأحيان أنها تقع فريسة الحمل بسبب ما يمارسه رفيقها من ضغط لاثبات رجولته ثم تفاجأ بأن وعود الزواج قد تبخرت بعد أن أصبح الحمل واقعا. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات مؤكدة عن ديناميات الأسرة بشأن استخدام موانع الحمل، فقد أفادت بعض النساء أن أزواجهن أو رفقائهن لا "يسمحون" لهن باستخدام وسائل منع الحمل. وقد اكتسب منع الحمل أيضا "سمعة سيئة" بين

(٢٠) قسم العلوم الاجتماعية (جامعة ناميبيا) ومركز المساعدة القانونية واليونيسيف (الحاشية ٢٠)، الصفحتان ٨٥ و ٨٦.

(٢١) يرد ملخص لقانون الإجهاض والتعقيم في الفرع المتعلق بالإجهاض أعلاه.

بعض النساء بسبب وصف تدابير غير مرغوبة لمنع الحمل - مثل الحقن أو حتى التعقيم - أثناء العهد الاستعماري[٢٢]. وهذه العوامل غير مادية إلى حد بعيد ولا يمكن معالجتها إلا من خلال التوعية المستمرة، والقضاء التدريجي على التنميط الجامد لأدوار الجنسين، والتحسين العام في وضع المرأة.

"ليس من الخير للزوجة أن تستخدم وسائل منع الحمل. وكما قال الرب: أنجبوا أطفالا ليمتلئ بهم العالم." (من أقوال رجل في المقابلة)

"إن المرأة تخاف من الزوج والمرض." (من أقوال امرأة في المقابلة)

"المرأة التي تستعمل وسائل منع الحمل تصبح متقلبة جدا وتتغير شخصيتها". (من أقوال رجل في المقابلة)

"وسائل منع الحمل تجعل المرأة تشعر بأنها غير طبيعية ورخيصة". (من أقوال امرأة في المقابلة)

"إنجاب الأطفال يثبت أن المرأة زوجة صالحة". (من أقوال رجل في المقابلة)

"إن تهديدات الزوج، وعدم الراحة البدنية، والكنيسة والمسافات البعيدة هي عوامل حاسمة ضد قبول وسائل منع الحمل." (من أقوال امرأة في المقابلة)

"ممارسة الجنس دون إنجاب أطفال مماثل لأداء امتحان دون نتيجة". (من أقوال طالب في المقابلة)

تعليقات من هـ. اهرنسون - باندیكوم،
استقصاء للاتجاهات إزاء استخدام وسائل منع الحمل في ناميبيا؛ آذار/مارس ١٩٩٢

(٢٢) ترد مناقشة للاتجاهات بشأن منع الحمل في كتاب H. Ahrenson-Pandikowm, Survey of Attitudes Towards the Use of Contraceptives in Namibia, NISER, March 1992.

٧/١٦- الحقوق الشخصية للزوج والزوجة

للمرأة في ناميبيا حرية الاحتفاظ بإسمها إذا شاءت. واختيار الإسم مسألة تخص الفرد، وليس من المطلوب إخطار أحد. وعلى المرأة ببساطة أن تستعمل إسمها أو إسم زوجها باستمرار تجنبا للخلط. وللأطفال أن يتسموا بأسماء أي من الأبوين. واختيار لقب الأسرة مسألة تحكمها العادات الاجتماعية من الناحية العملية.

ولكل من الرجل أو المرأة، المتزوج أو الأعزب، حق دستوري في ممارسة أي مهنة أو القيام بأي وظيفة حسب اختياره[٢٣]. وكما نوقش أعلاه، تدعمت هذه الضمانة الدستورية بالحظر المفروض على التمييز بسبب الجنس في قانون العمل، وبالنص على أجازة الأمومة واستحقاقات الأمومة للقضاء على بعض العقبات العملية التي تعترض طريق الجمع بين واجبات العمل وواجبات رعاية الأطفال[٢٤]. غير أن عدم وجود خيارات في متناول الطاقة لرعاية الطفل يظل يعمل كقيد على قدرة المرأة على التنافس في سوق العمل.

ومنذ استقلال ناميبيا، تم أيضا القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في قوانين الضرائب، حتى أن جميع الأشخاص - ذكورا وإناثا، متزوجين أو عزابا - يعاملون معاملة واحدة لأغراض الضريبة[٢٥].

٨/١٦- تساوي الحقوق في التحكم في المال

نوقشت في الفصل السابق بالتفصيل الحدود المفروضة بموجب السلطة الزواجية على قدرة المرأة على التحكم في المال وعقد معاملات تتعلق بالمال. ولابد من التكرار هنا أن التغييرات في تحقيق المساواة في الوضع القانوني للرجل والمرأة في هذا الشأن أصبحت وشيكة، وإن كانت التغييرات المقابلة في السلوك الفعلي للأشخاص المتزوجين قد تتخلف لفترة من الوقت.

٩/١٦- خطبة الأبناء وزواجهم

كما لوحظ أعلاه، يحظر الزواج المدني على الفتيان دون سن الثامنة عشرة، وعلى الفتيات دون سن الخامسة عشرة، ما لم يتم الحصول على تصريح من مسؤول حكومي مختص؛ والقصر (الأطفال دون سن الحادية والعشرين) الذين يرغبون في الزواج يحتاجون إلى موافقة آبائهم. وسوف يقضي التشريع المنظور حاليا أمام البرلمان بالمساواة في سن القبول بالزواج وجعله ١٨ سنة لكل من الفتى والفتاة.

(٢٣) دستور ناميبيا، المادة ٢١ (١) (ي).

(٢٤) انظر الفصل المتعلق بتنمية العمالة، المادة ١١ من الاتفاقية.

(٢٥) قانون ضريبة الدخل ٢٤ لعام ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٩٩١/١٢ والقانون ١٩٩١/٣٣ والقانون ١٩٩٢/٢٥.

ولا تحدد القوانين العرفية الناميبية سنا أدنى للزواج. وفي بعض المجتمعات الناميبية، لا يعتبر الطفل قادرا على الزواج إلا بعد بلوغه سن البلوغ. وفي مجتمعات أخرى، كانت خطبة الأطفال وزواجهم تعتبر مقبولة في الأزمنة السابقة ولكن يبدو أن هذه الممارسات أصبحت في ذمة الماضي[٢٦].

ونظرا لعدم وجود شرط لتسجيل الزواج العرفي، فمن الصعب تقدير السن الأدنى للزواج في مختلف مجتمعات ناميبيا. غير أنه تبين من المسح الديموغرافي والصحي لعام ١٩٩٢ أن زواج الفتيات الصغيرات آخذ في الانخفاض. وأظهر المسح أن أكثر من ٤ في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٣٥ و ٤٥ سنة في تاريخ إجراء المسح، قد تزوجن لأول مرة في سن الخامسة عشرة، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى ٢ في المائة أو أقل بالنسبة للنساء دون سن الثلاثين وقت إجراء المسح[٢٧].

ويتأثر سن القبول في الزواج العرفي أيضا بالسن القانونية للقبول بالنسبة للاتصال الجنسي الذي يبلغ حاليا ١٢ للفتاة و ١٧ للفتى بموجب القانون العام الروماني - الهولندي الموروث من جنوب افريقيا عند الاستقلال. ويقترح مشروع التشريع المتعلق بالأطفال والذي تنظر فيه وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية أن يكون سن القبول للفتى والفتاة ١٥ سنة لكل منهما، الأمر الذي يجعل في الواقع السن الأدنى للزواج المدني أو العرفي ١٥ سنة.

ومن أجل أن يتمشى القانون الناميبي مع الاتفاقية، لابد من جعل تسجيل الزواج العرفي إلزاميا، مثلما هو الحال بالنسبة للزواج المدني حاليا.

---

(٢٦) Becker & Hinz (fn.4), pp. 58-ff, 80-ff and 93-ff.

(٢٧) وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية (الحاشية ٢)، ص ٥٠.

- - - - -